

### الجزء الثالث

من حاشية العلامة الصبان على شرح  
العلامة الاشعوني على الفية  
الامام ابن مالك في النحو  
والصرف نعمنا الله  
بهم والمسلمين  
آمين

و بهامشه شرح العلامة الاشعوني مع بعض تقريرات  
للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي أحد اكابر علماء  
السادة المالكية بالازهر حفظه الله

﴿ الطبعة الأولى ﴾

﴿ بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجرية ﴾  
﴿ على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أى المتعدى لواحد كما علم مما يأتى (قوله صفة استحسان الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً متناع  
الجر الآتية فى قوله ولا تجر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل  
بها وأجيب بان المراد استحسان الجبر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضاً عن الثانى بان المراد  
بالاستحسان خلاف الاستقباح والاستقباح فى الضعيف وان قبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن  
خلاف القبح والضعيف وأما قسم القبح فلا جرح فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى ان من  
القبح ما هو جرح فى التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبح وهو مبني على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله  
معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على  
المفعولية وجرحه بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما  
عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به  
لاشترائهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث  
فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهرة أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب  
التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز  
والحجة اه وعندى فى الاراد والجواب نظر بل كلاهما سهو وعما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل  
اللازم لان كتب متعدى بفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجبر بنوعها يخلص من  
ذلك أيضاً فتنبه (قوله وان كان متعدياً) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل  
اجماعاً (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت  
وأمن اللبس بالاضافة الى المفعول كما حذف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصاراً  
وعلى الجواز فهو أيضاً من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز بالاستحسان

الصفة المشبهة باسم

الفاعل

(صفة استحسان جر فاعل)

\* معنى بها المشبهة اسم

الفاعل (أى تميز الصفة

المشبهة عن اسم الفاعل

بالاستحسان جر فاعلها

باضافتها اليه فان اسم

الفاعل لا يحسن فيه ذلك

لانه ان كان لازماً وقصد

ثبوت معناه صار منها

وانطلق عليه اسمها وان

كان متعدياً فقد سبق أن

الجمهور على منع ذلك

فسمه فلا استحسان

نفيها من الاول \* انما

قيد الفاعل بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال

انه على مذهب المتقدمين

من المناطقة ولا رد أن

الرسم لا يشمل اسم المفعول

اذا كان صفة مشبهة لما

مر من أن مرفوعه فاعل

على ما فيه أو تسامح في

قوله فاعل بان أراد به

ما يشمل النائب



لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يتبق فاعلا الا من جهة ٣ المعنى الثاني وجه الشبه بينهما وبين

اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث وتثني وتجمع ولذلك جلت عليه في العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بان استحسان الاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتميزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ما صيغ غير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسان الى آخره خبر وقوله (وصوغها من لازم الحاضر) الى آخره عطف عليه لتتميم التعريف أي ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا لامن فعل لازم كظاهر من طهر وجعل من جعل وحسن من حسن وأما رحيم وعلم ونحوهما فمقصود على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدي كضارب وأنها لا تكون الالغني الحاضر الدائم دون الماضي

وحينئذ لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جرفا عنه به في الجملة أي في بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لا تضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أي معنى متعلق بالغیر (قوله وأنها تؤنث) أي بالتاء أي غالبا وقوله وتجمع أي جمع سلامة لمذكر أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلا وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عابه بلزوم الدور وتقر به أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة لجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعله بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فحسن حينئذ الاضافة (قوله ما صيغ غير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدم من أحوال الصفة المشبهة رفعها مع موصوفها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من مصدره والتقييد بالزوم مبني على مذهب الجمهور ومن منع إجراء اسم فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كامر (قوله دون افادة معنى الحدث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للاماميين أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوالت الى فاعل فتقول في عطف وشريف وحسن عاف وشارف وحسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصريح مانصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن واذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت الدماميني فرائه مصرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر الهمزة لانه معطوف على مقول القول واعتراض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يختص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تمة الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستثناف جائز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما رحمن ورحيم وعلم فانها لازمة بالتحويل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فتقول الشاح وأما رحيم وعلم ونحوهما فمقصود على السمع لا يتم الا اذا أريد للزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه إشارة الى ان المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بانه ترك قيد الدوام أو يقال هو ما خوذ من قوله كظاهر القلب يجعله قيد القول للحاضر والمراد بالدوام الثبوت في الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه اه ويوافق قول الدماميني نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدث ليست موضوعة للثبوت في جميع الازمنة فليس معنى حسن في الوضع الا دو حسن سواء كان في بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا في الاتصاف بالحسن في جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقيح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ جعل قول الشارح وانها لا تكون الالغني الخ على حالة الاطلاق وهذا وعاب الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المتعدي الخ تقتضي أنها موضعية فتدبر (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل فانه يكون للماضي المنقطع والحال وللمستقبل هكذا

المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرف وانها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كظاهر القلب) وضار بالطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون

ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أي في باب أعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن  
 مضيه عزل\* (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فبني على أن المراد بالجرى ان افادة  
 التحدوا الحدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الجمع أن الزحشري وابن الحاجب منعاهما وازنتها المضارع  
 وأن نحو ضارب الكشح ومطامئ القلب ومعدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فتعولت معاملة الصفة  
 المشبهة لانها صفات مشبهة (قوله في المنية من الثلاثي) خرج المنية من غير فأنها لازمة الجري على المضارع  
 كما في التسهيل (قوله تحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو ثبيل غير الجارية على المضارع أو  
 لقوله في المنية من الثلاثي فهو ثبيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لأن قوله أسود أسود كعلم يعلم  
 فأسود جار على المضارع وأما الأسود الجماعي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه  
 تمثيل لغير الجارية على مضارعه أي وإن كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه برده ما مقرر بما عن التسهيل ونقله  
 هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدي لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل  
 النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل  
 هكذا قل في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمنعول له والمفعول معه  
 والمشبه بالمفعول به وذلك في موضع آخر انزالها لتعمل في المفعول المطلق اه يس والتجه الأول (قوله ثابت  
 لها) أي صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به  
 (قوله على الحد) أي كائن على الحد فهو وحال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم  
 (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرئت بالبناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف  
 وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط  
 أن لا تصغر فلا تصغر لم تعمل ذكره شحنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أي فهو  
 لا يفرقها وانما بعد شرط ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أي لان قوله على الحد الذي قد حداه عن تأويله بان  
 يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية (قوله وسبق ما نعمل فيه) أي بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب  
 على طريقة المفعول به لانه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان  
 المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم  
 الفاعل) أي فانه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف الا اذا كان بال أو مجروراً بزيادة أو حرف جر غير زائد  
 نحو هذا غلام قاتل زيداً ومررت بضارب زيداً فان جر بجر زائد نحو ليس زيداً بضارب عمراً جاز التقديم  
 فتقول ليس زيداً بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادي به عبارته ببيان  
 شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا التخالف صح النصب في نحو زيداً  
 أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكر في زيداً لوقوعه من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا  
 صح عمله في زيداً لوقوعه له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه  
 الأب زيداً منه لعدم صحة عمل حسن في وجهه لوقوعه من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليه وإذا  
 لم يصح عمله في وجهه لوقوعه له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل لا يفسر عاملاً وليس مراد  
 الشارح ببيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الأولى حذف الضمير المتصل  
 بالوصف ليكون أوضح في الدلالة (قوله وكونه ذاتية وجب) أي وكون ما نعمل فيه بحق الشبه باسم  
 الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وأما فيج العمران لان عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان  
 فيه أنه يعمل محذوفاً ولهذا أجاز وأنا ضارب زيداً وعمراً بخفض زيداً ونصب عمراً وبما صار فعل أو وصف منقول  
 وأما العطف على محل المحذوف فمتنع عندهم من اشتراط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه  
 والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا يتبع إضافة الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل  
 قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه  
 عمراً بمتنع عند الجمهور زيداً حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع

وهو الغالب في المبنية  
 من الثلاثي تحسن الوجه  
 و (جميل الظاهر)  
 وسبب العظام وأسود  
 الشعر (وعمل اسم فاعل  
 المعدي) لو احد (لها) أي  
 ثابت لها (على الحد الذي  
 قد حداه) له في باب من  
 وجوب الاعتماد على  
 ما ذكر (وتنبه) ليس  
 كونها بمعنى الحال شرطاً  
 في عملها لان ذلك من  
 ضرورة وضعها لكونها  
 وضعت للدلالة على  
 الثبوت والثبوت من  
 ضرورة الحال فعبارة  
 هنا أجود من قوله في  
 الكافية والاعتماد  
 واقتضاء الحال شرطان  
 في تصحيح ذا الأعمال اه  
 (وسبق ما نعمل فيه  
 مجتنب) بخلاف اسم  
 الفاعل أيضاً ومن ثم صح  
 النصب في نحو زيداً أنا  
 ضاربه وامتنع في نحو  
 وجه الأب زيداً منه  
 (وكونه ذاتية وجب)  
 أي ويجب



في معمولةها أن يكون سببياً أي متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن المضاف إليه ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت في تنبيهات الأول كما قول الشارح ان جواز نحو ه زيد بك فرح مبطل المعلوم قوله

ان المعمول لا يكون الا سببياً مؤخر امر ودولان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل الثاني ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً بقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلك م وفي الحرب كالح مكفهر

فعل لم اراده بالسببي ماعدا الاجنبي فانها لا تعمل فيه الثالث يتنوع السببي الى اثني عشر نوعاً فيكون موصولاً بقوله

أسيالات أبدان دقائق خصوصاً

وثيرات ما التفت عليه المآزر

وموصوفاً بشبهه بقوله از ورامراً جاً نوال أعد من أمه مستكفياً أزمنة الدهر

والشاهد في جنانوال ومضافاً الى أحدها بقوله

فججتا قبل الاختيار منزلة والطبي كل ما التفت به الازر

ونحو رأيت رجلاً دقيقاً سناناً ریحاً طعناً به ومقرراً بنال نحو حسن الوجه ونحو جرداً نحو حسن

ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها ما كان سببياً مرتبطة بتقديم أشبه الضمير وهو لا ينعكس فكذلك ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخراً والمعارفة ورد عليهم في الحديث في صفة الدجال أعور عنه اليمنى وأجيب بان الينى خبر لمخذوف أو مفعول لمخذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عنده من لا يشترط وجود المخرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن مجرأ الوجه ونصب البدن خلافه للفراء وأنه اذا حلى هو معموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا في المغني والدمامي عليه (قوله في معمولها) أي المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الشارح منه صوبان (قوله أي متصلاً) أي هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملاً لأنواع السببي الآتية وان لم يشمل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد يضارب عمراً (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أي وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المفعول ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي كالحال والتمييز تصریح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضمير بارزاً متصلاً) أي ليس منفصلاً مستقلاً بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة فنحوز بدحسن الوجه جملة أو بفصل عنها بضمير آخر نحو قرش خير الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميراً بارزاً يكون ضميراً مستتراً فنحوز بدحسن في الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه ان المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة أم دما ميني (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه عمل طلق في الماء وأما أنت فبنت أم مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يمتشي على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدا المكتفي برفوعه عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بان المعمول الواجب كونه سببياً ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الماء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد نحو بل اسنادها عنه النصب كما مر في أعمال اسم الفاعل وبان أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسرو يفتح الصلح والصلح من السكاح وهو التكمش في عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تاكيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف (قوله يتنوع السببي) يظهر لى أخذ من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكماً بان كان مرفوعاً صالحاً للنصب تشبيهاً بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجروراً صالحاً لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه (قوله أسيالات أبدان) أي طوالب أبدان والوثيرات جمع وثيرة يفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينية كما في القاموس أي سمينات الارداق والاحجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطيات الارداق والاحجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببياً لان الأصل المآزر منهن أو ما زهرن بالضمة مير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أي الموصول في كون صفة جملة كصلة الموصول (قوله جبا) أي كثيراً ونوال أي عطاء فاعله جملة أعدده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر لا مراولم يرزلا من اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفياً حال من فاعل أم والازمة بفتح الهزة وسكون الزاي الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فججتا) أي الناقاة من عجبت المعبراً عوجه عو جاومعاً ما أي عطفت رأسه بالزمان قبل الاختيار أي جهتهم منزلة تمييز الثالث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أي اختلطت والتفت والازر بضمين جمع ازار وهذا كناية عن عفتن وضمير الموصول لمخذوف أي الازر لمن أوأل خالف عنه نظراً مما تقدم وقد يبحث في الشاهد باحتمال أن ما ذكره موصوفه لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أي ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جملة

وجهه ومضافاً الى أحدها نحو حسن وجهه الأب وحسن وجه أب ومضافاً الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافاً الى ضميره نحو حسن وجهه أبه ومضافاً الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مرت بامرأة حسن وجهه جاريتها جملة





والنصب على التشبيه بالمفعول به أن كان معرفة وعلى التمييز أن كان نكرة والخفض بالاضافة ٧ والصفة مع كل من الثلاثة أما نكرة

معرفة وهذه الستة  
أحوال السببي المذكور  
في التنبية الثالث فلما  
اثنان وسبعون صور  
المتنع منها ما لم منه  
اضافة مافية ال إلى الخالي  
منها ومن الاضافة لتاليها  
أول ضمير تاليها كما صر -  
به في التسهيل وذلك  
تسع صور وهي الحسن -  
وجه الحسن وجه أب  
الحسن وجهه الحسن  
وجه أبيه الحسن ماتحت  
نقاب الحسن كل ماتحت  
الحسن نوال الحسن أعده  
الحسن سنان رخ يطعن  
به الحسن وجه جاريتها  
الجميلة أنفه وليس منه  
الحسن الوجهة الجميل  
خالها بجرحها لاضافته  
إلى ضمير مافية ال وهو  
الوجهة نعم هو ضعيف  
لأن المبرد عنه كما عرفت  
في باب الاضافة وما  
سوى ذلك فجاءت كما أشار  
إليه بقوله وما لم يحل  
فهو بالخوارزمية  
أي علم أن يكونه ينقسم إلى  
ثلاثة أقسام قسج  
وضعيف وحسن فالقبيح  
رفع الصفة مجردة  
كانت أو مع ال المجرد من  
الضمير والمضاف إلى  
المجرد منه وذلك ثمان  
صور هي الحسن وجهه  
الحسن وجه أب حسن  
وجه حسن وجه أب  
الحسن الوجه الحسن وجه

الابدال لا مطلقا فلا بد عليه ما حكى من قوهم مرتب بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود  
المتنع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوده عند تحمل الوصف الضمير \* فان قيل على  
القول بان العامل في الدلالة مقدر يلزم على الصفة المشبهة بخذوفة وهو مجموع \* أحجب بانه قد يغتفر في السابع  
ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبهه الصفة به فيما  
تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف نعمة المفاعيل وكما  
يسمى هذا مشبه بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبه بالمفعول به أفاده شارح الجامع  
(قوله وعلى التمييز) كان الأولى وعليه أو على التمييز أن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة)  
أي بسببها الماسر (قوله أو معرفة) أي لاقتراثها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثنى عشر (قوله  
فذلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان لماسيا أي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيد كرها الشارح قليل  
الخاتمة الأولى أن يكون مفعول الصفة ضمير الجرحور مباشرة الصفة المجردة من ال كمررت برجل حسن الوجه  
جميلة الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قرش نجباء الناس ذرية وكرامهموها  
الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بالخوارزمية الحسن الوجه الجميلة فصارت الصور ثمانية وسبعين  
والصفة أمام فردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثماني في خمس  
وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا أمام فردة أو مؤنثة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت  
الفاو ثمانية ومفعول الصفة أمام فرد أو مؤنث أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنث فاذا ضربت  
الثماني في الالف وثمانية صارت أربعة عشر ألفا وأربعة عشر ألفا يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المجمول  
الضمير لانه وان انقسم إلى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة  
عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها متنع فيخرج منها المتنع على ما تقدم أفاده في التصریح  
(قوله ما لم منه الخ) سيأتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى  
فيجوز اضافتهما مع تعريفها بال إلى الخالي وتقدم في باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية  
الاثنى عشر بعد إخراج مافية ال والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في  
الأوليين أن الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة اللفظية التي هي  
فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوى ومراده بالواجب الواجب الاضافي أي بالنسبة إلى  
اضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافي ما مران من المعنوية اضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما  
أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم القائدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا فادت تخفيفا ورفع  
قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكره لسقوط التنوين بال ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المفعول (قوله الحسن  
وجهه) ينبغي أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة بعده غير محلي بال كزبدوا لافلا امتناع  
لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف ضمير مافية ال وكذا في المثال الأخير فحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو  
هذه لائحوا المرأة كاله سم (قوله وليس منه) أي من الامتناع (قوله كما أشار إليه بقوله وما لم يحل الخ) لو جعل  
الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن اضافة لتاليها كان أحسن لعلم قوله وما لم يحل الخ من الكلام قبله فهو  
تأكيد كما مر ولا اختصاص قوله وما لم يحل الخ بالجرح كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجرح والنصب والرفع  
بقرينة مقابلة لقوله المتنع منها ما لم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فذلك اثنان  
وسبعون صورة الآن يدفع الثاني بان المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يحل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه  
ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجاءت دفع به توهم تساوي الصور في الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة  
الخ) أي لمافية من خلوا الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من الضمير  
مجمول لا كان أو مضافا لتاليه المفعول ما محلي بال أولا فهذه أربع صور تضرب في صورتي الصفة ثمان (قوله ثمان  
يرى) أي في الأربع الثانية وقوله ومن أن ال خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوفي (قوله لقيام السببية

الاب حسن الوجه حسن وجهه الاب والاربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قبحه  
لقيام السببية

في المعنى مقام وجودها

في اللفظ لان معنى حسن وجه حسن ووجهه أو منه ودليل الجواز قوله \* بيهمة منيت شهم قلب منجذ لاذي كهام ينبر فهو نظير حسن وجهه والجوز لهذه الصورة مجوز لنظرها اذ لا فرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجوها بالها سوى المعروف بال والمضاف الى المعروف بها وجر المقترون بها وذلك خمس عشرة صورة هي حسن الوجه حسن وجه الاب حسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجهه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجه جميل خالها وحسن وجهه حسن وجهه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجهه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجه جميل خالها والحسن الوجهة جميل خالها ويدل للجواز في الاول والثاني قوله وتأخذ بعده بذئاب عيش \* أجب الظاهر ليس له سنام في رواية نصب الظاهر وفي بقية المنصوبات قوله أنعتها في من نعماتها \* كوم الذري وادقة مراتها اذ لا فرق في الجوز ورات سوى الاخير قوله

في المعنى يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله بيهمة) يضم الموحد الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة باسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت شهم بفتح الشين المججمة تقوى القلب ذكسه قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال مججمة أي مجرب للامور لاذي كهام أي لاصحاب سيف كهام بفتح الكاف أي كابل ينمو أي يبعد عن الإصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أي لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي كذلك في التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة المعرفة كذلك لأن يفرق بان في المعرفة اعتمادا على ألوان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بانها موصولة تفهم اقوة العمل بخلاف المنكرة لكان ينافي هذا فرض الموضح في باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بانه كان الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذي قبله قبيحا اه وقد أسلفنا في باب الاضافة أن بعض ما عبر واعي هنا بالضعيف عبر واعي هنا بالضعيف تساهلا فلا ينافي ما هنا جعلهم هناك الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أي سواء كان تعريفا بها بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببي المنكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه (قوله وجرها بالها) قبل وجه الضعف مافية من شبه اضافة الشيء الى نفسه كما سبذ كره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعروف بال والمضاف الى المعروف بها لانه لازية فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهم موصوفان في الصفة المعرفة كالمعرفة فلا لولا بضعف الجرم مع الصفة بال أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضي امتناع الجر بها منه معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قوله وجر المقترون الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد عنعه (قوله وذلك) أي الضعيف أو المذكور من النصب والجرين (قوله وحسن وجهه) أعادوا وهنا وفي قوله والحسن الوجهة الخ دون غيرها إشارة في المحل الاول الى أن ما بعده أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن ما بعده أمثلة النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة المعروف بال ونصب المضاف الى المعروف بها (قوله وتأخذ بعده الخ) روى ناخذ بالجرم عطف على جواب الشرط والرفع استثنافا والنصب بيان مضمرة كما سبذ كره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجز الخ والضمير في بعده للمدح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذئاب الشيء بكسر الذال المججمة عقبه والاحب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى يتمسك بعده بطرف عيش قايل الخبير بمنزلة البعير المزعول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله أي بقي بعده في شدة وسوء حال وفي أجب الجرم صفة لعيش وجرها بالكسرة أن أضيف الى ما بعده والاقبال الفحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروى الظاهر بالرفع على انفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثاني أيضا لان المضاف للمحل بال عزله اذ لا فرق (قوله أنعتها) أي أصفها والضمير للنون وان الخ تعليل لما قبله والنعت جمع ناعت أي واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوما كمر وجرها وهي عظيمة السنام والذري جمع ذروة بثلث الذال المججمة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام وادقة صفة الكوم من ودقت السرة اذ أدنت من الأرض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذ لا فرق) علة للمحذوف أي وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الأنوع من تلك البقية لانه لا فرق (قوله أقامت على ربيعها) على معنى في والضمير للمنتين في البيت قبله ثنية دمنه بكسر الدال وهي ما بقي من آثار الدار وحار تاصفا فاعل أقامت وأراد بهما حجرين بوضع عليهما التقدير بجانب الصفا أي الجبل وكية الاعلى

أقامت على ربيعها جار تاصفا \* كيتا الاعلى جونا مصطلاها



صفة جارتنا أي شديد تاجرة الاعالي أي الاعليين فالجميع مستعمل في الاثنين جونتام مصطلها صفة ثانية أي  
مسودتاً موضع الاصطلاح بالنار وهو الأسفل والشاهد فيه حيث جرت جوتنا وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير  
الموصوف ومثله بقية المجزورات سوى الأخير لا فرق (قوله في هذا النوع) أي المجزورات سوى الأخير  
(قوله مطلقاً) أي في الضرورة والسعة (قوله شبه) إضافة الشيء إلى نفسه أي لأن الوصف عين مرفوعة في  
المعنى وإنما قال يشبه لأنه لم يصف إليه إلا بعد تحويل الاستداع عنه كما مر (قوله صفرو شاحها) بكسر الصاد  
المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها خال والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجمل به المرأة من نساء  
الملوك الذين عاتقه أو كشحه وفي رواية صفرو رداً (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفي رواية أخرى أعور  
عينه اليسرى وكلتاهما صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسناداً ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شثن  
أصابه) بفتح الشين المججمة وسكون المثناة أي غليظها (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه  
بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الحاء ضمير مستتر هو فاعل الحسن ووجه  
الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه (قوله لذلك) أي لأنه كور من صور الصفة المشبهة (قوله  
أحكامه) أي من امتناع وأجحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية (قوله بإشارة هندية) أي فوق حكم ذلك  
البعض وفوق الدليل كالأشارة بصورة الثمانية التي فوق قوله بيهمة الخ وفوق أنبج الذي هو حكم رفع حسن  
وجه وحسن وجه أب إلى أن قوله بيهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أي أنه في الإشارة فوق قبج الذي هو حكم  
رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبج الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق  
أنبج الذي هو حكم رفع الحسن وجه الأب كان أحسن لأن فيه تنبيه على أن قوله بيهمة الخ شاهد  
الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الشرح أيضاً أن يشير إلى شاهد بيهمة صور  
النصب الضعيفة وهو قوله أنبج الخ وإلى شاهد صور الجرار الضعيفة سوى أخبرها وهو قوله أقامت على ربعيها  
الخ وأعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد حكم  
صورتين إلا الشاهد في الإشارة السابعة فحكم صورة واحدة لعدم ذكر صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة  
في الرقوم المشار بها \* الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جرح حسن وجهه أب إلى شاهد جرحها وهو قوله

لاحق بطن بقري سمين \* لا دخل الرجوع ولا فرق

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال في  
القاموس لاحق كسج ضمير وهو صفة الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقري بفتح القاف كفتى أي ظهر  
والباء بمعنى مع وقوله لا دخل الرجوع بفتح الخاء المججمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أي لا مضطرب  
الخط ومتلويه وهو صفة أخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبو والدابة التي تعرق سريعاً أو  
تقع حوافر رجليه موقوف يديه ولاحق أن كان بالجر فلاشكال وإن كان بالرفع احتجج إلى قراءة سمين بالرفع  
على أنه نعت مقطوع أقرى ليتفق الشطران في الحركة وفي نسخ الاستشهاد أيضاً بقوله

ولاسي غزي إذا تابسوا \* إلى حاجة يوماً مخيسة بئلا الشاهد في سي زى والرى بكسر الزاى الهيئة وقوله إلى  
حاجة أي لأجل حاجة ومخيسة منصوب ببتابسوا بضم الميم وفتح الخاء المججمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين  
مهملة أي مدالة صفة في الأصل ليزال ليقدم عليه أعرب حالاً والبرل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل  
وهو البعر الذي انشق نابه ذكرنا كان أو أنتي \* الإشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن  
وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أحب الظاهر الخ على رواية نصب الظاهر وقد تقدم هذا والموافق لما  
مر في الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهداً في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض  
تبعاً لما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول وجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جرح حسن  
الوجه حسن وجه الأب وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبج حكم رفعهما ورسم  
الصورة الثلاث فوق أحب الظاهر الخ تنبيه على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق ضنيع  
الشارح سابقاً الإشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهه أب إلى شاهد نصبهما وهو قوله

والجر عند سيويوه في  
هذا النوع من  
الضرورات ومنعه المبرد  
مطلقاً لأنه يشبه إضافة  
الشيء إلى نفسه وأجازه  
الكوفيون في السعة وهو  
الصحيح في حديث أم زرع  
صفرو شاحها وفي حديث  
الذجال أعور عينه اليمنى  
وفي صفة النبي صلى الله  
عليه وسلم شثن أصابعه  
وبدل الأخير قوله سبتي  
الفتاة البضة البيت في  
رواية جرح كشحه وأما  
الحسن فهو ما عند ذلك  
وجملته أربعون صورة  
وهي تنقسم إلى حسن  
وأحسن فما كان فيه ضمير  
واحد أحسن مما فيه  
ضميران وقد وضعت لذلك  
جدولاً تتعرف منه أمثلته  
وأحكامه على التفصيل  
المدكور بسهولة مشيراً  
إلى ما لبعضها من دليل  
بإشارة هندية وإن كان  
كثيراً أشرب إلى كثرة

هيفاء مقبلة بحذاء مدبرة \* مخخوطة جدات شفاء أنيابا

أي هي هيفاء أي ضامرة كما في العيني ومقبلة حال من الضمير في هيفاء وقول العيني في ذوالحال محذوف أي إذا كانت مقبلة وكان ثامة تكاف لأحاجة اليه والحذاء كناية عن الحذاء ومدبرة حال من الضمير في عجزاء مخخوطة أي موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وهو ما يوشم به وجه جدات بضم الجيم وكسر الدال المهملة مدني للجهول من قولهم حاربته مجدولة الخلق أي حسنته والشاهد في شفاء أنيابا من الشب وهو ورقة الأسنان وضفاؤها \* الإشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجهه حسن وجهه أب إلى شاهد رفتهما وهو قوله \* تمبرنا أنا قليل عدادنا \* فقلت لها إن الكرام قليل \* الإشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان ربح بطعن به إلى شاهد رفتهما وهو قوله أزور امرأ الخ وقد تقدم \* الإشارة السابعة فوق ضيف حكم جراح الحسن الوجهة الجميل خالها إلى شاهد جرحه وهو قوله سبتني الفتاة الخ وقد تقدم \* الإشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجهه الأب إلى شاهد نصبه ما وهو قوله في اقومي بملية بن سعد \* ولا بفزارة الشعر الرقابا \* وثلمة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون الين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

\* لقد علم الانقضاء أخف الكرى \* والشاهد في نصب أخفية بالانقضاء على التشبيه بالفعل به والابقاظ جمع يقط أي متيقظ والأخفية معجمة ففاء فتحية جمع خفي وأراد بها أحقان العيون والكبرى النوم

\* الإشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهه الحسن وجهه أب إلى شاهد نصبه ما وهو

\* الحزن بابا والعقور كلها \* والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ضد السهل وهو ذم للشخص بأن ياله مغلق دون الأضياف وكلمة عقور \* الإشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفتهما وهو \* فاقصدين يد العزيم من قصده \* ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أحمل أرباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهد وقوع فيه بخط كثير (قوله بكاف عربية) أي مجرورة لأم معلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا يؤثر فيه (قوله جامع في ذلك) أي في الدلائل بين كل متناسبين أي قسمين متناسبين لحسن الوجه وحسن وجهه الأب ولا يرد عليه أفراد الحسن الوجهة الجميل خالها بالاشارة إلى دليل يخصه لأن أفرادها بذلك لعدم ذكره قسمها يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا وبرحمته عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامع الخ (قوله مما يليك) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون جارية على عادة القراءة في الورق مثلا من البداء بالاعلى (قوله فدرأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بالوالا فالجمل في رأس أبيات مجموعها ما بيوت عشرة لاجسة (قوله بأنني عشر مرعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليد المربعات المقابلة للجبر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجهه الأب وحسن وجهه أب في أحسنية الجبر فوضع الحكم الأربعة بينهما واحدا وكاجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبح الرفع فوضع الحكمهما بينهما واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وحسن منه تقليد الجبر بحسب الاجتماع في الشاهد أن كان وفي الحكم أن لم يكن والمر بجمع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعا ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة أناسه قامت الخطوط الأربعة لتساوي الزوايا حينئذ والزاوية المتساوية قوائم وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع بمنزلة أناسه قامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى المسامحة الهندسة (قوله بالآخرين) أي البتين الآخرين المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة والضمير في منها يرجع إلى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول

بكاف عربية جامع في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة وهو هذا طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجبر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الأبيات بأنني عشر مرعا فالمربعات الموصولة بالآخرين منها الصفة ومجموعها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجبر مكتوب فيها حكم المعمول



ما يحرس هذه الاحكام  
اشارة هندية فانظر في  
الشواهد المكتوبة حول  
الجدول فما وجدت عليه  
تلك الاشارة فهو شاهد  
ذلك الحكم \* وقوله جامع  
بين كل متناهيين الخ أي  
كما جمع بين حسن الوجه  
وحسن وجه الأب  
بصورة ستمة في الجبر  
وخسة في النصب وأربعة  
في الرفع

السبي) أى حكم جره وقوله الذى فى مرعاته صفة للممول السبي والضميم يرجع اليه (قوله فاقابله منها) الضميم فى منها الأحكام السبي أى الأحكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من تمتع والمعنى أن السبي الذى قابله من أحكام اعراب السبي المطلوب من جرائه أوجب تمتعاً ووقف تمتع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أى به مع علمه من قوله مشير الخ فوطئة لما بعده وقوله هذه الأحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة فى الجرد وخسة فى النصب وأربعة فى الرفع) هذا على ما فى عدة نسخ وهو لا ينافى ما مر فى الشارح كما تقدم ٧

[illegible]

(١) لاحق بطن بقرى  
لاخلط الرجح ولاقرون  
(٢) أجب الظهريس  
له سنام  
(٣) هيفاء مقبلة عجزاء  
مدبرة  
مخوطة جدات شباء  
أنبايا  
(٤) بيمه منيت شهيم  
قلب  
(٥) تعيرنا أناقليل عدادنا  
فقلت لها أن الكرام قليل  
(٦) أزور امرأجانوال أعده  
(٧) سبتني الفتاة البضة  
المجود اللطيفة كشحه  
(٨) فاقومي شعلبة بن  
سعد  
ولا بغزارة الشعر الرقايا  
(٩) الحزن بابا والعقور  
كلبا  
(١٠) فاقصدي زيد العزيز  
من قصده

(قد وضعنا في جداولنا بدل  
الستة واحدًا وبديل الخمسة  
اثنين وجعلنا موضع  
الاربعة فوق قمح خالما

وجدنا الاربعة فوق اقمع الذي كان عليه صورة ثمانية في بعض النسخ وذلك لما وافقه تعداد الاشارات في المحشى (هـ)

الوجه جيله ونصب ان  
فصلت اوقرت بال  
فالاول نحوهم احسن  
وجوها وانضروها  
والثاني نحو الحسن الوجه  
الجيله الثاني انما تأتي  
مسائل امتناع الاضافة  
مع الصفة المفردة كما  
رأيت فان كانت الصفة  
منهاه أو مجعومة على حد  
المثنى جازت اضافتها  
مطلقا كما سبق في باب  
الاضافة اه **خاتمة**  
قال في الكافية  
وضمن الجامع معنى الوصف  
واسم عمل استعماله  
بضعف  
كانت غر بال الالهاب  
وكذا  
فراشة الحلم فراع المأخذا  
أى من تضمين الجامع معنى  
المشتق واعطائه حكم  
الصفة المشبهة قوله  
فراشة الحلم فرعون  
العذاب وان  
قطلب نداه فكلب دونه  
كلب وقوله  
فلولا الله والمهر المفدى  
لايت وانت غر بال  
الاهاب  
ضمن فراشة الحلم معنى  
طائش وفرعون معنى اليم  
وغير بال معنى مثقب  
فاجريت مجراها في  
الاضافة الى ما هو فاعل في  
المعنى ولو رفعها أو نصب  
حاز والله اعلم  
**في التعجب** (بافعل  
انطق بعديا تعجبا

(قوله وعملها فيه جريا بالاضافة ان باشرته وخلت من ال) جوز في التسهيل وفاقا لالكسائي مع المباشرة والخلو من  
ال ان تعمل الصفة في الضمير المنصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجري غالب لا لازم كما قاله الدماميني قال  
ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصد ما في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفه به كسر الراء عند قصد  
الاضافة وقصدها عدم قصد ما (قوله وانضروها) من النضرة وهي الوضأة والهجة وفيه أن ما ذكر  
صيغة تفضيل لصفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كغيره قر يش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله  
الجيله) كون الضمير في محل نصب مذهب سيمويه ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أى لانه يجوز  
اضافة الصفة لمخلاة قال الى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بال أو لا وسواء كان المضاف اليه  
خاليا من ال ومن الاضافة لتاليها والضمير تاليها أو لا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون  
(قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أى من تضمين الجامع) بيان لقوله كانت غر بال الخ (قوله واعطائه  
حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السبى ونصبه وجره وجعله أوجها (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء  
والدال المهملة المشددة أى القوي الجري لايت أى رجعت وانت غر بال الالهاب أى مثقب الجلد من وقع

### التعجب

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما علم الله لانه لا تقبل الزيادة وشذوذ قول العرب ما اعظم  
الله وما اقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي والمختار  
وفاقا للسيبكي وجماعة كابن السراج وابن الانباري والضمير جوازه ومعنى ما اعظم الله أنه تعالى في غاية  
العظمة وان عظمته مما تخارفيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتى عن الرضى  
ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الاعلام افتاء السبكي بالجواز ساقى كلام ابن  
الانباري ومختصه اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم ان ما أنعله فعل بانه يلزمهم أن يكون معنى  
ما اعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا بان معنى ما اعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما  
نقول عظمة عظيم ماوالشئ امامان بعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى  
انه أعظم لذاته لا شئ جعله عظيمه أو قيل هو اخبر بانه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر انه على القول  
الاول باوجهه الثلاثة باق على حقيقة من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه وبكفي في وجود  
شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة متلا ما يقبل الزيادة وان لم يقبلها  
خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى  
لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهة تعالى فعلى لسان خلقه مخوفا أصبرهم على  
النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أى يدل على  
التعجب الخ) لم يعمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيره فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما في  
كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو واسم نظام) وعرفه الدماميني بانه انفعال  
يحدث في النفس عند الشعور بأمر يحجل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعل)  
بمعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فان دفع اعتراض البعض كغيره (قوله  
ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا بما ظهر سببه (قوله نحو كيف  
تكفرون بالله) أى أنتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاسماء فها  
عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسلته أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار  
بالنزهة ويكون دره منسوب بالله ويكون المخاطب منسوب بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية  
وعن نفى جوارها ان كانت نافية أى است جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر  
هل التعجب منه مضمون الجسلة بعده أو حال المخاطب اه والظاهر انه حال المخاطب المتوهم نجاسة  
المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أى في جميع



\* يا جارا ما أنت حارة \* وقو

وأها السلي ثم وأها واهيا  
والمبوب له في كتب العربية  
صيفتان ما فعله وأفعل  
به لا طرادهما فيه فاما الصيغة  
الاولى فافهم اسم اجاعا  
لان في أفعل ضمير يعود  
عليها وأجوعا على أنها  
متدا لأنها مجردة للاسناد  
أليها ثم اختلفوا فقال  
سيبويه هي نكرة تامة  
عنه شي وانبتى بها  
لتضمينها معنى التبعج وم  
بعدها خبر فوضعه رقة  
وقال الفراء وابن درستويه  
هي استفهامية ونقله في  
شرح التمهيد عن  
الكوفيين وقال الاخفش  
هي معرفة ناقصة بمعنى  
الذي وما بعدها صلة فلا  
موضع له أو نكرة ناقصة  
وما بعدها صفة فجعله رقة  
وعلى هذين فالخبر محذوف  
رجوبا أي شيء عظيم  
واختلفوا في أفعل فقال  
البصريون والكسائي  
فعل للزوم مع باء المتكلم  
فون الواقعة نحو ما أفقر في  
الى رحمة الله ففخته بنا  
كالفتحة في زيد ضرب عمر  
وما بعده مفعول به وقال  
بقية الكوفيين اسم لجحشة  
مفعول في قوله  
باما أميل غزلا ناشد له  
ففخته اعراب كالفتحة  
في زيد عندك وذلك لان  
مخالفة الخبر للمتدا تقتضي  
عندهم نصبه وأحسن  
انما هو في المعنى وصف  
لزيد لا ضمير ما وز  
عندهم

الكلمات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو والله درك فارسا (قوله يا جارا ما أنت حارة) شرط  
بيت من مجزأ السكامل المرفل لجاره بالوقف على هاء التانيث وان كان منصوبا على التمييز والاحمال ان كانت  
ما استفهامية أو ان خبرية ان كانت نافية مجازية ومرفوعة ان كانت نافية تيمية وجار تام منصوب لانه مضاف الى  
الالف المنقابلة عن باء المتكلم (قوله واهيا) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لا طرادهما) أي كثرة استعماهما فيه  
لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واهيا ولك رده بان وضع واهيا للفظ الفعل  
الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن سميات الأفعال ألقاها بالافعال (قوله ضمير يعود  
عليها) أي والضمير لا يعود إلا على الاسم (قوله على أنها متدا) أي واجب التقديم لأنها في كلام جري مجرى  
المثل فلزم طريقة واحدة دما معنى (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما  
يكون فيما خفي سببه فبناسبه التذكير (قوله لتضمينها معنى التعجب) أي المناسب له قصدا لا بهام لاقتضاء  
التعجب خفاء السبب والاهام بناسب الخفاء والمراد بتضمينها معنى التعجب أن لها دخلا في افادته فلا ينافي أن  
الموضوع للتعجب الجملة تمامها أو قبل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم (قوله وما بعدها خبر) لكن  
ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي قال الرضي معنى  
ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا أحسننا ثم نقل الى انشاء التعجب وانجى عنه معنى الجدل لجاز  
استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه يجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي  
مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التمهيد وقال الدماميني استفهامية أي في الأصل ثم نقلت الى  
انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد  
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لي لأرى الهدهد اه وما بعدها والخبر (قوله عن الكوفيين)  
قال في التصريح وهو موافق لقولهم بسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الاسماء  
نحو ما أحبب الين (قوله هي معرفة ناقصة) لاحتياجها في انهام المراد الى الصلة (قوله أي شيء عظيم)  
ليس ذكر شيء ضروريا (قوله للزوم مع باء المتكلم فون الواقعة) قال الدماميني نقله عن المصنف لا يرد على  
ذلك عليكني ورويدني لانه يقال عليكني ورويدني فلا يلزم فون الواقعة بخلاف ما أفقرني اه قال البعض  
وقد يقال موطا هرفي الثاني لا الاول لان عليكني بمعنى الزمني وعليكني بمعنى استمسكني كما ذكره وهو  
تركيب آخر اه ولقد دفعه بان مراد الجيب أن عليكني له حالة يستعني فيها مع باء المتكلم عن النون بخلاف  
فعل التعجب فانه ليس له حالة يستعني فيها مع باء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليكن مطلقا بمعنى الزم  
الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدي بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها الأصل  
المفاعيل منها أنه لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا  
معرفة أو نكرة مجتمعة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لجحشة مفعول) أجاب  
البصريون بانه شاذ (قوله شذن) من شذن الظهي بالشين المججمة والدال الالهة أي قوى وطلع قرناه واستعني  
عن أمه ولناصفة ثانية لغزلا وتمام البيت من هوليأ تسكن الضال والسمير \* والضال بضاد مججمة قالف فلام  
مخففة شجر الصدر البري الواحدة ضالة والسمير بفتح السين المهمله وضم الميم شجر الطلح بجاء مهمله كما في كتب  
اللغة لا يابن كما حرفة البعض الواحدة سيرة ويجمع أيضا على سميرات (قوله ففخته اعراب) نقل عن بعض  
الكوفيين أن ففخته بنائية لتضمينه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف ورد بان المؤدى لمعنى التعجب  
الجملة تمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أي غالب بقيةهم (قوله وذلك) أي كون ففخته فتحة  
اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضي عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ)  
بيان لمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمتدا كونه ليس وصفا للمتدا في المعنى كما في زيد عندك وما  
أحسن زيدا ومقتضاء النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا وفسرها في التصريح بان يكون الخبر مجزأ لا يحمل  
على المبتدأ الحقيقية ولا حكما (قوله وصف لزيد لا ضمير ما) فيه إشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق في

مشبه بالمفعول به \* وأما الصيغة الثانية فاجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الأصل  
ماض على صيغة أفعل بمعنى صارذا كذا كأغدا البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء  
في الفاعل البعير على صورة ١٤ المفعول به كأمير يزيد ولذلك التزمت بخلافها نحو في كفي بالله شهيدا فيجوز تركها كقولها

كفي الشيب والاسلام للره  
ناها  
وانما تحذف مع أن وإن  
كقولها  
واحجب البينا لأن تكون  
المقدمة  
لا طراد حذف الجار معهما  
كما عرف وقال الفراء  
والزجاج والزخشي وابننا  
كيسان وخروف لفظه  
ومعناه الامر وفيه ضمير  
والباء للتعدي ثم قال ابن  
كيسان الضمير للعين  
وقال غيره للخطاب وانما  
التزم أفرادها لأنه كلام  
جرى مجرى المثال  
(وتلوا فعل انصبته)  
أي حتمنا ما عرفت  
(كما أوفى خليلنا  
وأصدق بهما)  
تنبه بـ كـ شرط المنصوب  
بعد أفعل والمجرور بهـ  
أفعل أن يكون مختصا  
لتحصل به الفائدة كما  
أرشد الله تعالى فلا  
يجوز ما أحسن رجلا ولا  
أحسن برجل انتهى  
(وحذف ما منه  
تجبت استيع) منصوبا  
كان أو مجرورا  
(ان كان عند الحذف  
معناه يضيح أي يتضح  
فالاول كقولها  
جزى الله عنا الجزاء بفضل  
ربعة خيرا ما أعف وأكرمنا

الحسن لا يصير زيد احسنا كما هو على مذهب البصريين اذا التصير صفة لضمير ما لا زال بدفتامل (قوله مشبه  
بالمفعول به) لوقوعه بعدما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفعل) أي فيم الحاصل الربط وانما أجمعوا  
على فعلية أن فعل لان ضيقه لا يتكون الا لفعل وأما اصبع فنادر قاله المصريح (قوله لفظه لفظ الامر) على  
هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف اللام كالامر نظرا للصورة أو على فتحه مقدرة منع من ظهورها  
مجيشه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أي في الأصل والافالجه بتمامها نقلت الى انشاء التعجب  
أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطالب (قوله وهو في الأصل ماض الخ) فاصل أحسن يزيد  
أحسن زيد أي صار ذا حسن فهمزة للضمير ورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أي عند نقلها الى انشاء التعجب  
ليوافق اللفظ في التغير تغير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي (قوله انما تحذف مع أن وإن)  
الذي في التصريح نقله عن الموضع في الحواشي أنها انما تحذف مع أن المحذوفه وأن حذفها مع أن المشددة  
ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم  
(قوله والباء للتعدي) أي فوضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولواضطر شاعرا لي حذفها مع  
غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وهذا ظهرت ثمرة الخلاف  
أه دما ميني هـ هذا في الجمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه لا تنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة وكذا  
قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للضمير ورة  
والباء للتعدي لازائدة وأصل أكرم يزيد أكرم أي صار ذا كرم ثم غير الماضي بالامر وجى بالباء للتعدي  
التي تصير الفاعل مفعولا قبل أكرم يزيد فصارت المعنى اجعل زيد اضرأا كرم أه مخصصا به يعلم تصير  
الشارح وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول  
المعنى فالباء معدية مثلها في أمر يزيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء لا لاصاق (قوله الضمير للحسن)  
أي المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن يزيد أي دم به والزمه أه تصريح ولذلك لم يصر صورة  
واحدة ويرده أنه يقال أحسن يزيد يا عمر أذا لا يخاطب شيئا في حالة واحدة أه دما ميني (قوله للخطاب)  
فمضى أحسن يزيد اجعل يا مخاطب زيد احسنا أي صفة بالحسن كيف شئت أه دما ميني (قوله وانما التزم  
الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للخطاب (قوله لم أعرفت) أي من أنه مفعول به أو مشبه  
بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ على ألف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة)  
أي المطسوبة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع  
الضرب على شخص ما (قوله وحذف ما منه) أي من حاله والسبب والتناء في استيع زائدان أولهما ضرورة وشرط  
في التصريح بالحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن  
التصريح على المجرور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو أحسن يزيد لعدم الدليل عند  
الحذف ولا في نحو زيد أحسن يزيد لان الظاهر في موضع الضمير في نحو ذلك لسكته نفوت بالحذف  
أه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيد أو زيد ما أحسن زيد الا يقال المتعجب أخذ من  
التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيد أو ما أحسن زيد اذا كان ثم دليل كالموقعيل ذلك في مقام الشئ على  
زيد لا نافع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحوكم بأنه ضمير يرجع الى المثني عليه في المقام فتعطف  
(قوله معناه يضيح) أو رد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد  
على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعديره بقدر إشارة  
الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذا) الأوجه عنه أي أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط

أي ما أعفهم وأكرمهم والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخره كورمه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح هذا  
السكافية نحو اسمع بهم وأبصر أي بهم وأما قوله فذلك ان يلقى النية يلقها \* حميدا وان يستغن يوما فاجدر أي به فشاذا وتنبه بـ انما  
جاء حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا

لان زومه للبحر كساه صوره الفضلة لجوار فيه ما يجوز فيه واذهب قوم منهم الفارسي الى أنه لم يحذف وأنه استترف الفعل حين حذف الباء  
بوجهين أحدهما لزوم ابراه حين حذف في المثنية والجمع والآخر أن من الضعائر ما لا يقبل ١٥ الاستتار كنما من أكرم بنا (وفي

الفعلين) المذكور  
(قدما زما \* منع تصير  
بحكم حتما) (يكون مجي  
على طريقة واحدة أو  
على ما يراد به فالاول  
الماضي كشارك وعه  
والثاني في الأمر كتم  
بمعنى اعلم وقيل ان  
وجودهما معهما مع  
الحرف الذي كان حقه  
ان يوضع للتجيب فلم يوضع  
(وصغهما من ذي ثلاث  
صرفا

قابل فضل ثم غير ذي انة  
وغير ذي وصف يضاه  
أشعلا

\* وغير سالك سميل فعلا  
أي لا يبنى هذان الفعلان  
الا بما استكمل ثمانية

شروط \* الاول أن يكون  
فعلا فلا يبنيان \*  
الحلف والجار فلا يبنيان \*  
ما أذرعها وما أجزعها

ما أذرعها أي ما أخذ  
يدها في الغزل بنوهم  
قولهم اسرأة ذراع نهم اد

ابن القطاع أنه سمع ذرع  
المسرة خفت يدها  
الغزل وعلى هذا يكون

الشذوذ من حيث اللفظ  
من فعل المفعول \* الثالث  
أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان

من دخرج وضار  
واستخرج الأفعل فقه  
يجوز مطلقا وقيل عمة

مطلقا وقيل يجوز  
كانت الهمزة لغیر اللفظ

هذا الشرط بل المدار على وجود دال المحذوف (قوله لان زومه للبحر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كوفي  
بزيد الجرام تمنع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت يمينه (قوله لزوم ابراه حين حذف)  
أي حين استترف الفعل وأجيب بان عدم ابراه للاحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير  
في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أوله كونه في تركيب مجرى مجرى المثل الذي  
لا يغير (قوله كنما من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن ياتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذه إذ يخص  
الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قد مالانه نصب على  
الظرفية أي في الزمن القديم وكذا يحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون الجعي على طريقة واحدة  
أدل على المراد قوله لا يكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنه ما معنى التجب كما قاله سم (قوله  
منع تصريف) اعلم أن عدم تصريف الفعل ما يخرج وجهه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان  
كنعم وبئس أو بالاستثناء عن تصريفه بتصريف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذرفانه استغنى عن ماضيهما  
بماضي ترك وعدم تصريف فعل التجب لكلا الأمرين (قوله ليكون مجيشه) أي كلا الفعلين وأفراد الضمير  
نظر اللفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أي من التجب وانما كان مجيشه على طريقة واحدة أدل لأن  
التصريف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل  
ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا تاما لانه المتبادر عند الإطلاق لخروج ما لا تصريف له أصلا كنعم وبئس  
وعسى وليس وما له تصريف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أي زباده وقوله تم أي يكتفي برفوعه  
(قوله يضاهي أشعلا) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أي لا يبنى الخ) أخذ المحصر من قيد الاحتراز  
اعنى قوله من ذي ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو  
الفعل لان مجموعها لا يكون الاله (قوله فلا يبنيان من الخلف) بكسر الخيم الراجح الجاني (قوله فلا يقال  
ما أجزعه) أي لثباته من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وخلافة فائت له فعلا وحينئذ يبنى  
من فعله ما أجزعه (قوله ما أذرعها) بالذال المجعومة والعين المهملة (قوله ذراع) كضباب وقد بكسر الكاف  
القاموس (قوله نعم ادعي ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضى انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ  
ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذي من أمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دخرج الخ) أي لما يلزم  
علمه من حذف بعض الاصول في الرابعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة  
والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح (قوله الأفعل) استثناء من مفهوم قوله  
أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الأفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دخرج وضارب  
واستخرج ونحوها الأفعل (قوله فليل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف في التمهيد  
وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدي أو من التعدي لواحد الى التعدى  
لاثنين أو من التعدى لاثنتين الى التعدى لثلاثة بان وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل)  
فان فعل التجب المذكور وان كانت همزة للنقل والتعدي كما سيذكره الشارح في الحاشية مبني من أفعل  
الذي همزة لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول  
القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة في المثالين لنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنتين فان  
الأصل عطاء يبدل الدراهم أي تناولها وولى المعروف أي تناوله (قوله وما أملا القربة) كذا في نسخ وفي  
نسخ وما أملا القربة وكلاهما فاسد ما الأول فن وجهين الأول ان فعل التجب لا ينصب لفظا لا مفعولا  
واحدا الثاني ان ما أملا مصوغ من ملا الثلاثي لأن أملا الحسنى والذي سيصرح به الشارح أنه من  
امتلا الجناسي وأما الثاني فن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملا للقربة غفلة عن كلام الشارح  
والذي يحط الشارح ما أملا القربة وهي الصواب (قوله لانهم ما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوها من نقي

نحو ما أظلم هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاهم للدراهم وما أولاه للعرف وعلى الثلاثة ما أتاهم ما أملا القربة  
لانهم ما من اتقى وامتلأت وما أخضره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى الثالث أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس



وشدما أعساه وأعس به \* السابع أن يكون تاما فلا يبينان من نحو كان وظل ويات وصار وكادوا ما قولهم ما أصبح أبدا وما أمسى ادفاها فان التعجب فيه داخل على أبردوا وفاو أصبح وأمسى زائدتان \* السادس أن يكون مثبتا فلا يبينان من ١٦ منفي سواء كان ملازما للنفى نحو ما عالج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كقام \* السابع أن لا يكون

بمعنى خاف ولا بمعنى امتهلا فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده في التصريح (قوله وشدما أعساه وأعس به) تبين في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشدما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ وغلطه الدماميني بان الفعل الجامد عسى التي هي من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينشأ من قوله بمعنى ما أحقه وأحق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قبل ما كوز يدا قائما لم نصب أفعال لشبهتين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جزم باللام لامتناع جرائع خبر بلام أفاده الشاطبي قال في التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما كوز يدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبينان من منفي) أى لا يلبس به بالثبت (قوله نحو ما عالج بالدواء) مضارعه يعجز واعترض بأنه قد جاء في الاثبات كما في نوادر القالي ويجب ان ذلك نادر وما عالج يعجز بمعنى ما لم يعمل فيستعمل في الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أقول) أى لانهم بناء على التفضيل منه لانه لو بني منه أفعال التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كاقول التفضيل في أمور كثيرة فنعوا ببناء فعل التفضيل منه كما منعوا ببناء فعل التفضيل منه كذا عمل في شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا لليس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير لاني وكونه من المبني للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا في نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفي أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيميز ما أعناه الخ) أى لا من اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه في التسهيل كما فيه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألقا ط قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد دلخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بان منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غير بزة فيصير لازما) المتبادر منه ان الفرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا ان التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيه منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو نحو بلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير بردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجب من شيء منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل لارفض المذكور قال الدماميني واصحاب المذهب الاول أن يقول لو كانت همزة النقل من غير رد الى فعل بالضم للزم في مثل ما أعلمز يدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولأن تقول المفعول الثاني مقدر مجرور بالماء على القاعدة الآتية فقبل الخاتمة أى ما أعلمز يدا يكذا أو ان ما أعلمز يدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فقطظن وأما الثاني فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله واشدد أو أشد الخ) المتبادر منه ان أشد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشرط لان الفصم من الاتيان بنحو أشدد وأشد الخاص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشرط مع

اسم فاعله على أقول فعلا فلا يبينان من عرج وشبهل وخضر الزرع \* الثامن ان لا يكون مبنيا للنفى قول فلا يبينان من نحو ضرب وشدما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما أصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فيميز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال في التسهيل وقد يبينان من فعل المفعول أن أمن اللبس \* تسعين \* الاول بقى شرط ناسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء عما أكثر قائلته قال في التسهيل وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوف للشرط كما بقى في غيره أى نحو ترك فانه اغنى عن ودع وعندى شرحه من ذلك سكر وقد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام ومن ذكر السمعة ابن عصفور وعدم نام فيها غير صحيح لان سميوبه حكى ما أقومه \* الثاني عدم بعضهم من الشروط أن يكون على

أوشبههما \* يخلف ما بهن الشرط عدما من الأفعال (ومصدر) الفعل (العدم) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (بعد) أي بعدما أقول (ينتصب \* وبعد أفعال جزم بالسحب) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة وجها الوصف منه على أن فعل نحو ما أشد أو أعظم دحر جته أو انطلاقه أو جرت أو أشد أو أعظم بها وكذا المنفي والمبني للفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما كثر أن لا يقوم وما أعظم م ضرب وأشد بهما وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فن النوع الأول والآخر الثاني تقول ١٧ ما أشد كونه جميلا أو ما كثر ما كان

محسنا أو أشد أو كثر بذلك وأما الجامد والذي لا تفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة (وبالنسبة لغير ما ذكر \* ولا تقس على الذي منه أثر) أي حق ما جاء عن العرب من فهي التعجب مبنيا على ما يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو جناسي مبنى للفعول وقولهم ما أروعهم وما أحقه وما أروعهم وهي من فعل فهو أفعول كأنهم جعلوها على ما أجعله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أئن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قن بكذا أي حقيق به ولا قل له وقالوا ما أجته وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للفعول وغير ذلك (وفل هذا الباب لن بقدا \* معمولة) عليه (روصه به الزما \* وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل) والخلف في ذلك المستقر فلا تقول ما زيدا أحسن

أن أشد وأشد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتد الجناسي على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد إلّا باعيا فعلا لا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخر جابعد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله وأشد وأشد الخ فعملهما المصوغان منه شد ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكمل الشرط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اه (قوله أوشبههما) أي ككثرا وكثروا أعظم (قوله يخلف ما بهن الشرط عدما) أي يخلف فعل التعجب المأخوذ من هذا ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لم يرو اه ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما كثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال لا جازا لمصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانتفاء واعتزله زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن الاستقبال قال سم وقد يجب بيان الصيغة صارت للأشياء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها وبظهور أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما كثر أن لم يقم لأن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أي بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والأي بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقي ما لافعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اه والتعجب عندي أنه يتعجب منه بزيادة بناء المصدرية وما في معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالنسبة لغير ما ذكر \* ولا تقس على الذي منه أثر) أي حق ما جاء عن العرب من فهي التعجب مبنيا على ما يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو جناسي مبنى للفعول وقولهم ما أروعهم وما أحقه وما أروعهم وهي من فعل فهو أفعول كأنهم جعلوها على ما أجعله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أئن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قن بكذا أي حقيق به ولا قل له وقالوا ما أجته وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للفعول وغير ذلك (وفل هذا الباب لن بقدا \* معمولة) عليه (روصه به الزما \* وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل) والخلف في ذلك المستقر فلا تقول ما زيدا أحسن

٣ - (صيان) - ثالث \* ولا يزيد أحسن وان قيل أن يزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا محله يزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والجور والمتعلقين بالفعل والجميع الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبحه أن يكذب وقوله خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى \* صبور أوله كن لا سبيل إلى الصبر وقوله \* وأحرز أحواله بأن انحولا \* فان كان الظرف والجور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بالخلاف فلا يجوز ما أحسن بغير معروف أمرا ولا ما أحسن عندك جالسا

ولا أحسن في الدار عندك بجالس \* تنبيهات \* الأول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والجار والمجرور قال كالحال والمنادى لا يمكن قد أجاز الجرحى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالخال نحو ما أحسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه أعز علي أبا اليقظان أن أراك صريحا مجذولا قال في شرح التسهيل وهذا صحيح للفصل بالنداء وأجاز الجرحى الفصل بالمصدر نحو ١٨ ما أحسن أحسانا زيدا ومنعه الجهور لمعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا

والشاهد في إذا حالت فانه ظرف لاحرفا صل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقته ولا وهو نثر لا نظم وقوله مجذولا أي مرميا على الجذال بالفتح وهي الأرض (قوله لمعهم أن يكون له) أي لفعل التعجب مصدر لا يكونه لانشاء التعجب فأشبهه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دما ميني (قوله فام مصدرية الخ) أي وهي وملخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما مع ما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المعنى (قوله فان قصد الاستقبال جيء سيكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعل التعجب) أي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد إيما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور والمفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معا (قوله بالي أن كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد فهمه حب أو بغض اه دما ميني (قوله أن كانا من متعددا غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيد العمرو) مثله ما أحب زيد العمرو وفزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيد إلى عمرو (قوله بدلول عليه بأفعل) أي بفعل مقدم لدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا فقد ربه في الأول بكسوهوم وفي الثاني بظنه (قوله ما عدم التعدى) أي ما عدم أصله الذي يصح منه التعدى (قوله في الأصل) أي قبل التعجب وقوله أو الخال أي في حال التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على رتبة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أي لصيرورة المتعجب من وصفه هذا كذا كاغد البعير والماء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى وأما عدم جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عنيما) أي دون لامهما جلا على اسم التفضيل حيث قالوا أفعل وأبوع وأدعي وأرمي (قوله ويجب فك أفعل الخ) أي كما سيأتي في قوله \* وفك أفعل في التعجب التزم \* (قوله وشذ تصغير أفعل) أي بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزوا طرده إلى ابن كيسان فقط والذي في المعنى أن الخو بين أجازوا وتصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وفادة للغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحل ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الأنباري ولا يقال إلا لمن صغر منه اه قال الدماميني قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا أهمية أفعل فهو عندهم مقبس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في المعنى عن الجوهري \* ونعم وبئس وما جرى مجراهما \* أي في المدح والذم كحبذا وأساء وأعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما أن يستعملهما مقصرون كسائر الأفعال

ومحمود بها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا أو لاجحة له على ذلك الثاني قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله ما كان أسعد من أحبك أخذنا بهذا المعنى ما هو وعنادا ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فام مصدرية وكان تامة رابعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء سيكون \* الثالث يجزى ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بالي أن كان فاعلا نحو ما أحب زيد إلى عمرو والأفعال ما كانا من مفعولهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيد بعمرو وما أجهل خالد بعبكر وباللام أن كانا من متعددا غيره نحو ما أضرب زيد العمرو وإن كانا من متعددين جرحيا كان يتعدى به نحو ما أغضبني علي زيد ويقال في التعجب من

كسازيد الفقراء الثياب ووطن عمرو وبشر اصديقا ما كسى زيد الفقراء الثياب وما أظن عمر البشرا صديقا وانتصاب الآخر بدلول عليه بأفعل لانه خلافا لالكوفيين \* حاشية \* همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى في الأصل نحو ما أظرف زيد أو الخال نحو ما أضرب زيد أو همزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عنيما أن كانا معتلين نحو ما أطول زيد أو أطول به ويجب فك أفعل المصغف نحو ما شدد بحمزة زيد وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله من هؤلاء لا تكن الضال والسهر وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحسن بزيدا والله أعلم \* ونعم وبئس وما جرى مجراهما \*



فيه كونهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرهما وهذا إذا كان لاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعمز يد بكذا بنعم  
 به فهو ناعسم وبئس ببأس فهو وبئس \* الثاني أن يستعمل في إنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال  
 لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبهما بالحرف والكلام عليهما  
 هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على كلا الاستعمالات الآتية في الشرح أفاده الشاطبي  
 (قوله فعلان) خبر مقدم انعم وبئس (قوله بدليل فيها ونعمت) أي لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص  
 الأفعال بدليل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمار جالين ونعموار جالان ضمائر الرفع البارزة متصلة أيضا من  
 خصائص الأفعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أي مبدئيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهما من  
 معاني الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة تمامها الانعم وبئس فقط ويجاب بانهما العمدة في إفادة  
 الانشاء وفي الدماميني نقل عن البسيط من قال باسميتهما فإفادهما هو فاعل عندنا بدني أن يكون تابعاً  
 عندهم انعم بدلا أو عطف بيان والمعنى المدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام في نحو نعمر جلا زيد  
 ويحتمل أن يقال إن جلا تعبير عن النسبة التي تضمنها انعم بمعنى المدوح أي المدوح من جهة الرجولية زيد  
 ويحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر في نعم الرجل جلا لولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد أي ما هي بالمدوح  
 الولد ولعلهم يروونه بالجرفان فرض أنهم يروونه بالرفع فاعله مقطوع عما قبله وكذا يقال في العبر من قوله على  
 بئس العبر اه وفي الفارسي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه  
 أبو حيان في شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أي مريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع إلى  
 المذكور من الشواهد أي إلى مجموعها لأنه لا يأتي في البيت لأنه منع منه فيه جوطر بأضافة نعم إليه بل تأويله  
 أنه نزل نعم منزلة خبر أي بخبر طر فجعل نعم اسما للخبر وأضافه الطير وفتح على الحكاية للفظها قبل عروض  
 الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف وأقامة المعمول  
 مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بدليل مقول فيه  
 نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط أصح جعل نام صاحبه بنفس الصفة فلا تكن أسير التقليد  
 (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أي والانشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما  
 في أحد الاستعمالات فلا ينافي أنهما استعمالا آخر فارقيهما الانشاء قال الدماميني وإنما كانا لانشاء المدح  
 أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وفانما تنشئ المدح أو الذم وتحدث به هذا اللفظ وليس  
 المدح أو الذم موجودا خارجا في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام أباه حتى يكون خبرا بل الموجود  
 خارجا جوده الشخص أو ردائه والقصد به هذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابي لمن  
 بشره بولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح أو الذم وتحدث به هذا اللفظ وليس  
 اخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار  
 بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لاعلم نفسه وكذا  
 الانشاء التبعي والانشاء الذي في كم أخبر به وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر إذ هذا  
 الذي قرر به بطرد في جميع الاخبار لأنك إذا قلت زيدا أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن أن  
 تكذب في التفضيل ويقال لك أنك لم تفضل بل التبعي كذب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا إذا قلت زيدا  
 قائم هو خير بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام  
 فكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بان يكون النعمية أي الجودة المحكوم بشيئها خارجا ليست بثابتة وكذا في  
 التعجب وفي كم ورب اه بعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي لعموم المدح والذم فيه ما وعدم  
 تخصيصهم بمحصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد علما وكان  
 الأولى أن يقول ويقدر أن ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف  
 كما علم (قوله وأصلهما فاعل) أي بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيدان الوجه الأربعة  
 فيهما ما الاستعمال لانشاء المدح والذم وبعضهم خصهما بالمبالغة تصرفه ما وأفصحها كفا في الدماميني الكسري

(فعلان غير متصرفين \* نعم  
 وبئس) عند البصريين  
 والكسائي بدليل فيه  
 ونعمت واسمان عند  
 الكوفيين بدليل ما هي  
 بنعم الولد ونعم السيرة على  
 بئس العبر وقوله  
 صبحك الله بخير باكر  
 بنعم طبر وشباب فاخر  
 وقال الأولون هو مثل قوله  
 عورك مالي لي بنام صاحبه  
 وسبب عدم تصرفه ما  
 لزومهما انشاء المدح  
 والذم على سبيل المبالغة  
 وأصلهما فعل وقد يردان  
 كذلك أو بسكون العين  
 وفتح الفاء

وكسرها أو بكسرها وكذلك كل ذي عين حلقية من فعل فعلا كان كشهدا واسما كفتح ذوقا يقال في بشس ببس (رافعان اسمين) على  
 الفاعلية (مقارنى آل) نحو نعم العبد وبشس الشراب (أو مضافين لما قارننا كنع عقي الكرم) ولنعم دارا للمقين وبشس منوى المتكبرين  
 أو مضافين لمضاف لما قارننا كقوله \* فنعم ابن أخت القوم غيره كذب \* وإنما لم يثنه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نته عليه في التسهيل  
 تنبيهات \* الأول \* لا شترط كون ٢٠ الظاهر معرفا بال أو مضافا إلى المعرف بها أو إلى المضاف إلى المعرف بها هو الغالب وأجاز

بعضهم أن يكون مضافا  
 إلى ضمير مافية آل كقوله  
 فنعم أخو الهجاء ونعم شهابها  
 والصحيح أنه لا نقاس عليه  
 لقلة وأجاز الفراء أن  
 يكون مضافا إلى نكرة  
 كقوله

ذئب صاحب قوم لاسلاح لهم  
 \* وصاحب الركب عثمان  
 ابن عفان

ونقل أجازته عن الكوفيين  
 وابن السراج وخمسة عامة  
 الناس بالضرورة وزعم  
 صاحب البسيط أنه لم  
 يرد نكرة غير مضافة  
 وليس كذلك بل ورد  
 لكنه أقل من المضاف  
 نحو نعم غلام أنت ونعم  
 تميم وقد جاء ما ظاهره أن  
 الفاعل علم أو مضاف  
 إلى علم كقول بعض  
 العمادلة بشس عبد الله  
 أنا أن كان كذا  
 وقوله عليه الصلاة  
 والسلام نعم عبد الله هذا  
 وكقوله

\* بشس قوم الله قوم طرخوا  
 فقر وأجارهم لجأو  
 وكان الذى سهل ذلك  
 كونه مضافا إلى اللفظ إلى  
 مافية آل وإن لم تكن  
 معرفة وأجاز المبرد  
 والفارسي اسناد نعم وبشس

فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من  
 قوله وأصله ما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبشس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الخلق وقوله  
 من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة  
 (قوله وقد يقال في بشس ببس) أى بوجوده مفتوحة فحتمية ساكنة مبدلة من الهززة على غير قياس كذا فى  
 الجمع ثم إن كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي (قوله رافعان) أعربه الفارسي  
 خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من أعربه نعت فعلا لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة  
 والموصوف باجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفاعليته ما وأما على القول  
 باميتته ما فقد أسلفناه (قوله مقارنى آل) أى المعرفة لأنها المنصرف إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ  
 الجلالة والذي (قوله غيره كذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى عام البيت (قوله وإنما لم يثنه  
 على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بأن رادعا قارننا ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتزم مع قوله  
 والصحيح الخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الرأج أو نحو هو وحذف بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى  
 الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شهابها) كذا بخط المشرح وفى بعض النسخ شهابها لئلا يبدل  
 الموحدة الأولى (قوله والصحيح الخ) وافر بين هذا وبين ما أجازوه فى باب الإضافة من نحو  
 \* الواهب المائة الهجان وعندها \* بأن عيدها تابع لمافية آل وقد ينفرد فى التابع ما لا يعترف فى المتبوع كذا  
 قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو \* الودانت المستحقة صفوه \* فالأولى أن يقال باب نعم وبشس لعدم  
 تصرفهما ما أتى من باب الإضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف  
 إلى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أى تركيب ظاهره وإنما قال ما ظاهره لأنه كان  
 تأويله يجعل الفاعل ضمير مستتر حذف نفسه بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم بمخصوص  
 بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرخوا) من الطروق وهو الاتيان ليلان فقر وأجارهم أى  
 فاطعوا واضيفهم لجأو وخر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحشة بفتحات وهى نوع من الوزغ  
 ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وإن لم تكن معرفة) أى لأنها زائدة لازمة وتعرفه بالعلمية (قوله كما  
 يستدان الخ) أى بجامع أراد أن الجنس فى كل (قوله كان مفسرا) أى تميزا (قوله والذي ليس كذلك) أى  
 لأنه لا تنزع منه آل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال فى شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح  
 التسهيل على ما فى الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا إذا قصد به الجنس جاز  
 وإذا قصد به العهد منع اه وهو غائب عنه على أن آل فى نعم الر جل جنسية لأعهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع)  
 أى والكلمة السابقة غير مسلمة (قوله لأن الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل  
 المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع فاعلا لأن نعم وبشس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به  
 (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية  
 بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عير بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أى أنه أراد دخوله  
 جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للمدح كما يدل عليه ما به دعه وقوله فالجنس كله مدح أى قصدا أو تبعا  
 وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما نص على الخاص بعد العام واعتراض بان العموم يؤدى  
 إلى التناقض فى نحو نعم الر جل زيد وبشس الر جل عمرو وأجيب بان الشيء قد مدح ويذم من جهتين  
 مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله

إلى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يستدان إلى مافية آل الجنسية ومنع ذلك الكوفيين وجماعة من البصريين وهو  
 القياس لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبشس وكان فيه آل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزع منه والذي ليس كذلك قال فى شرح التسهيل  
 ولا ينبغي أن يمنع أن يمنع أن الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطراد الوصف به \* الثانى ذهب الاكثر إلى أن آل فى فاعل نعم وبشس جنسية ثم اختلفوا  
 فقيل حقيقة فإذا قلت نعم الر جل زيد فالجنس كله مدح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفرادها وطولا فى تقريره قولان \* أحدهما

أنه لما كان الغرض المباعدة في إثبات المدح للمدح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذا لا يبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص \* والثاني أنه لما قصدوا المباعدة عدوا المدح إلى الجنس ٢١ مباعدة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل بمدح جنسه لأجله وقيل مجازاً فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيداً لجميع الجنس مباعدة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم إلى أنها عهديه ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما إذا قيل اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيماً للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون أله المعهود الخارجي (قوله فكانك قلت زيد نعم هو) أي فتكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير والعهود الخارجي الذي كرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا أخرج كفى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرحج في الرتبة وإن تأخر لفظاً بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فاعلم بالانطباع في مقام الاضمحار بل ولا تكون أله المعهود الذي كرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر إلى حينئذ لاى أقسام العهود الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن أله المعهود مطلقاً ذهناً وأخارجياً كما برشد إليه تعليقه (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كاهم (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المنثى أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المنثى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص المدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المنثى أو رجالاً رجالاً في المجموع \* وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولاً ثم عرف بالجنسية فهى الجنس الاثنى في ضمن جميع أفراد التي هى مثنيات وبنسب الجمع التي في ضمن جميع أفراد التي هى جوع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بان أفراد المنثى والجمع مثنيات وجوع وأما على القول بان أفرادها أحاد فلا اه فغفله لان محل الخلاف اذا لم تكن أله في المنثى للجنس الاثنى في المجموع للجنس الجمع والا كانت أفراد المنثى مثنيات وأفراد الجوع جوعاً بخلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراد ومفهوم الاثنى والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فرداً لهم فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أي لا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الأول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى ولا يقاس الأول على قولهم الذين نار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضاً ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤول بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤول بالنفس كذا قال الدماميني قال سم وهو لا يتأتى في المنثى والجمع اه قال في الجمع قال أبو حيان ومن يرى أن أله عهديه شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان إعادة اللفظ خشية غموسها والسمع عنه لا محذور فيه (قوله فتنه الجمهور) أي لانه ان أفرد خوفاً للمعنى وان جمع خوفاً للفظ كاله الدماميني وقال الفارضى لان النعت يخصه ويقل شياعه فيما في المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازاً كما هو المشهور فيه (قوله لذلك المقصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا أتوا قول) أي الفاعل بالجامع لا كل الفضائل أي بان أريد الاستغراق مجازاً ومثل ذلك

قوله  
لاجله  
قلت نعم الرجل زيد  
جعلت زيداً لجميع الجنس  
مباعدة ولم تقصد غير  
مدح زيد وذهب قوم إلى  
أنها عهديه ثم اختلفوا  
فقيل المعهود ذهني كما إذا  
قيل اشترى اللحم ولا تريد  
الجنس ولا معهوداً تقدم  
وأراد بذلك أن يقع  
إبهام ثم يأتى بالتفسير  
بعده تفخيماً للامر وقيل  
المعهود هو الشخص  
الممدوح فإذا قلت زيد  
نعم الرجل فكانك قلت  
زيد نعم هو واستدل  
هؤلاء بشئيته وجمعه ولو  
كان عبارة عن الجنس لم  
يسغ فيه ذلك وقد أحيب  
عن ذلك على القول بأنها  
للاستغراق بان المعنى  
ان هذا المخصوص يفضل  
أفراد هذا الجنس اذا  
ميزوا رجلين رجلين أو  
رجالاً رجالاً على القول  
بأنها للجنس مجازاً بان  
كل واحد من الشخصين  
كانه على حدته جنس  
فاجتمع جنسان فنفيساً  
\* الثالث لا يجوز اتباع  
فاعل نعم وبش بتوكيد  
معنوى قال في شرح  
التسهيل باتفاق وأما  
التوكيد اللفظي فلا  
يمتنع وأما النعت فتنه

أنه أي الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أي قصد الجميع أفراداً جموداً قصد على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح طارئاً على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنتقصه حتى تفرعية (قوله عدوا المدح إلى الجنس) أي جعلوه متجاوزاً للمخصوص إلى الجنس لا قصد ايل تبعاً للمخصوص مباعدة في مدحه (قوله وقيل مجازاً) أي جنسية مجازاً ووجهه أن المراد بمدخولها الأفراد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيرهم من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا غيرهم من الجنس لا قصد اولاً تبعاً (قوله فقيل المعهود ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد منهم كما هو شأن مدخول لام المعهود الذهني ثم فسر ذلك الفرد المسمى بزيد مثلاً (قوله ولا معهوداً تقدم) أي في الذكر صريحاً أو كناية أوفى العلم كما هو شأن مدخول لام المعهود الخارجي (قوله تفخيماً للامر) أي مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون أله المعهود الخارجي (قوله فكانك قلت زيد نعم هو) أي فتكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير والعهود الخارجي الذي كرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا أخرج كفى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرحج في الرتبة وإن تأخر لفظاً بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فاعلم بالانطباع في مقام الاضمحار بل ولا تكون أله المعهود الذي كرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر إلى حينئذ لاى أقسام العهود الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن أله المعهود مطلقاً ذهناً وأخارجياً كما برشد إليه تعليقه (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كاهم (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المنثى أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المنثى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص المدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المنثى أو رجالاً رجالاً في المجموع \* وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولاً ثم عرف بالجنسية فهى الجنس الاثنى في ضمن جميع أفراد التي هى مثنيات وبنسب الجمع التي في ضمن جميع أفراد التي هى جوع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بان أفراد المنثى والجمع مثنيات وجوع وأما على القول بان أفرادها أحاد فلا اه فغفله لان محل الخلاف اذا لم تكن أله في المنثى للجنس الاثنى في المجموع للجنس الجمع والا كانت أفراد المنثى مثنيات وأفراد الجوع جوعاً بخلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراد ومفهوم الاثنى والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فرداً لهم فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أي لا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الأول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى ولا يقاس الأول على قولهم الذين نار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضاً ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤول بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤول بالنفس كذا قال الدماميني قال سم وهو لا يتأتى في المنثى والجمع اه قال في الجمع قال أبو حيان ومن يرى أن أله عهديه شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان إعادة اللفظ خشية غموسها والسمع عنه لا محذور فيه (قوله فتنه الجمهور) أي لانه ان أفرد خوفاً للمعنى وان جمع خوفاً للفظ كاله الدماميني وقال الفارضى لان النعت يخصه ويقل شياعه فيما في المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازاً كما هو المشهور فيه (قوله لذلك المقصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا أتوا قول) أي الفاعل بالجامع لا كل الفضائل أي بان أريد الاستغراق مجازاً ومثل ذلك

الجمهور وأجازوا الافتح في قوله لعمري وما عرئ على تبين \* لبس الفتى المدعو بالليل حاتم  
الذمت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك المقصد  
وأما اذا أتوا قول بالجامع لا كل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ



لا مكان أن يراد بالنعمة ما أريد بالنعمة وتوعد على هذا يحمل قول الشاعر \* نعم الفتى المرى أنت اذا هم \* وحل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأية النعمة ولا حجة لها وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهم جوازها وينبغي أن لا يجوز منهما الامتناع فيه نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية ٢٢ (مضمر) ميمها (يفسر) \* مميز كنهم قوما عشرة) وقوله نعم أمراهم لم تعرنا ثمة \* الأول كان

لمرتعها وزرا وقوله لنعم موثلا المولى اذا جذبت \* باساء ذى البغي واستيلاء ذى الاحسن وقوله نعم امرأين حاتم وكعب \* كلاهما غيث وسيف غضب ونحوه شئ للظالمين بدلا وقوله تقول عربى وهولى في عومره \* بشئ امرا واننى بشئ المسره في كل من نعم وبشئ ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام \* الأول أنه لا يبرز في تنبيه ولا جمع استغناء بتنبيهه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاة الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر \* الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشان \* الثالث أنه اذا فسر مؤنث لحقه تاء التانيث نحو نعمت امرأة همد هكذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن أبي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة همد استغناء بتانيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الأول قوله فيها ونعمت \* الرابع ذهب القائلون

ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعمة التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لا مكان أن يراد بالنعمة الخ) بان يراد بالنعمة الجامع لأكالات جنس هذا النعمة (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وعظام الميت \* حضر والذى الخجرات نار الموقد \* والخجرات جمع حجرة بفحتمين وهى شدة الشتاء (قوله الامتناع ثمة نعم) أى ما يصلح لما شترها وهو المعروف بال والمضاف الى المعروف بها ولو بواسطة وقد جزم الجواز به هذا القيد السيوطى قال البعض ثمة الشحنة وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ولا يغتفر فى المتبوع اه وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمر ميمها) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعو فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى ونذر جرحه بالباء أى الزائدة نحو نعمهم قوما (قوله يفسرهم) فاذا قلت زبد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا مامنى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز بنحو نعم رجلا صلاحا لا يرد وكذا أفضله خلافا لابن أبي الربيع نحو بشئ للظالمين بدلا هم (قوله كنهم قوما عشرة) ينبغى اذا جزمنا على أن مشرعه مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ عنه على أن المراد به الشخص فعلم مافى كلام البعض ثمة السهم من الخفاء والقصور (قوله نعم أمراهم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعرنا مضارع عراهم وعنى عرض والوزر المألأ (قوله لنعم موثلا) أى الجأ وقوله جذرت بالهنا للجھول أى خيفة والاحسن بكسر الهمة وفتح الحاء الملهمة جمع احنة بكسر الهاء مزنة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف غضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عربى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته وهى معنى معى والعورة الضمير واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثله ونذر ابراهه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالخصوص (قوله لحقته تاء التانيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلة بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى تمتنع ذلك بقرينة مقابلة بالقول الثالث (قوله ويؤيد الأول) أى القول بوجوب اللحق واعتراض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كما مذكور وبانه انما يرد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمير كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نسبة الى الجنسية اذا اصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بان مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا ينعى والضمير كمرجعه فنأين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود والذهنى وفى سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمير للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف مافى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الاشخاصا) قد يمنع بان الضمير كفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيرها على الخصوص

بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمير كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمير كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمير للشخص قال لان المضمير على التفسير لا يكون فى كلام العرب الاشخاصا والمفسر هذا الضمير شروط \* الاول أن يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبشئ \* الثانى أن يتقدم على الخصوص فلا يجوز تأخيرها عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر \* الثالث أن يكون مطابقا للخصوص فى الافراد وضديه والتشد كبر وضده \* الرابع

أن يكون قابلاً للآل فلا يفسر مثل وغير وأي وأفعال التفضيل لانه خالف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحية لها \* الخامس أن يكون  
ذكره عامة فلو قلت نعم شمس هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفردة في الو جود فلو قلت نعم شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه  
نظر \* السادس أن يذكره كائن عليه سيمويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض الغاربه على شذوذه وانعمت  
وقال في التسهيل لازم غالباً استظهارا على نحو فيها ونعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور ٢٣ \* تنبيه كما ذكر من أن فاعل نعم يكون

ضمير اسم مترا فيها هو  
مذهب الجمهور ومذهب  
الكسائي إلى أن الاسم  
المرفوع بعد النكرة  
المنصوبة فاعل نعم  
والنكرة عنده منصوبة  
على الحال ويجوز عنده  
أن تتأخر فيقال نعم زيد  
رجلا ومذهب الفراء إلى  
أن الاسم المرفوع فاعل  
كقول الكسائي الا انه  
جعل النكرة المنصوبة  
تميزاً منقولا والاصل في  
قولك نعم رجلا زيد نعم  
الرجل زيد ثم نقل  
الفعل إلى الاسم الممدوح  
فقال نعم رجلا زيد  
ويصح عنده تأخيره  
لانه وقع موقع الرجل  
المرفوع وأفاد افادته  
والصحيح ما ذهب اليه  
الجمهور ولو جهل  
أحدهما قولهم نعم رجلا  
أنشأ بئس رجلا هو فلو  
كان فاعلا لاتصل بالفعل  
\* الثاني قولهم نعم رجلا  
كان زيد فاعلا لو افيد  
الناسخ (و جمع تمييز  
وفاعل ظهر فيه خلاف  
عنهم) أي عن النخاة  
(قد اشهر) فاجاز المبرد  
وابن السراج والغارمي

كقوله \* بئس الفحل فاعل نعم \* (قوله ان يكون قابلاً للآل) أي أو حال محل ما يقبلها فلا يرد في معناه أي على  
القول بان ما تـ ز لانها وان لم تقبل ال حالة محل ما يقبلها أفاده ز كرا (قوله وأفعال التفضيل) لعل مراده المضاف  
والمقرون عن لأن غيرهما يقبل ال فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكررة الافراد كما يفيد  
كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الاثبات لانهم تقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمس هذا اليوم  
لجاز) أي لأن لما اعتبر عدد الشمس بعدد الايام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله  
وفيه نظر) وجه النظر بان علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مرفوع باعتبار التعدد بعدد الايام  
وبهذا يستغنى عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كافي  
الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فيها ونعمت أي في الطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت  
طريقة الوضوء وهذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما  
نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله ومذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب  
الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما يميز وقيل فاعل الخ  
(قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محولا  
عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزا  
(قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجلا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقروا البعض وغيره  
لان الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينض هذا الوجه عليهما (قوله لاتصل  
بالفعل) أي بار زافي المثال الاول ومستتر فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استناده ليس في محله (قوله  
قولهم نعم رجلا كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان الا ان يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعلموا فيه  
الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ (قوله نطقا) أي بنطق بدليل أو بإيماء (قوله  
والتعليقون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة  
لاستئصال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الاسلام عن الجوهرى والتعليقون قوم من نصارى العرب  
يقرب الر ومنهم الاخطل وأراد بالفحل الاب واللاء بفتح الزاى وتشديد اللام المرأة اللاصة العجز الخفيفة  
الآلية والمنطيق صيغة معالفة من المنطق يستوى فيها الذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا  
المرأة التي تتازر بما تعظم به تميزتها قاله العيني وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة  
بمخسبة تعظم بها تميزتها اه وكان الثاني ما خوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل  
الاعلى على الاسفل إلى الارض والاسفل ينحرف إلى الارض (قوله ومن النثر ما حكى) في بعض النسخ اسقاط  
ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الابهام ولا الابهام مع الفاعل الظاهر  
(قوله وتاول ماسمع) أي يجعل فتاة وخلاو زادا وتبلا احوال مؤكدة أو زادا مفعولا به تزداد اول البيت  
(قوله ان أفاد معني زائدا) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الاول والثالث (قوله فنعلم المرأة  
الخ) مثال لما أفاد معني زائدا وهو كونه تها ميا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله والافلا عن الامثلة وتها ميا  
نسبة إلى تها مة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجم من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء  
والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قديقال هو به هذا المعنى

والنظام مولده وهو الصحيح لوروده نظاما ونظاما في النظام قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذات \* رد الحجة نطقا أو بإيماء وقوله  
والتعليقون بئس الفحل فاعل نعم \* خلاو أمهم زلاء منطقى وقوله \* فنعلم الزاد زادا بئس زادا \* ومن النثر ما حكى من كلامهم نعم  
القتيل قتيلا أصح بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا يها م يرفعه لجرد التوكيد كقوله ولقد علمت بان دين محمد \* من خير أديان  
البرية ديننا ومنه سيمويه والسيرافي مطلقا وتاول ماسمع وقيل ان أفاد معني زائدا جاز والافلا كقوله \* فنعلم المرأة من رجل تها ميا \* وقوله  
\* وقائلة نعم الفتى أنت من فتى \* أي من متفت أي كريم وفي الاثر نعم المرأة من رجل لم يوطأ لئلا يفر اشوا لم يفتش

لنا كنفاً منذ أنانا وصحبه ابن خصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهي في موضع رفع وقيل أنها المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بنس ما شتر وبه أنفسهم فاما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والنجاشي والفارسي في أحده قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شئ \* والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة للموصولة المحذوفة ٢٤ ونقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال \* الأول أنها اسم معرفة

ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اه وتعليقه البعض فقال هذا يقتضي المباعدة في كل ما أقدمه على زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اه وهو فاسد لانه لا يأتي فيما أقدمه على زائدا ابتداءه فاعرفه (قوله كنفاً) أي ستراً (قوله وما عجز الخ) أو رد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزاً أن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بأن المراد منه شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للثبات كيدوا الفاعل على أنها تمييز للضمير المستتر في نعم وبش وسكت عن من وهي مثل ما لا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله \* ونعم من هو في سر وعلان \* وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بش ما فعله فعلية (قوله أنها تمييز) فله أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثاني إلا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في محل الضمار للإيضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أو رد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تمييزاً لزم محذوف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور عن أوفى وسيأتي أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لأعم ولا مساوياً كما في الجمع لكنه لا يأتي على القول بأن اللفظ الخارج مساوياً للمخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لأن اشتراط ما ذكر إنما هو على القول بأن اللفظ للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا المجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما أولئك دفعه بهان معني قول الشارح سابقاً وأما القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعي أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسب وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المثل قول سدمسد الفاعل والمخصوص (قوله وإن كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا أنها موصولة) أي والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلاً في الممتلئة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لأن نعم وبش لعدم تصرفهما أشبه الحرف لجاز أن يكفياً كما يكف الحرف بما نحو ربما (قوله في ما إذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسمياً كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غير فتحوذفته دقاً فاعل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعلمها ما للمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضاً في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقاً (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعله مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشئ هي أي الصدقات أي أبدأوها لأن الكلام فيه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعل التي فعلتموها من إبداء الصدقات فلهما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أي كتركيب حب مع ذاعلى القول به كما سيأتي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت

تمام أي غير مفعلة بقدر إلى صلة والفعل صلة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي \* والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي \* والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي \* والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك \* والخامس أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا أنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل ما نعلم

ما صنعت والتقدير نعم شئ الذي صنعت هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا أنها كفت نعم كما كفت قل عن وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية تنبيهات \* الأول في ما إذا وليها اسم نحو فنعمها هي ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة والمرفوع بعدها هو المخصوص \* وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء \* وثالثها أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الأعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء \* الثاني الظاهر أنه إنما أراد الأول



لن الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصارها عليها في شرح الكافية \* الثالث ظاهر عبارة هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به وهو ان  
ثاميز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن ٢٥ سيميويه والكسائي (ويذكر

عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال  
التمييز وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل) هذا  
عين الأول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيميويه والكسائي مكر مع قوله  
سابقاً ونقله في التسهيل عن سيميويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم  
وبالذم بعد بشي وسمي مخصوصاً لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه بس (قوله بعد) أي وجوباً على ظاهر عبارته هنا  
وفي الكافية وغالباً على ما ذكره في التسهيل وحري عليه في التوضيح وهو الوجه الذي ينبغي أن نحمل عليه عبارته  
هنا وفي الكافية عملاً بما قررناه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حيث نذكر أي حين اذكر) بعد (قوله  
والجملة قبله خبر) والرباط عموم الفاعل أو إعادة المتداعية كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير بالمدح  
زيد وقوله أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي سلامته من التقدير ومما أورد  
على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخافة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الاصل  
أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مجامع وخلاف الاصل الا  
حذف المبتدأ وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ وخلق الخبر  
المذكور من عائذ الى المبتدأ ووقع الظاهر موقع المضمرة وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقه  
وعلى الاول تقديري اه (قوله قال ابن المادش) هذا تأييد لقوله ومنه ذهب سيميويه فقوله الامتداد أي خبره  
الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الاول وأن قول ابن المادش تأييد لكون القول الاول مذهب  
سيميويه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجواباً غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا ما يمنع أن  
يجعل قوله مبتدأ شاملاً له لا يكون غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف  
(قوله بشي بسد مسده) أي كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهما لم يشغل المحل بشي  
يسد مسداً للخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل استعمالاً لأنه خاص والرجل عام كافي الجمع اه  
وهو انما يظهر على جعل ال جنسية لاهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس  
قد يقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً او كونه تابعاً لاية مدح في الزوم كإباحة مجرور ورب (قوله ولأنه  
لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح بخونهم الرجل غلام الأمير قال يس وأقره شيخنا  
والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في الارشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع  
بدلاً لما لا يجوز فيه اذاولى العامل فانهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز أن أنت اه والتعبير  
بتقديم الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لان يكون  
المخصوص نفسه أو آخر كما في مثال المتن أولاً نحو أنا وجدناه صابراً هذا والمناسب لصنيع الشارح وقوله كفي  
أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصاً وان صلح لكونه مخصوصاً أو آخره هذا ظاهر عبارته الذي جراه  
الشرح وسأني فيها وجه آخر (قوله فانه لم مبتدأ قولاً واحداً) المقصود في الخلاف المتقدم الذي في المخصوص  
المؤخر بعنوان كونه مخصوصاً مؤخر فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية المحذوف أي الزم العلم ورفع خبر  
المحذوف جوازاً أي الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون  
مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصاً أو آخره ليس على جميع الوجوه في العلم وكلام البعض في  
هذا القول والاقى قبله لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبر عن قوله  
قولاً واحداً يرجع اليهما (قوله عند تدبر حاجة) بين مهملة فذال محجمة كما يحيط الشارح أي تعددها أمارس  
فيها أي أتحمّل في قضائها (قوله توهم عبارته) أي حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به  
كفي ثم مثل بمثل يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصاً اذا آخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر

المخصوص (بالمندح  
الدم) (بعد) أي بعد  
فاعل نعم وبشي  
الرجل أبو بكر وبشي  
الرجل أبو بكر وبشي  
حينئذ ثلاثة أوجه أن  
يكون (مبتدأ) والجملة  
قبله خبر (أو) تكون  
(خبر اسم) مبتدأ محذوف  
(ليس يمدأ وابدأ) أو  
مبتدأ خبره محذوف  
وجواباً والاول هو الصحيح  
ومذهب سيميويه قال  
ابن المادش لا يجوز سيميويه  
أن يكون المختص بالمدح  
أو الذم الامتداد وأجاز  
اشي جماعة منهم السيرافي  
وأبو علي الصميري  
وذكر في شرح التسهيل  
أن سيميويه أجاز وأجاز  
الثالث قوم منهم ابن  
عصفور قل في شرح  
التسهيل وهو غير صحيح  
لان هذا المحذوف لازم  
لنجد خبراً يلزم حذفه الا  
ومحله مشغول بشي يسد  
مسده ومذهب ابن كيسان  
الى أن المخصوص بدل  
من الفاعل وربانته لازم  
وليس البدل بلازم ولأنه  
لا يصلح لمباشرة نعم (وان  
يقدم مشعر به) أي  
بالمخصوص (كفي) عن  
ذكر (كالم نعم المقتنى  
والمقتنى) فالعلم مبتدأ  
قولاً واحداً والجملة بعده

٤ - (صيان) - ثالث  
الله نعم أخوه السدي وابن النشرة وقوله اذا أرسى لوني عند تدبر حاجة \* أمارس فيها كنت نعم الممارس  
توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به

وهو خلاف ما صرح به في التسهيل \* الثاني حق المخصوص أمر أن يكون مختصا وأن يصلح للأخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد  
نعم وبالذم بعد بثس فان بيانه أول ٢٦ نحو بثس مثل القوم الذين كذبوا أي مثل الذين كذبوا أه (واجعل كبثس) معني وحكما

(سأ) تقول سأه الرجل  
أوجهل وسأه حطب  
النار أبوطب وفي التنزيل  
وسأهت مرتقا وسأه  
ما يحكمون (واجعل  
فعلا) بضم العين (من  
ذی ثلاثة كنع) وبثس  
(مسحلا) أي مطلقا  
نقال أبجبت الشيء إذا  
أمكنك من الانتفاع به  
مطلقا أي يكون له  
ما له من عدم التصرف  
واقادة المدح أو الذم  
واقضاء فاعل كفاعلهما  
فيكون ظاهرا مباحبا  
لأن أو مضاعفا إلى  
مصاحبها أو ضميرا مفعلا  
بتميز وسواء في ذلك ما  
هو على فعل أصالة نحو  
ظرف الرجل زيد وخبث  
غلام القوم عمرو ماحول  
اليه نحو ضرب رجل  
زيد وفهم رجلا حاله  
تبيينات \* الأول  
من هذا النوع سأه  
فان أصله سوا بالفتح  
نحو قول الله تعالى  
فصار قاصرا ثم ضمن  
معني بثس فصار جامدا  
قاصرا محكما له بما  
ذكرنا وانما أفرد  
بالذكر لظهور التحويل  
فيه \* الثاني انما يصاغ  
فعل من الثلاثي لقصد  
المدح أو الذم بشرط أن  
يكون صالحا للتعجب  
منه مع تمامه انض على

المخصوص بعد أي غالبا وبقوله وان يقدم مشعر به كفي وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفي عن ذكر  
المخصوص مؤخر اجماع كون المتقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا اخرج غير مخصوص ان لم يصلح وقد  
جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عمارته هنا وفي الكافية أن المتقدم مشعر بالمخصوص لان نفسه  
مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به في  
التسهيل) أي من أن المخصوص قد يدكر قبل نعم وبثس (قوله أن يكون مختصا) أي بان يقع معرفة أو نكرة  
موصوفة أو مضافه لان شرطه أن يكون أحص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله الاخبار به عن الفاعل)  
ومفسر الفاعل كالفاعل فيمتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبثس رجلا عمر وسهم (قوله موصوفا)  
حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد بالرجل الممدوح زيد وفي بثس الولد العاق أباه الولد  
المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح به وكما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص  
مؤنثا جازت كبر الفعل وتأنيته وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثوب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا  
في التسهيل وشرحه للدمامي (قوله فابيان) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من  
الشرح (قوله معني وحكما) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الأحكام  
الثانية لبثس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلها الحافى المعنى لا يحتاج الى الجمع ورد بان المراد بالمعنى انشاء  
الذم العام وهو بالجمع لا معناه الاصل في الجمع (قوله وسأه مرتقا) أي مكانا أي نار مرتقى ليوحد  
شرط التميز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سمح مع غير ذافيه ثبته جميع  
ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتميز على القول بجوازه وهو الصحيح والأسناد الى الضمير  
وغيره (قوله من ذي ثلاثة) أي حالة كون فعل كائنا من فعل ذي ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذي  
ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة في المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله  
كنع) أي كباب نعم فيدخل بثس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سمح (قوله مسحلا) اما  
صفة مفعول مطلق لا جعل أي جملا مطلقا أي في جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو اقرب واما حال  
من فعل أي حالة كونه طاقعا عن التقييد بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر  
(قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجزاء الخلاف في الجمع بين التميز والفاعل الظاهر وان ما في نحو ساء  
ما يحكمون ويميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا  
(قوله واقادة المدح أو الذم) أي اقادة انشاءهما كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما  
ستعرفه فتقول البعض واقادة المدح أو الذم أي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقضاء  
فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضاعفا الى مصاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها  
(قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكر تقديره كما قاله في نحو فلان وهما من فتكون  
حركاته غير حركاته الأصلية اه دنوشى وقد يدفع بان الأصل عدم التقدير (قوله وما حوّل اليه) ثم ان كان  
معن العين بقي قلبها الف نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلب الباء واو ونحو غزو  
ورمو وقبل يقر على حاله فقال غزا ورعى مع (قوله ثم ضمن) أي بعد تحويله وصيرورته قاصرا معني بثس  
أي انشاء الذم العام فيكون الأولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا اقرارا من التكرار ودفعه بان  
اعادة قاصر الدفع قهـم تعدي به بدالتميز رديان هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم  
(قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبثس في أحكامه (قوله انقضاء التحويل فيه) أي بسبب الاعلال  
وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود الـ المذكرة فالأولى أن يقال انما أفرد لانه للذم  
العام فهو أشبه بثس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص واكثر استعماله بخلاف غيره كالهالذما ميني  
(قوله صالحا للتعجب) بان يستوفي شروطه المسارة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا

فحوجب بالزور الذي لا يبرئ عنه الاصفه اوله ففهم زيد والز يدون كرم وارجا لانظر الما فيه من معنى التعجب الارباع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة الفاظ فلم تحوها الى فعل بل استعملته استعمال نعم وبش من غير تحويل وهي علم وجهل وسعم انتهى (ومثل نعم) في المعنى حب من ٢٧ (حبذا) وتزيد عليها بانها تشعربان

المدح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل بقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيمويه قال ابن خروف بعد أن مثل يحبذا زيد حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيمويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك **تنبيه** في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المسبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيمويه وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذما نقل لا حبذا) زيد فهي بمعنى بش ومنه قوله

واقضاء فاعل كفاعله الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقضاء فاعل كفاعله اما منه هذا لا ينافي ما به دلان ما به دعي الصحيح وهذا على غير مجازة اظاها النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله من تعبيره الجواز كغيره جواز ضمما فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم جلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه في غير سواء كان على وزن فعل لانها لازمة لاحكام بش لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فرادساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبيب نقلت حركة الباء الى الخاء بعد سلب حركتها وأدغم الزور بالفتح الزاير مستوى فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ جانبه واللام يكسر اللام جمع لمة بكسرها أي بنا الشعر المجاوز شحمة الأذن فاذا بلغ المنكب سمي حبة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمي وفرة (قوله نظر الما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجواز بالباء جملا على أحسن بزيد وجاز الاستثناء عن ال جملا على ما أحسن زيد أو جاز ضمارة على وفق ما قبله جملا على قولك الزيدان ما كرمها ما الزيدون ما كرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) في كلام السيموطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجمعهم وأن منهم من يحوها وحيد يكون التمثيل به لم الرجل محبها فاعرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح انعام أي وفي الفعلية على الأصح والمضى والنقل الى الانشاء والجود وتمازقها في أنها لا يجوز في لفظها الالهية واحدة وفي جواز دخولها عليها ودخولها عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتج الى التأويل في المجلين اه بس (قوله حب من حبذا) أشار به الى أن في عبارة المصنف مسامحة لان المائل نعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبت التكال على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا واما قول البعض تبعا لشيخنا انما ارتكبت الإشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذات فاعله أنها تائل نعم في نحو حب جلا زيد بما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم اتصل بالحب كما مر فتدبر (قوله وقرىب من النفس) مفادته استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سبقه من شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضوره معناه ان يكون محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أي لانه المخصوص كما علمت والرباط ذا أو الاء موم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) علماء بهي لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فلهذا ينبغي أن يبين أنه ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بانه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وان تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله فصار الجميع اسما) أي بقرينة قولك المحبوب اه دما ميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار الان اهلكت لا نحو لا حبذا زيد ولا غير وروى لافي معرفة ان أعلمت عمل ان أوليس وبق وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ما لغاه (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بان حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بان الجود نشأ بعد دخول لافهسي لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبان النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا الثبات الذم وبالتالي يجب عن الاعتراض على الأول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجب أيضا ضعف بانه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذا المخصوص) ذاته مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل المخصوص والي اذا وما في اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون في حب ضمير

الاحبذا أهل الملا غير أنه \* اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا (وآول ذا المخصوص) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابع لما لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل

وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجل بل المنع من أجل اجزاء هذا مجرى المثل ويجب في ذان أن يكون بافظ الافراد والتسذ غير  
(أما كان) المخصوص أي شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو جموعا (لا تعدل هذا) عن الافراد والتسذ كبر (فهو يضاهي المثلثا)  
والامثال لا تغير فتقول هذا زيد ٢٨ وهذا زيدان وهذا زيدون وهذا هذو وهذا هذو هذان وهذا هذوات ولا يجوز حب ذان

الز يدان ولا حب أولاء  
الز يدون ولا حب ذى هذ  
ولا حب تان الهندان  
ولا حب أولاء الهندات  
قال ابن كيسان انما لم  
يختلف ذا لانه اشارة أبدا  
الى مذكر محذوف  
والتعدي في حب هذا هند  
حبذا حسن هند وكذا  
بأى الامثلة ورد بانه دعوى  
بلاينة (تنبيهات \* الاول)  
انما يحتاج الى الاعتذار  
عن عدم المطابقة على  
قول من جعل ذافاعلا  
وأما على القول بالتركيب  
فلا \* الثاني لم يذكر هنا  
اعراب المخصوص بعد  
حبذا وأجاز في التسهيل  
أن يكون مبتدأ والجملة  
قبله خبره وان يكون خبر  
مبتدأ واجب الحذف  
وانما لم يذكر ذلك هنا  
اكتفاء بتقديم الوجهين  
في مخصوص نعم هذا على  
القول بان ذافاعل وأما  
على القول بالتركيب  
فقد تقدم اعرابه \* الثالث  
يحذف المخصوص في  
هذا الباب لعدم كفاي  
باب نعم كقوله  
ألا حبذ لولا الحياء وربها \*  
منعت المولى ما ليس  
بالمقارب أى الاحبة ذان  
ذكر هذه النساء لولا  
الحياء وساذكر ما يفرق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر اه (وما سوى ذان رفع بحب  
أوفجر \* بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذان ضمما للهاء) من حب بالنقل من حركة العين (كث) وينشد بالوجهين قوله  
وحب به ما مقوله حين تقتل \* أجمع ذافيجب فتح الهمزة (تنبيهان \* الاول) قال في شرح الكافية وهذا التصويل مطرد في كل فعل مقصوده  
المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلق الفاء مراد به مدح أو تعجب (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح

بالذكر  
أوفجر \* بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذان ضمما للهاء) من حب بالنقل من حركة العين (كث) وينشد بالوجهين قوله  
وحب به ما مقوله حين تقتل \* أجمع ذافيجب فتح الهمزة (تنبيهان \* الاول) قال في شرح الكافية وهذا التصويل مطرد في كل فعل مقصوده  
المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلق الفاء مراد به مدح أو تعجب (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح



لا يدل على أنه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما جئ به حب مع غير ذام مضموم والخاء قد لا تنضم حائوا كقوله لخبذار باو حب دينا أه  
 وخاتمة يفارق مخصوص بهذا مخصوص نعم من أوجه الأول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه \* الثاني أنه  
 لا تعمل فيه التواضع بخلاف مخصوص نعم \* الثالث أن أعزاه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في ٢٩ باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من  
 دخول نواسخ الابتداء

عليه وهي لا تدخل عليه  
 هنا قاله في شرح التسهيل  
 \* الرابع أنه يجوز ذكر  
 التمييز قبله وبعبارة نحو  
 خبذار جلاز يدو حبذا  
 ز يدو حبذا لا قال في شرح  
 التسهيل وكلاهما سهل  
 يسير واستعماله كثير  
 لأن تقديم التمييز أولى  
 وأكثر وذلك بخلاف  
 المخصوص بنعم فإن تأخير  
 التمييز عنه نادر كما سبق  
 والله أعلم

فأفعل التفضيل  
 وهو اسم لدخول علامات  
 الأسماء عليه وهو ممتنع  
 من الصرف للزوم  
 الوصفية ووزن الفعل  
 ولا ينصرف عن صيغة  
 أفعل إلا أن الهمزة حذفت  
 في الأكثر من خبر وشعر  
 لكثرة الاستعمال وقد  
 يعامل معاملة ما في ذلك  
 حب كقوله  
 وحب شيء إلى الإنسان  
 مامعا  
 وقد يستعمل خبر وشعر  
 على الأصل كقراءة  
 بعضهم من الكذاب  
 الأشعر ونحو  
 بلال خير الناس وابن  
 الأخير

بالذكر لمساواة الذم له في الحد كتم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى  
 على أن فعل الجبارى مجرى نعم وبش من مضمون معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من  
 غير نقل لأن هذا الحد كتم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أولم يتضمناه بل فعلا كان أو اسماد مامعنى  
 (قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال مسم قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه  
 أكثر منه (قوله لخبذار باو حب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب دينا  
 (قوله وقد سبق بيانه) أي يكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وإن كانت عبارته هذا وفي الكافية توهم  
 منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا يعمل فيه التواضع) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان  
 زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لأنها لا تدخل الأعلى المبتدأ (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل  
 التمييز الحال كما في التسهيل بنحو حبذا مبدولا المال وحبذا المال مبدولا إذا قصد الحال دون التمييز (قوله لا  
 أن تقديم التمييز أولى) أي لا كثيرية فقوله وأكثر عطف على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وبينه  
 ومن هنا يعلم أن المراد بإبقاء المخصوص لذابقائه بعده وإن لم يتصل به فالقصدون في تقديمه على حبذا لا في  
 الفصل بينه وبين ذوا الفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أخرج للمميز من الإشارة فجعل نالها للضمير ذكره  
 مسم وقوله نادر أي شاذ

فأفعل التفضيل  
 قبل أولى منه التعمير باسم التفضيل ليشمل خبرا وشرا لانهما ليسا على رتبة أفعل وأولى منهما التعمير باسم الزيادة  
 ليشمل نحو أجهل وأبجل مما يدل على زيادة النقص لأعلى الفضل ويدفع الأول باز قوله أفعل أي لفظا أو  
 تقديرا وخير وشعر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله للزوم  
 الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الأول حذف لزوم لأن المقضي منع الصرف الوصفية ووزن  
 الفعل ولا تدخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى  
 الموصوف أي للوصفية اللازمة أي الأصلية لأن الوصفية المعارضة لاتمع الصرف كما يأتي في قول المصنف  
 \* والغين عارض الوصفية الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله إلا أن الهمزة الخ أي تخير  
 وشعر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا فقول البعض أي لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذفت في الأكثر  
 من خبر وشعر) أي في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشبهه ونذر ما أخيره وما أشبهه (قوله  
 لكثرة الاستعمال) أي فهم ما شاذان قياسا لاسم استعماله فيهم ما شذوذ من جهة أخرى وهي كونها ما لأفعل لهما  
 (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لافي كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقوله (قوله من الكذاب  
 الأشعر) أي بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطري بيت من الرجز يدل  
 قول الفارصى نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال الخ الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ  
 الكلية من مقام البيان لامن التنكرة لانها في سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ  
 (قوله بنحوه وأضرب) عدد الامثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها  
 ومضمومة (قوله لكونه الخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافا لبعض (قوله وألص من شظاظ)  
 بكسر الشين المجمة وظاء من مجتمعتين اسم رجل من ضبة كان اصاؤا (قوله وعمازاد) أي وشذبنائوه مما  
 زاد (قوله كذا الكلام أخصر من غيره) أي لمصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من  
 المبني للجهول (قوله وفي أفعل) أي وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب

منه للتعجب (أسماء ما وزنا) أفعل للتفضيل قياسا ما طردا بنحوه وأضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضرب به وأعلمه وأفضله (وأي) هذا (الذي  
 أي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذبنائوه من وصف لأفعل له كقوله أي أحمق وألص من شظاظ هكذا قال  
 الناظم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح إذا استرو منه اللص بثلاث اللام وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية وعمازاد  
 على ثلاثة كذا الكلام أخصر من غيره وفي أفعل المذاهب الثلاثة

الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغیر النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان  
 الاول ان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال  
 الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره والقفر مكان لاثبات فيه ولا ماء (قوله كھوا زھي من ديك)  
 حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شد وزعمه اه تصریح الا ان يقال المتبادر صوغ ازھي من المبنى للمفعول  
 اكثر منه ونحو المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال زكريا خص الديك بالذكرك لانه  
 ينظر الى حسن الزانة ويحب بنفسه (قوله واشغل من ذات النخين) انما كان منصوفا من المبنى للمفعول لان  
 المراد انها اكثر مشغولية لانهما اكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبنى للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجيء  
 فعله بمبنى للفاعل شغلنا اموالنا واهلونا فاذا ذكر ابن الناطم من ان شغل بمالزم البناء للمفعول غير مسلم  
 والنخين تنفية نحي بكسر النون وسكون الحاء الهمزة زق السين وذات النخين امر اقم تيم الله بن ثعلبة كانت  
 تبسح السين في الجاهلية فاتي خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت نحيها فقال لها امسكيه حتى  
 انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما اراد وهو رب ثم اسلم وشهد  
 بدرارعي الله تعالى عنه (قوله واعني بحاجتك) سمع فيه عن كرضي بالبناء للفاعل ولا شد وزعمه الا ان يقال  
 مامر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) اي من انه قد بينى فعلا التعجب من فعل المفعول ان امن اللبس وعليه  
 ديبني منه افعل التفضيل ان امن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات  
 فان اشد ياتي هناك ولا ياتي هناك لان المؤول بالمصدر معرفه والتمييز واجب التذكير كما كنه عليه الموضع والظاهر  
 انه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من المكوفين على انه كما قال سم يتأني التوصل بنحو اشد الى  
 التفضيل من المبنى للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لانه الاتيان بالمصدر امر مح حيثئذ على انه مصدر  
 المبنى للمفعول وان كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا اضيف العدم والانتفاء الى المصدر  
 الصريح كما مر في التعجب واعلم ان قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في  
 الضرورة كقديم الفاعل بل اولى كما اسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل  
 اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب  
 نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به المنتهى الجمع وصل الخ فذكر على بصيرة  
 (قوله به الى التفضيل صل) دل الدماميني ههنا بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل  
 عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها باشد ان تكون  
 الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتماد القصد فانك قد تقصد اشد تراك  
 زيد وعرو في استخراج مثلا لا في شدة وأن استخراج زيد شديدا بالنسبة الى استخراج عرو ولا اشد فكيف  
 يتأني التوصل في مثل ذلك باشد مع دلالة على خلاف المقصود اه (قوله لکن اشد الخ) دفع بالاستدراك  
 توهم تساوي المنصوبين بعد اشد ههنا وفي التعجب وان لم توهم عبارة المصنف (قوله وينصب ههنا الخ) اخذه من  
 قول المصنف في باب التمييز والفاعل المبنى انصبين باء الخ وهذا يدفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم  
 جواز نصب المصدر ههنا وجوبا ليعاود نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله والجمع مونا)  
 فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو وعلى الأصل (قوله  
 صله أبدا) اي ان ابقى على أصله من افادة الزيادة على معين فان عري عنها لم يحذف وقيد كرمع العلم نحو قل  
 ما عند الله خير من الله ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فيمنع وصلها ما بين) اي التي الكلام فيها وهي  
 الجارة للمفعول ووجه الامتناع ان الوصل في مجرد انما وجب ليعلم المفضل وهو مع الاضافة كوزن ربحا  
 ومع ال في حكم المذكور لان ال اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه بشعر بالمفعول فعلى هذا  
 لا تكون ال في افعل التفضيل الا ليعلم المفضل عن ذكر المفضل افاده شارح الجامع (قوله اختلاف في  
 معنى من هذه) اي على ثلاثة اقوال قول المبرد وقول سيدي وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء

وسمع هو اعطاهم للدراهم  
 وأولاهم للعرف وهذا  
 المكان أفقر من غيره  
 ومن فعل المفعول كھو  
 أزهي من ديك واشغل  
 من ذات النخين وأعني  
 بحاجتك وفيه ما تقدم  
 عن التسهيل في فعله  
 التعجب وما به الى تعجب  
 وصل لما نعت من اشد  
 وما جرى مجراه (به الى  
 التفضيل صل) عند  
 مانع صوغه من الفعل  
 لكن اشد ونحوه في التعجب  
 فعل وهذا اسم وينصب  
 ههنا مصدر الفعل المتوصل  
 اليه تمييزا فتقول زيد  
 اشد استخراجا من عرو  
 واقرى بيضا والجمع  
 مونا (وأفعل التفضيل  
 صله أبدا تقديره اوافظا  
 من ان جردا) من ال  
 والاضافة جارة للمفعول  
 وقد اجتمع في انا أكثر  
 منك ما لا واعز نفراي  
 منك أما المضاف والمقرون  
 بال فيمنع وصلها ما بين  
 تنبيهات الاول  
 اختلف في معنى من هذه  
 فذهب المبرد ومن وافقه  
 الى أنها لا ابتداء

الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى قال ويطل كونها التبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضوعها والآخر كون المجرور ٣١ بهامعا نحو الله أعظم من كل

عظيم والظاهر كما قاله المرادى ما ذهب إليه المبرد ومارده الناطم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الاختيار به لكونه لا يعلم أول كونه لا يقصد الاختيار به ويكون ذلك أبلغ في انتفاء ميله إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء الثاني أكثر ما تحذف من وجوهها إذا كان أنزل خبرا كالأية ويقول إذا كان حالا كقوله دنوت وقد دخلناك كالبدر أجلا أي دنوت أجل من البدر أوصفة كقوله تروحي أجدر أن تقيلي غدا يجني يارد ظليل أي تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه الثالث قوله صله يقتضى أنه لا يفصل بين أفعول وبين من وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بعمول أفعول وقد فصل بينهما بلا وما اتصل بها كقوله وأقولك أطيب لو بدلت لنا من ماء موهبة على خير ولا يجوز بغير ذلك الرابع إذا نفي أفعول التفضيل مما يتعدى عن جاز الجمع بينهما وبين من الداخلة على المفعول مقدمة

الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع إلى أنها الابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون المجرور هاهنا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر وحيد لا ينهض الوجه الأول من وجهى إبطال التبعيض الآتين (قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل إلى المفضول معنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فقط الاعتراض بانها لو كانت للمجاوزة لصبحت أن تقع موقعا عن على أن محضة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهما مانع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصريح والشمى وهو أولى لأن التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للانعقاد إلى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قريبة على إرادة المجاوزة من من تدبر (قوله كون المجرور هاهنا) أى أنه قد يكون عامما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب إليه المبرد) أى من كونها الابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إذا منع منه مانع لأنه أشهر معانيها وهما لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أى في جميع مواقع استعمال من الابتداء (قوله لأن الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والأفلاحة فضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الأخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الأخبار به فقول البعض أن قوله ويكون ذلك الخ راجع للثنائي فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالأية) هى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أى روى وأنى مكانا الخ) هذا التقدير بما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للثانية وتروحي بمعنى سيري في الروح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصو به العيني من أن الخطاب لصغار الخيل وتروحي من روح النبات إذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكانا أجدر وقوله بأن تقيلي فيه أى تمكثي فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار الخيل تكون القيلولة كناية عن غوها وزهرتها كما في العيني يجني يارد ظليل أى في مكان بارد ذي ظل (قوله وليس على إطلاقه) أى بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بعمول أقبل) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بل هو ما اتصل بها) مثل ذلك انفصل بالنداء ومن صرح بمجاوزة الدماميني والسيوطي (قوله لو بدلت لنا) لولا تقي أو شرطية حذف جوابها أى لا حسنت اليانعة والموهبة نكرة يستتبع فيم الماء ليمرر وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرده عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور انفصل بعمول أفعول في كلامه تكرر لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعبدة على من الجارة للمفضول فلا تكرر (قوله بن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيره فلا يمنع الجمع بينها وبين ال أو الإضافة كقوله

فهم الأقربون من كل خير \* وهم الأبعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الال المهملة وتشديد الاء جمع وديه وهى الخلة الصغيرة والحياد جمع جراد وهو الذكر والانى من الخيل والسدف بفتح السين والال المهملة والفاء الصبح (قوله ولست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تمييز أى عدد أو تمام البيت \* وأما العزة لكثير \* أى للفائق في الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلب في الكثرة فقول البعض تبعها العيني أى الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان)

أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو ومن كل خير وأقرب من كل خير من عمرو \* الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بال يتمتع افتراضا بمن المذكورة فاما قوله نحن بفرس الودى أعلمنا \* منابر كرض الجياد فى السدف وقوله واستبالا أكثر منهم حصى فؤولان (وان لمنكوريضف) أقبل التفضيل (أوجردا) من ال أو الإضافة

(الزم تذكيراً أن يوحداً) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهذا أفضل امرأة وأفضل من دعدو والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل ٣٢ من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعدو والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعدو

بما أول به الأول الغاء المضاف اليه أو جعل مناهضة لمقابل حذف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الإضافة وجعل نافر فوعا مؤكداً للضمير في أعلم نائباً عن نحن وعما أول به الثاني جعل ال زائدة أو جعل منهم متعلقاً بحذف (قوله أكرم تذكيراً أن يوحداً) لأن المجرد أشبه بأفعل في التمجيد وهو لا يتصل به علامة تنفية ولا جمع ولا نائب والمضاف للمذكورة بمنزلة المجرد في التذكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل تحذف من كل اختصاراً وأضيف أفعل الخارج لرجل وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالأصل أن يكون جمعاً لفهم المعنى وعدم التماس المراد ووجب تشكيكه لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بالرجعت إلى الجمع وإن جئت أدخلت أن فإن عطف على المضاف إلى النكرة مضافاً إلى ضمير ما قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضديه والمذكور وضديه على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فإن أضفت أفعل إلى معرفة نيت وجئت وأنشئت وهو القياس وأجاز سيبويه الأفراد كما بقوله

ومنه أحسن الثقلين جيداً \* وسالفة وأحسنه قد لا

أي أحسن من ذكر تفعله شخصاً عن بس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا الوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرد التذكير والأفراد قيل في آخر جمع أخرى مؤنث آخر أنه معدول عن آخر الذي هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعل التفضيل ومعناه في الأصل لأن معناه الأصلي أشد تاحراً وإن صار بمعنى مقاب (قوله في قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاها) هي النفاخت التي تعم بالماء أو الحجرة قال يس والمحفوظ في البيت من فقاها بالواو (قوله أنه لن) أي حيث أنت صغير وكبرى والواجب التذكير وسمايتي تعجبه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين أم أقول في البضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما خلفه أن أسفل إما صفة أم كنهية محذوفة أي إلى أم كنهية أسفل سافلين وهي النار أو أزمته محذوفة أي إلى أزمته أسفل سافلين وهي أرحل أي صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الأول والآخر متصل والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله ثم ردناه لأنه في معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس أم أي والجمع بالباء والنون على الأولين لتغليب العاقل إذا علمت ذلك علمت أن الأبرار مدفوع وأن الإقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامداً أما إذا كان مشتقاً كما في الآية فلا والله أعلم ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه (قوله الموصوف) أراد به ههنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمتبادر فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أي وفريقي جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار أفراد فريق في اللفظ (قوله طبق) أي مطابق لآراء اقتراعه بالضعف شبهه بأفعل في التمجيد (قوله والزيدون الأفضلون) أي أو الأفاضل ولوزاده كما فعل في نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة شابهته المحلى بال في الخلوع لفظاً من وعدم المطابقة لمشايمته المجردة لذمة معنى من (قوله هذا إذا نويت الخ) ظاهر منه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأساً تارة أخرى بختص بالمضاف إلى معرفة والذي سبقه الشارح في التنبيه الآتي عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد يدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأساً وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الأفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة لا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى التسمية عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو الأشيخ والناقص أعدا بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشي (٢) فتدبر (قوله معنى من) أي

ولا يجوز المطابقة ومن ثم قيل في أخرائه معدول عن آخر قول ابن هانئ كان صغيراً وكبرى من فقاها  
انه لن في تنبيهه يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وتلو آل طبق) لما قبله من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلون والزيدون الأفضلون والهندان الفضليات أو الفضل وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره ولا يؤتى به من كاسبق (وما لمعرفة) أضيف ذو وجهين منقولين (عن ذي معرفة) هما المطابقة وعدمها (هذا إذا نويت) بأفعل (معنى من) أي التفضيل على ما أضيف إليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان أفضل من القوم والزيدون أفضل من القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليات النساء والهندات النساء وفضليات النساء وكذلك

جعلنا في كل قرية أكابر مجرمين وأعلمي عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهكذا إلى آخره المعنى

قوله أفضل قرشي كذا بالأصل والموافق لما يأتي في الشرح أفضل قرشي اه



لومته وتجدد منهم أحرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجب أن قدر كابر مفعولا ثانيا ٣٣ ومجر مفعولا أول لزمه المطابقة

في الجرد وقد اجتمع الاستعمالان في قول صلى الله عليه وسلم أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقا (وان لم تنو) بأفعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنو بها لأعلى المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ماسواه (فهو طبق مابه قرن) وجهها واحدا كقولهم

الناقص والاشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين قريش وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل قيم ما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الأبعض ما أضيف إليه فلذلك يجوز يوسف أحسن أخوته أن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم ويمتنع أن قصد أحسن منهم تنبيهه) برد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

(قوله أي مشمولاً) ربما يشمل أحسن أخوته لأننا نقول الأخوة ٧ المعان ليس شاملاً (قوله أعاده) فيه نظر ظاهر

المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس بنفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فا كابر مفعول أول لجعلنا مضاف إلى مجرميه وفي كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والأولى عندي على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البياضوي ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأ كابر مفعول ثان ومجرميه مفعول أول وفي كل قرية الثاني ومجرميه أبداً وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صبرنا ولا إضافة ولا برء ماسيد كره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في الجرد وهي ممتنعة لأن الإضافة منو به أي كابر هاتماً (قوله ومنه) أي من القول الجاري على عدم المطابقة قوله تعالى وتجدد منهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان تجد ولوطا بقى أقال أحرصى (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان قدر) أي ابن السراج دفعنا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في كابر مجرميه (قوله المطابقة في الجرد) أي وهي ممتنعة كما مر في النظم فان قال الإضافة منو به كما مروي في ما فرغ منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ) أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجمع الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة لئلا يجمع بخلاف أحب وأقرب فانهم ما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد وقوله أحسنكم أخلاقا استثناف بياني (قوله أو تنو بها) بالنصب عطف على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنو بها بحدف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق مابه قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيهاً بالحقلى بال في الخ لوم من لفظ من ومعناها (قوله وجهها واحداً) لا يقال هذا بنا فيه ماسيد بقوله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العاري عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما يستعمله من أن ما في شرح التسهيل في الجرد من ال والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ما قبله ألف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بني مروان) أي عادلاهم لانه لم يشاركهم أحد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لانه قصه أرزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشبهه أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلاً لا لبيان المفضل عليه سم (قوله إلى ما) أي مضاف إليه ليس هو أي أفعل بعضه أي المضاف إليه الواقع عليه ما لجريان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير (قوله الأبعض ما أضيف إليه) أي مشمولاً لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام إذا المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أي لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الأبعض ما أضيف إليه وما لم ينو به معنى من عدم نية المفاضلة أصلاً أو نيتها لأعلى المضاف إليه وحده بل على كل ماسواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بهض ما أضيف إليه وقوله ويمتنع أن قصد أحسن منهم أي لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه والالزم إضافة الشيء إلى نفسه في أخوته فلوقيل يوسف أحسن الأخوة صح التحقق الشرط لأن يوسف أحد الأخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر اختلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعل التفضيل عارياً من الإضافة والألف واللام دون من مجرد عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل نحو هو وأعلم بكم أي عالم أوصفة مشبهة بنحو وهو أهون عليه أي هي من مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزمه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتوثر كها هو الجرد من ال والإضافة فلا ينافي ما مروي حيثئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ لانه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترن عن فالمتقترن عن لا يصح تجر يده عن معنى التفضيل أصلاً لا قياساً ولا سماعاً لأن من هذه هي الجارة للتفضيل قاله الدماميني ولا

يرد عليه قوْلهم في التَّهْكِيم أنت أعلم من الجار ولا قوْلهم العسل أحلى من الخلد لحصول المشاركة التقديرية  
 وصرح في التسميل بأن محل عدم تجرد أفعال المقررين عن غير التَّهْكِيم وأن المفضل عليه في التَّهْكِيم يرددون  
 مشاركة المفضل تحققة وتقديرًا نحو أنت أعلم من الجار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التَّهْكِيم أيضًا  
 وقال الدماميني أيضًا وهما تنبيهان الأول قال في الكشف من وجيز كلامهم الصَّيْف أحمر من الشتاء أي  
 الصَّيْف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤيد قول قوْلهم العسل أحلى من الخلد ونحوه وتحرير  
 هذا الموضع أن يقال لأفعال أربع حالات أحدها وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف  
 من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفًا والثاني مشاركة محسوس به له في تلك الصفة والثالث  
 تمييز موصوفه على محسوس به فمما وكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع  
 عنه ما يمتاز به عن الصفات ويجرد للمعنى الوصفية \* الحالة الثالثة أن تبقى عليه أمور الثلاثة ولا يخلع عنه  
 قيد الأمر الثاني ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك كان مقيدًا بتلك الصفة قصار مقيدًا  
 بالزيادة لا ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلوة وأن تلك الحلوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة  
 الخلد الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثاني وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على محسوس به فتكون دلالة  
 على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن أخوته اه وقد تمتنع دعواه خلع الأمر الثاني عنه  
 في الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زبد أعدل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته  
 تفصيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين \* أحدهما أن يكون الكلام على  
 تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى  
 أن التقدير ما كان افتراءه بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن التقدير يعودون للقول بمعنى  
 يعودون للقول فيمن لفظ الظاهر كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكتابة هو العود إلى  
 المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لا يكتفي بهذا الوجه أن التفصيل على التناقض لأفضل  
 فيه \* الثاني أن أعدل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لأفضله على غيره فمن هذه  
 ليست الجارة للفضول بل متعلقة بأفضل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدًا في مثل ذلك لقصد التعميم  
 وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضًا نظر من جهة أن الفعل الذي يسبكه هو وما بعده في المثال بالمصدر مستند إلى  
 ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني  
 صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب  
 نفسه وزيادة عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه معزل وقال الرضى ليس المقصود في نحو قوْلهم أنا  
 أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفصيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد  
 بعدم ما عن الشعر والقول وأفضل التفصيل يقيده بعد الفاضل من المفضول فن في مثله ليست تفضيلية بل هي  
 مثلهما في قولك أنا أبعد منه تعلقت بأفضل التفصيل بمعنى متباعد بلا تفصيل اه باختصار وحاصل كلام  
 الرضى أن أفضل التفصيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضًا أن فيه نسبة نحو  
 قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا وتظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك إليه لتوجهه فيه  
 لا لتبنيه به فافهم (قوله فخور بكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضعين عما ذكرناه لا لمشاركته لله سبحانه  
 وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته اه دماميني (قوله وأن مدت الأيدي الخ) الشاهد  
 في باعجهم وأعجل فانهما بمعنى الجعل لا في أجشع لانه كأور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الأجشع الحريص  
 على الكل لكن قول القاموس الجشع حركة أشد الحريص وقد جشع كفر فهو جشع صريح في أن الوصف  
 منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفضل تفضيل (قوله سئل السماء) أي رفعها فهو متعد ومصدره سئل  
 ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سئل والمراد بالبيت الكعبة وسبأ في وجه آخر والدعائم جمع دعامة  
 بالكسر وهي الاسطوانة (قوله فسر كما الخ) قبله \* أتجوه واست له بكف \* قاله حسان يخاطب به من هجا

فخور بكم أعلم بكم وهو  
 فهو عليه وقوله  
 وإن مدت الأيدي إلى  
 الزاد لم أكن  
 باعجهم إذا جشع القوم  
 أعجل وقوله  
 أن الذي سئل السماء بنى  
 لنا  
 يتداعى أعز وأطول  
 وقوله  
 فسر كما خير كما الفداء  
 وقاسمه المبرد قال في  
 التسميل والأصح قصره  
 على السماع

(قوله والأوجه) أي أظهره  
 السباب (قوله المشاركة)  
 المتبادر في مدلول أعدل  
 فيكون ما بين وجه آخر  
 (قوله ويرد) لا ورود له  
 لما قالوه في الفرق بين  
 المصدر الصريح وأن  
 والفعل من أن الأول  
 يقيده الحصول بالفعل  
 دون الثاني على أنه  
 لا يلزم من كون الشيء في  
 قوة شيء أن يعطى حكمه  
 من كل وجه

وحكى ابن الانبارى عن أبي عبيد القول بورد فعل التفضيل مؤولاً بالانفصال فيه قال ولم يسلم له النحو بون هذا الاختيار وقالوا لا يحسن  
أفعل التفضيل من التفضيل وتناولوا ما استدل به قال في شرح التسهيل والذي سمع منه فاشتهر وفيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذ  
كان ما هو له جمعا قوله اذا غاب عنكم أسود العين كنتم \* كراما وانتم ما أقام الأثم ٣٥ قال واذا صح جمعه لتجده من معنى

الذي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن  
معنى التفضيل لاسمها ولا قياسا (قوله وتناولوا ما استدل به) أماركم أعلمكم فلا مانع من جعله للتفضيل  
باعتبار بعض الوجوه أى أعلمكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالشارح في مطلق علم وأما هو وأهون عليه  
فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الخاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد وأباعتبار عادة الحوادث  
لأنفس الامر وأما باعتبارهم وأعجل فلا مانع من جعلها للتفضيل وأما عز وأطول فقال الأستاذ المراد بالبيت  
بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا التفضيل وأما فسر كما خبركم الفداء  
فسر وخبر فيه أيضا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهم والاضرب لأنهما يردان كذلك هذا ما ظهر فعمل البعض  
تأويل ما استدل به يجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لأنفس الامر أنما يصح في بعض ما استدل به لافى كله  
فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لثام أبداً لان هذا الجبل لا يغيب  
(قوله وان تكن بتلوم الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهزمة ويحتمل أن يقال ان أريدا الاستفهام عن المفضل  
عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسئول عنه بالهزمة هو ما يليها  
فيجب التقديم ليكون المسئول عنه قد واه وان أريدا الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل  
من زيد يليها المسئول عنه وقابعا قاعدة المذكورة سمى (قوله لافى جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح  
مثل ما فعله المصنف مجازا لثام المصنف لا يقال اذالم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول  
صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله باجنبي)  
لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة  
اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الآن بفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي  
هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نورا جدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمود (قوله أهلا وسهلا)  
أى أنتم أهلا وكنا سهلا وقوله جنى النخل أى شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت معنى على أن منه  
متعلق بطبيب قال زكريا ويجوز زعمه بزودت وحيداً لا شأه فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء  
المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء  
المتقارب الخطأ (قوله طعمينة) هى فى الأصل المودج كانت فيه امرأة ولم تكن ثم سميت المرأة مادامت فى  
المودج طعمينة وأملح من الملاحظة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز  
المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرد فيه بالذكر (قوله برفع الضمير المستتر)  
أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سمى (قوله الا قليلا) أى شأنا (قوله)  
لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعيف من صحة وقوع فعل بعينه موقعه فلا يرد أن الضعيف  
موجود حتى فى مسألة السكحل (قوله فى حال تجر يده) مثلهما حال أضافته الى نكرة وخص حالة التجرد  
بالذكر لانها الأصل فيه كما سأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انقطعت رتبته فى جميعها  
فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشرط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثني  
ونجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بعينها وهو الثبوت (قوله اذالم يعاقب فلا) جارى فيه  
الناظم والا فلا حسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فلم أن قوله أى لم  
يحسن الخ تفسير بالآلزم فنظفطن (قوله اذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيداً وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس  
ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفي كفى اسم الفاعل لانه لم يقو قوة ولهذا لا يعصب المفعول به بخلاف اسم

أملح (ورفعه الظاهر نورا) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستترى كل لغة ولا يرفع اسمها ظاهرا ولا ضمير بارزا الا قليلا حكى سيويه  
مرربرجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجرد يده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب  
فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بعينه (ومضى \* عاقب فلا كثيرا) رفعه الظاهر (ثبنا) وذلك اذا سبقه نفي

الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أقبل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على  
 أفعل توجه الى قيده وهو الازيادة فيز يله افيقي أصل حسن كحل عين رجل مقبلا الى حسن كحل عين زيد  
 اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المذبح بابي المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل في عين رجل دون  
 حسنه في عين زيد بأفاده الجاهل وأورد عليه أنه لو كان زوال الازيادة بالنفي مجوزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر  
 لجاز العمل في نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينهما وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل  
 في مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لا اتحادا فله ذاتا لا تحصل في معناه  
 التفضيلي ضمه يقتضي أنه اذا زال بالنفي لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف  
 نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا له  
 قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضية ذلك لقوتها في العمل  
 وذلك لان طلب النكرة لا يخص في الاثبات دون طابعه في النفي لانه في الاثبات لزيادة الفائدة وفي النفي  
 لصون الكلام عن كونه كذا فانك اذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل  
 بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا ايضا ما تقدم ايرادا وجوبا (قوله  
 وكان مرفوعة اجنبيا) أي غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفي  
 كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن الموصوف به تعلقا كما في المثال  
 قاله سم واعترض البعض على الشارح بان هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبار أن لما  
 علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض  
 باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبار أن) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لان  
 التفضيل أي الازيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن يحل فيه اكتفاء والاصل ومغضولا  
 فعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج  
 به نحو ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه  
 فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة  
 بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى والظاهر الذي ير مز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل  
 أفعل التفضيل مطابقة في الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله في عينه) حال من  
 الكحل مقدم عليه أو ظرف لغومه تعلقا بحسن وفي عين زيد حال من الضمير المحرور (قوله فانه يجوز  
 أن يقال الخ) تعليل لمخدوف أي وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل  
 التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا كثيرا (قوله لانه ليس له فعل بعينه) أي في الزيادة  
 ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بعينه نحو كثرة أي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم  
 اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بعينه في الشبوت مع عملها  
 في الظاهر وأن أفعل التفضيل المحرور عن معنى التفضيل يعني الفعل لعدم دلالة على الزيادة مع أنه لا يعمل  
 في الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضمه في الشبه الخ فلا يتم  
 المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذي قدمه الشارح فتنه (قوله يصح أن يقع الخ) أي  
 بعونة المقام (قوله لو جب كونه مبتدأ) أي مخبر عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أي ولو تقدرا كما في  
 ما رأيت كعين زيد أحسن فيما الكحل فان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيما الكحل منه في غيرها  
 فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جهلا مبتدأ لزم الفصل باجنبي تقديره فلا يقال لزم الفصل باجنبي غير مطرر  
 لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبى هنا المبتدأ والمراد بالاجنبى هنا ما ليس من ممولات ذلك  
 العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخر عن من فلا يلزم الفصل باجنبي بان يقال  
 ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرار من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع  
 الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بان يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد

وكان مرفوعة اجنبيا  
 مفضلا على نفسه  
 باعتبار بن نحو ما رأيت  
 رجلا أحسن في عينه  
 الكحل منه في عين زيد  
 فانه يجوز أن يقال  
 ما رأيت رجلا يحسن في  
 عينه الكحل كحسنة  
 في عين زيد لان أفعل  
 التفضيل انما يقتضي  
 رفع الظاهر لانه ليس له  
 فعل بعينه وفي هذا المثال  
 يصح أن يقع مرفوعة فعل  
 بعينه كما رأيت وايضا فلو  
 لم يجعل المرفوع فاعلا  
 لوجب كونه مبتدأ فيلزم  
 الفصل بين أفعل ومن  
 باجنبي والاصل أن يقع  
 هذا الظاهر بين ضمير بن  
 أولهما الموصوف وتانيهما  
 للظاهر كما رأيت وقد  
 يحذف الضمير الثاني  
 وتدخل من اما على  
 الاسم الظاهر أو على محله  
 أو على ذي المحل



فتقول من كل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فحذف مضافا أو مضافين وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها  
الكحل وقالوا أحسن به الجليل من زيد أو الأصل ما أحسن به الجليل من حسن الجليل زيد ثم أضيف الجليل إلى زيد بلاسته أياه ثم  
حذف المضاف الأول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب إلى الله فيه الصوم ٣٧ من أيام العشر والأصل من محبة

الصوم في أيام العشر ثم  
من محبة صوم أيام العشر ثم  
من صوم أيام العشر ثم من  
أيام العشر وقول الناظم  
(كان ترى في الناس من

رفيق  
أولى به الفضل من

الصدق)  
والأصل من ولاية الفضل

بالصدق ففعل به ما ذكر  
توبيخات \* الأول كذا

امتنع نحو رأيت رجلا  
أحسن في عينه الكحل

منه في عين زيد ونحو  
ما رأيت رجلا أحسن

منه أبوه وإن كان أفعل  
فيه ما يصح وقوع الفعل

موقعه لأن المعبر في اطراد  
رفع أفعل التفضيل

الظاهر جواز أن يقع  
موقعه الفاعل الذي يبنى

منه مفيدا فائدة وهو في  
هذين المثالين ليس كذلك

الآثرى أنك لو قلت رأيت  
رجلا يحسن في عينه

الكحل تحسنه في عين  
زيد أو يحسن في عينه

الكحل كذا في عين  
زيد يعني يفوقه في الحسن

فانت الدلالة على  
التفضيل في الأول وعلى

الغريزة في الثاني وكذا  
القول في ما رأيت رجلا

فرا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بالضرورة والتمزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة  
(قوله فتقول من كل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات  
أما على أن أُل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالغايير بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلا أن الماهية  
الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئي إلا أن يختار الثاني ويقال لما كان المفرد مندرجات تحت الماهية الكلية  
كان كائنها نفسه والغاير اعتبره باري فافهم (قوله فحذف مضافا) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو  
مضافين أي إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد (قوله وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ) أي اختصارا وذلك  
إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر  
كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاختصار البعض على الأول قصور ورأي بصريته على الظاهر  
والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور والكاف على ما قاله البعض و يلزم عليه محي والحال من المضاف إليه  
بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان ليعيننا مخرجه ويصح غير ذلك (قوله وقالوا إلخ) أي فدخلوا من في اللفظ  
على غير المفضل عليه وهو ملاسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين  
زيد ليس من دخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحسن به الجليل من زيد ملاس  
المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني إلخ فافهم  
(قوله من حسن الجليل زيد) كان عليه استقاط حسن لأن المقابلة بين الجليل ونفسه باعتبار بن لا يقال  
الذاهي إلى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيدا حال من مجرور ومن كما في نظائره ولا حاجة إلى  
ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقره من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله  
ما من أيام أحب إلخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففعله شذوذ من هذه الجهة الأعلى قول من  
يجعل الصوغ منه مقبسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب إلخ الباقي  
فإن كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه (قوله  
أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل  
المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعلة ولا الفعل للثلاثي خرج  
مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعبر في اطراد إلخ أه  
أي حيث قيد الفعل بالذي يبنى منه أفعل ويندفع بان القيد يبنى على الغالب فندير (قوله إنما امتنع فنحو إلخ)  
المانع في المثال الأول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدة) أي فائدة  
أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله الآثرى أنك لو قلت إلخ) هذا متعلق  
بالمثال الأول وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كخلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله  
وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متعدو أفعال الغرائز لازمة (قوله  
حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أو رده عليه ميم أن المثل المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن  
كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى والثانية كما تقدم ومثله  
ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه له صدقه بنقص حسن الأب ومساواته وإذا عبر بالفعل فيه ما صدق التركيب لغة  
بالأولى وكذا بنزادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد المقام بعين الأولى فالتركيبان مستويان  
في المعنى سواء عبر فيه ما بأفعل أو بالفعل فالحكم بقوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر محكم

يحسن أبوه تحسنه إذا أتيت في موضع أحسن مضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فانت  
موضع أحسن مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي يبنى منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل  
التفضيل ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن

(قوله وأورد) الإراد وجوابه في الجاهي أيضا وهو في الحقيقة على قوله وكان إلخ وحاصل الجواب أن قوله وكان إلخ لا بد منه لأن كسا اصوله  
الاصلية فرفع الظاهر حينئذ فليأمل فانه من مزال الاقدام

على غير هذين الوجهين لم تستطع \* الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بفعل الابدن في ولا بأس  
باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك أحب اليه الخبر منه اليك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بحسن  
لأن \* الثالث قال في شرح السكاكية ٣٨ أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فان وجد ما يؤهم حوا ذلك جعل نصبه بفعل مقدور نفسه

أفعل نحو الله أعلم حيث  
يجعل رسالته حيث هنا  
مفعول به لا مفعول فيه  
وهو في موضع نصب بفعل  
مقدور يدل عليه أعلم ومنه  
قوله

وأضرب منا بالسيف  
القوانسا

وأجاز بعضهم أن يكون  
أفعل هو العامل المجرد  
عن معنى التفضيل اهـ  
خاتمة في تعدي

أفعل التفضيل بحروف  
الجر قال في شرح السكاكية  
وجملة القول في ذلك أن  
أفعل التفضيل إذا كان

من متعد بنفسه دال على  
حب أو بغض عدى  
باللام إلى ما هو مفعول في  
المعنى وبأن إلى ما هو

فاعل في المعنى نحو  
المؤمن أحب لله من نفسه  
وهو أحب إلى الله من  
غيره وإن كان من متعد

بنفسه دال على علم عدى  
بأبناء نحو زيد أعرف بي  
وأنا أدري به وإن كان من

متعد بنفسه غير ما تقدم  
عدى باللام نحو هو أطلب  
لأنه أرفع الجار وإن كان

من متعد بحرف جر عدى  
به لا غيره نحو هو أرشد  
في الدنيا وأسرع إلى الخير  
وأبعد من الأثم وأحرص

(قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنة أي فافه في الحسن  
(قوله منه) أي الحمد وقوله بحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملائما من ذكر (قوله أجمعوا الخ)  
بنا فيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ إلا أن يقال لم يمتد المصنف بمخالفة هذا المجيز لخصي الاجماع أو يقال  
الاجماع في غير المجزوء عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر  
(قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل إليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعالم فإن كان مما يتعدى لثنين نصب  
الأخر بفعل مقدور نحو أسمى لأفقر أو الشباب أي يكسوهم الشباب قاله الدماميني قال المصريح وكذا لا ينصب  
المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجهها ويجوز نصبه  
للإبقاء وقال بعضهم غلط من قال أن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى  
هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى (قوله لم يمتد المصنف بمخالفة هذا المجيز لخصي الاجماع) اعتبره أبو  
حيان بأنه ضرب من التصريف وحيث لا يتصرف وفي المرادى على التسهيل لم يتجنى حيث فاعلا ولا مفعولاً به  
ولا مبتدأ اهـ وفي التسهيل أن تصرفها نادرا قال الدماميني ولو قيل أن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل  
الرسالة لم يمتد به بعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى أن يؤتيكم مثل ما آتى رسوله  
لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والظاهرة والفضل والصلاحية للإرسال واستم كذلك قال التماميني بل هو بعيد لما فيه  
من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة  
وعظم ناتئ بين أذن الفرس كما في القاموس (قوله المجرد عن معنى التفضيل) رداً به وإن أول بما لا تفضيل  
فيه لا يلزم كون تعديته كتعديته وخصوصيات الألفاظ لا تذكر وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن  
يتوافقا حكماً (قوله وجلة القول) أي مجمله أي مجموعته فهو من الأجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لأن  
الأجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أي على معناها فشم ما كان من مادة  
الكرهية مثلاً (قوله وهو أحب إلى الله غيره) أي يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره  
أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو  
أيضاً من أن المقرون عن لا يجرد عن معنى التفضيل فالذي ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى  
التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً فتأمل (قوله وأحيد عن الخفي) بفتح  
الخاء المحجمة أي أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في باب) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل  
التعجب في باب لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

### والنعت

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يمتد به بل يشملان  
نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوتة والذي في القاموس أن النعت والوصف  
مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدران معنى الوصف واسما كما كالم بالذات كالعلم والسواد (قوله في  
الاعراب) يرد عليه نحو قام زيد ولا وعطف النسق إذا لم يكن للعطف عليه أعراب كالجملة المستأنفة  
والجواب أن المراد في الأعراب وجود أو عدم ما يدخل مذكور ويرد أيضاً بزيد الفاضل وبأسع يدرك بضم  
الفاضل وكر زاتبا للصفة زيد وسعيدان تبعية الفاضل وكر زلز يدوس عدي الضم ليست تبعية في الأعراب  
والجواب أن المراد بالأعراب وما يشبهه من حركة عارضة تغير الأعراب مع أنها تباينان زيد وسعيدان أعراب  
غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع ونقد يرى في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فليس أن ضمة التابع

على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخفي وفعل التعجب من هذا الاستعمال لا أفعل التفضيل نحو ما أحب  
المؤمن لله وما أحبته إلى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرقة وأزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأحرص عليه وأجدر به اهـ  
وقد سبق بعض ذلك في باب والله تعالى أعلم (والنعت) (يتبع في الأعراب الأسماء الأولى) نعت وتوكيد

(قوله يرد) أي بناء على أن قوله الأسماء لا مفهوم له وإيراد هذا على تعريف التابع أحسن

ليست ضمة اعراب ارفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظاً أو تقديرًا  
 أو محلاً فيدخل فيه نحو جرح ضرب خرب تابس جرح ورقة مقدر ونحو رحم الله سيدي الذي كان ماهراً  
 في العربية فسيدي به والذي متوافقان في الاعراب محلاً **(فائدة)** الجوار يختص بالجرح وبالضمة قلباً  
 والتوكيد نادراً على ما في التسهيل والمعنى وقال الناطم في العمدة يجوز في العطف لئلا يكون بالواو خاصة وجعل منه  
 وأرجله في قراءة الجرح وضمة في المعنى بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جراً لرجل  
 للعطف على الرأس لا تسجل لينبه به عطفها على المسوح على طلب الاقتصاد في غسله الذي هو مظنة الاسراف  
 لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وحى بالغاية دفعها عنهم أنها تسبح لان المسبح  
 لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشف ويلزم عليه اما استعمال المسبح في حقيقة بالنسبة الى الرأس وفي  
 مجاز وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلعة الماء بالنسبة الى الأرجل وصاحب الكشف ممن عنده وأما جعل العطف  
 من عطف الجبل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فكون الأرجل معطوفة على الرأس على هذا باعتبار ضرورة اللفظ  
 وفي هذا حذف الجار وبقاء عمله وهو ضعيف الآن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا  
 السيد قال بعضهم الجرح بالجوار مقبض عند سيدي به سماع عند الفراء اه وفي الدماميني أن ابن حنبل أنكره  
 وجعل خرب صفة ضرب بتقدير مضاف أي خرب حجره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لآخرية اعرابية وأن  
 الحركة اعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وبعبارة المعنى أنكر ابن حنبل الجرح على الجوار وجعل  
 خرب صفة لضرب والاصل خرب حجره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير  
 مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس **(قوله وعطف)** أي بيان أو  
 نسق **(قوله الحاصل)** أي في هذا التركيب والتجديد أي في تركيب آخر **(قوله غير خبر)** حال من ضمير المشارك  
**(قوله تخرج بالحاصل والتجديد)** أي بجرحهم ما ولو قال تخرج بقولنا والتجديد كان أحسن لانه التخرج تخرج  
 المبتدأ وقوله خبر المبتدأ أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده **(قوله حامض الخ)** مقتضاه أن  
 حامض خبر بمذخبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلوا حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا يتألفه قول  
 بعضهم انه خبر خبر لانه ناظر الى المعنى **(قوله أن التوكيد)** أي اللفظي أما المعنوي فاختص بالاسماء كالنعت  
 وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلاً في ذلك **(قوله لكونها الاصل في ذلك)** فيكون تقديمها على الفاعل  
 في عبارته للاهتمام بالخصر **(قوله الى منع تقديم التابع الخ)** مثل التابع معمولة فلا يجوز هذا طاعماً  
 رجل يأكل قال البعض لان الممول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيد المأضرب  
 وجوز الكوفيون تقديم الممول ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً فجعل في  
 أنفسهم متعلقاً بليغاً **(فائدة)** يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير اجنبى محض كعمول الوصف نحو  
 ذلك حشر علينا يسير وممول الموصوف نحو يجنبى ضربك زيد الشريد وعامله نحو زيد اضرب القائم  
 ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد وممول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب  
 والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو في الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسيم  
 نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بل وربي لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه انتم لو تعلمون  
 عظيم والاستثناء نحو وما جاءني أحد الا زيد اخير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما  
 آتينكم كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤوسكم فصل بين الايدي والأرجل على قراءة نصب  
 الأرجل وبين البذل والمبدل منه ثم الدليل الاقلية لان نصفه بخلاف الاجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال  
 مرتب برجل على ثرس عاقل أبض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منوعة  
 فلا يقال ضربت هذا زيدا رجلاً ولا الشعرى طاعت العبد وكذا في الجمع واعتراض الخبر باستثناء الشعرى  
 في قوله تعالى وانه هو رب الشعرى وما ذكره من ان نصفه بدل من الدليل هو أحد أوجه ذكره لا يبيضاوي  
 وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه لا يقل من النصف كالثالث فيكون التغيير بين الأقل

وعطف وبدل) وتسمى  
 لأجل ذلك التوابع  
 فالتابع هو المشارك لما  
 قبله في اعرابه الحاصل  
 والتجديد غير خبر تخرج  
 بالحاصل والتجديد خبر  
 المبتدأ والمفعول الثاني  
 وحال المنصوب وبغير  
 خبر حامض من قولك  
 هذا حلوا حامض  
**(تنبيهات \* الاول)**  
 سيأتي أن التوكيد والبدل  
 وعطف النسق تتبع  
 غير الاسم وانما خص  
 الاسماء بالذكر لكونها  
 الاصل في ذلك \* الثاني  
 في قوله الاول اشارة الى  
 منع تقديم التابع على  
 متبوعه وأجاز صاحب  
 البدائع تقديم الصفة على  
 الموصوف اذا كان

**(قوله لم تضرب)** لعمله  
 باعتبار مذهبه أو الاصل  
 فتكون الغاية قرينة  
 على المراد **(قوله أما)**  
 استعمال الخ) وبعبارة  
 لا يمكن جعلها على عموم  
 المجاز وان أمكن في الآية  
 تأمل

لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموضوعين فنقول كما زبد العاقلان وعرو ومنه قوله ولست مقررا لرجال ظلامة \* أي ذاك هي الأكرمان وخاليا وأجاز ٤٠ الكوفايون تقديم المعطوف بشرط تذكر في موضوعها \* الثالث اختلاف في العامل في التابع

فذهب الجهم والي أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناطم وهو ظاهر مذهب سيبويه \* الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال في التسميل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب أي فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد الخادم قدم في التسميل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والخمشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحال من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط وقد قدم في الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والراجحي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فانعت) في عرف النجاة (تابع مست ماسبق) أي مكمل المتبوع (بوسمه) أي بوسم المتبوع أي علامته (أو وسمه ما عتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومنه ماسبق يخرج البدل والنسب وبوسمه أو وسمه ما عتلق يخرج اعطف البيان والتوكيد لأنهم شاركوا النعت في إتمام ماسبق لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله الآن النعت يوصل إلى ذلك بدلالة على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليس كذلك والمراد بالمتبوع بحسب المقام

منه كالرابع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الـ ل ونصفه بدل من قليله لا فيكون التغيير بين النصف والرائد عليه كالثلاثين والناقص عنه كالثلاث واعترضه الشهاب القرافي بأنه يقتضي تسمية النصف قليلا وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليلي بناء على استغراقه آل وبالقليل منها إلى الاعتذار كالأرض والسفر فابدل نصفه من الليلي التي لا عذر فيها والمعنى قدم الليلي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها السكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف ليكون الـ ل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله أو ناقص منه قليلا أو زد عليه أي قليلا هو الـ ل سدس تخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلاثة وثلاثه (قوله إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكر أو لأن النعت وفي بعض النسخ إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بترفع الخافض أي بظلامة أه ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست بمقيظا لظلامة لأحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك إشارة إلى المذكور من الظلامة أه والاحسن إرجاع الإشارة إلى إقرارا لظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائزا اختيارا اجماعا فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشرط تذكر في موضعها) أي عند قوله حذف ومتبوع الخ (قوله اختلاف في العامل في التابع) أي غير البديل بقرينة قوله فذهب الخ لأن مذهب الجمهور في البديل كما في الجمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جواز مع الظاهر وجوبه مع الضمير نحو مرفق بزبد فعادة عامل الجرح في نحو وجبة وجبه فذا يعلم مافي كلام الاسقاطي من الخلل وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البديل هو العامل في البديل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفي النسب مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني أو الجمع قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول أه ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم يعطف البيان) أي ثم يبدأ به بدأ عرفيا أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الإقوله ثم بالنسب فلا يتأني فيه البداية العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسب ولك تقديره في الكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أي فهو كالجزم من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة الجزم مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع فقيه نظرا بآيته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحال من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقصر عليه لكونه الأصل (قوله نظر الماسبق الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله ماسبق) أي المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أي انصاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الانصاح والتخصيص كالمندح والذم والتأكيـ كيد لأن هذا امر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإبراد بوجه آخر وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشعوله لقولهم يأخذ إذا ألجته مع أنه عطف بيان عند سيبويه كاسياني والمراد ماسبق ولونقدرا يشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الماء سيبويه والوسم يطلق بمعنى العلامة وجري على هذا الشارح وعليه يقدر معناه أي بفهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا معنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالاته على معنى متبوعه أو في سبي متبوعه والمراد بالدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعني زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقة لا تضمنية (قوله يخرج البدل والنسب) لأنهم لا يتمامان متبوعهما إلا بانصاح ولأخصيص أي لم يقصد به ما ذلك أصالة فلا يتأني في عرض الانصاح للبدل ولعطف النسب في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما يتعلق به وهو السبي (قوله ليس كذلك) لأن البيان عين الأول وكذلك التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع

ففيه ماسبق يخرج البدل والنسب وبوسمه أو وسمه ما عتلق يخرج اعطف البيان والتوكيد لأنهم شاركوا النعت في إتمام ماسبق لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله الآن النعت يوصل إلى ذلك بدلالة على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليس كذلك والمراد بالمتبوع بحسب المقام



فمن توضيح نحو جاءني زيد النجار أو النجار أو أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أو أو تخصيص نحو برزق الله عباده الطاهرين والأعاصين  
 الساعية أقسامهم والساعة أجناسهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطوؤه أو ذم نحو أو ذم الله من الشيطان الرجيم ربنا آخر جناتنا  
 من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو أو اس الذابرا المنقضي أمده لا يعود أو إيهام نحو  
 تصدقت بصدقة كثيرة أو قبله نافع ثوبها أو شاتم احتسابها أو تفصيل نحو مرت برجلين ٤١ عربي وعجمي كريمة أبوها الثم  
 أحدهما ويسمى الأول

من هذه الأمثلة نعتا  
 حقيقة والثاني سببيا  
 (وايعط) النعت مطلقا  
 (في التعريف والتكبير  
 ما) أي الذي (المتلا)  
 وهو المنعوت (كمرت بقوم  
 كرها) ويقوم كرماء بآؤهم  
 وبالقوم الكرماء وبالقوم  
 الكرماء بآؤهم  
 تنبيهات الأول  
 ما ذكره من وجوب النعنة  
 في التعريف والتكبير  
 هو مذهب الجمهور  
 وأجاز الأخفش نعت  
 النكرة إذا خصصت  
 بالمعرفة وجعل الأوليان  
 صفة لآخران في قوله  
 تعالى فاستخران بقومان  
 مقامهما من الذين استحق  
 عليهم الأوليان وأجاز  
 بعضهم وصف المعرفة  
 بالنكرة وأجازه ابن  
 الطراوة بشرط كون  
 الوصف خاصا بذلك  
 المرصوف كقوله  
 آيتنا في ساورتي ضئيلة  
 من الرقش في أنيابها  
 السم نافع  
 والصحيح مذهب الجمهور  
 وما أوهم خلاف ذلك

ففيه ما تقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك  
 المعنوي في النكرات فالنعت في الأول جار مجرى بيان المجرول وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في  
 التصريح (قوله أو ترحم) مجي النعت للتعظيم وما بعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في  
 التصريح (قوله الراجح) أي الراجح للناس بالسوسنة أو المرحوم بالشهيد أو اللعنة وكون هذا النعت للذم  
 لا ينافيه كونه تأكيديا للمفهوم من لفظ الشيطان (قوله أو إيهام) ينبغي أن يزداد أو شئ وعمل له بمثال الإيهام  
 إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا نبيه عليه السلام يني ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت مجي في الأعلام  
 المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم القاضي  
 بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون  
 النعت لأفادته معرفة من عنده نحو يحكمهم النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لأفادته عظم قدر  
 الإسلام (قوله في التعريف والتكبير) في معنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما في ما تلامسها والواو  
 بمعنى أولان الثابت للتأويل أحدهما وقوله تلاصلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي  
 (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلة بما بعده  
 (قوله ساورتي) أي وابنتي بمعنى وثبت على فالفاعل على غير بابها ضئيلة بفتح الصاد المججمة وكسر الهمزة  
 وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها اسمون كثيرة فقل لها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره  
 شين مججمة جمع رقصاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقض  
 بالنون وانقاف أي بالغ في الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا  
 يرد قولهم دم نافع لأنه بمعنى طري (قوله مؤول) أي بجعل التابع بدل الأوليان أي الإحقاق بالشهادة  
 لقرباتهم أو معرفتهم بأهل من آخران ونادع بدل من السم ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أي هما الأوليان أو  
 خبر آخران التخصيص بالصفة أو مبتدأ خبر آخران أو بدل من الضمير في يقرمان وجعل نافع خبرا ثانيا للسم  
 (قوله المعروف بلام الجنس) أي لأم الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لأم العهد الذهني لهد  
 الحقيقة في الذهن (قوله لقرب من النكرة) أي لعدم تعيين شيء من الأفراد فيهما (قوله بالنكرة  
 المخصوصة) أي باضه أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي يوصف أو  
 إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منه شؤه توهم أن منك صفة تلحق وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخبر والمراد  
 النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجمله كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيرة بالجواز  
 أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لاحتل) جوز جماعة الحالية نظرا للصورة التعريف  
 ما رديه من أنه ليس المعنى أنه عمر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه برقبانا لأنه لم أنه ليس المعنى ما ذكر  
 بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر وأن سلم لجل الحل لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية  
 لهم الدليل) أي حقيقة الدليل في ضمن فرد من اللبالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الدليل فلا اعتراض  
 (قوله بالاختصاص) أي الأقل شمولاً (قوله نافع) بالتخصيص ثم الفاعل أي مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص)  
 أي أعرف كما في سم فحوا بالرجل أحسن التابع بدل لانه فضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده

٦ - (صان) - ثالث مؤول الثاني استثنى الشارح من المعارف المعروف بلام الجنس كالقوله لقرب مسافته  
 من النكرة يجوز نعتها بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله  
 واقد أمر على اللثيم يسبني \* فاعف ثم أقول لا يعنني  
 أن يسبني صفة لا حال لان المعنى واقد أمر على اللثيم ومنه قوله تعالى وآية لهم الدليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خبر  
 منك أن يفعل كذا الثالث لا يمنع النعت في النكرات بالاختصاص نحو رجل ناصح وغلام نافع وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند  
 البصريين بل مساويا

وأعم وقال الشلوبين والفراء ينفعت الأعم بالاختصاص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل  
 نكرة بكل نكرة اهـ (وهو لدن التوحيد والتذكير أو سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ما قفوا) أي يحجرى النعت  
 في مطابقة المنعوت وعدمها يحجرى ٤٢ الفعل الواقع موقعه فان كان جارياً على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطاب به في الأفراد والتثنية

والجمع والتذكير  
 والتأنيث تقول مررت  
 برجلين حسنين وامرأة  
 حسنة كما تقول مررت  
 برجلين حسنا وامرأة  
 حسنت وان كان جارياً  
 على ما هو لشي من سببيه  
 فان لم يرفع السببي فهو  
 كالجارى على ما هو له في  
 مطابقة المنعوت لانه مثله  
 في رفعه ضمير المنعوت  
 نحو مررت بامرأة حسنة  
 الوجه أوحسنه وجهها  
 وبرجلين كريمي الاب أو  
 كريمي أبوا برجلان حسان  
 الوجوه أوحسان وجوها  
 وان رفع السببي كان بحسبه  
 في التذكير والتأنيث كما  
 هو في الفعل فيقال مررت  
 برجال حسنة وجوههم  
 وبامرأة حسن وجهها  
 كما يقال حسنت وجوههم  
 وحسن وجهها في تنبيهات  
 \*الاول يجوز في الوصف  
 المستند الى السببي المجموع  
 الافراد والتكسير فيقال  
 مررت برجل كريم أباه  
 وكريم أباه \*الثاني قد  
 يعامل الوصف الرابع  
 ضمير المنعوت معاملة  
 رافع السببي اذا كان  
 معناه فيقال مررت  
 برجل حسنة العين كما يقال  
 حسنت عينه حكى ذلك

في باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل تعريفاً (قوله ينفعت الأعم بالاختصاص) قال البعض أي فقط  
 والاساوى ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يعمد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوحمان وصف الأعم  
 بالاختصاص مع منع غيرها اياه ولا يجوز ان الوصف بالأعم والاساوى مع استحباب غيرها اياه أو أي ضرر في كون  
 ما بعده مساوياً به فيكون سوقاً لتأنيده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة  
 بكل معرفة) أي الاسم الاشارة فانه لا يوصف الا بذي ال اجماعاً وانما وصفوه باسم الجنس المعروف بال ايمان  
 حقيقة الذات المشار اليها اذ دلالة الاسم الاشارة على حقيقة ما وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذي اللام  
 ولان الموصول الذي يقع صفة ذلولاً وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه نعمان حيث دلالة  
 على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبني على ما عليه جمع محققون انه  
 لا يشترط كون النعت مشتقاً أو مؤولاً به والثاني مبني على انه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين  
 وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل  
 النعت على - الال اصل (قوله وطاب به في الأفراد الخ) أو رده عليه نحو نقطة أمشاج وبرمة أعشار وثوب  
 أخلاق وأجيب بان النطقة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشحون بالبرمة من أعشارها قطعها والثوب من  
 قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة بمجموع أجزائها زوصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لا جمع  
 كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت لشي من سببيه أي هو  
 سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كرم) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما  
 في الأفراد وضديه فسيأتي في التنبيه الاو والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كمال هو أي الحال في الفعل  
 اذا وقع نعمان مثلاً (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاه على الأفراد والتكسير  
 وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكل في البراغيت وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا  
 التحقيق فقال ما قال واختلاف في الافصح من الأفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سببيه وبالبرد في  
 المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطاب به وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعاً للجمع فالتكسير أفصح  
 وان كان مفرداً ومثنى فالافراد أفصح كذا في التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام  
 أباه مع ضعف كرمين أباه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان  
 الفعل لا يكسر بخلافه اذ صح اهـ ووجه انحصار التكسير اذا تبع جمعاً المشاكاة (قوله المجموع) فان كان  
 السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى (مائدة) يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لم يستتار  
 الصهير في قاعدين مع جرياب الصفة على غير من هي له لانه يغفر في الثواني ما لا يغفر في الاوائل ويمتنع قائمين  
 لا قاعداً أبواه على أعمال الثاني للزوم ما ذكر في الاوائل أفاده في المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى انه  
 قابل والتكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أي الوصف له أي السببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ)  
 وأفهم أيضاً جواز نحو برجل قائم اليوم أمه لافصل ونحو بامرأة حسن نعمة لها مجازية التأنيث وبه صرح  
 بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه  
 أفعال تهضيل مجرد أو مضافاً لمذكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه  
 مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأي الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط  
 دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قوله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به  
 ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وان

الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمي الى منعه \*الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تنبيه الوصف الرفع  
 للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكل في البراغيت فيقال مررت برجل كريم أبواه وجاء في رجل حسنة غلمانها \*الرابع  
 ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأدع من اهـ (وانعت بمشتق) والمراد به ما دل على  
 حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب

وذرب) وأفعل التفضيل كقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء ٤٣ الإشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمشتب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذوقام والقريشى فمناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا) بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظا وهو المعروف بالانفسيه كقوله

ولقد أمر على التميم يسبى \* وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتقة على ضمير يربطها بالموصوف اما لمفوض كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله

كان حفيف النبل من فوق عجمها عواذب نخل أخطا القار مطنف أى أخطا غارها فابدل من الضمير والى هذا الشرط الإشارة بقوله (فاعطيت ما أعطيته خبرا) والثانى أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب واليه الإشارة بقوله (وامنع هنا باقاع

بأى بالالزم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه حادثة (قوله وذرب) بالذال المجعلة الحاد من كل شئ وبالمهمل المعتاد للأشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدت أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر ففتح مثلاما أخذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرعى مأخوذ من الرعى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرعى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالة على معناه (قوله غير المكانية) أى ما هى كمررت برجل هذا أو هناك أو ثم فتعلية بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لصفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) أى يكون قول الناظم وذى شامل للموصولة على لغة أعرابها أى على لغة البناء فلا لأنها بالواو (وما على هذه اللغة بالباء ومثلاها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعلوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بنياء ذوا الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة إنما يجزى على لغة الأعراب لأنها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا أن لم يكن بعض اسم مقدم مجرور بمن أوفى كما سيأتى اه تصریح وأما أن ابن جنى فى ضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيه الاتصاف المسند اليه بالاسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه قائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيه الاتحاد إذ اتهم ما فى تأويل جاء رجل كاش ذات أبيه ذات انقائم أو ذات زيد كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب والرضى لا يكون الجمل نكرات وان جرى على أسنتهم ووجه بعضهم بما رده والرضى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتسكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وإنما جازت النكرة بهادون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعه طامه له فاحتج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فوى طامه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم رأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا والجار وحده فأنصب الضمير وأصل ما فعل ثم حذف منصوبا قول الأقرع عن سيبويه والثانى عن الاخفش تصریح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجمها القوس والجحس بتثنية العين المهملة الجحيم فسين مهملة مقبض القوس والواو بين مهملة وبعد الألف زاي جمع عازبة من عزبت الأبل إذا بدت فى المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطا والمطنف الذى يعد الطنف بجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطا غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المطنف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطا الخ لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه (قوله فاعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك الا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكانت الحال فى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بنقى الخ) قبله \* حتى إذا جئنا الظلام واخفاط \*

ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه أو لا تنه ولا يمد بعتك كقاصد الانشاء المبيح (وان أتت) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقول أضرمت نصب) كقوله جاؤا بنقى هل رأيت الذئب قط \* أى جاؤا بلين مخلوط بالياء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام هو تنبيهان \* الاول

وصف به قوماً ضافوه أطالوا عليه ثم أتوه بـ **ابن مخلوط** بالماء حتى صار لونه في العشيية يشبه لون الذهب في قلة  
 البياض والمذق بفتح الميم وسكون الدال المججمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق  
 (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية  
 فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوهز يده هكذا يعني تقرير التوجيه ونقل شحنة عن الدماميني أن  
 الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تكثر بالواو) خلافاً للزحسري كما في الدماميني (قوله تنبيهاً على ذلك)  
 أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان  
 منه ما على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى بحجاز الكثرة وقوعه منه والمعنى شيء  
 واحد مذكر وعلى حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أي مفرداً مذكراً الموصوح بالمضاف نحو هذه  
 ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في  
 باب الحال في أن تتركض فقال البصريون إن تركضاً يعني راكضاً والكوفيون أنه على تقدير مضاف وقد يقال  
 إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الحائر عنده (قوله على التأويل بالمشق) أي الذي يعني الفاعل  
 كثيراً كما في عدل وزور وعني المفعول قللاً كما في رضا قاله الدماميني (فائدة) قيل من النعت بالمصدر  
 على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مرت رجل ماشئت من رجل لأن ما مصدر به ومثله  
 قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك وارتضى في المعنى أن ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع  
 الجملة نعت وأن ما في الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير رابط أي شاءها وفي متعلقة بركبك  
 أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعد ذلك أي وضعت في صورة شاء وما شرطية فالنعت بمجموع  
 الجملة نعت والرابط محذوف أي ما شاء تركبك عليه وفي متعلقة بعد ذلك بالركبك لأن الجواب لا يعمل فيما  
 قبل أداة الشرط (قوله لا يطرده) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير  
 ميم أي بالتنبيه الثاني لأفاده ذلك وفي المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر  
 نعتاً أو حالاً ما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته تتعلق إن  
 أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني اللهم إلا أن يدعى  
 اختلاف مذهبي الحاة وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا  
 كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه  
 لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً والمصدر بغير الواحد ما دل على تعدد مثنى أو جمعاً أو اسم  
 جمع أو اسم جنس أو اسمين متطابقين أو أسماء متطابقة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن يجوز بد وعمر  
 إذا اختلف نعتيه لا يجب فيه التفسير بقى بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منه عوتة نحو جاء زيد  
 العاقل وعمر والكريم وما أجيب به من أن المراد بالتفسير بقى ما يشمل الإلء كل نعت منه عوتة برده قوله فعاطفاً  
 الآن يقال عاطفاً في الجملة وأيضاً على ما فسر به الدماميني برده على قوله لا إذا اختلف نحو أعطيت زيدا  
 أباه مما اتفق فيه المنعوتان أعرباً بالأسبب العطف فانه يمنع جمعهم ما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو  
 يجمعان في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً أو لأنما نص على ذلك  
 الرضي بقول المصنف لا إذا اختلف أي فلا يفرق بل يجمع محله ما يمنع مانع أفاده ثم وفي هذا الإبراد نظر  
 لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بد تفسير الدماميني لعدم العطف فأعرفه ولو أراد بد تفسير  
 الواحد المثنى والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل (قوله إذا اختلف) أي لفظاً ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى  
 لالفاظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي السيف فيها أو لفظاً والمعنى  
 كالذهب والمنطق (قوله فعاطفاً فترقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو فقط اجساماً الذوقيل  
 مرتب برجلين صالح فطال أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المروء بل في حصول الوصفين للرجلين  
 والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنين فتعرك  
 فيردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً فانه يجوز العطف بغير الواو وحكي سيبويه مرتب برجلين

ذكر في البديع أن  
 الوصف بالجملة الفعلية  
 أقوى منه بالجملة الاسمية  
 \* الثاني فهم من قوله  
 فأعطيت ما أعطيت خبراً  
 أنها لا تكثر بالواو  
 بخلاف الحالية فلذلك لم  
 يقل ما أعطيت حالاً  
 (ونعتوا بصدر كثيراً)  
 وكان حقه أن لا ينعى  
 به لجموده ولكنهم فعلوا  
 ذلك قصد المبالغة أو  
 توسعاً بحذف مضاف  
 (فالتزموا بالأقرباد  
 والتذكيراً) تنبيهاً على  
 ذلك فقالوا رجل عدل  
 ورضا وزور وأمرأة عدل  
 ورضا وزور ورجلان  
 عدل ورضا وزور وكذا  
 في الجمع أي هو نفس  
 العدل أو ذو عدل وهو  
 عند الكوفيين على  
 التأويل بالمشق أي  
 عادل ومرضى وزائر  
 \* تنبيهان الأول وقوع  
 المصدر نعتاً وإن كان كثيراً  
 لا يطرده كما لا يطرده وقوعه  
 حالاً وإن كان أكثر من  
 وقوعه نعتاً \* الثاني  
 أطلق المصدر وهو مقيد  
 بأن لا يكون في أوله ميم  
 زائدة كزار ومسير فانه  
 لا ينعى به لا باطراد ولا  
 بغيره (ونعت غير واحد  
 إذا اختلف فعاطفاً فترقه  
 لا إذا اختلف) مثال  
 المختلف مرتب برجلين



كريم ونجیل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو تجيلين ويستثنى من الاول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعتيه فلا يقال مررت بهذين  
الطويل والقصير نص على ذلك سيمويه وغيره كالزبادى والزجاج والمبرد قال الزبادى ٤٥ وتنجيز ذلك على البدل أو عطف

البيان \* تنبيهات \*

الاول \* قيل يندرج في

غير الواحد ما هو مفرد

لفظا مجموع معنى كقوله

فوافيناهم من مناجم \*

كاسد الغاب مردان

وشيب وفيه نظر \* الثاني

قال في الارتشاف

والاختيار في مررت

برجلين كيريم ونجیل

القطع \* الثالث قال في

التسهيل يغلب التذكير

والعقل عند الشمول

وجوبا وعند التفصيل

اختيارا (ونعت معمولى)

عاملين (وحيدى معنى \*

وعمل أتبع بغير استثناء)

أى أتبع مطلقا نحو جاز

زيد وأنى عمر والعاقلان

وهذا زيد وذلك خا

الكريمان ورأيت زيدا

وأبصرت عمرا الظرفية

وخصص بعضهم جوا

الاتباع بكون المتبوعين

فاعلى فعاين أو أخبره

مبتدأين فان اختلف

العاملان في المبتدأ

والعمل أو فى أحده

وجب القطع بالرفع على

اضمار مبتدأ أو بالنصب

على اضممار فعل في

جاز يدورأت عمرا

الفاضلان أو الفاضل

ونحو جاز زيد ومعنى

الكريمان أو الكري

ونحو هذام - ولم ز

وموجب عمرا الظرفية

\* تنبيهان \* الاول \* ك

راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لان قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائق  
(قوله كيرمين) أى بالثنية ولا يجوز كيريم وكيريم بالتفريق نعم يجوز مررت بأثنين صالح وصالحه اذ لم يتفقا  
الأبنا تغليب فالتعريف مختلف فى الحقيقة فجاء تفريقه نظرا لذلك وجهه نظر الاتحاد فى التغليب (قوله وبسثنى  
من الاول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم الإشارة لا يكون محتملا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله  
فلا يجوز تفريق نعتيه) أى لوجوب مطابقة له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الإشارة بما هو منها هذا  
ومنها وجوب كونه ذا الود منها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت  
بالرجل فى الدار الكريمة ومنها امتناع قطعه وأما كونه حسنا لاوصفا فغالبا لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين  
الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما بأتى (قوله قبل يندرج الخ) أى لان المراد بغير الواحد كما مر مادل  
على متعددا والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المشئ والمجموع فقط وقد مر خلافه عن  
لدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين كيريم ونجیل والقطع) قال شيخنا أنظره  
مع ما سأتى من وجوب اتساع النكرة بنعت اه ولا وجه لالتوقف لان ما أتى فى ما اذا التحديد المنعوت وتعدد  
نعتيه (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين  
صالحين وبرجل وأمراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بأقل خاص بجمع  
المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدمامينى تقول على التغليب مررت  
بعبيد وأمراس سابقين وسابقين وعلى علمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقاتين والظاهر أن مثله  
فى جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدى فى ماسواء  
اتحاد اللفظ أم لا فالأول نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثانى كمية أمثله فلم مافى  
كلام البعض من المؤاخذه واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق النعوتين فى معنى أو فى الجنس كقوله جاز جارا وجاء  
زيد والعاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمرأة والعكس ورابعة وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم  
إشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد والعاقلان لعدم جواز الفصل بين المنعوتين ونعته فان أخراهم الإشارة كجاء زيد  
وجاء هذا والعاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرط خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية  
والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمر والعاقلان وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فأتحداهما  
معنى يعنى عن الشرط الخامس فى منع هذا المثال وقول البعض الآن يقال فى المثال ما نعان لا ينحصر وجهها  
لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوم جواز القطع بل وجوبه وفى الرضى منعه  
أيضا وعلمه بأنه لا يجوز ان تحلظ من تعلم عن لا تعلم فجمعها بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بيت زيدا  
الحبة وبمثل الثوب الجديدين مقصودا بأحدى الجملتين الاخبار وبالأخرى الانشاء ونحو قام زيد ومن عمر  
العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعين فعلين أو خبرين مبتدأين أو منصوبين  
وقدم مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسبق لزيد الكاتنين وكمرت بزيد وبمرور  
الكاتنين قال فى الجمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيمويه أنه لا يجوز الاتباع لما انفجر من جهتين كالخرف  
والإضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والخرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت  
الى عمر والظرفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستغنت بهما والفاضلين والإضافة بين المختلفتين معنى نحو  
هذه دار زيد وهذا أخو عمر والفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرت ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص  
بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سيمويه تأمل  
فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنسه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حاله جمع النعوتين لا مطلقا  
(قوله على اضممار فعل) أى كما مدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمده انه اذا كان  
المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اه ولا يثبت فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى بتفرد عن

أو الظرفين ولا يجوز الاتباع فى ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل  
كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور \* الاولى ان ينفرد بالعمل

والنسبة نحو قام زيد وغمر واغراقان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال \* الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المفعولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمر الكرمان ويجب في هذه القطع قطعا \* الثالثة أن يختلف العمل وتحدد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمر ٤٦ الكرمان فالقطع في هذه واجب عند المنصرين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص

عن الفراء أنه إذا اتبع غالب المرفوع فنقول خاصم زيد عمر الكرمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لأن كلامهما مختص ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هذا العاقلة يرفع العاقلة نعمتا لهذا لكن ذكر الناطم في باب أبيه الفعل من شرح التسهيل أن الأيمن من نحو وضارب زيد عمر الدس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولوا تتبع منصوبه ما يرفع أو مرفوعه ما ينصب لجاز ومنه قول الراجز قد سالم الحيات منه القداما \* الإفعوان والشجاع الشجعما فنصب الإفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأن كل شيئين تسامفهما فأعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القداما وسالت القدم الإفعوان \* الثاني قوله اتبع يوههم وجوب الاتباع وأيس كذلك لأن القطع في ذلك منصوص على موازه (وان نعوت كثرت وقد قلت) أي تبعته منعوتا (مفتقرالذكرهن) بأن كان لا يعرف الأبذ كجميعها (أتبعته) كلها المنزلة لها منه حينئذ بمنزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مررت بزيد الناجر فقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم ناجر كاتب والآخر ناجر فقيه والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع

الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عمل بخلاف المتحددين معنى وعمل فانهما الاتحاد هما يترلان بمنزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عامين في معمول واحد (قوله والنسبة) أي نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) يجوز أيضا أفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمر الظريف كما قاله الرضى قال الاسقاطي وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما أتى عن الرضى في الصورة الثانية الآية في كلام الشارح الجواز الآن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوتها إذا أخر النعت فيها ما وفرق وهو اختلافا أعرب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه إذا لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أماكنه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جميع النعتين والافيجوز أفراد كل نعت كما في الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع أفرادهما فتقول ضرب زيد عمر الظريف الظريف لكن على أن الأول والثاني والثاني الأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فان كان مراده الأولوية فذاك والامتناع مع أنه قد يقال فصل أحدهما عن الآخر فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التبريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال يجوز في الاتباع التعليل ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسألة وهي المصلحة والافعوان بضم الهاء مزنة والعين المهملة ذكر الحيات والاثني أنبي والشجاع الحية وكذا الشجع وميم زائدة والشاهد في الافعوان فانه تابع للحيات لكن نصب نظر إلى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالت القدم الخ) أي فيكون الافعوان مفعول فعل حذف العلم به من التبعير بالمسألة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله يوههم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا واليه بعض قد يقال لا عبرة بهذه الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيمأسى أي اه وفيه ان المصنف اغماذ ك القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا مندفع الإيهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قبل الوحدة فتشمل النعتين واطلافة شامل للجمل لكن سبأ أن الواجب في المنعوت المذكورة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرالذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أيدامم المنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدا لأن ما يمت بغيره يفتقر إليه فليتأمل اه ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله تبعته كلها) أي وحوها أو رده عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكسبة وهو جائز وأوجب بان قطعه بعد الذكر بقوت الفرض من ذكره فبينهما اتفاق بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشمرا بالاستغناء عنه عند الحاجة لماسية من التناسف إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت إذا قطع خرج

عن أي تبعته منعوتا (مفتقرالذكرهن) بأن كان لا يعرف الأبذ كجميعها (أتبعته) كلها المنزلة لها منه حينئذ بمنزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مررت بزيد الناجر فقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم ناجر كاتب والآخر ناجر فقيه والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع

أو أقطع البعض وأتبع البعض (إن يكن) المنعوت (معينا بدونها) كلها كما في قول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم \* سم العداوة أو أقطع الجوز  
النازلون بكل معتك \* والطيبون معاقد الأزر فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع بأضمارهم ونصب ما بأضمار  
أمدح أو أذكر وورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها ٤٧ أقطع معلنا) أي إذا كان المنعوت

مفتقر إلى بعض المنعوت  
دون بعض وجب اتباع  
المفتقر إليه وجاز فيهما  
سواء القطع والاتباع  
هكذا في شرح الكافية  
وتنبيهات \* الأول إذا  
قطع بعض المنعوت  
دون بعض قدم المتبوع  
على المقطوع ولا عكس  
وفيه خلاف قال ابن أبي  
الربيع الصحيح المنع وقال  
صاحب البسيط الصحيح  
الجواز ولو فرق بين  
الحالة الثانية وهي  
الاستغناء عن الجميع  
فيجوز والحالة الثالثة  
وهي الافتقار إلى البعض  
دون البعض فلا يجوز  
لكان مذهبنا الثاني  
إذا كان المنعوت نكرة  
تعين في الأول من نعته  
الاتباع وجاز في الباقي  
القطع كقوله

وياوي إلى نسوة عطل  
وشعثا راضيع مثل  
السعال \* الثالث  
يستثنى من إطلاق النعت  
المؤكد نحو المين اثنين  
والمترن نحو الشعري  
العبور والجارى على  
مشاربه نحو هذا العالم  
فلا يجوز القطع في هذه  
(وارفع أو انصب ان  
قطعت) النعت عن

عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو أقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد  
وأقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها  
أخرج مخرج النهي ويبدو مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بصمتين  
جمع أزار ومعاقداهما واضع عقدهما وكنى بالطيبين معاقد الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع  
النازلين الخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء اعرابه في تتبع أن أتبع الجميع وكذا أن أتبع  
البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبوع  
كما سيذكره الشارح ويقطع أن قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثاني أي  
على الاتباع أو القطع بأضمارهم في الرفع وعلى القطع بأضمار أمدح أو أذكر في النصب (قوله على القطع  
فيهما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي  
في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن  
بعضها بالجر عطف على الضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير  
الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أي وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها  
أو معية بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواء على الأول والآخر أو فاقطعها دون ما سواء على الثاني وعلى  
هذا يكون المتن مشتقاً على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع المنعوت ومسئلة استغناءه عن بعضها  
واقتراره إلى بعضها الآخر وجمع من الشيخ خالد بن فضال بالنصب مفعولاً لا مقدم لا لاحق على أن تقدير البيت وأقطع  
جميع المنعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة  
الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايضة (قوله قدم المتبوع) وهذا هو الأرجح كما يشير إليه تقديمه  
(قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من عكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع  
يكون الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله إذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بال  
الجنسية نظراً إلى أنه في المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين في الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحداً نحو  
جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا في الشعر كما في الجمع ورايت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن  
سببه به يجوز (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وإن لم يتعين معنى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها  
التخصيص وقد حصل بتسمية الأول (قوله وبأوي) الضمير لصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي  
اليهن فيجدهن في أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جميع عاطلة (٢) وهي المرأة التي خلا جيدها  
من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعثا ليعين أن هذا الضرب من  
النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذي هو العطل وهو جمع شعثا وهي المغيرة الرأس أي التي لم تسرح شعر  
رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء لا إشباع أو جمع مرضاع فالإعقاسية والسعالى جمع  
سعال بكسر السين كما في القاموس وهي أخبت القيلان (قوله والمترن) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو  
الشعري العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتاً لأنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هورب  
الشعري نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وتسميت العبور العبور بها الجرة (قوله إن  
يظهر) ألفه لثبته كما عليه حل الشارح لأن أو تروية وهي كالواو كما مر غير مرة فلم يأت في كلام البعض  
وأما التزم حذف العامل ليكون حذفه المترن أمارة على قصد إنشاء الممدح أو المذموم (قوله ونحو وأمراته  
الخ) كان عليه أن يرد ونحو اللهم اللطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب  
أي لحالة (قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أي وللتعظيم أو للإبهام أو لتفصيل كما يدل عليه قول الموضح

التمعية (مفعلاً \* مبتدأ أو ناصلاً بظهور) أي لا يجوز زاهرها وهذا إذا كان النعت مجزئاً ممدحاً أو مذمماً ونحو الحمد لله الحميد  
بالرفع بأضماره ونحو وأمراته جملة الخطيب بالنصب بأضمار أذم أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص

(٢) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلاتاء كما في الصحاح والقاموس اه

وان كان لغیر ذك أي لغیر المدح والذم والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) أي لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للمنعت الموضح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والاقدر اذكر اه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاها جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت مع ان محمل القطع اذا تعين المنعوت بدون المنعت ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أما كنهه فتدبر (قوله وما من المنعوت والمنعت الخ) يشمل حذفهما مع ان محلا لا يوجب أي حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) في علم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الالتباس على السامع نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا مباشرة العامل) أي بان يكون مفردا ان كان منعوته فاعدا لا ومفولا مثلا ووجه مشتملة على الرباط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت بضرب زيد بالياء التحتية أي أنت رجل يضرب زيد (قوله أي دروعا) بدليل وألنا له الحديث (قوله ظعن) أي سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما اشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتملى يتيم بخذف أي في مقابل تلك والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آياته والمبسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله مومم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كيزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجازيين تصریح (قوله والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخر الان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة كما قالوه من أن النكرة أخرج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفي مستوعبا لا بداء بالنكرة (قوله الا في الضرورة) أي والا في قليل من النثر كما في قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين أي بناء على أن من لا تزداد في الإيجاب ولا دخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لان حذفه المنوع اذا لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله ليكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أئري أي من أئري أي كثر ماله واقترى أي افتقر لحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله نرمي) بالناء الفوقية لر جوع ضميره الى مؤنث وهي الكعبة في قوله قبل ماله عندى غير سهم ومجرر \* وغير كمدا شديدة التوتر

والكعباءة بفتح الكاف وسكون الموحدة بعد هاء المهملة الموس الواسعة المقبض قاله الدماميني والشمى وغيرهما وقوله بكفى كان أي بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) أي كأنك رجل من جمال وقبش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين مجعمة ويقعقع بالبناء للفعول أي بصوت نمت ثان للنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجليه وهو المحجوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المجعومة وتشديد الذون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة اقامة شبهها (قوله والثاني) أي حذف المنعت (قوله أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وان تميمها لا يجوز جها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه معنى (قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع) بيناء الفاعلين للجهول وصدره \* وقد كنت في الحرب ذاتدرا \* ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخرهزة أي عدة وقوة قال العينى والشاهد في شيئا أصله شيئا ثلاثا لحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المقفى وناقشه الدماميني بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لغرض الهدق قال الشنقى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا ولا يظهر في تمثيل تقدير المنعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي أكبر من أن يخافوا أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعول التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضاها اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هي أكبر من أن يخافوا أي أكبر من أن يخافوا لغيرهم فيلزم أن يكون

عقل أي علم (يجوز حذفه) وبكثرة ذلك في المنعوت (وفي المنعت يقل) فالاول شرطه اما ككون المنعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن أفل سابقات أي دروعا سابقات أو ككون المنعوت بعض اسم مخفوض عن أوفى كقولهم مناعطن ومنأقام أي متافريق ظمن ومنأفريق أقام وكقوله لو قلت مافى قومها لم يتيم \* بفضلهما في حسب ومبسم أصله لو قلت مافى قومها أحد بفضلهما قائم تخذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من قائم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجر والجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف قال لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور عن أوفى امتنع ذلك أي اقامة الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله ليكم قبصة من بين أئري واقترى وقوله نرمي بكفى كان من أئري البشرك وقوله كأنك من جمال بني أقيش \* يقع بين رجله شن \* والثاني كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصصا أي كل سفينة صالحة وقوله فلم أعط شيئا ولم أمنع \* أي شيئا بلا وقوله





(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا) مع ضمير طابق المؤكدا) أى فى الأفراد والتد كبر وفرد وعهما فتقول جاءز يد نفسه أو عينه أو نفسه عينة  
تجتمع بينهما أو المرد حقيقة وتقول جاءت هتد نفسها أو عينها وهكذا ويجوز زجرهما بما عازت يد بنفسه وهتد بعينها (واجعهما)  
أى النفس والعين (بافعل ان تبعاء ٥٠ مالمس واحداتكن متمعا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون

وانغاط انما يكون التأكد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع الخ ما عدا التوكيد  
حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مرت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ  
من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن أفرادهما  
وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يهتبان على أفرادهما وإن أكد  
بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن المهورى  
واعلم أن فى البيت اسجا لا يبينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الأفراد والتد كبر  
وفرد وعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يصح على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه  
البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التد كبر والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع الخلط (قوله  
تجتمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا فى المردى  
(قوله بما عازت) زجل الجور وأعراب المتبوع (قوله واجعهما) الامر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع  
وفى الأولوية بالنسبة للمثنى (قوله بافعل) أى جمعاً ملامسا لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعين) لو قال ولا  
بأعين مجموعاً على أعين لمكان مستقيماً (قوله ولا يؤكده) أى على المختار والافنى الدما مثنى عن شرح  
العمدة المصنف والمفصل للترخيص والكفاية لابن الجواز التوكيد بأعين (قوله وقد صرح النحاة الخ)  
لما لم يكن كلام ابن اناز راداً على أبي حيان بالنظر الى الأفراد أى بهذا الراد الثانى لانه برده عليه بالنظر الى الأفراد  
والثنائية ولا يبيح أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرتبة لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى  
ما هو بعينه لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما شتمل على المضاف (قوله  
والختار الجمع) أى على التثنية فلان المتضايفين كالشئ الواحد فذكر هو الجمع بين تثنيتهما ما وأما على الأفراد  
فلان الاثنين جمع فى المعنى (قوله جماعة الخ) تمامه \* سقك من الغرائف والادى مطبرها \* والغرض جمع غراء  
وهى البيضاء وهو وصفه لمخدوف أى من السحب الغرائخ والغرائى جمع غادية وهى السحابة المطيرة صباها  
والمطر بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمين الخ) المهمة المكان الفقر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة  
آخرة فاء البعيد والمرتب بفتح الميم وسكون الراء آخرة فوقية المكان الذى لا نبات فيه وظهر اهما مبتدأ ومثل  
خبر والجملة صفة تالفة قاله العيني والمراد بظهورهم ما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة  
(قوله وكلاذ كراخ) اعلم أن كلا وشبهها فى افادة شمول كل فردان كانت داخلية فى خبر النفي بان آخرت عن  
أداته لفظاً نحو ما كل ما يقتضى المرء يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم كاهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ  
الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة وأفاد سلب  
العموم والابان قدمت على أداته لفظاً ورتبة توجه النفي الى كل فرد أو أفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة  
والسلام كل ذلك لم يكن وكان النفي النهى قاب التفاضل والحق أن الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله  
لا يحب كل محبة. لئلا يجوز والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعة)  
أى فى نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازاً رسلاً أو اسناداً الى البعض الى  
الكل مجازاً عقلياً أو تقدير المضاف بقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور وانه انما اقتصر عليه  
لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هوان دفع أخواه بالاولى ودخل فى قول الشارح الامالة أجزاء الخ  
نحو زيد كاهم وعين المقررة الوحشية كلها سواء لان المؤكدا ان كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها  
موقعة (قوله تقدير بعض) أى أو ما فى معناه كاحد واحد بدليل قوله بعد واحد الزيدين الخ (قوله والزيدان

أنفسهم أو أعينهم  
والهندات أنفسهن أو  
أعينهن ولا يجوز أن يؤكده  
بهما مجزئاً وعين على  
نفوس وعيون ولا على  
أعيان فعبارة هنا أحسن  
من قوله فى التسهيل  
جمع قلة فان عينا تجمع  
جمع قلة على أعين ولا  
يؤكده بضمين  
ما أنه ملامه من منع  
جىء النفس والعين  
مؤكداً ما غير الواحد  
وهو المثنى والمجموع غير  
مجموعين على أفعل هو  
كذلك فى المجموع وأما  
المثنى فقال الشارح بعد  
ذكره أن الجمع فيه هو  
المختار ويجوز فيه أيضاً  
الأفراد والتثنية قال أبو  
حيان وهم فى ذلك اذ لم  
يقول أحد من النحويين  
به وفيما قاله أبو حيان  
نظر فقد قال ابن اناز فى  
شرح الفصول ولو قلت  
نفساً ما لجاز فصرح بجواز  
التثنية وقد صرح النحاة  
بان كل مثنى فى المعنى  
مضاف الى متضمنه  
يجوز فيه الجمع والأفراد  
والثنائية والمختار الجمع  
نحو فقد صغت قلوبكما  
ويزجج الأفراد على  
التثنية عند النظم وعند

كلاهما

غيره بالعكس وكلاهما مجموع كقوله \* جماعة بطن الواديين ترغى \* وكقوله

ومهمين قدفين مرتين \* ظهراهما مثل ظهور الترسين اه (وكلاذ كرفى) التوكيد لمسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بابعض  
المتبوع (وكلاذ) و (كلتا) و (جميعاً) فلا يؤكدهن الامالة أجزاء يصح وقوع بعضها موقعة لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن  
نحو جاء الجيش كاه أو جمعه والقيمة كاه أو جمعه والرجال كاهم أو جمعه والهندات كاهن أو جمعهن والزيدان

كلاهما والهندان كذاهما الجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدان أو أحد بني الهذيل ولا يجوز  
جاءني زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كذاهما الامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير  
موصلا) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استثناء  
بنية الاضافة خلافا لقراءه ولا محشرى ولا حجة في ذلك ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم أنا كلا في أعلى ان المعنى جميعه وكذا بل جميعا  
حال وكلا بدل من اسم ان أحوال من الضمير المرفوع في فيها واذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن ٥١ الاضافة الى الضمير بالاضافة الى

مثل الظاهر المؤكد بكل  
وجعل منه قول كثير  
بالشبه الناس كل الناس  
بالقمر

(واستعملوا أيضا ككل)  
في الدلالة على الشمول  
اسما موزنا (فاعله من  
عم في التوكيد) فقالوا  
جاء الجيش عامته والقبيلة  
عامتها والزيدون عامتهم  
والهندات عامتهن وعد  
هذا اللفظ (مثل النافله)  
أي الزائدة على ما ذكره  
النحويون في هذا الباب  
فإن أكثرهم أغفله  
لكن ذكره سيئويه وهو  
من أجلهم فلا يكون حينئذ  
نافله على ما ذكره فاعله  
انما أراد ان النافله فيها  
في النافله أي تصلح مع  
المؤنث والمذكر فتقول  
اشتريت العبد عامته كما  
قال تعالى ويعقوب نافله  
في تنبيهه وخالف في عامة  
المبرد وقال غامضي  
أكثرهم (وبعد كل  
أجمعين) فقالوا  
جاء الجيش كله أجمع  
والقبيلة كلها أجمعاء  
والزيدون كلهم أجمعون

كلاهما الخ) (فائدة) لا يتعد توكيد متعاطفين ما لم يتعد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما  
فان اتحد معنى جازوا واختلفا لفظا جزم به الناطم تبعه الا لا خفس نحو انطلق زيد وذهب عمر وكلاهما قال أبو  
حيان ويحتاج ذلك إلى سماع سيوطي سم (قوله الجواز أن يكون الأصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولوقال  
الجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا  
مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناطم في  
تسميته الجهور (قوله لا امتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكد حينئذ (قوله بالضمير موصلا)  
حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام  
مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في ذلك يسبحون (قوله على ان المعنى الخ) راجع للمنفى بالميم  
(قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع  
وامس كذلك اجيب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وبدل الظاهر من  
ضمير الحاضر بدل كل جائزا اذا افاد الاحاطة نحو قم ثلاثكم وبدل الكل لايحتاج الى ضمير (قوله أحوال من  
الضمير الخ) قال في المنفى فيه ضمة فان تقدمه على عامله الظرف وتكبر كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى  
لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لخصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله  
وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أي الكاملين في الحسن والفضل جمع (قوله واستعملوا أيضا)  
أي كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أي مشتقان مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا وبقي عنه  
قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم  
(قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافله حال معنى ولم يجعله زائدا بل  
مثل الزائد نظرا الى كون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله نافله  
بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافله) حال من يعقوب أي حالة كونه نافله على ما طلبه ابراهيم من  
ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله معنى  
أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهبه تعبير المصنف بالظاهر في موضع  
الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما  
سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب)  
أي بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارسي قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص  
في الاحاطة وولها أجمع لانه صرح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على  
الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل  
حتى يجتمع وأخر أبصع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شد بد المفاصل لكان لا يخفى لوم من دلالة على  
اجتماعهم بعض تخييص واذا اجتمع النفس والعين وكل قد ما على كل ولم يتم رضوا لما اذا اجتمع كل وعامة  
والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشد منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي

والهندات كلهن جميع (ودون كل قد يجي أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغو بهم أجمعين أو عدهم أجمعين وهو قليل  
بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع واخواته باكتع وكتعاء وكتعين وكنع وقد يتبع اكنع واخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء  
الجيش كله أجمع أكتع أبصع والقبيلة كلها أجمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جميع كتع بصع  
وزاد الكوفيون بكتع أبصع واخواته أبتع وبتعاء وابتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وقد قول بعضهم أجمع أبصع  
وأشد منه قول الآخر جمع بتع ورعا كد

بأكتع واكتعن غير مسبوقين باجمع وأجمعين ومنه قول الرازي  
 إذا بكيت قبلتي أربعا \* إذا طلت الدهر أبكى أجمعا وفي هذا الرجز أمور أفراداً كتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد  
 باجمع غير مسبوق بكل والفصل ٥٢ بين المؤكد والمؤكد كدوم مثله في التثنية ولا يحزن ويرضين عما يتبن كهن في تنبيهات \* الأول

الثاني حذف واسطتين وهما كتع و بصع (قوله ما كتعوا كتعين) لم يستشهد الثاني وقد استشهد له في الجمع  
 (قوله أفراداً كتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوع لمدة لها ابتداء  
 وانتهاء أي وهو مجموع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتوكيد باجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيـ  
 د بها مسبوقه بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الأصل (قوله إفادة العموم مطلقاً) أي لا بقيد اتحاد  
 الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لما فاء القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علاوه  
 باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهما ذايقتضى جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم  
 الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقهم بخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد المججمة والزرع أي جميعه ما وكذا  
 يقال فيما بعده (قوله وضربت زيد الخ) أي إذا أريد باليد والرجل وبالطن والظاهر الجملة أما إذا أريد  
 العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالاً على الأصح كما في السيوطي أي مع إضافتها فلا  
 ينافي ما قدمه الشارح في خلقكم ما في الأرض جميعاً أنا كلاً فيها (قوله بنية الإضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه  
 من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه  
 سم قال في المغنى يجب تحريك نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم  
 لا بفتحها فهو جمع لجمع كافلس وفلس أي بجماعاتهم أم لا لكن نقل الرضاي والبرماوي في شرح الفيه  
 الأصول فتح الميم أيضاً (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل  
 الإجماع وتوابعه بالعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل الإجماع وتوابعه  
 للوصفية والعدل كآخر كما قال البعض وظاهره أن جماعه وتوابعه كاجمع وتوابعه ويظهر أنها ليست بوزن  
 الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيت الممدودة لم يعدل بتعني ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف  
 على الأول لشبهه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الإضافة والعلم معرفة بغير معرفة  
 لفظي (قوله غلق على معنى الاحاطة) أي وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث  
 اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فاعل في العبارة حذف مضاف  
 أي ذي الاحاطة على أن الاحاطة مصدر للمبني للفعل فافهم (قوله وفاقاً للكوفيين والاختفش) فلا يشترط  
 عندهم تطابق التوكيد والمؤكد كدعير يفاوتنكيراً (قوله رجب) هو كصفران أو بدبه معين فغير منصرف  
 للعلمية والعدل عن المحلى بال والافتح صرف نقله الدنوشري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب  
 لشخصه الزرقاني أن رجب من أسماء الشهر ومصرف وان أر بدبه معين كما في المصباح (قوله الذلفاء)  
 بالذال المججمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قدصرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العمري  
 وشيخ الإسلام ذكر يافتفسير البعض لها بالناقصة فيه نظره وهي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله  
 ولا يجوز صمت زمان الخ) أي باجماع الفريقين لأن النكرة في الأول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس  
 من ألفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن بكنا الخ) قال في النكت ظاهره أن  
 ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثني والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام خصوصاً أنه ذكر  
 في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلاً وكما أورده أبو حيان وقال انه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب  
 (قوله في مثني) أي فيما دل على اثنتين وان لم يسم في الاصطلاح مثني ليدخل نحو جاء زيد وعمرك وكلاًهما  
 وهندود عند كلاًهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لأن نفس وزن فعلاً لا يصلح لاثني حتى يستغنى  
 فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعان) لوقال فلا يجوز جاء الهندان

زعم القراء أن أجمعين  
 بفتح الدال اتحاد الوقت  
 والصحيح أنها كمثل في  
 إفادة العموم مطلقاً  
 بدليل قوله تعالى  
 لا غويزهم أجمعين \* الثاني  
 إذا تكررت ألفاظ  
 التوكيد فهي للتبوع  
 وليس الثاني تأكيـ  
 داً للتأكيـ  
 د كيد \* الثالث لا يجوز  
 في ألفاظ التوكيد القطع  
 إلى الرفع ولا إلى النصب  
 \* الرابع لا يجوز عطـ  
 ف بعضها على بعض فلا  
 يقال قام زيد بنفسه  
 وعينه ولا جاء القوم كلهم  
 وأجمعون وأجاز بعضهم  
 وهو قول ابن الطرارة  
 \* الخامس قال في التسهيل  
 وأجرى في التوكيد مجرى  
 كل ما أفاد معناه من  
 الضرع والزرع والسهل  
 والجبل واليد والرجل  
 والطن والظاهر يشير إلى  
 قولهم مطرنا الضرع والزرع  
 ومطرنا السهل والجبل  
 وضربت زيداً اليد والرجل  
 وضربت به البطن والظهر  
 \* السادس ألفاظ التوكيد  
 معارف أمما أضيف إلى  
 الضمير فظاهر وأما أجمع  
 وتوابعه ففي تعريفه قولان  
 أحدهما أنه بنية الإضافة  
 ونسب لسيويوه والآخر

بالعلمية غلق على معنى الاحاطة (وان يفتد توكيد من كور) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ  
 الاحاطة (قيل) وفاقاً للكوفيين والاختفش تقول اعتسكت شهر كلاً ومنه قوله باليت عدة حول كاه رجب وقوله \* تحملي الذلفاء حولاً كتما  
 وقوله قدصرت البكرة يوماً أجماعاً \* (وعن نسخة البصرة المنع شمل) أي عم المفيد وغير المفيد ولا يجوز صمت زماناً كلاً ولا شهر نفسه (واغن بكنا  
 في مثني وكلاً \* عن) تثنية (وزن فعلاً ووزن فعلاً) كما استغنى بتثنية مئ عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان أجماعان ولا الهندان جمعان



وأجاز ذلك الكوفيون والآخرين قدامهم من غير أن يسموا به **الاول** في المشهور أن كلاً لا يذكر وكلاً لا يؤث في التسهيل وقد يستغنى بكلمة ما عن كلاً ما أشار بذلك إلى قوله \* عت بقري الزينين كلمه \* وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث جملاً على المعنى للضرورة كأنه قال بقري الشخصين \* الثاني ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يستغنى عن كلمه ما ٥٣ وكلمته ما بكلمه ما فيقال على هذا جاء

الزبدان كلاًهما والهندان كلاًهما (وان تؤكد

الضمير المتصل) مستترا

كان أوبارزا (بالنفس

والعين فيعد) الضمير

(المنفصل) حملاً (عنيت

المتصل) ذا الرفع نحو

قم أنت نفسك أو عينك

وقوموا أنتم أنفسكم أو

أعينكم فلا يجوز ضم

نفسك ولا قوموا أعينكم

بخلاف قام الزبدان

أنفسهم فيمتنع الضمير

وبخلاف ضربتهم

أنفسهم ومرت بهم

أعينهم فالضمير جائز

لا واجب في تنبيهه

ما اقتضاه كلامه هنا من

وجوب الفصل بالضمير

المنفصل هو ما صرح به

في شرح الكافية ونصر

عليه غيره وعبارة التسهيل

تقتضي عدم الوجوب

أه (أو كذا وما سواها)

أي بما سوى النفس

والعين (والقيد

المذكور) (إن يلتزم

فقالوا قوموا كلمكم

كلمهم من غير فصل

بالضمير المتصل ولا

قلت قوموا أنتم كلمكم

وجاؤهم كلاً لم يكن

حسناً (وما من التوكيد

لفظي يبيح \* مكرراً) م

متعدد أموصول ولفظ

أجمعان ولا القيلتان جمعاً وان كان أولى لأن ما مثل به لا يجوز أن قلنا يجوز أن تنبيه أجمع وجمعا لأنه لا يؤكده  
بأجمع وجمعا الأمفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فيعرض جواز تنبيهها التثنية كدبهما مشقاً واحده  
مفردة ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض الآن بدعي الفرق بين حالتي التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله) وأجاز  
ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري خلافهم في توابع أجمع وجمعا وهو أكتع وكنت الخ في كلام بعضهم  
ما يشعر بغير بانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله) عت بقري (قوله) عت بقري (قوله) عت بقري (قوله) عت بقري  
يتوسل بالقراءة وعليه يحتاج إلى تحرير يدعي عن كونه بالقراءة ثلاثاً ذكره بقوله بقري (قوله) وقال ابن عصفور  
هو من تذكير المؤنث الخ) بمجتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر  
احتاج إلى التذكير بتأويل الزينين بالشخصين فارتكبه فكان اتياناً بكلمه ما في محله فليس المحل حيث  
لكتبتهم فقط حتى يكون الاتيان بكلمه ما من باب الاستغناء بكلمه ما ويحتمل أنه تأييدوا بصاح  
الما قاله في التسهيل بينه وجه الاستغناء (قوله) وان تؤكدا الضمير المتصل الخ) قال الفارسي وانما وجب ذلك  
لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها لاحتتمل أن تكون نفسها  
ذهبت وعينها خرجت فإذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا  
لللباب اه وأيضاً انما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فذكر هو أن يؤكده أولاً ليعتقل من غير  
جنسه فاكدوه أولاً يستعمل من جنسه ويمناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تعهيداً للتأكيد بالمستقل  
من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكداً اسماً ظاهراً أو ضميراً  
رفع منفصلاً أو ضميراً نصب مطعافاً لا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذا الظاهر مستقل والمنفصل  
ليس كالتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله) بالنفس والعين) انما  
أختص هذا الحكم بما القوة مستقلة عما فانه ما استعملان في غير التوكيد كثير انما علمت ما في نفسك وعين زيد  
حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال بالنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل  
بها (قوله) نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو قمتا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله) فيمتنع الضمير) لأن  
الظاهر لا يؤكده بالضمير لكونه دون المضمير ثم يضاف لا يكون تكمله له (قوله) ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه  
اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبراً بمعنى الأرف كانه قال فاكدوه بعد  
المنفصل والأمر للوجوب وانما قدرنا كالمكودي فتوكيده لافاً كدوه كما فعل الشاطبي لأن حذف المبتدأ هو  
المعهود في جواب الشرط نحو وان مسه الشريف يؤوس فنوط (قوله) تقتضي عدم الوجوب) أي عدم وجوب  
الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطعاف الفصل وعلى هذا يقتصر السيوطي حيث  
قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميراً اه بل في الفارسي ما نصه يجوز على ضعف جأوا أعينهم وقاموا  
أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال  
ابن هشام الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليك خبر أي عليكم شأن أنفسكم اه (قوله)  
يحيى) حذف لامه للضرورة وأعلى لغة قاله الشاطبي (قوله) مكرراً) أي إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء  
على أنه لم يقع في لسان العرب أزبد منها كما نقله الدمامني عن العز بن عبد السلام قال وأما تكرير بويل  
يومئذ لا كذبني في سورة والمرسلات فليس بتأكيدي بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل  
هذا القول فلم يعمد على معنى واحد وكذا في أي آية لم يكذبني في سورة الرحمن اه (قوله) وهو  
أي الجبار والمجور ومرت على الخ (قوله) اذهو) أي الخبر وهو لفظي وهذا دليل لاستتار الضمير فيه (قوله) هو  
إعادة اللفظ) قال السيوطي ولا يصير نوع اختلاف نحو فهل الكافر من أهلهم (قوله) أو تقو به بموافقه

خبره مبتدأ محذوف هو العائد والمبتدأ مع خبره صلة وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجوار والمجور وهو متعلق باستقرار على أنه حال  
من الضمير المستتر في الخبر اذهو في تأويل المشتق ومكر را حال من فاعل يحيى المستتر وجهه لا يبيح خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي  
التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقو به بموافقه معنى كذا عرفة في التسهيل فالاول

تكون في الاسم والفعل والحرف ٥٤ والمركب غير الجملة والجملة نحو جاز زيد ونحو كاحها باطل باطل باطل وقوله

قائلا اياك المرء فانه

الى الشرع دعاء ولا شرع جالب

ونحو قام قام زيد ونحو نعم

نعم وكقوله

ختم حاتم العناء المطول

والجملة (كقوله ادرجى

ادرجى) وقوله

\* لك الله لك الله \*

والثاني كقوله

\* انبت بالخبر حقيقى قن \*

وقوله

وقان على الفردوس اول

مشرب

اجل جيران كانت ابيحت

دعائه

وقوله

صمى لما فعلت يهود صمام

ومنه توكيد الضمير

المتصل بالمتصل

وتنبيه على الاكثر في

التوكيد اللفظي ان يكون

في الجملة وكثيرا ما يقرن

بعاطف نحو كلا سيعلمون

الآية ونحو اولى لك فاولى

ونحو ما ادرالك ما يوم الدين

الآية وباني بدونه نحو

قوله عليه الصلاة والسلام

وايته لا غزون قريشا

ثلاث مرات ويجب الترك

عند ايها التعداد نحو

ضربت زيد اضربت زيدا

ولو قيل ثم ضربت زيدا

لنوه ان الضرب تكرر

منك مرتين تراخت

احدهما عن الاخرى

والغرض انه لم يقع منك

الامرة واحدة اه (ولا

نعد لفظ ضمير متصل

يؤهم ان اعادة اللفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع ان التقوية فائدة التوكيد فلا تدرك في حده الا ان يقال  
هو رسم ولو قال اودكر موافقه معنى لكان أولى واعلم ان كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكر راى  
لفظا ومعنى اومه معنى فقط (قوله موافقه) ظاهر في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان عطشان فانه توكيد  
لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدماميني ولما كان تقول ان نحو عطشان مرادف  
وعديم افراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم  
المحذو اذ ذكر العامل فانه لا يجوز ان يكرر توكيد المثل لا يجمع العوض والمعووض منه لما سمي من انهم جعلوا  
التكرار انباء عن الفعل وعندي انه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار  
عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لاحالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونحو كاحها باطل باطل باطل)  
اى من قوله صلى الله عليه وسلم ايماء امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنسكاحها الخ (قوله المرء) هو الجدل ودعاء  
بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين  
المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطريبت من الهزج (قوله والثاني) اى تقوية اللفظ بموافقه  
معنى ويكون ايضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان اوههم صنيع الشارح خلافه (قوله  
وقان الخ) الضمير للنبوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره  
محذوف اى لنا وان للشرط وبوابه محذوف لتقديم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لا م التعليل اى لان كانت  
الخ والدعائر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعنور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العيني  
وقضية قول الشففى المعنى اول المشرب نشر به يكون على الفردوس ان على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب  
مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم امر من صمم من باب علم اصله اصمى بوزن اعلمى  
نقلت فحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها واوغت الميم في الميم والخطاب للاذن  
وصمام اصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثيرا الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء  
ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد ان ذكر ان صمام كقظام اسم للداهية ما نهى  
وصمى صمام اى زبدى يداهية وصمام صمام تصاموا في السكوت اه لكان الاستشهاد بالبيت مبنى على  
القول الاول كما لا يخفى وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) اى وهو ثم  
خاصة كافي التصريح وجعل الرضى الفاء كتم ويؤيده اولى لك فاولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملةتين  
تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقة  
كانت تبعه ما بعده لما قبله بالعطف لا التاكيد (قوله ونحو اولى لك فاولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب  
التصريح اى ثم اولى لك فاولى فاشهد بقوله الآية الى ان المؤكيد ما بعدهم والشارح مثل باولى لك فاولى ولم يزد  
لعمل المؤكيد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من ان الفاء كتم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح  
لان اولى الثانية مبتدأ حذف خبره اى لك اولى فعل فيه ضمير مستتر على ما بان وعلى كل فني ذلك تاكيد  
جملة بجملة وقوله ثم اولى لك فاولى تاكيد للجملةتين قال الشارح على التوضيح ومعنى اولى لك الله زيد  
والوعيد وهو من الولى وهو القرب واصله اولاه الله ما يكرهه واللام زيدة كما في ردكم او اولى له  
الهلاك وقيل افعل من الولى بعد القلب وقيل افعل من ال يؤل بمعنى عقباء النار اه (قوله الامع  
اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مرت به به فلا  
فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكنى) نعم حرف تصديق للمخبر واعلام المستخبر  
ووعيد للطالب بمعنى نعم خبير وأجمل واى كما في المعنى وأما بلى فلا تقع باطراد الابهاء النقي مجردا نحو زعم  
الذين كفروا ان لن يعثروا قبل اى اومعروا وبابا مستغما حقيقة كاي يقال اليس زيد باقم فقه ولربى  
أو تو يحنى نحو ام يحسبون انا لانسمع منهم ونحو اوهم بلى أو تقر بري نحو ايت برىكم قالوا بلى أجزوا النقي مع  
التقرير بحسرى النقي المحذوف في رده بلى رعين اللفظه وحده هداها والاكثر ويجوز عندنا من اللبس

ولا لكونها كالجزء من مجموعها لا يصدق المثل كذا ما انصل بالمو كذا ان كان مضمرا نحو اهدكم انكم اذا منتم وكنتم تراهوا عظاما انكم محرجون  
ويعاد هو واضمير ان كان ظاهرا نحو ان زيد افاضل او ان زيد الله فاضل وهو الاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ  
انصاهما كقوله ان ان الكريم يحلم مالم \* برين من احاره قد ضيما واسهل منه قوله ٥٥ حتى تراهوا وكان وكان \* اعتاقها

مشددات بقرن وقوله  
ليت شعري هل ثم هل  
آتينهم \* وقوله لا ينسك  
الامى تاسما فاما \* ما  
من حجام احدهم معصما  
للفصل في الاولين  
بالعاطف وفي الثالث  
بالوقف واشذ منه قوله  
فلا والله لا ينفي لياي \*  
ولا للياهم ابدادوا  
لكون الحرف المتوكد  
وهو اللام موضع وعاعلى  
حرف واحد واسهل  
من هذا قوله \* فاصبح  
لايسأله عن عبايه \*  
لان المتوكد على حرفين  
ولا اختلاف اللفظين اما  
الحروف الجوابية فيجوز  
ان تؤكد باعادة اللفظ  
من غير اتصالها بشئ  
لانها لينة الاستغناء  
به عن ذكر المحاب به  
هى كالمستقل بالدلالة  
على معناه فتقول نعم نعم  
وبلى بلى ولا اومنه قوله  
لا لا اوبح بحب بشة انها  
\* اخذت على موافقا  
وعهودا ومضمرا لرفع  
الذى قد انفصل \* أكد  
به كل ضمير انصل نحو  
قم أنت ورأيتك أنت  
ومرت بك أنت وزيد  
جاء هو ورأيتنى أنا  
يوتيه \* اذا أتيت

ان يحجب بنعم رعا المعنى المهمة والنفي الذى هو ايجاب ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء  
المفرغ فلا يقال ليس أحد في الدار ولا ليس في الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كاسهني فيما حكى عن ابن  
عباس في الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا نعم لو اوجب الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا  
لا يدخل في الاسلام بلالة الا الله برفع اله لاحتماله نفي الوحدة كذا في المعنى وانما كان النفي برمع النفي ايجابا  
لان الله زلة النفي ونفي النفي ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير الخطاب بالاجباب \* وحاصل المقام ان قام زيد  
تصديقه نعم وتكذيبه لا يمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد بتصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لانها نفي الاثبات  
لان نفي النفي واقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى والم يقم زيد بكم يقم زيد  
فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستغناء تقريرا واما من اللبس جازك ان  
تثبت بنعم كما سرفعل ان بلى لا تاتي الا بعد نفي وأن لا تاتي الا بعد ايجاب وأن نعم تاتي بعدهما قاله في المعنى (قوله  
لكونها) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما انصل بالمو كذا بفتح الكاف وكذا الضمير ان  
في قوله أو ضمير ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل واما الاولى فن وضع الظاهر موضع المضمير  
قبل من الثاني ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية تأكيد الاولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى  
على انهم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون أما على أن في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها  
خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال في المعنى ولا يكون الجار والمجرور وتوكيد الجار والمجرور  
لان الضمير لا يؤكده الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدل من المجرور وباعادة الجار لان العرب  
لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر في محل آخر ان النحويين أجازوا ابدال المضمير من المظهر (قوله ولا  
بدن الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما انصل به وعبارة السيموطي أو حرف غير جوابي لم يعد  
اختيار الامع ما دخل عليه أو مقصولا (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراه) أي  
المطى والقرن حمل بقرن به اليعمران (قوله تاسما) أي اقتداء بهن قبلك من الصابر بن (قوله للفصل في الاولين  
بالعاطف) قال شيخنا والابعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعنى قوله وكان وكان فان مجموع وكان الثانية  
تأكيد لمجموع وكان الاولى فالاول من جملة المؤكدة فلم يفصل بين المؤكدة والمؤكد كالعاطف اه ولا يخفى أن  
ما ذكره غير متعين لجواز ان يكون المؤكدة كان فقط والواو عاطفة فاصلة بينهما وبين توكيده كما رج عليه  
الشارح لكن يزعم على هذا أن العاطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو الا أن يجعل  
التقديم بشئ والفاء الفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله واشذ منه) أي من قوله ان ان الكريم الخ  
(قوله لا ياتي) أي لا يوجد (قوله واسهل من هذا) أي من قوله ولا للياهم الخ (قوله لان المتوكد) بفتح  
الكاف على حرفين أي فبعد عن قوله للياهم وقرب نوع قرب لقوله ان ان الكريم وضع توكيد عن الباء  
لان الباء مبنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز  
ان تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بشة) بفتح الموحدة وسكون  
المثناة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير انصل) لكن على وجه استعارته في توكيد ضمير  
النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع والمنصوب  
بمنفصل مرفوع وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت  
وما أكرمت الا اياك أنت ربي المعنى ان أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا  
أو مبتدأ والاول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع تأ كيدا جماع) أي يجوز ان يكون توكيدا باجماع كما يجوز ان

المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك أياك فذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندي  
أصح لان نسبة المنصوب بالمنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع بالمنفصل من المرفوع المتصل في نحو رأيتك أنت المرفوع تأ كيدا  
باجماع \* وخاتمة في مسائل مشهورة الاولى

أنفسهما \* الثانية لا  
يفصل بين المؤكد  
والمؤكد بما على الاصح  
وأجاز الفراء مررت بالقوم  
أما أجمعين وأما بعضهم  
الثالثة لا يلي العامل شيء  
من ألفاظ التوكيد وهو  
على حاله في التوكيد  
الاجماع عامة مطلقا  
فتقول القوم قام جميعهم  
وعامتهم ورأيت جميعهم  
وعامتهم ومررت بجميعهم  
وعامتهم والا كلا وكلا  
وكتامع الابتداء بكثرة  
ومع غيره بقلة فالاول  
نحو القوم كلهم قائم  
والرجلان كلاهما قائم  
والمرأتان كتامعا قائمتان  
والثاني كقوله \* عبيد  
إذا والى عليه دلائهم \*  
فيصدر عنه كلها وهو  
فأهل \* وقولهم كلهم ما  
وعمر أي أعطني كلهم ما  
وأما قوله فلما تبينا  
الهدى كان كلنا على  
طاعة الرحمن والحق  
والتي فاسم كان ضمير  
الشان لا كلنا \* الرابعة  
يلزم تابعية كل معنى  
كامل واضافته الى مثل  
متموعه مطلقا نعتا  
لا توكيدا نحو رأيت  
الرجل كل الرجل  
وأكلت شاة كل شاة  
\* الخامسة يلزم اعتبار  
المعنى في خبر كل مضافا  
الى ذكره نحو وكل نفس  
ذائقة الموت كل حزب

يكون بدلا لا لاجتماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحدف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية  
والحدف يتنافاه وتقدم ما فيه (قوله وقد مر الخ) ويجوز نصب أنفسهم ما بتقدير أعينهم أنفسهم (قوله باما) أما  
الفصل بغير ما فثبت كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين عما آتيتهن كلهن (قوله أما أجمعين وأما بعضهم) محط  
التشديد قوله أما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينهما وبين المؤكد بما لا قوله وأما بعضهم ولا يلزم من عطفه على  
أجمعين أن يكون تأكيديا بدليل لم يجئ القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ  
التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من أفادة  
التقوية ورفع الاحتمال واعتز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفتات عين عمرو فان المراد بالنفس الروح  
وبالعين الباصرة فليس على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهم ما وفي  
التخيل كتب بكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم)  
الواو بمعنى أولانه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا  
يعد معموله وهو مبتدأ من التأكيدي وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء ساقى في  
التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أي ولي لفظا  
التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ  
الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيديا لقوم لا مبتدأ (قوله  
يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء المبر وفي نسخ عنه فليكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر  
أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي جملا على الكثير  
لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كذا مبتدأ مخبر عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل  
كل اسم السان كان استعمالا لهما على ما ثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعهما وان كانت كل  
التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكان توجيه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا ينقطع (قوله بمعنى كامل)  
فيه أنه لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل وكل الرجل وفيه تهافت  
ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومعنى القياس  
على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك لأن يفرق  
فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها  
بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للذكر المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه  
الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل ما لم يزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن  
هنا يعلو توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتيين يجعل يأتيين استثناء لا لصفة وكذا من كل  
شيطان ما رد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاستدعى أيضا لاداعي للحفظ من شياطين  
لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في النكل المجموع نحو أعطاني كل رجل فاعطوني اذا كان حصول الغنى  
من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم  
عما يفعلون فأفرد أولا ووجه ثانيا للدلالة كل نفس على متعدد في مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه  
الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتدبير ومعناها  
هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة  
نحو وكلهم أتته كل أولئك كان عنه مسئولا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذي صوبه ابن هشام  
انه ان كان المقدم مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا مرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة  
لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيه على حال المحذوف فيها فالاول نحو قول كل يعمل على شاكلته أي كل أحد  
والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي كلهم اه دماميني باختصار  
هولة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم يرجع الى الاول

شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة تخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة  
القصد الى آخره لاخراج النعت أى انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا معنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فأولئك من وفاق  
الاول وهو المتبوع) ما من وفاق الاول النعت ولى) وذلك أربعة من عشرة أوجه الاعراب ٥٧ الثلاثة والأفراد والتذكير والتذكير

وفروعه من وأما قول  
الزحشرى ان مقام ابراهيم  
عطف ببيان على آيات  
بيانات فخالف لاجتماعهم  
وقوله وقول الجرجاني  
يشترط كونه أو مخرج من  
متبوعه فخالف لقول  
سبيو به فى با هذا ذا الجملة  
ان ذا الجملة عطف ببيان  
مع ان الإشارة أوضح من  
المضاف الى ذى الاداة  
واذا كان له مع متبوعه  
ما للنعت مع متبوعه  
(فقد يكونان منكرين  
كما يكونان معرفين) لان  
النكرة تقبل التخصيص  
بالجامد كما تقبل المعرفة  
التوضيح به فحسبست  
توابعه هذا مذهب  
الكوفيين والفارسي  
وابن جنى والزحشرى  
وابن عصفور وجوزوا  
ان يكون منه أو كفاية طعام  
مساكين فيمن نون كفاية  
ونحو من ماء صديد وذهب  
غير هؤلاء الى المنع  
وأوجبوا فيما سبق  
البدلية ويخصون عطف  
البيان بالمعارف قال ابن  
عصفور واليه ذهب أكثر  
النحويين وزعم الشلوبين  
انه مذهب البصريين  
قال الناطم ولم أجدها  
النقل من غير جهة وقال  
الشارح ليس قول من

فاوضحه به (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للحدح على ما فى المكشاف ان  
البيت الحرام عطف ببيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح ولنا كيد على ما ذهب اليه بعضهم فى  
بانصر نصر نصر الكن فى الجمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيد انظما قال لأن حق عطف البيان أن يكون  
للاول به زيادة بيان ومجرد تكرر اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا بد  
عطف البيان الذى للحدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا ببيان النعت كما فى النعت مخرج خرج بقوله  
شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان  
للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا  
مشقة أو مؤثلا به على ما مر (قوله فأولئك الخ) تفرع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه  
ان جعل قوله أولئك من وفاق الاول به انما المقدم عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله  
ثانيا بيان ما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرر (قوله النعت) أى الحقيق لانه يجب فى  
البيان أن يكون كالبيان فى الأفراد والتذكير وفروعهما كانت النعت الحقيق بخلاف النعت السببي كما مر (قوله  
فخالف لاجتماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين نعتا وتكبرا وأفرادا وغيره وتذكرا وغيره  
ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسنقتل عن الرضى تجوز تخالفه ما ولا يجوز أن يكون بدلا  
لنصر يحتمل ان المبدل منه اذا تمدد وكان البدل غير واف بالمدة تعد بين القطع تخرج عن البدلية قالوا حده  
انه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وانما أوجبه أو ضحية البيان  
من المبين ولم يوجب أحد أو ضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده  
من النعت لان البيان يوضح المبين ببيان حقيقة فهو كالنعت يف بخلاف النعت (قوله ذا الجملة) بضم الجيم  
الشعر الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجملة عطف ببيان) لم يجعله نعتا لما مر ان نعت اسم الإشارة لا يكون الا  
محلى بال (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولئك الخ لا على قوله  
شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام أن الواجب الواو لانه عطف هذه المسئلة على ما قبلها المفزع على قوله  
شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله فيما سبق) أى من  
المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بان  
البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات أخص من بعض  
والأخص يبين الأعم (قوله وصالح البدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحيية الى ما صرح به فى التمهيد من أن  
عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع أن لا يكون فى نية الطرح وأن لا يكون  
التابع كانه من جملة أخرى ومال الدمامبني الى اولوية البدل مع لا بما لا ينقض فانظره فى حاشية شيخنا وبقى  
قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كزب الضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان  
ورجحنا أحدها وهو البيان عند غير الدمامبني والابدال عنده وأما تساويهما فمتفق وجعل البعض الاقسام  
أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه من التسهيل ما لا يخفى ثم جواز الأمرين على مقصدين  
فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثانى بياناً له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثانى وجعلت الاول  
كالنوطه له فهو بدل (قوله بعمر) بضم الميم فتحمل على منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل  
غلام (قوله عبد شمس ونؤلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينه لانه بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف  
(قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من آل على معرف بهام مضاف اليه  
وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من المستتر

٨ - (صبان) - ثالث منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالمع اسم أو كنية أو لقباً (وصالح البدلية يرى) فى

غير ما عتق فيه ادلاله محل الاول كما فى (نحو يا غلام بعمر) وقوله أبا أخوينه عبد شمس ونؤلا \* (نحو بشر تابع البكرى) فى قوله  
أنا بن التارك البكرى بشر \* عليه الطير ترقبه وقوعاً فبشر عطف بيان من البكرى



في عليه وقول البعض تبعه لا يعني عليه متعلق بوقوعه بل يلزم عليه تقديم معموله - مول الخبر انفعلي على المبتدا  
والذي رجحوا جواز تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله ووقوعه مفعول له - حذف متعلقه أى  
ترقبه لاجل وقوعه عليه (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح  
وصرح به مع علمه بما قبله رد على الفراء المحو لا لبدال (قوله لا ممتنع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله  
ووصل إلى هذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعني أن في كلام الناطم قصورا لأنه لم يستوف  
الصور التي لا يصلح فيها البيان للبديهة (قوله في نحو هذا الخ) أى من كل تركيب أوردت فيه البديهة  
الاختلال لا يكون المبدل على تقدير عامل آخر وان صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعيين البيان لا ممتنع  
حلول الثاني محل الأول نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكل أخو يلدو عمرو وعندى ويا زيد الحارث ويا زيد  
هذا الذي يلزم على البديهة اتباع أى في النداء بغير ذى ال وإضافة كلاً إلى اثنين بتفريق واحد داخل بأعلى ذى ال  
واسم الإشارة بدون وصف واستثناء هذا الصور وصورتي المتن مبني على أن المبدل لا بد أن يصلح لحلوله محل  
الأول ونظر في ذلك ابن هشام مع خرمه في المعنى بانهم يفتقرون في الثواني ما لا يفتقرون في الأوائل وقد  
جوزوا في أنك أنت زيد يكون أنت تو كيداً وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز أن أنت وفي المسألة وفي أولى ما يقال في نعم  
الرجل زيد أن زيد يبدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نزع زيد وذكر الدماميني من صور تخلف ذلك فثبت  
هناك حسن لما أو كلت الارغفة خرمها (قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن المبدل على نية تكرار  
العامل (قوله بفارق عطف البيان المبدل) قال الرضى أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من  
الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا المبدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال  
قالوا إن الفرق بينهما أن المبدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان وأما بيان فرع  
لمبين فيكون المقصود هو الأول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في  
سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الأول ظاهر وانما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال  
الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد لك من فائدة صونا الكلام الفصحاء عن اللغو وهي في بدل الكل  
كون الأول أشهر والثاني مشتقاً على صفة نحو بز يد رجل صالح أو الكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد  
أو مجرد الإبهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير فادعاء كون الأول غير  
مقصود بالنسبة مع كونه منسوب إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لاجل إعادته على خلاف  
الظاهر فما كان من بدل الكل لا يصح الأول يسمى بعطف البيان وأما فرقهم بأن المبدل على تكرير العامل  
فإن سلم فيما يكره العامل فيه ظاهر المبدل سلم في غيره وإن سلم فلما أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم  
بجواز تخالف المبدل والمبدل منه فربما وتذكير بخلاف البيان والمبين لتمامه بتجوز التخالف في البيان  
والمبين أيضا أه باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في المبدل في نية الطرح  
قبل غالباً وقال الزحشري في الفصل مرادهم بكون المبدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا يتم بمتبوعه  
كأنما كيداً والصفة والبيان لا هدار الأول ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً لم  
يستقم كلاماً أه بخلافه في البيان وكون حذفه في المبدل جائزاً عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالخفش  
قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فجعل الكذب بدلًا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه  
في البيان وكون المبدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان الأعلى قول (قوله نظير النعت في المشتق) أى  
في كمال الضمير لا ينعى ولا ينعى به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو  
كونه بدلًا من الهاء لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورد في المعنى بأنه لا أثر لتقديم عدم  
العائد مع وجوده حساً قال ولولم اعطاء منوى الطرح حكم المطر ورح لم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر  
فكان يمتنع ضرب زيداً غلامه ويرد ذلك قوله تعالى وإذا أتتكم أخبارهم ربه والاجماع أه ويجوز كونه بياناً  
لما امرتني به أو بدلاً منه بناءً على قول بامرت إذا القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية  
وجوز الزحشري كونها مفسرة بتأويل قامت بامرت واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا فشرطهم في المفسرة أن

(وليس أن يبدل) منه  
(بالمرضى) لا ممتنع أنا  
الضارب زيد نعم الفراء  
يجيزه فيجوز الأبدال  
تبيينه يتعين أيضا  
العطف ويمتنع الأبدال  
في نحو همد ضربت زيدا  
أخاه وزيد جاء الرجل  
أخوه لأن المبدل في  
التقدير من جملة أخرى  
فيقول الرجل بطمن الأولى  
بخلاف العطف خاصة  
يفارق عطف البيان  
المبدل في ثمان مسائل  
\* الأولى أن العطف  
لا يكون مضمراً ولا تابعاً  
لمضمراً لأنه في الجوامد  
نظير النعت في المشتق  
وأما قول الزحشري أن  
أن اعبدوا الله بيان للهاء  
في الأما أمرتني به

(قوله دعوى الخ) ان  
سلم أن الثاني في المبدل  
مقصود أيضاً فافرق  
حينئذ جلي وقولهم دون  
متبوعه أى ليس مقصوداً  
بالذات وإن منع اتجه عدم  
البدل لكنه خلاف  
اجماعهم وإن جعل  
الاثنين مقصودين في  
العطف والمبدل منع على  
أن هذا سوء عطن بالأمثلة

لا يكون في الجملة قبله احواف القول أى باقيا على حقيقة واستشكل كونها مفسرة بان الله لا يقول ربي  
 وربكم واجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت  
 خطابه قومه على حدنا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربكم  
 فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم عنهم بالخطاب (قوله فردود) أى بما تقدم من كونه نظيرا للنعمة  
 في المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدأ محذوف وانتهى الدماميني للزحخشري ورجح جواز كونه عطف بيان قال  
 ولا يلزم من كون شئ نظيرا لآخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المندى المفرد المعين بمنزلة ضمير الخطاب ولذلك  
 بنى والضمير مطلقا لا ينعط على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت المندى عند الجمهور أنه مع أن الكسائي يجيز  
 نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال  
 يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذاشكل على قوله أنه لا يكون تابعاً للجملة  
 (قوله بشرطه الذى ستعرفه في موضعه) هو كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية  
 كل أمة تدعى الى كتابها ينصب كل الثانية فانه قد اتصل بهاذكر سبب الخشوع (قوله هكذا قال المناظم وابنه)  
 أى تبع الابن الطراوة واحتجوا بان الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلاما من البدل وعطف  
 البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود بالذات وبجملة امكونه على تقدير العامل وفي  
 عطف البيان مقصود بالذات وبغيره وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معه  
 زيادة كالبدل (قوله ما ينبغي على هاتين) فينبغي على السابعة امتناع بداية نحو يعمر وبشرى يا غلام يعمر  
 وأنا ابن النارك البكرى بشرى على الثامنة امتناع بداية نحو أخاها وأخوه في هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء  
 الرجل أخوه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من القصور  
 \*عطف النسق\*

تقدم معنى العطف وأما النسق فقل الناقص اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطف  
 بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض  
 وفي القارضى ان النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملاسة أى عطف اللفظ  
 الذى جىء به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام \*أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان  
 توجه العامل فلا يجوز فى ما جاء من امرأة ولا يزيد جزى بدلان من الزائدة لا تعمل في معرفة \*الثاني العطف  
 على المحل وشرطه امكان ظهور المحل في الفصح فلا يجوز فررت بزيد وعمر بالانصب خلافا لابن جنى وكون  
 المحل بحق الاصله فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا لعماديين ووجود المحرر زى العامل الظاهر للمحل  
 على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمر وقائمان برفع عمر ووقد تمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل  
 معا نحو ما زيدا قائما كن أو بل قاعدلان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل  
 اعتبارا لا ابتداء معز والى بدخول الناسخ فلم يوجدها المحرر والصواب الرفع على انضمام مبتدأ \*الثالث العطف  
 على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فبشرط الحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد  
 بالجبر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعدا بالجبر والفرق بين القسمين الاخيرين ان العامل في العطف على المحل  
 موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله نال بحرف متبوع عطف النسق)  
 قال شيخنا أى معطوف النسق نال مع حرف متبوع اه فاشار الى أمور ثلاثة لا تخفك (قوله بحرف) ولو  
 تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنف نظم ما ونثر او ان لم يكن المقام مقام مجرد الاعداد على ما أفاده  
 البهوى (قوله متبوع) أى موضوع للتابع وهو تشرىك الثاني مع الاول في عاملة غزى (قوله يخرج ماعدا  
 عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق باى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد  
 المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لان هذا ايضا انما يخرج بقوله متبوع أى محصل الاتباع  
 نعم ان جعلت الباء في قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق باى التفسيرية  
 والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهم مع حذف أى والعاطف لكان الشارح

(قوله لتامعه) قدح  
 في الاصطلاح

بل بيان أن أي استبحر حرف متبع على الصحيح بل حرف نفسه تير وخلص التعريف للفظ بالحروف الآتي ذكرها (كاخصص بؤوثناء من صدق) فثنا تابع لودبالواوهي حرف متبع (فالعطف مطلقاواو) و(ثم) و(فا) و(حتى) و(أم) و(أو) فهذه الستة تشترك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى ٦٠ قوله مطلقا (كفيلك صدق و وفا) وهذا ظاهر في الاربعة الاول وأما أو وأو فقل المصنف أكثر

لم يجز على هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس انما عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لجهة حذفها لفظا وتقديرها والعطف ليس كذلك ورده الدماميني بان العاطف قد يحذف لفظا وتقدير اذا صح الكلام بدونيه كما في الاخبار المتعاطفة والعصاف المتعاطفة وكما في أشكو اليك شي وخرني اذ يصح حذف الواو فيصير الثاني نو كيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترددت في الامتداد والخبرنا كيدا لا الاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الخرجاني مثال ذلك قول صاحب المغني وقالوا التقدير في قوله تعالى أفن تنقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة اه فزاد أي بين الامتداد وهو التقدير معنى القدر والخبر وهو كن ينعم في الجنة وتكلف الدماميني جعلها بنفسه بربية بجعل خبر التقدير محذوفات تقديره ثابت وهذا يدل على أن تم مقدر انفسه بقره أي كن ينعم في الجنة فاحرص على هذه لفائدة تنفعك في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقر حاله كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقييد حاله على عاملها النظم وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالامن العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشترك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة بل ولا يمكن ولا اختلاف المتعاطفين فيها بالاشياء والنفي اذ ما قبل بل ولا يمكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشترك لفظا ومعنى دائما وهو أو وبعده الواو والفاء وثم وحدي وما يشترك لفظا فقط تارة وللفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو في عطف الجوار تشترك لفظا فقط قلت هي مشتركة في المعنى أيضا فاعلم ان العطف في مثل وأرجلكم بالتحقيق انما هو على الوجوه ولكنك ناسيت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة افاده ابن هشام (قوله كفيلك صدق و وفا) لا حاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح أنهم ما يشتركان الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار في الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بغيره فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يقيد به أم من احتمال كل من متعاطفيها الثبوت استقراره في الدار وانتفاعه عنه وصلاحيه كل منهما له افاده الشاطبي (قوله ما لم يقتضيا اضربا) أي فانهما حينئذ يشتركان في اللفظ فقط كما سيأتي (قوله لانه قليل) أي ولان اطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه فلا اعتراض (قوله والاطلا) أي بفتح الطاء مقصورا وأما الاطلاع بالكسر محدودا فالجواب أما المضموم فمدوده الدم ومقصوره الاعناق وأصولها جمع طلبة أو طلاء كذا في القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله بما ذكره هنا) قبله لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهي اما بالكسر وأي والواو وأي وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وانما يعبرون ما بعدهما بضمير) أي باضمير عامل في نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيتم والماء ويجعلون حتى ابتداء (قوله فالعنى أعمر وقائم) أي فيكون ما بعدهما في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والجريه بقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى الخلاف فيما اذا اولها مرفوعا فان وليها كلام فهي حرف ابتداء للجريه فاداة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبي الربيع أنها حدين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أي لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله

التحويين على أنهم ما يشتركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح أنهم ما يشتركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضربا لان القائل أزيد في الدار أم عسرو عالم بان الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعدم مساو لا يذوق قبلها في الصلاحيه الثبوت الاستقرار في الدار وانتفاعه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك أو مشتركة لما قبلها وما بعدهما فيا يجابها الاجله من شئت أو غيره أما اذا اقتضيا اضربا فانهم ما يشتركان في اللفظ فقط وانما لم يبينه عليه لانه قليل (وأنتعت لفظا فحسب) أي فقط ببقية حروف العطف وهي (بل ولا) و(لكن) كالم يبدأ مرؤل لكن طلا وقام زيد لاعمر ووجاء زيد بل عمرو والاطلا ولد من ذوات الظلف (عني به) اختلاف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف وانما يعبرون ما بعدهما بضمير وأما أم فذكر

أما ليس فيها خلافا وأن أباعبده ذهب إلى أنها بمعنى الهمة فاذا قلت أقام زيد أم عمر وفالمعنى أم عمر وقائم فتصير على مذهبه ان استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو ومذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور وقال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانها ما قالها عاطفة ولما مثلاله عطف بها مثلالا بالواو والثالث ان العطف بها وأنت مخير في الاثنيان

ان ابن ورقاء لا تخشى بوارده \* لكن وقائه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول مطوقا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وصيأتي في الشرح رد هذا القول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وصيأتي رده هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لا يكون غير عاطفة لكن اختلغا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف جملة حذف بعضها (قوله فاعطف يواو) وترد للاستئناف نحو لنبيين لئلا يكونا في الارحام (قوله لاطلاق الجمع) هو معنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة للتقييد بالاطلاق بل بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنوافي ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين المساء المطلق ومطلق المساء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لولم يثبت بالواو في نحو قام زيد وقام عمرو وكان حصول مضمون الجملة مع مضمون ما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قال الدماميني فائدة هي في ذلك النص على حصول المضمونين معاً اذ لو لا كان حصولهما ظاهران فقط لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بيان يكون الاول غائبا والثاني اضربا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثاني انه للجمع في المفردات فقط والاول أرجح (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن القراء والرضي عن الكسائي وإس درستی به (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعه لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعملها في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعملها في المعنى أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن العلمية بارحمة ولتقدم ما قبلها برحمان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما في التصريح بتحقيق الواو لاقول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني برده عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو سواء على أقت أم قدمت فانها عاطفة على ما لا يقتضي اه قال في التصريح أحيب عنه بان هذا كلام منظوف فيه الى حالته الاصلية اذا اصل سواء على القيام والة ود فالعاطف بطريق الاصلة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف ما لا يقتضي متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معه موله ذكر هذا في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معه موله \* الرابع عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو يدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مرت بقومك وقومه \* الخامس عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاها \* السادس فصلها من مطوقها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا \* السابع جواز تقدمها مع مطوقها في الضرورة نحو \* جهمت ونحشا غيبة وعمة \* وقيل لا تختص الواو بذلك بل القاء ونحوه ولا كذلك \* الثامن جواز ان عطف على الجواز في الجر خاصة نحو أرجلكم في قراءة من جر \* التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت \* العاشر بلاؤها اذا عطف مفردا بعد نهى نحو ولا الهدي ولا القلائد وأنني نحو فلا رفث ولا فسوق وأموؤل بنقي نحو ولا الضالين \* الحادي عشر بلاؤها امام مسبوقة عنها غالبا اذا عطف مفردا نحو اما الهذاب واما الساعة \* الثاني عشر عطف النعت المفرقة مع اجتماع منوعتها نحو مرت برجلين كريمين \* الثالث عشر عطف النعت على النيف اذا وادفعه كاحد وعشرين فان تأخر وقوع النعت جاز أن يقول قبضت ثلاثة فخرين أو خمسين \* الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحدة \* الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو واغفر لي ولوالدي وللؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذا أخذنا من الذين بين ميثاقهم ومثل ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء \* السادس عشر العطف

بالواو وهو مذهب ابن كيسان رذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف يواو لاحقا أو سابقا \* في الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو وادعنا أرسلنا نوحا وإبراهيم والثاني نحو كذلك يوحى اليك والى الذي من قبلك والثالث نحو وفانجيئناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى أنها ترتب وحكى عن قطرب وشعاب والرعي وبذلك به لم أن ما ذكره السبيري والتسهيل من اجماع النحاة بصريحهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح \* تنبيهه قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للعلمية برحمان وللتأخر بمرجوحية وللتقدم بقلة (واخصص بها) أي بالواو (عطف الذي لا يقتضي متبوعه) أي لا يقتضي الكلام به (كاصطف هذا واو بنى) وتخاصم زيد وعمرو وجلس

التعقيب من الخطاب نحو قال ومن كفر \* السابع عشر اقترانها بليكن نحو وليكن رسول الله \* الثامن عشر  
والناسع عشر العطف في التحذير والاعراض نحو انا لله وسبق قياما ونحو المروءة والخجدة \* العشر عطف  
أى على مثلها نحو \* أى وأبلى فارس الاخراب \* الحادى والعشرون حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر  
معطوف عليه بها نحو من زيد او عمر اقاتهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابتداء متصلا  
بعلم أو علماه معطوف بالواو وعطف في التصريح من خصائص الواو وعطف ما تنضمه الا قول لزية في المعطوف نحو  
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام وبشاركها فيه حتى كذا كره  
بعد وعد ايضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيد بالانصب حكاية لمن قال  
رايت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن منع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص ما في حاشية  
شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلط في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على  
اللاحق يرد عليه أن حتى تشارك في ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى وما تقدم من  
اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشارك في ذلك نحو واشترته بدرهم  
فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بالجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن أو كالواو في ذلك بل مال  
الدما ميني إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتى وقولنا فيما تقدم اذا عطف مفتقد رابعه نسي الخ قال في  
الغنى ولم تفقد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمر ولأنه للمعية وأما وما يستوى الا على والبصير ولا انظلمات  
ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والارابعة والخامسة زوائد لامن  
اللبس اه وانما ذكرنا الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمر ولا تضرب زيدا ولا عمرا لافادة نفي القيام عنهم  
مجتمعين ومفترقين والنهي عن ضربهم ما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقولنا  
ما حقه التثنية أو الجمع أى ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى ما في التسهيل من أن العطف ساقط مع  
فصل الكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مفقود مثال الاخير قول الحاج يوم مات محمد دابنه ومحمد اخوه  
محمد ومحمد في يوم واحد أى محمد ابني ومحمد اخي (قوله بين زيد وعمر) ويقال بين زيد وبين عمر ويزيادة بين  
الثانية لئلا كيد قاله ابن برى وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك دون شري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما  
انفردت الواو بذلك لمرجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول والخومل) الدخول بفتح الدال وخومل  
موضعان (قوله بين أما كن الخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن  
المراد بالدخول وخومل أجزاؤها (قوله والفاء لترتيب) أى المعنوى وقد تكون لترتيب الذكري وأكثر  
ما يكون عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألو أم موسى أكبر من ذلك فقالوا أنزل الله جهرته والذي انخط عليه  
كلام سمى في الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكري مجرى ترتيب الشبهتين مثلاً في الذكري  
لان هذا القدر لازم لذلك مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذكري أى بيان أن المذكور أولاً  
حقه أن يتقدم في الذكري لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر  
قريبة من رتبة المتقدم غير تراخية عنها كثيراً لئلا تامل اه وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا  
أبواب جهنم خالدين فيها فمشمى مشوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض تنبؤاً من الجنة حيث نشاء فمشمى  
أجزاء ملين فان ذكر ذم الشيء أو مدحه بحسن بعد دجرى ذكره أو أالفاء من فأخر جهنم من قوله تعالى  
فازلهما الشيطان عنها فأخر جهنم كما كانا فيه فلترتيب المعنوى ان رجوع ضمير عنها إلى الشجرة أى أوقعهما  
في الزلة بسبب الشجرة ولذلك كرى ان رجوع إلى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو  
الجنة فإين التفصيل الآن يراد فأخر جهنم كما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلاً بعد الاجمال قاله  
الدما ميني (قوله باتصال) أى معاً وهو في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الامدة  
الجل وان طالت (قوله أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا في المصباح وغيره (قوله نحو أماته فاقبره) لا يقال  
الاقبار مسبب عن الاماته فالفاء بالتسبب في هذه الآية أيضاً وصنيع الشارح يؤهم خلافه لا نأقول  
المسارداً بالتسبب أن يكون المعطوف مسبباً عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثاني لا الاول

بين زيد وعمر ولا يجوز  
فيها غير الواو وأما قوله  
بين الدخول والخومل  
فالتقدير بين أما كن  
الدخول فاما كن حومل  
فهو بمثابة اختصم  
الز يدون فالعمر من  
(والفاء لترتيب باتصال)  
أى بلامهلة وهو المعبر عنه  
بالتعقيب نحو وأماته  
فاقبره وكثيراً ما تنقضي  
أيضا التسبب

(قوله فلا ينافى) فيه أنه  
سبق في بحث المثنى أن  
الفصل مطلقاً مانع من  
التثنية على أن المناقاة  
ممكنة في قوله عطف ما  
الخ ولأن دفعها بأن المراد  
حقه بالنسبة لغير الواو  
تدبر



ان كان المعطوف جملة

نحو فوكزه موسى فقتضى عليه واما نحو اولئك كذا فحاشا لها باسنا ونحو توضع ففسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى اردنا اهلا كذا واراد الوضوء واما نحو فجد له غشاء أى حافا هشيما أحوى أى أسودا فالتقدير فضت مدة فجعله غشاء أو أن الغشاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وتم للترتيب بانفصال) أى جملة وتراخ نحو فأقبره ثم اذا شاء أشهره وقد توضع موضع الغشاء كقوله كهز الردينى تحت الحجاج \*

جرى فى الانابىب ثم اضطرب واما نحو هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا ذاك وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله

ان من سادتم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وأنه نقل بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى ثم أخبرك أن الذى صنعه أمس أعجب وقيل ان ثم تعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد أن

(قوله ان كان المعطوف جملة) أى أوصفه فنحو لا تكون من شجر من زقوم فالزقوم منها البطون الآية وقد تجى فى ذلك مجرد الترتيب من غير سببية فنحو فراغ الى أهله فجاء بجمل ميم فقر به اليهم ونحو فالاجرات زجر فالتاليات ذكرنا فى المعنى وشرح الدمامينى عليه أن الغناء مع البقرة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره فنحو زيد الصالح فالغنى فالأب أى الذى أغار على القوم صبا حافغهم فأتى بجمع وجالس الأزهى فالأورع وولد زيد الشاعر فالأب كاتب ورحم الله المحققين فالمتقصرين اه بتأخير وانباض (قوله واما نحو اولئك كذا الخ) اراد على الترتيب لان مجىء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والافغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فنظن (قوله فالمعنى اردنا الخ) أو يقال الغناء فى الآية والحديث للترتيب الذى ذكرى اه تصرخ أى لان ما بعد الغناء تفصيل للمجمل قبلها (قوله واما نحو فجد له غشاء الخ) اراد على التعقيب لان جعله غشاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قبل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بانه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعل لانه فتصبح الارض مخضرة قال فى المعنى وقيل الغناء فى هذه الآية معنى آية فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفالسببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بين مامن المهلة اه قال الدمامينى الحق ان الاصل فى الغناء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذا سبب التمام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن الغناء نابت عن ثم) ويقال التعقيب فى كل شئ بحسبه قال فى الجمع قبل رد الغناء للاستئناف نحو \* لم تسأل الربع القواء فينطق \* أى فهو ينطق اذ لو كانت مجرد العطف جزم ما بعدهما بالسببية فنصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق انها فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فثم وثمرت قاله فى التسهيل (قوله كقوله كذا الخ) فان الهزمتى جرى فى انابىب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المعنى واعترضه قريبه فقال الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتمكون ثم معنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والحجاج الغبار والانابىب جمع أنبوبة وهى ما سبى كل عقدين كذا فى التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهزم صدره معنى اهتراك كفى المعنى مضاف الى فاعله والمشيبه اهتراك فرس كانت تحت الممدوح (قوله راما نحو الخ) وجه الايراد فى الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان آتينا موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشارلة وفى البيت واضح دما معنى (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبرزوجها حواء (قوله وقبل غير ذلك) فاقيل فى الآية الاولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجا أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرية خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبار بين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا فى المعنى قال الدمامينى ووجه الترتيب الاخبارى فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كان سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فتم فى

(قوله الاربعة) فيه نظر

(قوله اذا كان الخ) فيه أنه بمنه قوله ومسح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لا حراج مثاله

البيت لترتيب الرتبة لا التارخي ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال \* ثم ساد قبل ذلك جده \* لا مكان  
أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبة والتارخية ويكون الاثنان يتم  
نظرا إلى السيادة الرتبة وقوله قبل ذلك نظر إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن  
وسادة الاب الخارجية جيتن وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك  
لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فأعرفه  
(قوله انما السودة) قال في القاموس السودة والسودد والسودد بالهمز كقوله في السيادة اه والسين مضمومة  
في الاوabin أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز الجهمي وبصرح بضم  
السين في الثانية والثالثة قول المحام المذال في سودد زائدة للحاق بنائه بيناء جندب و برقع اه لأن أول  
جندب و برقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع  
زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله \* فاذا هلك فتعد ذلك فاجزى \* والفاء في قوله  
تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفر وابه جواب لما الأولى والثانية تأ كيد والفاء  
زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما في الدماميني وعزاه في الجمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاءوها  
وفتح ابوابها وقال لهم خزنتموا آية فلما أسلموا وتله للبحين ونادى بناه فاحدى الواو بن فيم ما زائدة وغير الاخفش  
والكوفيين جعلوا الجواب محذوفوا الواو خالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاءوها حال فتح ابوابها اكرامهم  
عن أن ينفقوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أى مع سمتها وضائق عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة وانغم  
وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا إلى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ)  
المهوى بالقصر العشرى وارادة النفس وكان الثانى هو المراد في البيت يقول أصبح مر يد الشئ وأمسى تاركه  
يقال عند افلان هذا الأمر اذا تجاوزته وتركه اه دماميني قال الشئى وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة  
وهو مضبوط في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمججمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية  
أرأيت اذا ما ببت على هوى \* فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا

قال ابن القطاع غدا إلى كذا أصبح اليه اه كلام الشئى وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية  
أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقض أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجؤا إلى  
الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب  
الله عليهم ليتوبوا بمعنى قبول توبته قال الشئى وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا  
تحتاج إلى جواب بل تكون غايته للفعل قبلها أى خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لأنه  
عهد زيادتها ولم يهد زيادة ثم وترد ثم للاسـ تثنايف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبد الله الخلق ثم يعيده فجعله  
ثم يعيده مستأنفاً لأنه لان إعادة الخلق لم تقع فبقر رابر وثبتا ويؤيد كونها مستأنفاً نقه قوله تعالى عقب ذلك قل  
سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المعنى (قوله واخصص بقاء الخ)  
وفي التسهيل أنها تنفرد أيضا به طاف مفصل على محمل متعددين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من  
أهلي والترتيب في مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المقاطعين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف في  
كلام الناظم (قوله فيغضب هوزيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فذكته الابرازدفع توهم كون زيادافاعلا  
ليغضب فيحتمل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل  
لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيده وهذا ظاهر كلام  
الدونشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ أخبره زيد بالجمله خبر الموصول  
ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالاقصا على الأول نقصير وفاعل يغضب على الأخير بن ضمير  
مستتر فيه يعود على الذى (قوله فكان الأولى الخ) لو عبر بالواو كان أولى لوجهين \* الأول أن أولوية التعبير  
بعبارة تشمل مسئلتى الصفة والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر انفرد

الجد انما السودة من  
قبل الاب والاب من  
قبل الابن تنبيه كما زعم  
الاخفش والكوفيون  
أن ثم تقع زائدة فلا  
تكون عاطفة البتة  
وجعلوا على ذلك قوله  
تعالى حتى اذا ضاقت عليهم  
الارض بما رحبت  
وضاقت عليهم أنفسهم  
وظنوا أن لا ملجأ من الله  
الا اليه ثم تاب عليهم  
ليتوبوا جملوا تاب عليهم  
هو الجواب و ثم زائدة  
وقول زهير  
أرأيت اذا أصبحت أصبحت  
ذا هوى  
فثم اذا أصبحت أصبحت  
عاديا وخرحت الآية على  
تقدير الجواب والبيت  
على زيادة الفاء واخصص  
بفاء عطف ما ليس  
صالحا لجعله (صـله)  
لحمله من العائد (على  
الذى استقر أنه الصلة) نحو  
الذان يقومان فيغضب  
زيد أخوك وعكسه نحو  
الذى يقبـ وم أخوك  
فيغضب هوزيد فكان  
الأولى أن يقول كما في  
التسهيل وتنفرد الفاء  
بنسوبيغ الاكتفاء بضمير  
واحد فيما تضمن

سجلتين من صلة أو صفة أو خبر لشملي الصلة المذكورة في والصفة نحو مرسى بامرأة تفعل فيسكن زيد بامرأة يفعل زيد فتبكي  
والخبر نحو زيد يقوم فتقدمه دوزيد تقدمه فيقوم ومن هذا قوله وانسان عني يحسر الماء تارة \* فيبدو وتارات يحمر فيغرق  
ويشمل ايضا مشلي الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكي هند وحاء زيد تبكي هند فيضحك ٦٥ فهذه ثمان مسائل يختص

الاعطف فيها بالفاء دون  
غيرها وذلك لما فيها من  
معنى السببية (بعضا يحكي  
اعطف على كل ولا  
\* يكون الا غاية الذي تلا)  
أى لا اعطف بحكي شرطان  
الاول أن يكون المعطوف  
بعضا من المعطوف عليه  
أو كعبعضه كما قاله في  
التسميـل نحو أكلت  
السمكة حتى رأسها  
وأعجبتني الجارية حتى  
حديثها ولا يجوز حتى  
ولدها وأما قوله  
ألقى الصحيفة كي يخفف  
رحله

والزاد حتى فعله ألفاها  
فعل تأويل ألقى ما يشقه  
حتى فعله \* والثاني أن  
يكون غاية في زيادة أو نقص  
نحو مات الناس حتى  
الانبياء وقدم الحاج حتى  
المشاة وقد اجتمع في قوله  
قهرناكم حتى الحكمة  
فانتم  
تساووننا حتى بنينا  
الاصغرا

في تنبيهات \* الاول في  
شرطان آخران أحدهما  
أن يكون المعطوف  
ظاهرا لا مضمرا كما هو  
شرطي في مجرورها اذا  
كانت جارة فلا يجوز قام  
الناس حتى أنا ذكره  
ابن هشام ان الخضراوى

بالنسبة اليها \* الثاني أن ما قبل فاء التفرع عليه ما بعده فلا يحسن التعليل بعد شمول مشلي كل من  
الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بجاء وسين مهملتين من باى ضرب وقتل كما في المصباح أى  
يرتفع وينزاع وقوله يحمر بضم الحيم وكسرها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص  
الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما في التسميـل ويشمل بالنصب  
عطفا على مدخول اللام في قوله سابعة يشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مشلي الحال كما قال ولم يذكره  
أى في التسميـل اللهم إلا أن يراد بانصفة ما يشمل الحال لانها صفة في المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا  
وفيه ما لا يخفى من التكلفة ومما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف  
عليه) بأن يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كعبعضه أى في شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يشقه)  
أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد الباقى ما يشقه ونعله بعض ما يشقه فاعطوف بعض تأويله وقدر روى نعله  
بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما في المطول أن المتعبر  
في حتى ترتيب أجزاها قبلها هذه من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن  
تكون ملابس الفعل لما بعده ما قبل ملابسته للأجزاء الاخر نحو مات كل أبلى حتى آدم أو فى اثنتائها نحو مات  
الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاء فى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم وأقواهم (قوله  
بزيادة أو نقص) أى معنويين كشالى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الأعداد والكثيرة حتى الألوف ونحو  
المؤمن يجزى بالحسنات حتى متقال الذرة (قوله حتى الحكمة) جمع كى على غير قياس وهو كما فى القاموس  
الاشباع أو لباس السلاح (قوله بقى شرطان آخران) زادنى التصریح بنقلنا عن الموضح شرط آخر وهو أن  
يكون ما بعده ما شري كافى العامل فلا يجوز صمت الامام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا  
لا مضمرا) قال الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كعبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه  
عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المنكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما  
ذكره فى ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى أباه لم يكن معطوفها عين ما قبلها  
مع أن صورة تكون معطوفها عين ما قبلها آخر جـه بالشرط الاول لان ما كان عيننا ليس بعضا فالحق عدم  
اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا مضمرا (قوله ان الخضراوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء ببلد من بلاد الاندلس  
دما مبنى (قوله مفردا) لوقال اسمها لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه (قوله أن يكون  
جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالعوض لكان أوضح وأوفق بهما فى النظم (قوله ولا يتأتى ذلك  
الا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف  
بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بديل بعض من كل نحو أمدك كما  
تعملون أمدك بعام وبنتين وأقره الشافعى وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى  
المعنى التفضي وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابق ولا بضمية فيه ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن  
فعل ما أقدر عليه كما أن خدمته بعض فعل ذلك وحيدته فاما معنى المطابقى بعض وأما النسبية فليست جزء مفهوم  
الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزء فبعضيتها باعتبار بعضها أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله  
تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس حتى لطيفة وهى الدابة والحياد جمع جراد وهو الفرس الجيد والارسان  
جمع رسل بالتعريض وهو الحمل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة  
تعبهم قاله الدمامينى (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية  
وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم معنى والذي يظهر لى

\* ٩ - (صيان) - ثالث \* قال فى المعنى ولم أقف عليه غيره وثانيم ما أن يكون مفردا لاجله وهذا يؤخذ من كلامه لانه  
لا بد أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس  
سريت بهم حتى تبكل مطيهم \* وحتى الحياد ما يقدر بارسان فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم

نمطوفة بجنى على سريت بهم  
رجالي حتى الاقدمون  
تمالوا  
على كل أمر يورث المجد  
والجدا  
بها الثالث اذا عطف بجنى  
على مجرور قال ابن  
عصفور الاحسن اعاده  
الجارية مع الفرق بين  
الناطقة والجارية قال ابن  
الخباز تلزم اعادته للفرق  
وقيده الناظم بان لا يتعين  
كونها للعطف نحو  
اعتسكت في الشهر حتى  
في آخره فان تعين العطف  
لم تلزم الاعادة نحو عجبت  
من القوم حتى بنهم  
وقوله  
جود بمنال فاض في الخلق  
حتى  
بائس دان بالاساءة ديننا  
\* الرابع حيث حال الجرح  
والعطف فالجرح احسن  
الافى باب ضربت القوم  
حتى زيد اضربه فانه نصب  
احسن على تقدير كونها  
عاطفة وضربه توكيداً  
ابتدائية وضربه تفسير  
وقد روي به ما قوله حتى  
نعله ألهاها وبالرفع أيضاً  
على أن حتى ابتدائية  
ونعله مبتدأ وألهاها  
خبره اه (وام بها العطف  
أثرهم التسوية) وهى  
الهمزة الداخلة

أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت  
بهم حتى الجيد الخ ولا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجانها على حتى الجارية وبحرورها قاله الدماميني  
(قوله معطوفة بجنى) والصحيح أنها ابتدائية فى الموضوعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل  
ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينسب الى الترتيب الذهبى كما سببناه (قوله تمالوا) أى اجتمعوا (قوله  
وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المعنى وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى  
محالها كانت محتملة للأمريين والاعتبرت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجرح فى المثال  
والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولو كان ما بعده ليس آخر ولا متصلاً بالآخر هذا حاصل ما فى المعنى  
وشراحه كما قلناه شيخنا وناقش الدماميني فى التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى  
المثال انتهى الى التبيين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام  
التعجب والمدح ثم البهضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذلك فى المثال ان جعلنا الاضافة فى  
بنهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المعنى انهم بعض القوم فان حملت بمعنى اللام اقتضت عدم  
دخول بنهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة ديننا بكسر  
الذال أى تدين بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينه لتذكر رها منه كثيراً (قوله فالجرح احسن) لقلة العطف  
بجنى حتى أنكره الكوفيون كما سببناه (قوله الافى باب ضربت القوم الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى  
فعل مشغول بنصب ضربه كما فى المعنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع  
والجرح (قوله حتى زيد الخ) أى اذا كان زيداً آخر القوم ليوحد شرط جواز الجرح (قوله فانه نصب احسن الخ)  
علله فى المعنى بان الفعل لا يكون مؤكداً بعد حتى الجارية نقوله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فى خلاف  
ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجرح فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجرح فى هذا الباب احسن اه  
وقد توجه الاحسنية بان فى النصب مشاكلة الضمير لم رجمه فى الاعراب (قوله وضربه توكيد) أى  
لضربته الذى تسميه قولك ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير  
ليس راجعاً للقوم حتى يكون ضربه توكيداً لضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أى الجرح والنصب وعليهما  
فألهاها توكيداً اذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية وألهاها تفسير (قوله وام بها اعطف اثرهم التسوية)  
أى بعد ها ولا يجوز العطف باوقياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامرين  
من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو قاله فى المعنى ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قلت أو  
قعدت سهو وان قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرتهم من الشذوذ فكان اه ونقل الدماميني  
عن السيرافى أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلان بغیر همزة جاز  
العطف باو قال الدماميني وهذا نص صريح يعنى بحصة كلام الفقهاء وبصفة ما فى الصحاح وقراءة ابن  
محيصن اه قال الشمني ما فى المعنى هو مقتضى القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة  
اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدماميني أيضاً عن سيبويه جواز العطف بعد  
ما أدري وليت شعري مع الهمزة بام وبأو ثم قال والعجب من إيراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء  
والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه توهم أن  
الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدرا لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه وبوافق ما فى المعنى ما سببناه كره  
الشارح عند قوله ورد عما حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني فى قول المعنى كقولهم يجب أقل الامرين الخ  
أنه يدفع الخطأ فى قولهم المذکور بجمل من بيانية لا قل قال الدماميني فان قلت فوجه العطف باو والتسوية  
تاباه لانها تقتضى شيئين فصاعداً وأولاهما شيئان أو الاشياء قلت وجهه السيرافى بان الكلام محمول  
على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قلت أو قعدت فتقديره ان قلت أو قعدت فهـ ما على سواء وعليه فلا  
يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعدت كسواء على أو سواء على قيامك

أو  
فقهاء التاجير عن الاعتراض والجواب الاتيين واعلم أن كلام المعنى مبنى على إبقاء الكلام على  
(قوله قال الشمني) محقه التأخير عن الاعتراض والجواب الاتيين واعلم أن كلام المعنى مبنى على إبقاء الكلام على  
ظاهرة وحيداً فاعتراض الدماميني غير محقق لا يرد عليه بالتوجيه الآتى







المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانتكار لا يطل على استلزام  
 انتفاء وقوع الشيء المنكر والتوبيخ يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب  
 يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه ولهذا نقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم  
 انتفاء المبادرة والامر نحو اسلمت اى اسلموا والتهديد كقولك لمن يسى عليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على  
 اسائه اليك وانت تعلم علمه بذلك ألم اؤدب فلانا على اسائه اليك وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه  
 من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتنا زانى نحو أنت قلت للناس ونحو أليس  
 الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة في الآيتين نفس المقرر به دفعا لثمة تعلقين المتكلم  
 للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب  
 فهم المسؤل عنه والامر طلب انقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه والتقرير السابق  
 طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو اضرب زيد أى انك ضربه ألبته قاله السعد والجامع  
 ترتب ثبوت الحكم أمانى هذا التقرير بظهور وأمانى الاستفهام فلانه يرتب عليه الجواب المترتب عليه  
 الثبوت فلم أن للتقرير بمعنىين لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة للأول كما أشار اليه في شرح التلخيص  
 وغير ذلك وهل تشارك الهمزة في الانتكار لا يطل على نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار  
 هل في ذلك قسم لذى حجر والامر نحو فهل أنتم ممتنون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على  
 المغنى لكن في المغنى في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بان يراد بها النفي ولهذا جاز هل قام الازيد دون أقام  
 الازيد ولا ترد الهمزة في نحو افاصفاكم بكم بالتمهين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها لا تذكر على مدعى  
 الاصفاء ويلزم منه النفي لأنها النفي ابتداء وقد يكون الانتكار توخيها بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضى  
 وقوع الفعل فتخصص أن الانتكار على ثلاثة أوجه انتكار على مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفي وانتكار على من  
 أوقع الشيء ويختص بالهمزة وانتكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي ويختص به هل عن الهمزة اه باختصار  
 وربما استعير لهذه المعاني غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كما لتوبيخ والتعجب في كيف تكفرون بالله  
 والابطال في ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير في وما تلك بيمينك يا موسى قررده ليقول هي عصاى نقله  
 السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته من توجيه الاستفهام في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح  
 المغنى للمدامىنى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقة في بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل  
 للتصديق والتكذيب الخ) يعنى أن جملة سواء على أثبت أم قعدت وجملة است أبالى أمانت زبداً عاش ونحوها  
 يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا ما أدرى أعمرى  
 طويل أم قصير اما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا  
 التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية في الامر  
 وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقة) أى غالباً  
 أو أراد بكونه على حقيقة أنه ليس اخبراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن  
 الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدر اقبلها معاذها أى أندعون  
 على الانبياء اله ودية أم الخ والهمزة فيه للانتكار التوبيخ وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهداً كون أم  
 متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلها ما في المغنى ولم يتعقب واحد منهم ما أفاده الشافعى لكن الاظهر كون الهمزة  
 في الآية الاولى أيضاً تقريرية فتأمل (قوله الابن جملتين) أى غالباً لا ينافى ما قدمه من أنها عادت بين  
 مفرد وجملة كما في قول الشاعر \* سواء عليك النفر أم بت ليلة \* (قوله قدبان لك) أى من الضابط السابق  
 والاستشهاد بقوله وليست أبالى الخ (قوله وما أدرى الخ) أنت خير بان الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد  
 ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل همزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى أقرىب  
 أم بعيد ما توقع دون ويقول الشاعر لم أدري الخ أى لا أدري جواب هذا الاستفهام وهو ذاهو الاقرب  
 عندى ومثل ما أدرى ليست شعري ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدمامىنى على المغنى استظهر ما قلته مؤيداً

وان الكلام معها قابل  
 للتصديق والتكذيب  
 لانه خبر وليست تلك  
 كذلك لان الاستفهام  
 معها على حقيقة  
 والثالث والرابع أن  
 الواقعة بعد همزة التسوية  
 لا تقع الابن جملتين ولا  
 تكون الجملتان معها  
 في تاويل المفردين الثالث  
 قدبان لك أن همزة  
 التسوية لا يلزم أن تكسر  
 واقعة بعد لفظة سواء  
 كما تقع بعدها تقع بعد  
 ما أبالى وما أدرى وليست  
 شعري ونحوهن (وربما)

له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قوطم سواء وقوطم ما أبالي وتصرفاته متعقبات ذلك ما في المعنى من  
 التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال إلى أنها الاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفهمه ما مر عن  
 الدماميني من كونه قلبا مع لقاع العمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله)  
 حذف الهمزة المذكورة أي الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تشبيهه بالمثالين الآتين قال الفارسي ونذر  
 حذف أم ومعطوفها كقوله

دعاني اليه القلب اني لامره \* سميع فسا أدري أرشد طلبا

التقدير أرشد أمي واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأوفحوهل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز وقد تكون  
 هل يعني الهمزة في عطف بام بعدها كحديث هل تزوجت بكر أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت  
 زيدا التقدير أضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أمي بحث فيه في المعنى يجوز جعل الهمزة لطلب  
 النصديق فلا يقدر لها ما دل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه  
 اه وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا للتقيم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة  
 عاطفة ثلاثة أقوال فابن جني والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا في مقدر ولا جملة وابن مالك للعطف  
 في المفرد قلة لا سمع من كلامهم أن هناك لا بل أم شاء وفي الجمل كثير أوجاعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا  
 ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله)  
 وقت الضمير فيه وفي قد بدت وخلت راجع إلى أم في قوله وأم بها العطف الخ والمراد بها أم لفظها كما أن المراد  
 بها هذا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهة وان زعمه شيخنا (قوله أن تل محاقيدت به خلت) صادق  
 بصور أن لا تسبق بإداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو ألم تنزل الكتاب لا ريب فيه من  
 رب العالمين أم يقولون اقتراه وأن تسبق بإداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل  
 تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة غير حقيقة الاستفهام المطلوب به التبيين وغير التسوية كالانكار  
 أي النبي نحو ألهم أرجل عشون بها أم لهم أيد ثلاثة والتقرير رأي التثبيت أي جعل الشيء ثابتا نحو أفي قلوبهم  
 مرض أم ارتابوا الآية كذا في الدماميني عن الناطم وأبي حيان وقد بدت في ما مر عن البهوتي والشمي ولوقيل  
 أن التقرير يري نقط أعني المطلوب به أقرار المخاطب كالحقيقي لا شبرا كه ما في طلب الجواب لكان وجهها  
 فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أي حين إذ خلت محاقيدت به وقيل نزل الاستفهام المجرد نحو أم تريدون  
 أن تسألوا رسلكم (قوله أي بل أي شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم بانها بل فلما قرب منها رآها صغيرة  
 فاضرب مستفهما عن كونها شاء وكام فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمر وفقد نص سيبويه على أن  
 أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمر وعنده فاضرب عن الأول واستفهم  
 عن كون عمر وعنده (قوله لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الأعلى  
 جملة (قوله فائدة) تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وهم كقوله تعالى أولم ينظروا أفلم يسيروا ثم إذا  
 ما وقع فالجهم وان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وهم وان الهمزة  
 كانت بعد هذه الحرف فقد دمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير والتمحيش أي ان الهمزة في محلها  
 الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أم كشواقم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه  
 موافقة الجمهور وفي دعوى الخشعي حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف  
 فارضي (قوله نحو أم له البنات) إذ لو قدرت للأضراب المحض لكان الكلام أخبارا بالنسبة للبنات إليه  
 تعالى والله تعالى منزلة عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا  
 بمعنى بل والهمزة جميعا نقله في المعنى عن ابن الشجري قال والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين  
 دعوى التأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند  
 لكم قال الدماميني والتحقيق أن أهل البلد من متفقون على أن أم تجي للأضراب المجرد وأما الخلاف في  
 تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر

حذفت الهمزة المذكورة  
 (ان \* كان خفا المعنى  
 بحذفها أمن) كقراءة  
 ابن محيصن سواء عليهم  
 أنذرهم وكما مر من قوله  
 شعب ابن سهم أم شعيب  
 ابن منقر  
 وهو في الشعر كثير ومال  
 في شرح السكاكية إلى  
 كونه مطردا (وبانقطاع  
 وبمعنى بل وقت) أي تأتي  
 أم منقطعة بمعنى بل (ان  
 تل محاقيدت به) وهو  
 أن تكون مسبوقة  
 بأحدى الهمزتين لفظا  
 أو تقديرا (خلت) ولا  
 يفارقها حينئذ معنى  
 الأضراب وكثيرا  
 ما تقتضي مع ذلك استفهاما  
 اما حقيقيا نحو أنها لابل  
 أم شاء أي بل أي شاء  
 وانما قدرنا بعدها مبتدا  
 محذوف لكونها لا تدخل  
 على المفرد أو انكاريا  
 نحو أم له البنات أي بل  
 أم البنات وقد لا تقتضيه  
 الية نحو أم هل تستوى  
 الظلمات والنور أي بل  
 هل تستوى إذ لا يدخل  
 استفهام على استفهام  
 ونحو لا ريب فيه من

نظي (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل  
 الدماميني معنى الآية بل يقولون على الانكار التوبيخي (قوله في المتصلة والمنقطعة) **جواب**  
 الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصود بان في وقوع كل من الشئيين أو الاشياء متخضة للسائل  
 في اعتقاده ووقوع أحد الشئيين أو الاشياء كما في قصة ذي البدن وهل يجاب بنعم مقصود بانها اثبات كل من  
 الشئيين أو الاشياء متخضة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب  
 الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم وإذا توالت استقها مات بام المنقطعة فالجواب لاخيرها لا لاضراب اليه عما  
 قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير افلا تبصرون أناخير) أي على أن جملة أناخير مستأنفة وأما على  
 الأول فجملة أناخير منه معطوفة على ما قبلها أو وجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون  
 فاقبت الاسم مع مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى  
 وأورد عليه أن السبب لا يقتضيه كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أناخير الذي هو مقوله  
 لا مقولهم وأجيب بأن الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكي المقول بالمعنى ثم يصح أن يكون في  
 الآية اقامة السبب مقام السبب لان اعتقادهم خيرا به مسبب عندهم عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المعنى  
 أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزحشرى في الكشف والذي نص عليه سيدي به أنها منقطعة فانه قال  
 ما حاصله انه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة نحو أز يد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر  
 على قوله أز يد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تقيم الاستفهام  
 الاول وانما ذكره الذا كر لي بين أنه عرض له ظن في أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت  
 أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستغنى أن يقال له تبصروا ولا تبصرو  
 فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أناخير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أو لا عنده  
 (قوله ابن جرير) بالهمزة أم أم الشاعر وهو في الاصل تصغير جرير وهو جرة تضرب الى اسود (قوله باو)  
 تنازعه الاعدال الثلاثة قبله كما أن قوله به اننا زعم الفلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشنقي ليس المراد  
 بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب  
 العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي صغته وان لم يكن هناك طلب في الاباحة كما  
 وبعض صور التخيير فقول البعض اذا طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو فدية من صيام  
 أو صدقة أو نسك أي ليفعل أي الثلاثة قال الشارح على التوضيح (قوله وما سواهما فبعد الخبير) صرح  
 الشاطبي بان الذي يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقي فيستعمل في الموضوعين وكلام المعنى يشعر به نقله  
 شيخنا (قوله امتناع الجمع في التخيير) فان قلت قدم مثل العلماء يبق الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع  
 قلت غنم الجمع بين الاطعام والكسوة والتخيير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل  
 منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي فدية مستقلة خارجة عن ذلك اه معني آية الكفارة  
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية فدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أي  
 تقسيم الكل الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بالنفريق المجرد أي من الشك  
 والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمة اه وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله والابهام) أي  
 على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا وأياكم الخ) قال في المعنى الشاهد في الأولى ووجه الشبهة بان اعتبار  
 الابهام في احدهما يعني عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسميها وفيه نظر اذا لانع من اعتباره  
 فيهما وان كان اعتباره في الأولى أكد وقال الدماميني في الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا  
 ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم  
 بان من وجد الله تعالى وعيده فهو على هدى وان من عدي غيره فهو في ضلال مبين فوطئنا النفس الخطاب  
 ليكون أقبل لما يليق اليه وقال بعضهم الشاهد في الثانية لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله  
 على هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان على هدى أوفى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو

رب العالمين أم يقولون  
 افتراه وقوله

فليت سلبي في المتسام  
 ضحية

هنا لك أم في جنة أم جهنم  
 وسيمت منقطعة لوقوعها

بين جملتين مستقلتين  
 تنبيهه حصر أم في

المتصلة والمنقطعة هو  
 مذهب الجمهور وذهب

بعضهم الى أنها تكون  
 زائدة وقال في قوله تعالى

أفلا تبصرون أم أناخير  
 ان التقدير أفلا تبصرون

أناخير والزيادة ظاهرة  
 في قول ساعدة بن جؤية

يا ليت شعري ولا ينبغي  
 من الهرم

أم هل على العيش بعد  
 الشيب من ندم

(خير) و (أج) و (قسم)  
 باو وأهم \* واشكك

فالتخيير والاباحة يكونان  
 بعد الطلب ملفوظا أو

مقدرا وما سواهما فبعد  
 الخبر فالتخيير نحو تزوج

زينب أو اختها والاباحة  
 نحو جالس العلماء أو الزهاد

وانفرق بينهما امتناع  
 الجمع في التخيير وجواره

في الاباحة  
 والتقسيم نحو الكلمة

اسم أو فعل أو حرف  
 والابهام نحو أو اناها أو انا

لئلا أو نهارا أو جعل منه  
 نحو وانا وأياكم لعل

هدى أو في ضلال مبين

والشك نحو ما ينشأ أو بعض يوم (واضرب بها أيضا) أي نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبو علي وابن بري وابن جني مطلقا  
تسكب قوله كانوا ثمانين أو زادا ثمانية ٧٢ \* لولا رجاؤك قد قتلت أولادي وقراءة أبي السهم أو كلبا عاهدا وعاهدا يسكون الواو

ونسبه ابن عصفور  
لسيويه لكن بشرطين  
تقدم في أوهمى واعادة  
العامل نحو ما قام زيد أو  
ما قام عمرو ولا يقيم زيد  
أو لا يقيم عمرو ويؤيده  
أنه قال في ولا تطع منهم  
أشما أو كفورا ولو قلت  
أو لا تطع كفورا انقلب  
المعنى يعني أنه يصير  
اضربا عن النهي الأول  
ونها عن الثاني فقط  
(وربما عاقبت) أو (الواو)  
أي جاءت بمعناها (إذا \*  
لم يلف ذوالنطق في اللبس  
منفذا) أي إذا من اللبس  
كقوله قوم إذا سمعوا  
الصريخ رايتهم \* ما بين  
ملجم مهرة أو سافله وقوله  
فظل طهارة اللحم ما بين  
منضج \* صفيق شواء  
أو تدبير مجمل وقول  
الرازيان بها أكتل أو  
رزاما \* خوير بين  
بنفقان الها ما وقوله  
وقالوا لثانقان لا بد منهما  
\* ضد ورمح أشرفت  
أو سلاسل  
وجعل منه وأرسلناه إلى  
مائة ألف أو يزيدون  
أي ويزيدون هذا مذهب  
الانحس والجرحى وجماعة  
من الكوفيين  
وتنبهات الأول بهم  
قوله وربما ان ذلك قليل  
مطلقا وذكر في التسهيل  
أن أو تعاقب الواو في  
الإباحة كثيرا وفي عطف المصاحب والمثو كد قليلا بالإباحة كما تقدم والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام فاعلموا  
عليك نبي أو صديق أو شهيد والمثو كد



نحو ومن يكسب خطيئة أو اثماً أو ينسى أن أو موضوعه لأحد الشئيين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل والواو وأما بقية المعاني فستفاد من غيرها \* الثاني زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أوفى ثلاثة مواضع أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله \* كما الناس مجرور عليه وحارم \* ومن ذكر ذلك الناطم في الخفة وشرح ٧٣ الكافية قال في المتقى والصواب

أنها في ذلك على معناها الأصلية إذا انوع مجتمعة في الدخول تحت الجنس \* ثانيها الإباحة قاله الزنجشيري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعدد كثر ثلاثة وسبعة لثلاثتهم أفادة الإباحة قال في المتقى أيضاً والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بجالس كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بواو \* ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله

قالوا نأت فاخترها الصبر والبكا

فقلت البكا أشفي إذا قللي أي أو البكا إذا لجمع بين الصبر والبكا ويختل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كافي قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه عن أحمد (ومثل أوفى القصد أما الثانية \* في نحو) تزوج (أما ذي وأما النائية) وجاءني أما زيد وأما عمرو \* تنبيهات \* الأول

ابن هشام وقوله كثير أي لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه يدفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا الاعتراض الأول ماذا كره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبه أو الواو في الإباحة وهذا لم يرد المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله أجم والذي أراد هنا وجعله قليلاً لأنما هو القسمان الآخر أن الموصوفان في التسهيل أيضاً بالقليل الثاني ماذا كره شيخنا وأقره أن الإباحة بمعنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها في صورة الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أوفى حال معاقبتهما الواو في الإباحة لا أحداً الشئيين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل لا جمع كما علمت \* الثالث ماذا كره أيضاً البعض وأقره أن قوله كثير أي هوهم أن أوفى الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوماً وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التي يظن أن أوفىها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضاً فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوماً هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو اثماً) حل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبدور به والائتم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو) أي مجازاً (قوله وأما بقية المعاني الخ) ذكره في المغني قال ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة أفعول التخيير والإباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهم أو دينار أو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أوفىها ذلك هو المثلان المذكورين اهـ وأجيب بأن كلام الصيغة وأوفى على ماذا كرخت مثل بالمشاين للصيغة قطع النظر فيما عن أو وحيث مثل بهما لا وقطع النظر فيما عن الصيغة وقال التفتازاني في تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضاهيان إلى صيغة الأمر وقد يضاهيان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمرين وأن جواز الجمع واستناعه أنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فستفاد من غيرها) أي مع ما هو ذلك أنها تفيد أحد الشئيين وغيرها بقية ما استناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله ومن ذكر ذلك الناطم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أوفى فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال أنه في المسئلة قولين واهـ لم أن لكل من الواو وأوفى التقسيم وجه الاجتماع في الأقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجاً وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزنجشيري) وافقه الناطم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعاً عما ذكره في المغني كما قاله الدماميني وسبقهم إلى ذلك السيرافي في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة (قوله لثلاثتهم أراد الإباحة) ويحتمل أن ذلك لثلاثتهم أرادوا التخيير (قوله أن هذا أمر) أي أذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطوبل ودخله التلم وهو حذف فاء فعولان ويروى وقالوا ولا تلم فيه حيث نأت وقوله نأت أي بدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة لشمول حرارة العشي (قوله رواه عن) أي يدل لها (قوله أما) ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من أن وما ذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام أمارد وما عجز ولكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضاً لأنه لا زعم ما غلبا والنائية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق القصد فشمول جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الإطلاق وعدم التقييد بما عد المذكرين (قوله ظاهره أيضاً) أي حيث أطلق القصد فشمول العطف أذهو عما يقصد (قوله

ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك فانها تأتي بمعنى الواو ولا معنى بل والعذر له أن ورودها هذين المعنيين قليل ويختلف فيه فالحال أنما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكونها بمقتضى القياس جائزة \* الثاني ظاهره أيضاً

أشبه مثل أوفى العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر الخوئين وقال أبو علي وأبنا كيسان وبرهان هي مثله في المعنى فقط ووافقهم المناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم أنها بحجامة للواو وما والعطف لا يدخل على العاطف وأما قوله باليتما أما شالت نعماتها \*  
أما إلى جنة أعمالي نار فشا ذلك فتح هزتها وابدال ميمها الأولى بباء وفتح هزتها لغة تميم وبها روى البيت المذکور وقد يقال إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أي أنها ٧٤ مثله في القصد أي المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعد في الحروف أول الباب وقد نقل ابن عصفور

مثل أوفى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل مثله في لـ كن كما مر (قوله والعطف لا يدخل على العاطف) أي فالعطف أنما هو الواو والداخلية على أما (قوله وأما قوله الخ) إيراد على قوله لـ وما (قوله شالت نعماتها) كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانعكس رأسه فظهرت نعماتها (قوله وكذا افتح هزتها وابدال ميمها الخ) أي شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتتاح هزتها لغة تميم وقيسية وأسدية تصريح فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كافي البيت لا ميم أما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني على المصنف (قوله أي المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد معنى المقصود وحل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لا اختلافهم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق الخوئين الخ) أي وإن كان هذا النقل غير مسلم لما في الشرح (قوله لمصاحبتهما) أي لمعضنها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي أما لا قيد كونها الثانية (قوله غثي من سميني) غثي من غثت الشاة غثا من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الرديء والجيد ولعل المعنى فاعرف بك الرديء والجيد معنى لتبيينك لي الرديء وابعادك لي عنه والجيد واعانك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

(فلو أناعلى حجر زنجنا \* جرى الدميان بالخبر اليقين  
وروى مؤخر عنهم وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين  
لعمرك أني وأباريخ \* على طول الجوار من ذحين  
ليعضني وأبعضه وأبضا \* براني دونه وأراه دوني  
فلو أناعلى حجر الخ يريد أنهما لشده العداوة لا يخلط دماؤهما فلو زجعا على حجر لا تفرق الدميان اه ثم رأيت في الفارسي في باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع اه (قوله وقد يستغنى عن الأولى) أي لفظ الافتدابرادما ميني فقله كما يجوز أو بعد تشبيه في مطلق الجواز لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف أما ثم ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن أما الأولى لفظا وتقدرا وأجاءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع إلى النفس المذكورة في البيت قبله من الم إذ أنزل وفي بعض النسخ تناض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما في هذا الثاني) أي من الخلاف في شرح قوله وأتبع لفظا الخسب الخ (قوله وهي الخ) شروع في محتر زانت الشرط فكان الأولى التعبير بالهاء (قوله ولا يجوز لـ كن عمرو) أي على أن عمرو ومعطوف كافي التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلها جملة) أي أو سبقت بنفي لـ كن تلها جملة فلا بد في أن المسبوقه بإيجاب لا تلها الجملة (قوله ورفاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهي الحدة تصريح (قوله أي ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لـ كن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة للجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لـ كن حرف ابتداء استثناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويوجب أن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا بد من أن عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لأن متعاطي الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو قام زيد

اتفاق الخوئين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتهما \* الثالث مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما غنى عنها نحو أما أن تتكلم بخير والافاسكت وقراء أبي وأنا وأياكم لا ما على هدى أوفى ضلال مبين وقوله فاما ان تصكون أخى بصدق فاعرف منك غثي من سميني والافاطر حني واتخذني عدوا أتقيلك وتقتني وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله تلم يدرك قد تقدم عهدا وأما ما موات ألم خيالها أي أما بدروا الفراء فيقوس هذا فيجوز زيد يقوم وأما يقد كـ كـ مجزأ وقد \* الرابع ليس من أقسام اما التي في قوله فاما ترين من البشر أحدا بل هذه ان الشريطة وما الزائدة (وأول لـ كن نفيا وأنها) فحسوما قام زيد لـ كن عمرو ولا تضرب زيدا

لـ كن عمر الخ تنبيه لا يشترط لكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفا فها مفردا وان لا تقترب بالواو كما مثل وقد سبق ما في هذا الثاني وهي حرف ابتداء ان سبقت بإيجاب نحو قام زيد لـ كن عمرو ولم يقم ولا يجوز لـ كن عمرو وخلافا للكوفيين أو تلها جملة كقوله ان ابن ورفاء لا تخشى بوادره \* لـ كن وقائمه في الحرب تنتظر أو تلها وواو نحو ولـ كن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (ولا بداء أو أمرا أو اثباتا) لا مبتدأ خبره تلا ونداء وما به مفعول يتلا وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا

لا عمر وأوبنداء خلافا لابن  
سعدان نحو يا ابن أخي  
يا ابن عمي قال السهيلي  
وأن لا يصدق أحد  
متعاطفها على الآخر فلا  
يجوز جاءني زيد لأرجل  
وعكسه ويجوز جاءني  
رجل لأمرأة وقال الزجاجي  
وأن لا يكون المعطوف  
عليه معمول فعل ماض  
فلا يجوز جاءني زيد لا  
عمر وورده قوله  
كان دنارا حلققت بلبونه  
عقاب تنوف لأعقاب  
القوالب  
تنبهات \* الأول في  
معنى الأمر الدعاء  
والتحضيض \* الثاني أجاز  
الفراء العطف بها على  
أمر عمل كما يعطف بها  
على أمر أن نحو لعل زيدا  
لا عمر أرقام \* الثالث  
فائدة العطف بها قصر  
الحكم على ما قبلها أما  
قصر أفراد كقولك زيد  
كاتب لأشعر رداعي  
من يعتقد أنه كاتب  
وأشعر وأما قصر قلب  
كقولك زيد عالم لأجاهل  
رداعي من يعتقد أنه  
جاهل \* الرابع أنه قد  
يخفف المعطوف عليه  
بأنحو أعطيتك لا لتظلم  
أي لتعدل لا لتظلم (وبل  
كلكن) في تقصير بحكم  
ما قبلها وجعل ضمه  
بعدها (بعدها محوينا)  
أي محوينا لكن وهما  
النفي والنهي (كلم أكن

ولم يعمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجابا وسلبا إذا لم يصحها ما يقتضي الاختلاف كلكن  
فتأمل (قوله أي للعطف بلا إلخ) فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقي شرط  
ثالث وهو أن لا تقترب بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لأجل عمر وفالعاطف بل ولا رد لما قبلها وأبست عاطفة  
وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وفالعاطف الواو لا تأكيذا لنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم  
النفي وقد اجتمع في ولا الضالين معنى (قوله أفراد معطوفها) أي ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لازيد قاعدة  
أخذ من قول الجمع ولا يعطف بها جملته لا محل لها في الأصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر) قال  
البعض هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لازيد إذا  
جاءت لأبني غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد عدل الفارسي وغيره عدم جواز  
جاءني زيد لرجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزدي فيلزم التناقض \* لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقريته  
العطف المقتضي للغايرة فلا تناقض \* لأننا نقول للغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالغايرة الجزئية كالغايرة  
التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتهى بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين في  
الامتناع قام زيد بالناس وقام الناس لازيد نعم قال النقي السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يحظر  
لي جواز قام الناس لازيد أن يدخل في قام الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عدلا  
من حروف الاستثناء فأعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا يكون إلخ) على أن العامل يقدر بعد العاطف  
ولا يصح أن يقال لأجاء عمر والأعلى الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع  
ليس زيد قائما ولا قاعدة ذكره البعض ثم رأيت في المعنى أي يمنع لامن تقدير ليس بعد الواو (قوله كان دنارا  
إلخ) دنار بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع واللبون النوق ذات اللب وحلققت ذهب وتونوق بفتح  
الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقوالب بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكفى بذلك عن  
عدم عوده هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبابكر لا أباجهل وقوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيد لا  
عمر قال ذلك أبو حنيفة وخالفه الرضي فقال لا تحيى لا بعد الاستفهام والعرض والنهي والتحضيض ونحو ذلك  
ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسم ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا بعد لأنها موضوعة لعطف المفردات وأما  
حاز على قلة عطفها المضارع لمضارعه الاسم ولا يجوز تكريرها كما سأل حرف العطف لا يقال قام زيد لا عمر ولا  
بكر كما تقول قام زيد وعمر وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيذا  
ليكنه قال في الكلام على بل قيل لا تحيى بل بعد التحضيض والتبني والترجي والعرض والأولى أن يجوز  
استعمالها بعد ما يفيد معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند  
أبي حنيفة ثم القلب إلى جواز تحيى لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمر (قوله أما قصر أفراد إلخ) لم  
يدكر قصر التبيين مع أنها تكون له نحو زيد كاتب لأشعر لتدري أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت  
أحدهما الأعلى التبيين (قوله كقولك زيد كاتب لأشعر) في مثله لقصر الأفراد بما ذكره وقصر القلب بقولك  
زيد عالم لأجاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين في قصر الأفراد دون قصر القلب (قوله  
قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ) قال شيخنا كان الأولى تأخيرها إلى قول الناظم وحذف متبوع بدها هنا استيج  
(قوله وبلى كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أو لا معنى ليكن وأجيب بأن وجه الشبه الذي  
ذكره الشارح مشهور في لكونه فإحالة على مشهور بين النحاة (قوله في تقصير إلخ) أي تثبيته في ذهن  
السامع والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيس وهو إثبات نقيضه  
لما بعدهما مع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسيين إزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه ووجهه  
لما بعدهما قال الشمني قال الرضي وظاهر كلام الأندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضا تصير الحكم  
الأول كالمسكوت عنه اهـ وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عُد في المعنى من الأمور التي اشتهرت بين  
المعربين والصواب خلافها فلو لم يبل حرف اضرب قال وصوابه حرف استدراك واضرب فإنها بعد النفي

لثان حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (في الخبر المثبت والامر الجلي) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المتردوع. والوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون نافذة لعمانها الى ما بعد ما هو على ذلك فيصح ما زيد قائم بل قاعد او بل قاعد ويختلف المعنى قال الناطم وما جوزاه مختلف لاستعمال العرب ومنع ٧٦ الكوفيون أن يعطف بها بعد النفي وشبهه ومنهم من ذلك مع سعة وإيتمهم دليل على قاتنه ولا بد

لكنونها عاطفة من افراد معط-ونها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لعاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرايا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر فنحو قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرن الحياة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وادعى الناطم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن الاعلى هذا الوجه والصواب ما تقدم **تنبيهات \* الاول** لا يعطف ببسمل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحو \* الثاني تزداد قبلها لتوكيد الاضرب عن جعل الحكم الاول بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لابل الشمس لولم يقض للشمس كسفة أو أقول \* لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشئ كقوله وما هجرتك لابل زادي شغفا

والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله لثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمرة في جواب الامر وقوله لمسكوت عنه أي أصالة وان صار مسكوتا عنه له ارض الاضرب فصيح الا تيان بالكاف ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أي الظاهر واحد نزهه عن العرض والتخصيص كما في الغزى ومرخلافه عن الرضى (قوله ذلك) أي النفل (قوله وعلى ذلك) أي الجواز المذكور وقوله بل قاعد أي بالنصب على معنى بل ما هو قاعد ما وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمه ما أن لا تعمل ما في قائما شيا لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتفاضه بدمضى العمل لا يضرب قياسا على النصب بعدفاء السببية أو اوالمعية الواقعين بعد النفي المنتقض بعد هاتحو وما صاحب من قوم فاذا كرههم \* الا يزيدهم حبالي هم (قوله وبل قاعد) أي على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على النظم بأنه يوههم كثرة العطف بل في الخبر المثبت والامر الجلي لانه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهي (قوله وتفيد حينئذ) أي حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفتها المفرد ليست للاضرب قال شيخنا وفي شرح الفارسي خلافه اه وفي المعنى أنها للاضرب في الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أي قيل في نحو ذلك للاضرب الا بطلاني بناء على ان المضرب عنه المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فلاضرب انتقالا اذا لاخبار به ودور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الا بطل (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناطم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بيقين الاعلى وجه الانتقال والاثبات الاوليان ليست بل فيهما لا للاضرب الا بطلاني بيقين لاحتمال انها للاضرب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحو) بالرفع أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزداد قبلها) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولانني ما بعدها كما قاله الشمني فلا ينافي أنها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضرب عن جعل الحكم الاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفي الايجاب الذي قبلها وصيرورته نصافي النفي بعد صيرورته بحرف الاضرب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظفر قول الشارح لتوكيد الاضرب اذ ليس ما أفادته معنى تا كيديا بل ذلك معنى تاسيسي أفاده الدما ميني وقوله عن جعل متعلق بالاضرب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتي بعد النفي ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للاضرب الذي قدم أنه مقاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل هو الشمس وليس يلزم كما يفيد ما مر عن شرح الفارسي والمغنى ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرايا على معنى أنها اذا تلاها جملة لا تكون الا للاضرب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضرب في الامر والايجاب دون النفي والنهي فانهم (قوله كسفة أو أقول) الكسفة التغير الى سواد والأقول الغيبوبة (قوله ضهير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أي لان المتصل المرفوع كالجزء من متصل به ولو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمتصل دل افراده مما اتصل به بالتأ كيد على انفصالي الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد دلان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأ كيد لا متصل وهو باطل (قوله أو فافصل ما) قال الشيخ خالد ما هم نكرة في موضع جر نعت

ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشئ كقوله وما هجرتك لابل زادي شغفا **افاصل** \* دجر وبعد تراخي الى أجل (وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطف فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم (أو فافصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كما في قوله تعالى في نحويد خلونوا من صلح ولا في نحو ما اشر كنا

ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلا في ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم (و بلا فصل برد \* في النظم فاشيا وضعة اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخيطل  
من سفاهة رايه \* ما لم يكن واب له لينالا وقوله قلت اذا اقبلت وزهر تهادي \* ٧٧ كنهاج الفلا تفسغن رملا وهو على

ضعفه حاز في السعة نص  
عليه النظم لما حكا  
سيمويه من قول بعض  
العرب مرت برجل  
سواء والعدم برفع العدم  
عطف على الضمير المستتر  
في سواء لانه مؤول  
بشيء أي مستهوه  
والعدم وليس بينهما  
فصل (وعود خافض  
لدى عطف على \* ضمير  
خفص لازما قد جعل  
في غير الضرورة وعليه  
جمهور البصريين فحذف  
فقال لها وللارض وعليها  
وعلى الفلك قالوا انهم  
الهلك واله آياك قال  
النظم (وليس) عود  
الخافض (عندى لازما)  
وقال يونس والاختف  
والكوفيين (ان قد أتى  
\* في النظم والنثر المحج  
مثبتا) فن النظم قوله  
\* فاذهب فباك والايام  
من عجب \* وقوله وما بينها  
والكعب غوط نقانف  
وهو كثير في الشعر ومن  
النثر قراءة ابن عباس  
والحسن وغيرهما  
تساءلون به والارحام  
وحكاية قطرب ما فيها  
غيره وفرسه قيل ومنه  
وصد عن سبيل الله وكفر  
به والمجدد الحرام اذ  
ليس العطف على  
السبيل لانه صلة المصدر

الفصل بمعنى أي فاصل كان وجوز المكودي ان تكون ما زائدة اه وانما اكتفى باي فاصل لان فصل  
الكلام قد غنى عما هو واجب نحو اني القاضى بنت الواقف فلان يغنى عما هو غير واجب أولى (قوله  
وضعه اعتقد) أي على مذهب البصريين وأجازوه الكوفيون بلا ضفة قياسا على البدل نحو ما عجبني  
جمالك والفرق على الأول أن الثاني في العطف غير الأول غالبا فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل  
وكا بدل التأكيدي لا النفس والعين كما مر في محله (قوله ورجا الاخيطل) تصغير الاخيطل ومن في قوله من  
سفاهة رايه تهليلية وما مفعول رجا واللام في قوله لينالا لام الجود وألفه للتثنية (قوله وزهر) أي ونسوة زهر  
كحمر جمع زهراء وأصل تهادي تهادي أي تتختر تخترت إحدى التاءين والفلام جمع لليلة وهي  
الصبراء والمراد نبت العنقا والبقرة الوحش تفسغن أي أخذت على غير الظن ريت رملا أي في رمل وقيد بقوله  
تفسغن الخ لانه أقوى في التختر (قوله وعود خافض) شامل للحرفي والاسمي لكن لا بعداد الاسمي الا اذا لم  
يلبس فان ألبس نحو جاني غلاما لم يزد وانما تر يد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز اذا  
قامت قرينة تدل على المقصود والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور  
لالمجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال  
يبنى وبيننا لم يمررت بك وبه وكلاهما محذوران راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أي للزوم جمهور  
البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد فاذا عطف بدون الجار كانه عطف على بعض الكلمة  
وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال يبنى أن يقيد جواز العطف  
على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بان يكون الحرف ليس محذورا بغير الضمير احترازا من الضمير المجرور  
بل على مذهب سيمويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجرى لا لإعادة الجار ولا بدونها أي ولا عطف الضمير  
عليه لا إعادة الجار فلورفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا في حوازه نظر اه دماميني (قوله  
فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أي اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين في صدر البيت أعنى قوله  
\* اليوم قد بتهجونا وتشتنا \* فاذهب فان ذلك ليس بحجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله وما بينها  
الخ) صدره \* نعلق في مثل السوارى سيموفنا \* روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيموفنا  
بالنصب على المفعولية وروى نعلق ببناء التانيث مبنيا للمجهول وسيموفنا بالرفع على التانيث عن الفاعل  
والسوارى جمع سارية وهي الاسطوانة والواو في وما حالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان  
المطمئن الواسع وكفى بذلك عن طول القامة ونفائض صفة جمع نفنف وهو الهواء بين الشمين ويقال للهواء  
الشديد كذا في العيني ومثل السوارى صفة محذوف أي في قامات مثل السوارى طولاً وارتفاعاً بالكعب كعب  
حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) حكى من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف  
السين اه وأما قيل ان الواو لا قسم لالعطف فمدول عن الظاهر مع انه ان كان قسم الطالب في قوله واتقوا  
الله ورد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره  
والارحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة في التكاف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفص المسجد  
ببهاء محذوف لانه ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه في المعنى  
وكذا يقال في مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا في مواضع تقدمت في حروف الجر  
ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لماعطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) أي  
السبيل صلة المصدر أي فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل مع مولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر  
ومعموله باجني (قوله اذا اكد الضمير حاز) أي قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع  
شده الاتصال بما يتصلان به ورفق الأول باوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل

وقد عطف عليه كقولنا عطف على المصدر حتى تكمل مع مولاته \* تنبيهان الأول في المسئلة مذهب ثالث وهو انه اذا اكد الضمير  
جاز نحو ممررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرحى والزيادى وحاصل كلام القراء فانه أجاز ممررت به نفسه وزيد وممررت بهم كلهم وزيد  
\* الثاني أفهم كلامه



جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان وإياك والاسد ونحو جمعناكم والأوليين  
(والفاء قد تحذف مع ما عطفت \* ٧٨ والواو إذا لم يسبق) هو قيد فيهما أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفيهما

لدليل مثاله في الفاء أن  
اضرب بعصاك الحجر  
فانفجرت أي فضربت  
فانفجرت وهذا الفعل  
المحذوف معطوف على  
فقلنا ومثاله في الواو قوله  
فما كان بين الخبرين  
سالمًا \* أبو حجر الأيل  
قلائل أي بين الخبرين  
وقولهم راكب الناقة  
طليحان أي والناقة ومنه  
سراييل تقيمكم الحمر  
أي والبرد في تنبيهان \*  
الأول في أم تشار كهما في ذلك  
كما ذكره في التسهيل  
ومنه قوله فما أدري  
أرشد طلابها أي أم غي  
وانما لم يذكرها هنا  
لقلته فيها \* الثاني قد  
يحذف العاطف وحده  
ومنه قوله كيف أصبحت  
كيف أمسيت عما  
يغرس الرد في ذؤاد  
الكريم أراد كيف  
أصبحت وكيف أمسيت وفي  
الحديث تصدق رجل  
من دينار من درهم من  
صاع بره من صاع تمره  
وحكى عثمان عن أبي  
زيد أنه سمع أكلت خبزنا  
لجائعا أراد خبزنا ولجنا  
وقرأ ولا يكون ذلك إلا في  
الواو أو (وهي) أي الواو  
(انفردت) من بين حرف  
العطف (يعطف عامل  
مزال) أي محذوف (قد

بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين  
الضمير المحرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر تركيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير  
المنفصل الخ) أي لأن كلاً من المذكورين ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أي مرفوعاً كان  
أو منصوباً (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الآيات الثلاثة كلام يمتثل بحرف العطف فكان ينبغي أن  
تذكر قبل ذلك أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله وأخصص بفاء البيت اه نكت (قوله إذ  
لا لبس) أي وقت عدم اللبس فانظر في لانهلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله ان اضرب الخ)  
الصواب حذف أن أو بدل فانفجرت بفانفجرت لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية  
التي فيها أن هكذا وأوجبه إلى موسى إذا استسقاها قوله أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وقوله بعد في غالب  
النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا  
اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضربت فانفجرت) قال البهاء السبكي طوي ذكر فضربت  
هنا السرعة الامتثال حتى أن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضربت كما محذوف وقال ابن عصفور  
حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الماقية فاء فضربت ليكون على المحذوف دليل بقاء بعضه دما ميني (قوله  
معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخبرين) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله  
طليحان) أي ضعيفان فكون الخبرين دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين  
لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضع في شرح بيات سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال في  
المغنى هذا لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتهما (قوله أي أم غي) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن المهمة دائماً  
لا تكون الامعالة بين شيئين امامصرح بهما كما تقدم أو باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يستل عن  
حصوله وانما يستل هل هو رشد أو غي وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه بقى أن الزمخشري  
أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحده  
معاد لها أي أندعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضاً وقد رأينا فيكم  
ما تنسبون إلى يعقوب من ايضاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف  
وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنه ابن جني والسهيلي وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً  
لان الاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما  
في الدما ميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الألف الواو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط  
قوله وأو الأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل وبشار كهما أي الواو في ذلك أو ومثله الدما ميني بقول عمر  
رضي الله تعالى عنه صلى رجل في أزار ورداء في أزار وقص في أزار وبقاء وكان في المغنى حكى أبو الحسن أعطه  
درهم درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البديل المذكور اه قال الدما ميني وظاهره أن الفاء  
لا تشار كهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابا ان تقديره بابا بابا وبشبه ذلك قوله ادخلوا الأول فالأول  
(قوله بعطف عامل الخ) أو رد عليه ابن هشام أن الفاء تطف عاملاً لا حذف وبقي معطوله نحو واشتريته  
بدرهم فصاعداً لا تقديره فذهب الثمن صاعداً (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل  
ولام الامر شاذ لا يحسن تخريج التثنية عليه كذا في التصريح قاله سم ويمكن أن يقال ان من قد رد ذلك  
أراد بيان معنى المقدور لان نفسه أي ويسكن والجملة حيفة ذخيرة لفظاً انشائية معنى (قوله تبوءوا الدار) أي  
نزوها وأما تبوءا له فمعنى هيأله (قوله وألفوا الايمان) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من  
عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثر والدار والايمان والوجهان  
في وزجمن الحواجب والميونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم

بقي \* معطوله) مرفوعاً كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك  
أو منصوباً بنحو الذين تبوءوا الدار والايمان أي وألفوا الايمان أو مجروراً بنحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء مرة أي ولا كل سوداء  
يجعل العطف فيمن على الوجود (دفعوا لهم اتقى) أي حذروا وهو انه يلزم في الأول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان

العطف بالواو والفاء لأن  
الكلام فيهما (استبج)  
كقول بعضهم وبك  
وأهلاً وسهلاً جواباً لمن  
قال له مرحباً بك والتقدير  
ومرحباً بك وأهلاً ونحو  
أفنه ضرب عنكم الذكر  
صغياً أى أنهم ما لكم  
فنه ضرب ونحو أفلم يروا إلى  
ما بين أيديهم أى أعوا  
فلم يروا وأما حذفه مع أو  
في قوله

باب السفير خيام أراد

قائمات لتصدر المدا، طوف وفوات توسطه ولا مأ حسن وعمر از يد اولامو عمراً حسن زيد الدم تصرف الاما مل ومثلاً  
المة كانا على اولاد احق بالاحها \* وري السقي انفسها بسهام جنوب دوت عنها التناهي وانزات \* بها يوم  
لاحها اجنوب وري السقي

هو التراب والهرزال وكل شجر له شوك واحدة سفاة اه والمعنى الاول والثالث ساسمان هنا واما قول البعض  
هو شوك مخصوص فكونه محققا للمعنى في القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه شوك كالسهم كما  
قاله هو وسيا في انفسها أي الاولاد على حذف مضاف أي محل انفسها بسهام متعاق برى أي شوك كالسهم  
جنوب فاعل لاحها والجنوب ربح معلومة دوت بالذال المهملة قال في القاموس دوى الماء أي علاماته سفيه  
الربح اه فقول البعض أي جفت فيه نظر وأما ذوى بالجمجمة ففي القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا  
كملى ذبل وأذواه الحرا انتهى عنها أي عن الجنوب أي من أجلها التناهي فاعل دوت وهي جمع تنبيه وهي  
الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويحبس فيه وأنزلت بها رجع البعض الضمير لا ولاد أحقب وعليه فأنزلت  
عطف على لاحها وامل المعنى عليه وحمل فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباء في ساسية  
قال البعض والمراد بيوم باب السفر يوم شدة الحر اه وفي القاموس الرباب كرمات وشداد الجساعة وقد ذكر  
للسفر معاني أنسبها هذا الرياح يسفر بعضها بعضا وفي البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول  
الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذي الرمة فكان الموافق الأتيان بالضمير العائد على ذي الرمة بدل التعبير  
بالآخر (قوله وأنت) بكسر الهمزة لأن الخطاب لمحبوبته والعنزي يفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة  
الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فنضرب به المثل (قوله وعطفك الفاعل الخ)  
قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور راعطف الفاعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف  
فيه جلة لا فعل وكذا قام وقعد زيدا لان في أحد الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم  
وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمر وفيها خجلة وقع فيها اه سيوطي ووجهه أن الفعل المعطوف  
منصوب أو مجزوم فلو أن المعطوف للفعل وحده لم يأت نصبه أو جزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما)  
أي مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) أي المتعاطفين بان كانا مضيين أو مضارعين أو أمرين  
(قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردتهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام  
زكريا ويحتمل أن يكون أوردتهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلا في اللفظ ورد عليه وان أقره  
شيخنا والعضد أن زمني المتعاطفين حيثما مختلفان لمضي زمن الاتباع واستقبال زمن الإبراد لم يوجد شرط  
عطف الفاعل على الفعل الآن يراد بالتأني ما يشمل نارا القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للقاء فتدبر ثم  
يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من الأمثلة  
لا يمكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل للاستشهاد (قوله تبارك الذي الخ) الشاهد في وجعل على  
قراءة الخزم عطف فاعلى جعل الذي هو في محل جزم (قوله فالمغبرات صبحا) ظاهره أن أثره معطوف على  
مغبرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب  
بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن السكاك ابن  
الهام واذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام الغني في أول الجملة  
الرابعة من الجمل التي لا محل لها ولا ينظر بكل تقدير محل أثر من الأعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم  
دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غير معدوم وجوده اذا افترض أنه معطوف على مجرور فقط الآن يقال  
محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل  
فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر ولم تكن جملة فاعثر في محل جر قلت الفرض أن المعطوف  
الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه تدبر في وجاب الاسقاطي بان الذي يظهر أن أثره لا محل  
له من الأعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة ال وما فيها من أعراب ليس بطريق الاصله حتى يراعى في  
الفعل المعطوف بل بطريق العارضة من ال الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا أعرابها الى صلته فيجاز  
أن يعطف عليها لا محل له نظر الأصلها (قوله اذا المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه) أي لأن  
صفات حال والاصل في الحال الافراد فية ضمن مؤول بقا بضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول  
هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائر وفي الكلام حذف مضاف أي في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال

ومنه قول الآخر وانت  
غريم لا أظن قضاءه \*  
ولا العنزي القارظ الدهر  
جائبا أراد ولا أظن  
قضاءه جائبا هو ولا  
العنزي (وعطفك الفاعل  
على الفعل بفتح) بشرط  
اتحاد زمانيهما سواء اتحد  
نوعهما نحو أنحي به بلدة  
ميتا ونسقيه وأن تؤمنوا  
وتتقوا يؤتكم أجوركم  
ولا يسألكم أموالكم أم  
اختلغا نحو قوله تعالى  
يقدم قومه يوم القيامة  
فأوردتهم النار تبارك  
الذي ان شاء جعل لك  
خيرا من ذلك جنات  
تجري الاية (واعطف  
على اسم شبه فعل فعلا)  
فخصوصا فاق وبقيض  
فالمغبرات صبحا فاعثر  
لاتحاد جنس المتعاطفين  
في التأويل اذا المعطوف  
في المثال الاول في تأويل  
المعطوف عليه

(قوله الا أن يقال الخ)  
العطف باعتبار المعنى  
وكذا يقال في العطف  
عليه باعتبار المعنى أيضا  
(قوله وأجاب الخ) لا  
يتأتى جوابه الا في أثر  
ونحوه مع أن الاشكال  
عام

وفي الثاني بالعكس (وعكسا يستعمل تجده سهلا) كقوله \* أم صبي قد حبا أو دارج وقوله يقصد في أسوة أو حائر \* وجعل منه الناطم يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وقد راز مخشرى عطف مخرج على فالتى وجعل ابن الناطم تبع الأصل المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نهما والأصل فيه أن يكون اسمها \* (خاتمة) في مسائل متفرقة \* الأولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالأول نحو قام زيد وعمر ٨١ والثاني نحو قام زيد وأنا فإنه لا يصلح

قام أنا ولكن يصلح قلت والتاء بمعنى أنا فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أصم - مرله عامل بلائه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء الخطاب أو بفعل الأمر نحو وأقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتوح بقاء التاء نثبت نحو لا تضاد والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناطم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب إليه مخالف لما تظافرت عليه نهوض الخويين المعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في أسكن المؤكد بآنت \* الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد \* الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمر وامتناع اختصم زيدوا واختصم عمرو \* الرابعة

فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لأن المعطوف عليه صلة وحقة هما أن تكون جملة فالغير مؤول بالألفى أغرن (قوله أم صبي الخ) صدره بآرب بيضاء من العواهج \* جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة القائمة الخلق ويجوز فى أم الجرع عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بآرب أمده والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الأفراد على ما رآه الشارح بعد وسبأى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جردارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بآنت يعشيه بآب غضب بآتر \* ضمير يعشيه المرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالغضب الباترى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور في محل جوصفة ثانية لغضب في تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الأفراد وجعله العيني حالا ويرده جزم المعطوف والأسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا إنما يستقيم في البيت الثاني أما في الأول فلا لأن ما عمل به معارض بوجوده في الأول بل وجوده فيه أقوى مما على به لأنها بعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الأول والثاني وفي الثاني الأول فعلمك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا بد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فإنا قد باشرت العامل (قوله من أن زووجك معطوف على الضمير المستكن في أسكن) أى ويعتبر في الشواى ما لا يعتد في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القوانين نحو ادخلوا أولاكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من ابد الجمل بعضهم بعض ولا يحتاج اليه على الثاني (قوله لا يشترط في صحة العطف وصحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الأولى أو ما هو بمعناه فانه يقيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فان ذلك جائز فيها وكفألك صحة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس محتضا بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه وجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا تنفك الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اه شفى (قوله وأجازة الصغار الخ) قال البهاء السبكى أهل البيان متفقون على منعه وكثير من الحاجة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه لا يجوز بلغة ولا يجوز به بلاغة اه شفى وفيه عندى نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين يتنافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لأنه معطوف على أعدت للكافر بن وهو خير وأجيب بأن الكلام منظوره الى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصاف) أى لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خير وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الصاعين بالأفراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعدوا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبرا محذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كإسار وعن الرضى منع جمع اللفظين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في ميم ثم رأيت ما يؤيده في المقتى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثنى إلا من

١١ - (صبا) - ثالث

في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازة الصغار تليد ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصاف قال أبو حيان وأجاز سيبويه ما يؤيده في المقتى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثنى إلا من

وان شغائي غيرة مهراقة \* وهل عند زعيم نارس من معول وقوله تناسخ عن الاعند دار ابن عامر \* وكل اما قيل الحسنان بائدا  
 \* الخامسة في عطف الجملة الاسمية ٨٢ على الفاعلية وبالعكس ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو

قام زيد وعمروا كرمته  
 ان نصب عمروا راجح لان  
 تناسب الجملتين اولي من  
 تخالفهما والثاني المنع  
 مطلقا والثالث لاني على  
 يجوز في الواو فقط  
 \* السادسة في العطف  
 على معمولي عاملين اجمعا  
 على جواز العطف على  
 معمولي عامل واحد نحو  
 ان زيدا ذاهبا وعمرا  
 جالس وعلى معمولات  
 عامل واحد نحو اعلم زيد  
 عمرا بكر اجالسا وابوبكر  
 خالدا سميذا مطلقا  
 وعلى منع العطف على  
 معمول اكثر من عاملين  
 نحو ان زيدا ضارب ابوه  
 له عمروا وخاله غلامه  
 بكر وامامه عمولا عاملين  
 فان لم يكن احدهما جارا  
 فقال الناطق هم هو ممنوع  
 اجماعا نحو وكان آكلا  
 طعامك عمروا وقرك بكر  
 وليس كذلك بل نقل  
 الفارسي الجواز مطلقا  
 عن جماعة فيسب منهم  
 الاخفش وان كان احدهما  
 جارا فان كان مؤخر نحو  
 زيد في الدار والحجرة عمرو  
 او وعمروا والحجرة  
 فنقل المهدوي انه ممنوع  
 اجماعا وليس كذلك بل  
 هو جائز عند من ذكرنا  
 وان كان الجار مقدما نحو  
 في الدار زيد والحجرة عمرو  
 او وعمروا والحجرة فالشهر

اثبت وعلمته ولا يجوز ان نحاط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها ما عتزل واحدة وقال الصغار لما منه هاسيو به من  
 جهة التمتع علم ان زوال التمتع يحسمه افتصاف اوجهان في كلام الصغار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر  
 الصغار اذ قد كوز الشيء ما عتزل ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي اوقع ابا  
 حيان في العطف توهمه ان مراد الصغار التمتع الصناعي الذي هو تابع فيصح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا  
 محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت او  
 نصبت وانما مراد الصغار ان الوصف اذا زال بالسكينة بان قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا للفقد  
 ما بقي سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وحواله قول المغني ولا حجة الخ قاله الدماميني  
 (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقبة والرسم الاثر والدارس  
 المنصحي والممول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي اليكاء برفع صوت او اسم مفعول محذوف الصلة  
 من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في التثني وبه يعرف ما في كلام البهوض وبحث في الاستشهاد بالبيت  
 بان الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحيد لا شاهد فيه (قوله تناسخ عن الاعند دار ابن عامر) التاء للخطاب أي تكلمه  
 بما يسره والاماني جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللسان بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاثم  
 بكسر الهمزة والميم يحرك بفتح به وقد نقل كل معطوف على امر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكل  
 الخ وحيد عند شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول اكثر من عاملين) اضافة معمول  
 الى اكثر نسبة بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات اثلاثه عوامل (قوله وامامه عمولا عاملين  
 الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد  
 لا يقوى على قيامه مقام عاملين اضعفه وما اوهم ذلك يؤول بتقدير عالم بعد الناطف فيكون اماما من عطف  
 الجميل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمروا ومن عطف المفردات لم يكن لامن العطف على معمولي  
 عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في كل سوداء مرة ولا يضاء شعمة بنصب مرة وشعمة بقي أنهم لم  
 يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكر اقاتل خالدا ونحو ان زيدا ضارب ابوه عمرا  
 وخاله غلامه بكر وانما ظاهره ان كالعطف على معمولي عاملين فتأمل في قوله قال الرضي كل ضمير راجع الى  
 المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه بطريقه ما مطلقا نحو زيد وعمروا جاتي ومات الناس حتى الانبياء  
 وقدوافا ضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكثر من الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل  
 الله فافاضهم لئلا يكثر من الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فافاضهم لئلا يكثر من الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله  
 ارضاء احدهما ارضاء لآخر ونحو زيد وعمروا قام على حذف الخبر من الاول لدلالة خبر الثاني اوالعكس ويجوز  
 تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمروا على الحذف من الثاني  
 لدلالة خبر الاول وفي الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك لنقل كما واما الفاء ونحو  
 فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف به ماع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما نحو  
 زيد فعمروا قام وزيد ثم عمروا ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام وعمروا ثم عمروا وقالوا  
 ولا يجوز المطابقة لان تفاوتها بالترتيب يمنع اشتراكها في الضمير واجاز الماقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو  
 زيد ثم عمروا ماد الاشارة في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاعل ثم اذ يقال قام الرجلان  
 مع ترتيبهما ولا ضمارة كالظاهر في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا كخروج زيد فعمروا  
 فقامت لهما راجع في زيد ثم عمروا وهما صديقان واما لا بل واوام واما لم يكن فطابقة الضمير معها وعدمها  
 بحسب قصد التكلم فان قصدت احدهما وذكرا وجب في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمروا وجاء في  
 وزيد بل عمروا قام وزيد ثم عمروا وانك وزيد او هندا جاء في اذ المعنى احدهما جاء في ويغلب المذكور كما رأيت وتقول  
 في غير الاخبار جاء في اما زيد واما عمروا فكمته وازيد اضربت ام عمروا فاجعته وما جاء في زيد لكن عمروا

فا كرمته

عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال  
 اليكساني والفراء والراجح فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المحفوظ العاطف جاز والامتنع والله اعلم



فاكرتمه وان قصدت ما عوجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع اني دعوتهم ما وزيد و عمرو وجاءني وقد ذهبت اليهم ما قال تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما او ابست او يعني الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى وانفة غير امكن يجوز في أو التي للاباحية المطابقة وان كان المراد أحد هاتين الحالتين الحسن أو ابن سيرين وباحثهما لانهما الجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو اهـ ما خلاصه

﴿البديل﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البديل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البديل بمجد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصاحب البديلية يرى \* أوجب بان جواز الأمرين باعتبار قصد من فان قصد بالحق الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البديل \* وحاصل الجواب أن الخيشية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع وهذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقاً بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع مما فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصد استمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أو لا لكن صار بالابدال كما لم يكتف عنه فقصد لم يستمر وعما قررناه يعلم ما في كلام البعض (قوله بالحق) أي المنسوب الى متبوعه نقيضاً واثباتاً اهـ تصریح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافاقيل من المجرور قد يكون بواسطة نحو قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوه الله اهـ ذكر بان نحو تكون لنا عيدا لا قلنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البديل اهـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البديل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من البديل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البديل المبين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانهم البست مقصوداً بالحق وانما هي مكملات للمقصود بالحق (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فتلاثة أنواع \* أحدها ما ليس مقصوداً بالحق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد لا عمرو وأولكن عمرو والثاني ليس بمقصود في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو في المحي والماقه ودبه انما هو الاول \* النوع الثاني ماهو مقصود بالحق هو قوله فيصدق عليه أنه مقصود بالحق لأنه المقصود بالحق وذلك كما عطف بالواو ونحو جاء زيد و عمرو وما جاء زيد لا عمرو وهذا النوعان خارجان عما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول \* النوع الثالث ماهو مقصود بالحق دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بيل و عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هذا على مذاهبهم (قوله مطابقة) مقول ثلث ليل في مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضاً) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالبدل منه فجوز جدد زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اهـ وما عني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اهـ أي أجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غايه أمره الاجمال وهو من مقاصد الدعاة وأي فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي أو بدلا يشتمل على البديل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي البديل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي العامل عليه فكل ما محتمل للذهاب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كعطف بيل) أي بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضرب دون بدلي الغلط والتسيران لان بدل الاضرب هو المشارك للمعطوف بيل في قصد المتبوع ولا قصد الصحيح كما يتم الاضرب عنه الى التابع بخلاف بدلي الغلط والتسيران كما ستعرفه الآت يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مبيناً للاول بمعنى أنه ليس

﴿البديل﴾

التابع المقصود بالحق بلا \* واسطة هو المعنى في اصطلاح البصريين (بدلاً) وأما الكوفيون فقالوا لا خفى يسمى به بالتبعية والتبيين وقال ابن كيسان يسمى به بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحق يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف بيل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف به ما بعده (مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل \* عليه) بل في أو كعطف بيل أي يحییء البديل على أربعة أنواع \* الاول بديل كل من كل وهو بديل الشيء

(قوله بحد الخ) ان كان مبني على أنه بديل وبيان في آن واحد فلا كائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعي باعتبار الخيشية في التعريفين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبني على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للخيشية فيهما كما أوجب به لم يناسب قوله وأوجب الخ تأمل

عينه ولا يرضه ولا يشمله عليه (قوله بما يطابق معناه) أي يطابق معناه فقبل ضمير يطابق مضاف  
 مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما  
 كثيرا ما يتغيران بحسب المفهوم نحو جاز بدأخوك ثم التغير الذي تقتضيه المطابقة ظاهرا واختلافا  
 مفهوما والوجه للتغير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قراءة الجبر) أما في قراءة  
 الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الله اه غزى (قوله وذلك) أي المذكور  
 من الأجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذي أجزاء متمتع هنا أي في اسم الله تعالى لأن سميها لا يقبل التجزى  
 (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد  
 من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لربط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن  
 الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لربط وهذا وقال المصنف في شرح كافيته اشترط أكثر المحققين  
 صاحب بدل البعض والاشتغال بضمير عائده على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه  
 وصح غيره ما ذكره شارح من الاشتراط في البدلين (قوله ثم عمو الخ) قال حفيظ الموضع ان جعلت  
 كثيرا بدلا من الضمير بين المتصلين أعني الواوين لزم منه تواردهما لين على معمول واحد وان جعلته بدلا  
 من أحدهما وبدا الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصريح بان كثيرا بدلا  
 من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عمو كثير منهم وصموا ويلزم  
 عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو وثقه على الناس الخ) أي بناء على  
 أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب أعمال المصدر (قوله وهو بدل  
 شيء من شيء) يشتمل عامله على معناه بطريق الأجبال كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه  
 أو فرسه كذا في نسخ وعلمها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى في اشتغال عليه متبوعه  
 أو دل على ما استلزم معنى اشتغال عليه متبوعه فالأول كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق  
 زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها مع ما نضه اهل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذي اشتمل  
 عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه  
 لبدا الاشتغال يقتضي حسن الاقتصار على المبدل منه لأن ذلك شرط في صحته اه (قوله يشتمل عامله على  
 معناه الخ) أي يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبة إلى ذات المبدل منه ففي قولك ما عجبني زيد علمه  
 الاستغراب لا يناسب نسبة إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبة  
 إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه اغما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبة إلى شيء  
 يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل اجالا هذا هو المراد  
 بالاشتغال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرده لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على  
 البدل الدلالة المذكورة كما في قتل أصحاب الأخدود النار بناء على أن النار بدل اشتغال من الأخدود كما  
 سيذكره الشارح وقال ابن غازي معنى اشتغال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق في  
 اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقي  
 ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال بما سبقه اجالية كما هو ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله  
 الدماميني عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبنو الوزير وكلاؤه لأن شرط  
 بدل الاشتغال أن لا يستفاد ما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة إلى بيان الأجبال الذي فيه  
 وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا في أمثاله ولا يجوز مثل هذا  
 الأبدال أصلا اه فعلى هذا يشكك هذا التابع من أي التوابيع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضا الدماميني  
 عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا علمه ليس بدل اشتغال بل بدل غلط لأن ما قبل البدل لا يدل عليه لأن  
 ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لما يناسبه العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شق  
 في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض وملاؤه نارا وقالوا لم يكفرا لقي فيه

مما يطابق معناه نحو  
 اه هذا الصراط المستقيم  
 صراط الذين وسماه  
 الناظم البدل المطابق  
 لوقوعه في اسم الله تعالى  
 نحو إلى صراط العزيز  
 الحميد الله في قراءة الجبر  
 وانما يطابق كل على ذي  
 أجزاء وذلك متمتع هنا  
 والثاني بدل بعض من  
 كل وهو بدل الجزء من  
 كله قل لا كان ذلك الجزء  
 أو مساويا أو أكثر نحو  
 أكلت الرغيف ثلثه أو  
 نصفه أو ثلثيه ولا بد من  
 اتصاله بضمير يرجع  
 للمبدل منه مذکور  
 كالأمثلة المذكورة  
 وكقوله تعالى ثم عمو  
 وصموا كثير منهم أو مقدر  
 نحو وثقه على الناس حج  
 البيت من استطاع إليه  
 سبيلا أي منهم\* والثالث  
 بدل الاشتغال وهو بدل  
 شيء من شيء يشتمل عامله  
 على معناه بطريق الأجبال  
 كما عجبني زيد علمه أو حسنه  
 أو كلامه وسرق زيد ثوبه  
 أو فرسه وأمره في الضمير  
 كما مر بدل البعض فتأمل  
 المذكور ما تقدم من  
 الأمثلة ومثله قوله تعالى  
 يسألونك عن الشهر  
 الحرام قتال فيه ومثال  
 المقدر قوله تعالى قتل  
 أصحاب الأخدود النار  
 أي النار فيه

وقيل الأصل ناره ثم نابت ال عن الضمير والزابع البدل المبين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله (وذا الاضرب اعزان قصد الضمير \* دون قصد غلط به سلب) أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أو لا لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا لما عرفت في حد البدل فالمبدل منه أن لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بديل الغلط أي بدل سببه ان غلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غله لأنه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذلك فساد قصد فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا ٨٥ وقد ظهر أن الغلط متعلق

باللسان والنسيان متعلق بالحنان والتناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضرب ويسمى أيضا بدل البداء \* ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله البداء \* وأعرفه حقه وخذ نملا مدي)

نخل البدل كل من كل والبداء بدل بعض وحقه بدل اشتغال ومدي يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهم والمدي جمع مدينة وهي السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر باخذ المدي فسبق لسانه إلى النسل فبدل غلط وان كان أراد الامر باخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الامر باخذ المدي فبدل نسيان وان كان أراد الأول ثم اضرب عنه إلى الامر باخذ المدي وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل اضرب وبداء والاحسن أن يؤتى

ومن كثر ترك اه تصریح ومنه يؤخذ أن ال في الاخذ والجنس لأن الاخذ بدلتا لثلاثة لا واحد (قوله وقيل الأصل ناره الخ) وقيل أراد بالاحذود النار مجازا لاشتغالها عليها وقيل النار على حذف مضاف أي اخذود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضرب أفاد ذكر يا (قوله وذا الاضرب الخ) أي انسب هذا البدل الشبيه بانه طوف بيل للاضرب كان تقول بدل اضرب ان صحب البدل قصد المتبوع أي قصد اصحابها كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية المحذوف أي وان وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي فهو بديل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثاني وجرى على هذا المراد ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي رفع هذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له لاختلافها على الثاني والأقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لأن البدل الخ) علة المحذوف أي لأن كون البدل مقصودا أو لا لأن البدل الخ (قوله أي بدل سببه الغلط) أي بد كالأول فالإضافة في بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وان كانت في بدل السكك و بدل البعض للبيان وقوله لأنه نفسه غلط أي كما يتوهم من قولهم بدل السكك و بدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المداد الظهور رسمي بذلك لأن المتكلم بدله ذكره بعد ذكر الأول قصد (قوله البداء) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي المد منه أو الأصل بده ثم نابت ال عن الضمير على القوانين المتقدمين (قوله وذلك) أي احتمال الأقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة وقوله فان كان المتكلم الخ وانما تقدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغير النبل والمدي (قوله جمع مدينة) بضم الميم وقد تكسر نفعه شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهي السكين) قيد غيره بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أي في أوجه المثال المتقدمة بيل ثلاثية وهم أن المتكلم أراد الصفة أي نبلا حادا كما يقال رايت رجلا حمارا أي بلبدا كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى فيهن بيل خرج مدي عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كافي غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحمموا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهمة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف فغاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دعت عينه كثيرا كما ندع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتناولوا البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل السكك سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا الإشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا الإشارة إلى رد بدل البعض وبديل الاشتغال إلى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ زاجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزاء مجازا امرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ زاجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتغال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطابق اسم المحل ويراد الخلق فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتغال لا يطرد

فيهن بيل وتنبيهات الأول كزاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله كافي غداة البين يوم تحمموا \* لدى سمرات الحى ناقف حنظل ونفاه الجهور وتناولوا البيت \* الثاني رد السهلي رحمه الله تعالى إلى بدل البعض وبديل الاشتغال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثة انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم نبئت ذلك البعض

(قوله وقد تكسر الخ) هي مثله الميم وتجمع على مدي ومدي بالضم والكسر اه

وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم \* الثالث اختلف في المشتل في بدل الاشتمال ف قيل هو الاول وقيل الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب في التسهيل الى الاول \* الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظام ولا تراو زعم قوم منهم ابن ٨٦ السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة \* لمياء في شفيتها حوة لعس \* فالعس بدل غلط

لان الحوة السوداء والعس سواد يشوبه حرة وذكر يمين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لا مكان تأويله \* انما عس قد فهم من كون البديل تابعاً له يوافق متبوعه في الاعراب وأما موافقته اياه في الافراد والتذكير والتثنية كبر وفروعها فلم يتعسر لها هنا وفيه تفصيل اما التثنية كبر وفروعها وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة فخصوص صراط العزيز الجيد بالله في قراءة الجبر والنكرة من النكرة نحو ان للمعرفة مفازا حدائق وأعابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو وانسقا بالانصبة ناصية كاذبة وأما الافراد والتذكير وأضدادها فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدر والنحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل كقوله وكنت كذبي رجلا بين رجل صالحة

لانه وان تأتى في نحو نفعني زيد علمه لا يتأتى في نحو سرق زيد فوسره (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدره أو مراداً منه غير معناه المصدرى كالم في نفعني زيد علمه اذا انظر أنه بمعنى معنومه واقتصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتمال والافتقار يكون غير مصدر كافي سرق زيد فوسره (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة زيد فقيمت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والالم بتأت الاطراد في شئ من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبذل الكل الآن يقال وجه التسمية لا يوجد فيها فتأمل والنحو كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البديل يشعر بالبديل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبديل والبارز لا يبدل منه الذي يشعر به لفظ البديل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفهمه ما أسلفناه من البحث في حمل البعض كلام المصنف محتملا لاهل المذهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلا من المسمى كالقبي وهو ممر في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر ووصفت به الحوة أى حوة لعساه هنا وقد قيل كل من الحوة والعس حرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البديل تابعاً له الخ) أى لما علمت سابقاً من أن التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والتجديد (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تقيماً للاقسام (قوله مفازا) أى مكان فوزا وفوزا وعلى هذا ما شى الشارح وهو سياتى ما فيه وقوله وأعابا عطف على مفازا كما شى الجلالين (قوله بالانصبة) هى ناصية أى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلي (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظريته بان المراد المطابقة في المعنى وهى حاصلة لان المصدر يدل على الاتيين في الجملة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير في التثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عن البديل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويحجب بان ذلك على حد زبد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البديل ليس كل واحد من شئ التفصيل على حدة بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر كما جعل في كل منهما دفعاً للتحكم فاندفع بحث الدماغيته بانه اذا كان مجموعهما هو البديل فالعامل في كل واحد منهما مع أنه مجرد غير بدل قال وهذا في البديل كقولهم في الخبر الزمان حلوحامض ونقل الطبري لاوى عن سم أنه قال الظاهر أن المسمى بالبديل اصطلاحاً هو الاول فقط وان كان البديل في المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقاً فان ورد ما يؤهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان لفهمه وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما يجوز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدة لان الضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز اخذ من أمثلتهم وان لم يحضر في الآن التصريح به ولا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هنداً تعجبني جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله الاما احاطة جلا) قال البعض أى الابدال كل أظهر احاطة وشمولا

فشلت وان كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) منه كما كان أو مخاطباً (الظاهر) \* تبدله أى يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كاذ كره في أمثله ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الاما احاطة جلا) أى الا اذا كان البديل بدل كل فيه معنى الاحاطة فهو ككون الانواع

والنقد

المنع وهو مذهب جمهور  
البصريين \* والثاني  
الجواز وهو قول  
الأخفش والكوفيين  
\* والثالث أنه يجوز في  
الاستثناء نحو ما ضربتكم  
الأزبداء وهو قول فطرب  
(أو اقتضى بعضاً) أي  
كان بدل بعض نحو وقد  
كان لكم في رسول الله  
أسوة حسنة لمن كان  
يرجو الله واليوم الآخر  
وقوله أو عديني بالسجن  
والأدهم \* رجل  
فرجلى شمة المناسم  
(أو) اقتضى (استمالاً)  
أي كان بدل استمال  
(كانك ابتهاجك استمالاً)  
وقوله بلغنا السماء  
مجدنا وسناؤنا \* وأنا  
لنرجو فوق ذلك مظهراً  
(تنبيه) قال في التسهيل  
ولا يبدل مضمر من مضمر  
ولا من ظاهر وما أدهم  
ذلك جعل توكيذاً أن  
لم يفيد اضرباها  
(وبدل) المبدل منه  
(المضمر) معنى (الهمز)  
المستفهم به (يلى  
ههنا) مستفهماً به  
وجوبا (كن ذا سعيد  
أم علي) وكم مالك  
أعشرون أم ثلاثون وما  
صنعت أخيراً أم شراً  
وكيف جئت أراك يا أم  
ناشياً (تنبيه) نظير هذه  
لمسئلة بدل اسم الشرط  
نحو من بقم أنز يدوان  
نبدلاً أو نهاراً أسافر معك



الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت  
 من يقيم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البديل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على  
 المبتدأ وهو غير جائز في الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بحذف امتنع المسئلة لخلاف العامل ولان ان  
 لا يضر والفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفهمه نحو وان امرأة خافت وجوابه ان انما جيء به البيان المعنى  
 لا للعل فلا يلزم المحذور اهـ تصريح بقائدهم اجتمعت مع جماعة كثير من اهل العلم في بعض المحافل  
 فاورد بعضهم سؤالا في قوله صلى الله عليه وسلم ايما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن ديومتها حاصلة له أنهم  
 جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي مع أن بديل المضمّن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما  
 أن بديل المضمّن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن  
 محل وجوب ابدال بديل المضمّن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البديل بعد فعل الشرط أخذ من الأمثلة التي  
 ذكروها وتعميم ذلك غاية الإعجاب وقد خرج مما سر جواب آخر وهو أن ذلك قد يختلف كما في آية الزلزلة (قوله  
 ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لا يبدال الفعل ما اشترط لطف الفعل على الفعل وهو  
 الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز أن جئته تمشي إلى أكرمك (قوله تلمم بنا) في كونه بديل كل  
 من كل نظر فإن الاتيان الجعي والالمام المزول وماتمحل به البعض من أن المراد اتيانهم النزول بهم بحجازا  
 بزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بديل اشتمل (قوله كن يصل النينا) أي معشر الكرام الذين لا ينجب قاصد  
 الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعين بنا) فيستعين بديل اشتمال  
 من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة  
 وجعله الشاطبي بديل اضرب أو غلط فراجع قال شيخنا على القول بان البديل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار  
 العامل فالقياس ان الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والمقدّر من يصل النينا من يستعين  
 بنينا من اهـ (قوله يضاعف له العذاب) فهو بديل اشتمل من يلقى أثاما لان اتي الانام أن يحصل له العذاب  
 مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فأنقله الغزالي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان اتي الانام هو  
 مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطأ بل جل تقاعد عن مباينة الملك وعلى خبر ان والله  
 نصب بنزع الخافض وهو الواو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بديل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير  
 مضاف أي احذره أو حال أي كارهوا وهذا أنسب بقوله طاعة وجعله صفة مصدر محذوف بحو ج الى تكلف  
 تقدير الموصوف وتأويل كرهها باسم مفعول وبهذه اللم ما في كلام الغيني الذي درج عليه شيخنا والبعض  
 (قوله ولا يبدل بديل بعض) نقل في التصريح ان الشاطبي أثبتته ومثل له بخوان فصل تسجد لآر من برحمتك  
 لكن قال الغارضي انه يحتمل بديل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اهـ وفيه عندي وان أقرو شيخنا  
 نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما دام اشتمال الكل على جزئه والالزام ان كل بديل بعض بديل  
 اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بخوان تطعم بذاتك كسه أكرمك (قوله تبدل الجملة  
 من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأديبه المراد على ما قاله المدون شري وأفره شيخنا  
 والفرق بين بديل الفعل وبديل الجملة أن الفعل يقع ما قبله في أعز رابه لفظا أو تقدير او الجملة تتبع  
 ما قبلها محسلا أن كان له محل والافاط لاق التبعية عليها مجاز كذا في التصريح قال في المعنى جوزا أبو البقاء  
 في قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فصلنا بعضهم على بعض ورد به بعض المتأخرين بان الجملة  
 الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك اهـ بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس  
 وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول لجوزة ابن هشام نحوز يدمتق يخاف الله ويخاف الله  
 متق وأما الثاني فجوزة أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوضا فجعل قيا بدلا من جملة ولم يجعل له  
 عوضا وأما الثالث فائتته سيويوه وجعل منه أي عذمتكم انكم اذا تم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى  
 لا توكيدوا والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذان توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما  
 تعلمون الخ) الجملة أمدكم بانعام وبنين الخ بديل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا ينبغي أنما صلة الذي في قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من الفعل) بديل كل من كل  
 قال في البسيط باتفاق  
 كقوله

مقي تأتينا لم بنا في ديارنا  
 تحمد حطبا جولا ونارا  
 تأججا

وبدل اشتمال على الصحيح  
 (كن \* يصل النينا  
 يستعين بنينا من) ومنه  
 ومن يفعل ذلك يلقى أثاما  
 يضاعف له العذاب وقوله  
 ان على الله ان تبايعا  
 تؤخذ كرها أو تجيء  
 طائعا

ولا يبدل بديل بعض وأما  
 بديل الفاظ فقال في  
 البسيط جوزة سيويوه  
 وجماعة من الخويين  
 والقياس يقتضيه (تنبية)  
 تبدل الجملة من الجملة  
 نحو أمدكم بما تعلمون  
 أمدكم بانعام وبنين وقوله

(قوله أجبت) جواب  
 اقناعي على تسليم الوجوب  
 والافليس عس لم تأمل  
 (قوله لان الخ) فيه انه  
 يكفي الجملة الادعائي في  
 مثل هذا (قوله وهو  
 يشتمل الخ) فيه انه حينئذ  
 بديل بعض والغرض  
 خلافة فعل المناسب انه  
 مشتمل اشتمال السبب  
 على المسبب

أقول له ارحل لا تثبت عندنا \* وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم ابدالها من المفرد كقوله

الى الله أشكروا بالمدينة حاجة

وبالشام أخرى كيف يلتقيان أيدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكروها تين ٨٩

الناظم نحو عرفت زيد  
أبو من هو (حاجة) في  
مسائل متفرقة من  
التسهيل وشرحه \* الأول  
قد يتخذ البذل والبذل  
منه لفظا اذا كان  
الثاني زيادة بيان كقراءة  
يعقوب وتري كل أم  
جائية كل أمة تدعى الى  
كتابتها بنصب كل الثانية  
فانها قد اتصل بها ذكر  
سبب الجش \* الثانية  
الكثير كون البذل  
معتدا عليه وقد يكون  
في حكم الملقى كقوله

ان السيوف غدوها  
ورواحها  
تركت هوازن مثل قرن  
الاعضب

\* الثالثة قد يستغنى في  
الصلة بالبذل عن لفظ  
المبذل منه نحو أحسن  
الى الذي صحبت زيدا أى  
صحبت زيدا \* الرابعة  
ما فصل به مذكور وكان  
وافيد به يجوز فيه البذل  
والقطع نحو مرت  
برجال قصير وطويل  
وربعة وان كان غير واف  
تعين قطعه ان لم ينسوخ  
معطوف محذوف نحو  
مرت برجال طويل  
وقصير فان نوى معطوف  
محذوف فن الأول نحو  
اجتنبوا الموبقات الشرك  
بالله والسحر بالنصب  
النقد برؤا خواتمها  
فيه ثلاث لغات أشهرها

الذي أمدكم بما تعلمون فلا محمل لها فإطلاق التبعية على ما بعده مجازا من عن التصريح وقال الدماميني  
والشعبي إطلاقها عليه بالمعنى القوي لا الاصطلاحي ومثل الآية في التصريح ببدل البعض وهو الظاهر لان  
ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور منه الان يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عامرا ادا به الخصوص  
(قوله اقول له ارحل لا تثبت عندنا) التمثيل به لبدل السكك معنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده  
ومثل به في التصريح ببدل الاشتغال وهو معنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده قال الدماميني  
لاتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المفعول وكل واحدة جزء المفعول اه قال في  
التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتغال في الافعال والجل لتعذر عود الضمير عليها  
(قوله ابدالها من المفرد) انما صرح بذلك لجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله أيدل كيف  
يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيد أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى  
أن الجملة في تأويل المفرد والى أن الاستفهام تعجبى قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة  
مستأنفة منه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو من مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل  
من زيد ابدال اشتمال لمفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجش) هو دعاء كل أمة  
الى قراءة كتابها (قوله كون البذل معتدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده في الحالة التي له من تكبير وتأنيت  
وغيرها نحو ان زيدا عينه حسنة وان هذا جفنها فارتب نصب العين والخفق فانت الخبر في الأول وذكر في  
الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البذل لو حب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني اه دماميني وفي  
كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البذل للبذل وعند اعتماد البذل منه للبذل منه وفيه نظر الا أن يراد بكون  
الخبر للبذل أن البذل هو الخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر انما اعتمد ادا على البذل  
منه والاعضاب عين مهملة فضاء مجمعة فوحدة ولذا بقرة اذا طاع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام  
(قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الماء المقدرة وجره بدلا من الذي ورفعه خبر مبتدأ محذوف كاله الشارح على  
التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أى مبذل منه مذكور قال شيخنا نقل عن السيوطي وكذا غير المفصل  
يجوز فيه القطع أيضا نحو مرت زيدا أخوك نص عليه سيديو به والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن  
مم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا  
به) أى مستوعبا لأنواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفصحها الذي بين الطويل والقصير  
(قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما في المعنى وبهذا بين بطلان قول البعض محمل  
التعيين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جازا لا اتباع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض  
أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تسكن من الغافلين (قوله فن الأول) أى ما كان فيه البذل وافيا بالمبذل منه فيجوز  
فيه الامر ان البذل واقطع

والنداء

هو لغة الدعاة بآى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أَدْعُو مفعول به أو مقدر والمراد بالاقبال  
ما يشتمل الاقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان بالطلب الاقبال  
لسماع النهي والنهي عن الاقبال بعد التوجه واعتراض نيابة بحرف النداء عن ادعوا بان ادعوا خبر والنداء  
انشاء واجب بان ادعوا نقل الى الانشاء وانما ينادى الميز واما نحو يا جبال ويا أرض فقيل انه من باب المجاز  
اتشبه ما ذكر بالميز في الانقياد واسمعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالسكابة ويا تخمير ولك أن  
تقول من الجائز ان الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا بالميز وهزة النداء منقلبة عن واو مثل  
كساء كما في الفري (قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم  
ضمها مع المدأى ثم أشهرها ضمها مع المدأى فعل التفضيل هناليس على بابه وقد رتب بعضهم خبرا في الموضوعين  
أى ثم كسرهما مع القصر الى الاول ثم ضمهما مع المدأى الثاني هذا وقد أسلفنا في بحث علامات الاسم نقلنا

١٢ - (صبان) - ثالث \* اثبوتها في حديث آخر والله تعالى أعلم \* النداء  
كسر النون مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد

واشتقاقه من ندى الصوت وهو ٩٠ بعده يقال فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وللنادى الناء) أى البعيد (أو)

عن المصباح أن فى النداء لغة أربعة وهى الضم مع القصرفقته (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وانما فسرنا الاشتقاق بالاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللهادى الخ) فى حاشية المعنى للسيوطى ما نصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملنا الهمزة أقسام الكلمة لأنها تاتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر اه أى كلى والمنادى فى عبارته يكسر الدال (قوله الناء) بحذف الباء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف اه قبل انما نودى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى نداءه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالناء) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال ان الشارح حل عبارة المتن على ما يتبع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تشبيهه لارتفاع محل المنادى ببناء العبد لربه (قوله تمهيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاء وهما لا من همزة ايا وكلامه محتمل للقولين وان كان إلى الثانى أقرب ولزادة أحرفه ما عن يا كان فيه ما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا (قوله وأعمها) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يلقى وكما تعين فى لفظ الجلالة تعين فى المستغاث وأيمه أو أيتها لان الاربعة لم يسمع نداءها الا بيا البعد هاء حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووالان ندب الخ) قال الرضى وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المعنى أجاز بعضهم استعمال واى النداء الحقيقى (قوله واولاده) ذرا حروف نداء ونذبة وللهادى معنى على ضم مقدور على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووالان ندب أو يا (قوله وقت فيه الخ) قصد بذلك عدم موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فنقول عند قصد ندبة زيد الملبى وبحضرته من اسمه زيد وازيد بالواو اذ لو اذلت بيا التمداد إلى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد أى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد غمزتها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله جملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ما ذاق قول فى أى وآ بعد الهمزة فيها هل يحمله ما لبعد أو القريب أو لهما فان أراد بقوله أى والهمزة للقريب مقصورتين ومحدودتين فلا إشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما لبعد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز تركيد الذا عند التنزيل المذكور لا تاكيد فتخلص أنه يجوز نداء القريب بما لبعد للتركيد ولأنه تنزيل والمراد تركيد النداء اذ بان الأمر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده الكشف (قوله وعلى منع الكس) أى لعدم تاتى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذ لم ينزل البعيد منزلة القريب والاجاز نداءه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لم يزل عليه حذف النائب والنوب عنه فقد قال الدمامى لانسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم بالنسبة لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى جملة أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك وجه الدمامى بجوازه قبل الأمر والدعاء بانهم ما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير لحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان إلى منعه وعلمه بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد ذلك سماع عن العرب وبأنى الشواهد للتنبيه كفى قبل ليت ورب وحينئذ على ما صرح به فى التسهيل وعلمه فى شرحه بان مولى بأحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار به بعد اداد الأمثلة إلى

من هو (كالناء) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا \* وأى) بالسكون وقد غمزتها (وأكد أيا تمهيا) وأعمها يافانها تدخل فى كل نداء وتعين فى الله تعالى (والهمز) المقصور (للدانى) أى القريب نحو أزيد قبل (ووالان ندب) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو واولاده وارساء (أويا) نحو يا ولده يا رساء (وغيرا) وهو يا (لدى اللبس اجتناب) أى لا تستعمل فى الندبة الا عند أمن اللبس كقوله جلست أمرا عظيما فاصطبرته وقت فيه يا مر الله يا مر فان خيف اللبس تعين واى تنبيهان \* الاول من حروف نداء البعيد أى بعد الهمزة وسكون الباء وقد عدتها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية \* الثانى ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب وبالحذف ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للتوسط وبها للجميع وأجمعوا على أن نداء القريب بما لبعد يجوز تركيد أو على منع العكس (وغير مندوب ومضمر وما جاء مستغنا فادعى) فاعلم (نحو يوسف أعرض عن هذا) استغنى عن لفظها التعلقان

أن أدوالى عباد الله ونحو

خير من زيد أقبل ونحو  
من لا يزال محسنا أحسن  
الى أما المندوب والمستغاث  
والمضمر فلا يجوز ذلك  
فيها لان الأولين يطلب  
فيهما مد الصوت والحذف  
ينافيه ولنفوت الدلالة  
على النداء مع المضمر  
\* تنبيهان \* الأول \* عدم  
في التسمييل من هذا  
النوع لفظ الجلالة  
والمتهجب منه ولفظه ولا  
يلزم الحذف الامع الله  
والمضمر والمستغاث  
والمتهجب منه والمندوب  
وعنى التوضيح المنادى  
البعيد وهو ظاهر \* الثاني  
أنهم كلامه جوارزنده  
المضمر والصحيح منعه  
مطلقا وشذخويا  
اباك قد كفتيل وقوله  
\* يا بجر بن ابجر يا اتنا  
\* (وذلك) أى التعرى من  
الحروف (في اسم الجنس  
والمشارلة \* قل ومن يمنعه)  
فيهما أصلا ورأسا (فانصر  
عاذله) بالذال المحجمة  
أى لاقه على ذلك فقد سمع  
في كل منهما ما لا يمكن  
رد جميعه فن ذلك في اسم  
الجنس قولهم  
أطرق كراواتد مخنوق  
وأصبح ليل  
وفي الحديث ثوبى حجر  
وفي اسم الإشارة قوله  
إذا هلت عيني لها قال  
صاحبى  
بذلك هذا الوعة وغرام  
وقوله

أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء لذاته  
كيدوسف أو واصله لنداء غيره كاي ولا بين أن يكون معر باقبل النداء كيدوسف أو مبنيا قبله كن أو معر باقبله  
في بعض الاحوال ومبنيا في البعض الآخر كاي هـ ذاما ظهري وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررنا  
فلم أن المنادى في المثال الأخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبهة بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف  
عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله \* (قوله أن أدوالى عباد الله) أى أدوالى الطاعة يا عباد الله  
وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فارسل معنا بنى اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ  
(قوله مع المضمر) أى لقلة ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم يا لاهو والعجب اذا تعجبوا من كثرتهم (قوله  
الامع الله) لان ندائه على خلاف الاصل لوجود ال فيه فلو حذف حرف النداء لم يبدل عليه دلائل أفاده \* (قوله  
(قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وكما (قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أنوزيلا لان مد الصوت  
مع مطالب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق  
الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير الخطاب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فندأوهما ممنوع اتفاقا  
كما في التصريح فلا يقال يا ناو لا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو يامن لاهو لاهو لان هو في مثله اسم لذات العلية  
لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بان مصب تصحيح المنع في عبارة الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر  
حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون  
الضمير موقفا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير الخطاب فقط ويكون معنى  
قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا بما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظاما أخذا بما بعده  
أيضا فأعرف ذلك (قوله وشذخويا اباك قد كفتيل) جعل بعضهم يافيه للتنبيه ويا مفعول فعل محذوف يقسره  
المذكور (قوله يا بجر) بوحدة بجر فراء قال في القاموس البحر الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقيل بجر  
كفرح فيهما اه وتعامه \* أنت الذي طلقت عام جمنا \* وجعل بعضهم يافيه للتنبيه وأنت الأولى منه بدأ  
وأنت الثانية تأكيد الموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولا يقل أى التعرى بفتح مع أنها  
مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير اسم الإشارة (قوله في اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى في الشرح  
(قوله المشارلة) اعتراض بان حقه أن يقول والمشار به وأجيب بان كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار  
له من حيث أنه مشارلة وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشارلة أى الاسم الدال عليه من  
حيث أنه مشار إليه وظاهر كلامه جوارزنده اسم الإشارة مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بالخطاب (قوله  
أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بفتح أصلا منع القياس عليه  
وبعنه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيبيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود  
حيث قال ومذهب البصريين المنع فيما وحل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كرا وان  
رخم يحذف النون وحذفت معها الألف لكونها لينازائدا سا كنما كلا لاربعة قال الناظم \* ومع الآخر حذف  
الذى تلا \* الخ فلبت الواو ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها أو تعامه أن النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر  
وقد تواضع من هو أشرف منه أى اخفض يا كرا اعتقل لا صيد فان من هو أكبر وأطول عنه قدامك وهو النعام  
قد صيد تصريح بزيادة (قوله واقتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يخل بالنداء نفسه  
بما له اه تصریح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ أى صر صبا اه تصریح ولو قال  
أى أثبت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه  
الصلاة والسلام حين فرأ الحجر بثوبه حين وضه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما في الفارضى (قوله اذا  
هملت عيني) أى أالت الدموع لها أى لأجل المحبوبة وبذلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه  
الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه وبما بعده  
تذكير اسم الإشارة مع تانيث لوعه (قوله قومي لهم) قومي خبران ولهم متعلق بصفة الموصول وهي وصفوا فيكون

أن الأولى وصفوا قومي لهم فهم \* هذا اعتصم تلقى من عادلك مخذولا

وقوله ذا الذراعوا فلا يس بعد استعمال الرأ \* س شيئا الى الصبا من سبيل وجعل منه قوله تعالى ثم اتم هؤلاء ثقلون انفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ومذهب ٩٢ البصريين المنع فيه ما وجل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ولحنوا المتن في قوله

هذي برزت لنا فهجت  
وسيسا

والانصاف القياس على  
اسم الجنس لكثرة نظاما  
ونثرا وقصر اسم الإشارة  
على السماع اذ لم يرد الا  
في الشعر وقد صرح في  
شرح الكافية بموافقة  
الكوفيين في اسم الجنس  
فقال وقولهم في هذا اصح  
تنبيهه \* اطلق هنا

اسم الجنس وقيد به في  
التسهيل بالمتن للنداء  
اذ هو محل الخلاف فاما  
اسم الجنس المفرد غير  
المعين كقول الاعشى  
يارجل لاخذ بيدي فنص  
في شرح الكافية على  
أن الحرف يلزمه فالماض  
أن الحرف يلزم في سبعة  
مواضع المنسوب  
والمستغاث والمتعجب  
منه والمنادى البعيد  
والمضمر ولفظ الجلالة  
واسم الجنس غير المعين  
وفي اسم الإشارة واسم  
الجنس المعين ما عرفت  
(وابن المعرف المنادى  
المفردا

على الذي في رفعه قد  
عهدا)

أي اذا اجتمع في المنادى  
هذان الامران التعريف  
والافراد فانه يبنى على  
ما يرفع به لو كان معربا  
وسواء كان ذلك التعريف  
سابقا على النداء نحو

يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل اقبل تر يد رجلنا معنا  
والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا يمدخل في ذلك

قد فصل بين العامل والمعمول باجتناب الضرورة واعتصم أي استمسك (قوله ذا الذراعوا) أي يا ذا الذراعوا  
أي انكف عن دواعي الصبا انكهافا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد  
أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنهم (قوله على شذوذ) أي في النثر أو ضرورة أي في النظم (قوله ولحنوا  
المتنبي) قد منع المتنبي بان المتنبي كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله  
الداميني (قوله هذي) أي يا هذي وجعله بعضهم مقولا لمطلق أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه  
ورده النظم به بانه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الامنع وتاب بذلك المصدر فحضر بته ذلك  
الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير النظم لا يشترط ذلك فهجت أي أثرت رسيسا أي مماواتها  
\* ثم انصرفت وما شفيت نسيسا \* بنون مفتوحة أي ببقية النفس (قوله اذ لم يرد الا في الشعر) أي لم يرد نصا  
الا في الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضي أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا  
وليس كذلك فقد صرح المرادي بان بعضهم أحاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا لاخذ بيدي \* وأجاب  
بعضهم بجعل ال في الخلاف للمعهود والمعهود والخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا  
منهما وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير  
التفريقين فراجعهم (قوله على أن الحرف يلزمه) أي على الصحيح لما مر عن المرادي خلافا لما يوجهه كلام  
الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية  
في نحو ادعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلتها افرادا وتعرفا وانما احتج الى  
قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى على المشابهة الحرف ولا يبنى على المشابهة الاسم  
المبني وخرج بقولنا ومماثلتها افرادا وتعرفا بالمضاف والشبيه به لانهم لم يعموا الا الكاف الاسمية افرادا  
والنكرة غير المقصودة لانهم لم يعموا بها افرادا وتعرفا وجعل السمة على النداء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب  
والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه السمة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة  
الاعلام بان بناءه غير أصلي وكانت ضمة لانه لو بنى على الكسر لالتبس بالنداء الكاف الاسمية الى بناء المتكلم  
عند حذف يائه كغناء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه كغناء بالفتحة قاله الفاعكي  
وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بانه قليل  
ولا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله  
المعرف ضرورة اه غزى (قوله في رفعه) أي رفع نظيره على ما قاله الغزالي والمراد رفعه في غير النداء والمراد  
رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينه في  
قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدره أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالمعلم والصحيح  
بقائه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقبل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وردده النظم  
بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فانهم لا يقدرون على التنكير فان قلت العلم اذا اريد  
اضافته تنكير الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الانعريف المضاف أو تخصيصه فلو اضيف مع  
بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى  
تنكير المنادى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أي قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أي اقبال  
المتكلم على المنادى أي القائه الكلام نحوه وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن  
النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل  
بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدماميني التعريف لم يحصل  
بمجرد القصد والاقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفاؤه في أنت رجل عالم مع وجود القصد  
والاقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والاقبال أي مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب

المنزجي)



ياموسى ويا قاضى ضمة  
مقدرة في تنبيهات \*  
الاول كما قال في التسهيل  
ويجوز نصب ما وصف  
من معرف بنقصه واقبال  
وحكا في شرحه عن  
الفراء وأيده بما روى  
من قوله صلى الله عليه  
وسلم في سجوده يا عظيما  
يرجى لكل عظيم وجعل  
منه قوله \* أدارا بحزوى  
هبت للعين عبرة  
\* الثاني ما أطلقه هنا  
قده في التسهيل بقوله  
غير مجرور باللام  
للاحتراز من نحو يا زيد  
لعمرو ونحو يا لئلا  
والعشب فان كلا منهما  
مفرد معرف وهو عرب  
\* الثالث اذا ناديت  
اثني عشر واثني عشرة  
قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا  
عشرة بالالف وانما ينى  
على الالف لانه مفرد في  
هذا الباب كما عرفت  
وقال الكوفيون يا اثني  
عشر ويا اثنتي عشرة  
بالياء اجزاء لما مجرى  
المضاف (وانما انضمام  
ما بنوا قبل النداء)  
كيبويه وحذام في لغة  
الحجاز وخمسة عشر (وليجر  
مجرى ذى بناء جديدا)  
ونظرا لثقل ذلك في تابعه  
فتقول يا سيمويه العالم  
برفع العالم ونصبه كما  
تقول في تابع ما تجدد  
بناء نحو يا زيد الفاضل  
والهيكى كالمثنى تقول يا

المزجي) المراد به ما يشمل العددى تكمة عشر لانه ايضا من المفرد ثم اجرى الكوفيون اثني عشر  
واثنى عشرة مجرى المضاف كما سأتى في الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض ان نحو  
يازيدان ويازيدون من التكرار المقصود لانه العلم لان العلمية زالت اذ لا ينشئ العلم ولا يجمع الابدان اعتبارا  
تذكيره ولهذا ذهبت عليها ال فتعريفها بالاصح والاقبال (قوله ويا قاضى) يحذف التنوين اتفاقا لحدوث  
البناء وثبات الياء اذ لا يجوز حذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى ان الياء تحذف لان النداء دخل على اسم  
منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحالها وتقدر الغنة فيها وحمل الخلاف بينهما اذ لم يصح حذف الياء اذا اصل  
واحد والاثنتى الياء اتفاقا كما في مراسم فاعل من ارى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أى مفرد  
معرف او مذكر او جملة او ظرف أى جواز ابرحان بل اوجه كثير ذاهبين الى أنه من شبهه المضاف كما يفيد  
قول الجمع اما الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فن شبهه المضاف فتعصب وجوز الكسائى فيها البناء اه وعلى  
هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده او عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح ان الاحوال ثلاثة  
وانه يجب النصب فى حال وزود النداء على الموصوف وصفته بان يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ  
من شبهه المضاف ويجب البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان يطرأ بعد النداء فيكون المنادى  
الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الامرين واستشكل الدمامينى جواز  
وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والتكرار مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا التكرارات قال وغاية  
ما يستحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء تكة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم  
حاء النداء ادخل على الموصوف وصفته جميعا لادخاله على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور  
انما يتم على النصب \* وأجاب فى التصريح بانه يغتفر فى المعرفة الطارئة ما لا يغتفر فى الاصلية ثم قل عن  
الموضح أن الجملة أى فى نحو يا عظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر فى الوصف لانه فى حالة النصب  
لانها حينئذ عاملة فيما بعدها قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال  
شيخنا و غرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله  
هبت) أى أثرت والعبرة بالدمع (قوله قده فى التسهيل) هذا التقيد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغاثة  
اذا استغيت اسم منادى خفضا باللام فها هنا مقيد بما سأتى فى افاده سم (قوله اجزاء لما مجرى المضاف) أى  
الشبهه ما به فى الصورة (قوله وانما انضمام ما بنوا قبل النداء) فان قبل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها  
فالجواب أن المقدور هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه فارضى أى وحركة البناء لانكون محمية لانها ليست من  
مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياتة فانحصرت فى حركة الاعراب (قوله ما بنوا) أى اوحكوا كما  
سيد كره الشارح (قوله فى لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أى وأما فى لغة تميم فهو عرب فيكون فى حالة النداء  
مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذى بناء جديدا) يحتمل أن المراد يجرى مجراؤه فى كونه محل نصب  
وعلى هذا يرجع اسم الاشارة فى قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل  
أن المراد يجرى مجراؤه فى جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضى وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط  
قوله ويظهر أثر ذلك فى تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيمويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أى مراعاة  
لضم المقدور ونصبه أى مراعاة محل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لانها الاصل المتابعة بعدة عن حركة الاعراب  
بخلاف الضم فانه لغرضه يما أشبهت حركة الاعراب المعارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعة واطلاق الرفع على  
حركة التابيع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاها أن المحكى ليس بمبنى  
وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقدير يا وهو اوجه مما فى التصريح أنه مبنى ويمكن تفسير البناء فى  
كلامه بما قال بل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كالمبنى أنه مبنى على ضم  
منوى ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا منادى فلا يقال يا غلامك  
لاستلزامه اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب

نابط شرا المقدم والمقدم (والفرد المذكر والمضافا) وشبهه انصب عاد ما خلافا) أى يجب نصب المنادى حتما فى ثلاثة احوال \* الاول

وعن المازني أنه أحال وجوده هذا النوع \* الثاني المضاف سواء كانت الإضافة محضة فخور بنا اغفر لنا أو غير محضة فخور يا حسن الوجه وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة \* الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا حسن وجهه وهو يا طالع الجبل لا يارقيقا يا أمجاد يا ثلاثة وثلاثين فمن سمى بذلك ويمتنع في هذا أحوالنا على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضا وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بالونصبته أو رفعت الأول أعدت معه يا فجب ضمّه وتجرّده من ال ومنع ابن خروف إعادة يار تحبّه في الحاق ال مردود في تنبيهه انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به ونائبه الفعل المقدّر فاصل يار زيد عنده أدعو زيدا لحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وإجازة المبرد نصبه بحرف النداء لصدده عند الفعل فعلى المذهبين يار زيد جملة وليس المنادى أحد جزأها فعند سيبويه جزأها أي الفعل

تغايير المتضايين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة أفاده التوشى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة أفلا جعلت حاله لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا بما نحن بصددده اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه أشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيارا كبا ما عرضت فبلغن) تمامه \* ندماى من فخران أن لا تلقيا \* أصل أمان ما فاد غمت نون أن الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما وفخران بالبا لين نصريح (قوله أحوال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعى أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب إجازة الضم) فيه ترك على قول الناظم عاد ما خلافا للأنا يقال المراد خلافا لمعادناه أوعاد ما فى الجملة (قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه) أى متهمه بان يكون معمو لا أو معطوفا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل ومرح به في التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم والمعمول ما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا تعدد الأمثلة (قوله ويا طالع الجبل) هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر لكونه نكرة لأنه تنويسي باقائه مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنوائى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتذكيره وكذا عن الشيخ خالدا قال لكون التعريف مجعدا قال وبغنى أن نعت شبيه المضاف كذلك (قوله فممن سمىته بذلك) أى حالة كونه مستعملا فممن سمىته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما لا طول بلا خلاف الأول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع في هذا إدخال يا الخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عدد شمس والخالف نظرا إلى الأصل المنقول عنه (قوله نصبتهم أيضا) أى وجوبا أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فاعطفه على المنصوب (قوله وإن كانت) أى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى إذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز في تابعه الو جهان إذا كان مع ال إذا أريد به معين أما إذا أريد بالجموع معين فلا يتحقق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضمنت الأول) أى لانه نكرة مقصودة نصريح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى ال اه ولم يكف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التمهيل امتناع يار زيد رجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلة تابدون ال (قوله ونصبته) أى عطفها على محل الأول أو رفعت أى عطفها على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن منصوب ال مانسقا \* ففيه وجهان ورفع ينتقى (قوله فيجب ضمّه) قال شيخنا أى بناء على ما رفعت به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجرّده من ال) لانه لا يجمع بين يا وال لامع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بال كما رأى (قوله مردود) كان الظاهر مردودا ان يطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو بقدر لو احدث منهم ما خبر على حد \* نحن بما عندنا \* وأنت بما عندك راضى وهذا الجواب أولى لا بهام ما قبله أن ابن خروف لو قال باحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم وجه رد الأول أن الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه وجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بال لما تقدم لأنّه مخبر فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ رده بما تقدم فتأمل (قوله وإفادته فائدته) هى طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سدد الحرف مسدده موجودان لكن مسدده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) فى الجمع أنه على هذا ما شبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يار زيد جملة) أى مفيد مقادا لجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين

والفاعل مقدّران وعند المبرد حذف النداء سداً لحد جزأى الجملة أى الفعل والفاعل مقدّر ٩٥ والمفعول ههنا على المذهبين واجبه

الذكر لفظاً أو تقديرية  
اذلانداء بدون المنادى  
(ونحو) يز يد ضم واقتر  
من \*نحو\* يز يد بن سعيد  
لاتهن) أى اذا كان  
المنادى علماً مفرد  
هو صواباً بن متصل به  
مضاف الى علم نحو ياز  
ابن سعيد جازية الضم  
والفتح والختار عن  
البصريين غير المبرد  
الفتح ومنه قوله يا  
ابن المنذر بن الجارود  
\*سرادق الجعد عليل  
مدود

تنبه \* شرط جوا  
الامر بن كون الابن صفة  
كما هو الظاهر فلو جعل  
بدلاً أو عطف ببيان  
منادى أو مفعولاً بفعل  
مقدّر تعين الضم وكلامه  
لا يوفى بذلك وان كان مراد  
(والضم ان لم يدل الابر  
علماً

ويل الابن علم قدحاً  
الضم مبتدأ خبر قدحاً  
وان لم يدل شرط جواب  
محذوف والتقدير فاضم  
متمم أى واجب ويجوز  
أن يكون قدحاً جوابه  
والشرط وجوابه خبر  
المبتدأ واستغنى بالضم  
الذى فى حتم رابطاً لال  
جملة الشرط والجواب  
يستغنى فيهما بضم  
واحد لثبوتها منزلة الجملة  
الواحدة وعلى هذا فإ  
حذف ومعنى البيت أن  
الضم متمم أى واجب  
إذا قد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو يارجل ابن عمرو

الآتين فى تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدّر) أى محذوف تبع المحذوف الفعل الذى استتر فيه ويحتمل  
أن المراد مستتر فى بالانها لما علمت عمله جاز أن يستتر فيه اما استترى الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصر عليه  
ولكن الاول أوفق بكلامه فى تقرير مذهب سيبويه وعلى الثانى يكون ياز يد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه  
أبوحيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال محمولة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرية)  
اعترضه شيخنا بان التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بان المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح  
مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول  
ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتمن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع  
أهان والهاء كسورة فيهما (قوله يابن متصل) أنت خبير بان المراد يابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه  
بالنكرة حيث قل متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً بمتصلاً بالانصب على الحال (قوله مضاف الى  
علم) أعم من أن يكون مفرداً أو غيره حفيد سم (قوله جازية الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع  
لنقطة ابن اذ الخارج بينهما ما سلك فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل وعلى تركيب الصفة مع الموصوف  
وجعلها شيئاً واحداً كسبعة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ عبد القاهر وأعلى اتمام ابن واضافة  
زيد الى سعيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه ملازمة له كحكمة فى البسيط مع الوجهين السابقين فعلى  
الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث  
فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة بناء اه تصرح ببعض تعبير ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور  
الرفع فى تابع العلم الموصوف بآبى اذا كان أى العلم الموصوف بآبى مفتوحاً ثم نقل عن الطيلاوى مانصه واعلم  
أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بآبى الا انصب فنحو ياز يد بن عمرو والعاقلة بنصب العاقل كما جزم به العمام  
وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بآبى ومقتضى الثانى عدم  
تصور رفعه مطلقاً وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع تحرره (قوله  
يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذاً كما قرئ فى محله والسرادق بضم السين المهملة ما عدا فوق سخن  
الدار (قوله شرط جواز الامر بن) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل  
سابعاً وهو أن يكون المنادى ظاهراً للضم بان يكون صحيح الآخر وسدساً ذكره المصنف والشارح وشرط النووى فى شرح  
مسلم أن تكون النبوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو ياز يد بن فاطمة كما يزد بن  
عمرو وكذا فى الفارضى قال شيخنا وينبى أن يزداد كون لفظ ابن مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً ولا يخفى أخذ هذا من  
صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لان ابنائى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل  
الابن علم) معطوف على ويل الاول والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف فى فتح الضم (قوله وعلى هذا  
فلا حذف) أى للجواب بل هو مذکور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضاً  
ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلاً ماضياً بحيث كان مضارعاً كان حذفه  
مخصوصاً بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متمم أى واجب اذا فقد شرط من الشروط  
المذكورة) يعنى الشروط الاربع المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشرط  
المذكورة ما يعنى هذه الاربع وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند  
فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال لمثال المصنف يفيد اشتراط افراد  
العلم الموصوف بآبى \* لا نأقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضاً وهو باطل  
وادارت استيفاء محترقات الشروط الستة المذكورة متناوشت حافة لما خرج بكون المنادى مفرداً نحو  
يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يارجل ابن زيد و بكونه بعد ابن نحو يازيد بالفاضل و بكونه متصلاً به نحو  
يازيد بالفاضل بن عمرو و بكونه صفة له نحو يازيد بن عمرو وعلى أنه بدله و بكونه مضافاً الى علم نحو يازيد بن  
أخينا فيجب النصب فى الاول والضم فى البقية (قوله يارجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر  
لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجزى وجوب

إذا قد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو يارجل ابن عمرو

وياريد الفاضل ابن عمرو وياريد الفاضل لا تنفاد عليه في المنادى في الاول واتصال الابن في الثانية في الوصل به في الثالثة ولم يشتر هذا  
الكوفيون كقوله فما كعب بن ٩٦ مائة وابن اروي \* باجود منك يا عمر الجوادا بفتح عمرو على هذه الثلاثة يصدق صدر البيت

الضم نسبة بمعنى امتناع الفتح للاتباع اولت كيب فتنبه (قوله وياريد الفاضل) يصدق هنا انه لم يل الابن  
علم الصدق السالبة بنفي الموضوع سم وقد اساء البعض التصريف فوجه يصدق السالبة بنفي الموضوع  
صدق لم يل الابن علم ياريد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال  
الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا فاجاز والفتح مع كل وصف نصب  
قال في التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لارجل نظير يف بفتحهم ما نحو وزا ذلك هنا اه  
(قوله فما كعب بن مامة) هو الذي أثر رقيقة بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد ابن  
اروي أو سدي هو الجواد الطائي المشهور اه ورأيه المغني والعيني وابن سعدى قال السيوطي في شرح  
شواهده هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه اه وكذا قال العيني وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد  
المقتضى أنه حاتم والمراد به عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن  
أصله يا عمر بالالف عند من يجيز الحاقها في غير المندبة والاستغناء والتعجب أو أن أصله يا عمر بالتنوين  
للضرورة ثم حذف الالف الساكنة اه زكريا وفي التحرير الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند  
الجمهور) أي لأن مذهبهم أن الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أولاضافته الى ما به دابن نعم اعرابية  
فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الاضافة متعجم بين المتضامين ففتحة غير مطبوعة  
لعامل الهم لأن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبله بالأو أعني مثلاً فاعمل (قوله  
لأنك ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى بمعنى  
على ضم مقدرا منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله  
ولا اثر للوصف ببنيت هنا) الفرق بين ابنة وبنيت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه  
أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما  
حاجزا حصينا وهو تحريك البناء الموحدة اه وهو لا يأتي الا على القول بان الفتح للاتباع ومثله الوصف ببنيت  
الوصف بنفي تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكرات كالعلم (قوله وباضل ابن  
ضل) يضم الضاد المحممة علم جنس لمن لا يعرف هو ولاؤه (قوله وبحوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره بوجوب  
والمراد بالبحوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غير) أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن)  
أي إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحجاب ولم تكن البنية مجازية ولم ينش الابن ولم يجمع كافي  
الفارضي وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين  
الموصوف ببنيت في غير النداء فلا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال فيه وجهان رواهما  
سيديو به عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هندية بنت عاصم يتنوين هندا وتركه لكثرة  
الاستعمال (قوله وان تون فلضرورة) كقوله \* جارية من قيس بن ثعلبة \* ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر  
بين الاسم والسكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وخزم الراعي بوجوب تنوين المضاف اليه وكناية ألف ابن  
إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد بن زيد واختاره الصدقي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره  
أيضا المصنف إذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تحمله نحو أزيد بن سعيد (قوله  
وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقديرا للضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو  
التركيب أو الاضافة الى ما به دابن كما في أزيد بن سعيد (قوله واضمهم أو انصب) في عبارته إشارة الى بناء المنون  
اضطرازا إذا ضم وأعرابه رجوعا الى الأصل في الأسماء إذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيها  
ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بان القصص ثم الاتباع لا تخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا  
اه وإذا ختمت المنادى المفرد المنون ضرورة فلذلك في نعتهم والضم وان نصبته تعين نصب نعتهم فان نوى  
مقصود ونحو باقي للضرورة فان نوى الضم جازي نعتهم الوجهان أو انصب تعين نصب نعتهم كذا في شرح التمهيد

ونحو وياريد ابن أخينا  
لعدم اضافة ابن الى علم  
وهو مراد بعبارة البيت  
في التمهيد \* الاول في  
لا اشكال أن فتحة ابن  
فتحة اعراب إذا ضم  
موصوفه وأما إذا فتح  
فكذلك عند الجمهور  
وقال عبد القاهر هي  
حركة بناء لأن ركبته معه  
\* الثاني حكم ابنة فيما  
تقدم حكم ابن فيجوز  
الوجهان نحو يا هندية  
زيد لا فاعلمهم ولا  
أثر للوصف ببنيت هنا نحو  
يا هندية بنت عمرو واجب  
الضم \* الثالث يلحق بالعلم  
بأن ابن فلان وباضل  
ابن ضل وباسم يدن سعيد  
ذكره في التمهيد وهو  
مذهب الكوفيين  
ومذهب البصريين في  
مثله مما ليس يعلم التزام  
الضم \* الرابع قال في  
التمهيد ووجه ضم  
الابن اتباعا يشير الى ما حكا  
الاخفش عن بعض  
العرب من ياريد بن  
عمرو بالضم اتباعا للضمة  
الذال \* الخامس قال فيه  
أيضا وجه وفتح ذى  
الضمة في النداء بوجوب  
في غيره حذف تنوينه  
لفظا وألف ابن في الحالتين  
خطا وان تون فلضرورة  
\* السادس اشترط في  
التمهيد لذلك كون  
المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه  
هنا يحتمله فهو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذا لافائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضمهم أو انصب ما اضطرازا نونا \*  
للراي

لارادى وغيره (قوله بما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن يحال من ما واستحقاق مستدأوله متعلق بين مضمة منى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الواجب في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له والخبير وجملة بين بيني أظهر صفة انضم قال واحد تر زبه من الضم المقدرفاته لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو باقضى وياقضى فاذا نون حذف لا يتقاه ساكن كما مع التنوين فلم يفد التنوين في وزن الشعر شيئا اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدة تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فيتنون ثم يحرك أى فالأولى أن بين معنى ذكرناه سابقا (قوله لبيت الخ) قبله حيثل عزة بعد الهجر وانصرفت \* نحي ويحلك من حمالك يا جل

وقوله فاشكرها بالنصب جواب التثنية وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه وأصل التقدير اتنى يا رجل حيث في مكان يا جل حيث (قوله أعبد الخ) لاحاجة لجل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مروى نص الرضى على أن هذا من الشبهة بالنصب فنصبه لذلك سمى وكونه من الشبهة بالنصب أحد قولين كما مر بيان ذلك وشبهى بضم الشين المجمة رفح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متجعبة من نجاتي مع ما قبلت من الحر وب قالى معنى منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند مدروية مهول وأصل ألقى ولقى جمع واقصة من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتى في قول الناظم وهما أول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والأعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار المصنف فى العلم لعدم الالاس فيه والضم فى الذكر المقصودة ثلثا لا تنبسط بالذكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا رأى لاحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجبه لانه كما لا الالاس فى نصبه لا الالاس فى ضميه فلا يتم التعليل الا بضمة كون ال ر جوع عند الضرورة الى الأصل فى الالاس وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سمى (قوله المتزوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز نصبه الرفع والنصب اه عيسى وأراد بعدنان القبيلة المهدودة بدليل التأنيت فى قوله عرف فقول البعض تبعه المعنى وعدنان أبوا العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لأن النداء معرف والمعرفة ولا يجمع بين أدنى تعريف اه تصریح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه ال كالخبر وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من نداءه لأنهم انما من ونداء ما فيه ال لئلا يجمع مع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن ال هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو بالمتلقى زيد اه قال سمى ويؤيد الجواز ما بأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بان نحو الذى واتى الا أن يفرق بتأنى اسقاط ال فى العلم الكون لانه لا فائدة عليه بخلاف نحو الذى واتى معنى بهما وفيه تأمل اه (قوله نحو بالمتلقى زيد) بقطع الهمزة لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب قطع همزته فافاده فى التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين بالله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة اه وأنت خبير ببيان لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة (قوله نحو الذى واتى) أى مع العلم اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذى نص عليه سيديوه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشئ من كل منها ما سمى تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالخبر ولا يجوز ندائه وهم (قوله نحو بالاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبهة بالنصب فنصب لان شدة تميز اه وفيه أن شدة ليس تميزا للاسد تميز مفرد حتى يكون الاسد عاملا فى شدة فيكون من الشبهة بالنصب بل هو تميز نسبة عامله مثل المحذوثة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا وكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى الاعراب (قوله لان تقديره بامثل الاسد) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل

مكان يا جل حيث  
يا رجل ومن النصب  
قوله  
أعبد احل فى شعبي  
غريبا وقوله  
ضربت صدرها الى وقالته  
يا عبد اقد وقتل الاواق  
واختار الخليل وسيديويه  
الضم وأبو عمرو وعيسى  
يونس والحرمى والمبرد  
النصب ووافق الناظم  
والأعلم الأولين فى العلم  
والآخرين فى اسم الجنس  
(وما اضطرارخص جمع  
يا وائل) فى قوله  
عماس بالملك المتزوج  
والذى \* عرفت له بيت  
الاعلان وقوله  
فما الغلامان اللذان فرا  
ابا كما أن تعقبنا شرا \*  
ولا يجوز ذلك فى الاختيار  
خلافا للبعداديين فى ذلك  
(الامع الله) فيجوز  
اجماع اللزوم ال له حتى  
صارت كالجزء منه فتقول  
بالله بانيات الالفين  
وبالله بخذفه ما وبالله  
يحذف الثامنة فقط  
(د الامع) تحكى الجمل  
نحو بالمتلقى زيد فحين  
سمى بذلك نص على ذلك  
سيديويه وزاد عليه المبرد  
ما سمى به من موصول  
مبدوء بان نحو الذى واتى  
وصوبه الناظم وزاد فى  
التسهيل اسم الجنس  
المشبه بنحو بالاسد شدة  
أقبل وهو مذهب ابن  
سعدان قال فى شرح



عليه ال و اعترضه الشاطبي لزوم جواز نحو يا اقرية لان تقديره يا اهل القرية ولا يقول به الناطم وان  
سمدان قال سم ويمكن الفرق بان وجه الشبهة فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل  
الاسد ولا كذلك ما اوردنا من (قوله وبقول اللهم يا متعوذ) فهو منادى بمعنى على ضم ظاهره على الهاء  
في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون منبأ على ضم مقدر على  
الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أي فيكون جعل حركة الناء على الميم لحمل حركة الاعراب على الهاء في  
نحو عذمة و زنة بجماع العوضية والتجيه الاول والفرق ان التمتع في نحو عذمة وزنة عن جزء الكلمة  
فلا يصير ورة الهاء جزأ وجه قوي وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس يصير ورة الميم جزأ ولا الجزء وجه قوي (قوله  
أي يتعوذ الميم المشددة الخ) وانما آخرت تبركا بالبداية باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض  
في محل العوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن المناسبة بينهما فان بالتعريف والميم تقوم مقام  
لام التعريف في لغة حبر كقوله \* برحمتي و رثي نامهم وامسأله وكانت مشددة لانه يكون العوض على حرفين  
كالمعوض (قوله اني اذا ما حدث الخ) الحديث الحادث من مكاره الدنيا والم نزل اه ذكر يا **فائدة**  
لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجار المبرد وصفه بدليل قل اللهم  
فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوها وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اه دما ميني  
وعلى بعض مذهب سيبويه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حييل  
اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائها على معنيها بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت  
جزأ من الكلمة (قوله بقرينة جملة محذوفة الخ) ربانه يقول اللهم لانوهم بخبرو بانه كان يحتاج الى العاطف  
في نحو اللهم اغفر لي (قوله حجت) الحجة الممددة من باء المتكلم وفي بعض النسخ حجتى بالياء (قوله على ثلاثة  
أنحاء) جمع نحو عني قسم أي حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كونه ملازمة  
وقوله أحدها النداء أي استعمالها في النداء فصيح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض البعض بان  
المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول وهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المحجب  
بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها يمكن الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بان المناسب أن  
يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المحجب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم في  
الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما المعربة ولا مينية لعدم التركيب وقبه نظرا لانا  
لانسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون في النداء مع التمكن أو الندرة وقد  
بشرا به قول الشارح في الموضع الأول المقابل لهذا الموضع أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن  
النداء بالكلية فلا نسلم أنها المعربة ولا مينية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها الأصلي لا يستلزم  
خروجها عما لها من أعراب أو بناء أو تركيب فالتحجج عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أي  
ولو صورة مبنى على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذالم تدعني) يسكون الدال وضم العين المهملة  
**فصل** (قوله تابع ذي الضم) لو قال ذي البناء لشم نحو يا زيدان أي عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد  
الضم لفظا أو تقديرا كما سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو  
يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه وبأخيرا من عمر وفاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتبعه حركه كما صرح  
به الرضي وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع توابه كما صرح به أيضا الرضي نحو يا زيد وعمرا  
ولا يجوز رده عن المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتي في باب الاستغاث من هذا الشرح  
نحو يا زيد نصيب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به في الجمع أيضا ويرد على نصب النسق المعروف  
الداخل من ال كجر والبدل التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث ما صرح به المصنف من أنهما  
كما يستعمل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع  
مبنى على الفتح أنه قد منع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة  
بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحيث لا يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف)

ويقال (اللهم بالتعويض)  
أي يتعوذ ويض الميم  
المشددة عن حرف النداء  
(وشذا اللهم في قرين)  
أي شذا لجمع بين يا والميم  
في الشعر كقوله اني اذا  
ما حدث الما \* أقول  
يا اللهم يا الله ما  
**تنبيهات** \* الاول  
مذهب الكوفيين أن  
الميم في اللهم بقرينة جملة  
محذوفة وهي أمنابحسب  
وليست عوضا عن حرف  
النداء ولذلك أجازوا  
الجمع بينهما في الاختيار  
والثاني قد حذف ال  
من اللهم كقوله لا هم  
ان كنت قلت حجتج  
وهو كسبر في الشعر \*  
الثالث قال في النهاية  
يستعمل اللهم على ثلاثة  
أنحاء \* أحدها النداء  
المحض نحو والاهم انبنا  
ثانيها أن يذكرها المحجب  
تتم كنية الجواب في نفس  
السامع كان يقول لك  
القاتل أزيد قائم فتقول  
له اللهم نعم أو اللهم  
لا ثالثا أن تستعمل  
دليلا على الندرة وقلة  
وقوع المذكور نحو قولك  
أنا زورك اللهم اذالم  
تدعني الا ترى أن وقوع  
الزيارة مقرونا بعدم  
الدعاء قليل  
**فصل** (تابع)  
المنادى (ذي الضم)  
المضاف دون ال \* الزمه  
نصبا مراعاة

فحمل المنادى نعمتا كان

(كار يذا الحيسل) أو  
سباناً نحو وياز يدعا نذ  
الكلب أو تو كسدا نحو  
ياز يد نفسه وياقيم كلهم  
أركلكم في تنبيهان الأول  
أجارا الكسائي والفراء  
وابن الأنباري الرفع في  
نحو وياز يد صاحبنا  
والصحح المنع لان اضافته  
محفنة وأجازة الفراء في  
نحو وياقيم كلهم وقد سمع  
وهو محمول عند الجمهور  
على القطع أي كلهم  
يدعي الثاني شمل قوله  
ذي الضم العلم والنكرة  
المقصودة والمبني قبل  
النداء لانه بقدر ضمة كما  
مر (وماسواه) أي  
ماسوي التابع المستكمل  
للشروطين المذكورين  
وهما الاضافة والحلو  
من ال وذلك شيان  
المضاف المقرون بال  
والمفرد (ارفع وأانصب)  
تقول ياز يد الحسن الوجه  
والحسن والحسن ويا غلام  
بشر وبشرا وياقيم  
أجموع وأجمعين فالنصب  
اتباعاً للمحمل والرفع  
اتباعاً للفظ لانه يشبه  
المسرفوع من حيث  
عروض الحركة في تنبيهان  
الأول شمل كلامه أولاً  
وثانياً التوابع الخمسة  
ومرداء النعت والتوكيد  
وعطف البيان وسيماني  
الكلام على البديل  
وعطف النسق

بالنصب صفة لتابع ومحمل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة ولا جاز رفعه كما مر ح به  
السيوطي ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافته غير محضة اذا كان نكرة  
مقصودة لما مر أعني يجوز تنبيهان النكرة ان يكون نكرة مفعلة طارئة فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافته غير  
محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثمل المضاف الشبيه بالمضاف فمتعين نصبه كما مر ح به  
السيوطي وجوز الرضي رفعه ويؤيده نحو راضي السيوطي رفع المضاف اضافته غير محضة لانها على تقدير الانفصال  
فصار ب زيد في تقدير ضارب ب زيد اضارب ب زيد اشبيه بالمضاف وقوله دون ال حال من تابع أو من الضمير  
في المضاف فقوله البعض تبعاً للشخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعم الخ) أشار به الى ان  
المراد بالتابع ما عدا البديل والنسق بقريته المقابلة (قوله كلهم أو كلهم) أشار به الى ان الضمير في تابع المنادى  
يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظر الى كون لفظ المنادى اسم ظاهر أو الاسم الظاهر من قبيل الغيبة و بلفظ  
الخطاب نظر الى كون المنادى مخاطباً فعملت أنه يجب وزاً أيضاً ياز يد نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم قال  
ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قف وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت يا أيها الذي قام وقعت كان فيه  
التفات وأيس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطرفين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ  
الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه مخلصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين في كلام أن  
لا يبدل الى غير فيه فتدبر (قوله الأول الخ) عبارة السيوطي في جميع الجوامع وجوز الكوفي في ابن  
الانباري رفع النعت المضاف اضافته محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقاً اه بزيادة من شرحه (قوله  
لان اضافته محضة) أي لغلبة الاسمية على صاحب وفيه إشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح  
السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته حوازي قطع التوكيد وهو وكذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء)  
يوهم صنيعة أن الذي قبل النداء قسم مبين لنفسه من قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو  
مبين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء بلسيمويه ومثال النكرة المقصودة المنية قبل النداء  
بامن خلقي أي بالها خلقي (قوله أي ماسوي التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون  
بال) أي تابع ذي الصم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا اشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضي والمضاف  
اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار اليه الشارح ووجه جواز الأمرين في الأول والثالث والرابع  
الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كالأضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير  
محضة به اذا نود بامتثالين قلت محاذية على اعرابها الذي هو الاصل فالحقابه تابعين لمشابهة ماله مع حصول  
الاعراب لفظاً أو تقدير وهو هذا في حالة رفعهما على القول بانه اتباع لاعراب كاسميائي ولم يلحقابه مسنة ثلثين  
محاذية على الاعراب فروجى الاعراب في الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يلحق في التابع المفرد البناء  
كما جاز في تابع اسم المفرد نحو لارجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في  
التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالباً فكان لا يباشرت التابع وذلك لان معنى لارجل  
ظريف في الاطراف في الرجال الذين فيها فالتبني معنوي الصفة بناء على الغالب من انصباب التني على  
القيء فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفاً بال أولاً فيجوز يارجل  
العاقل والعاقل وبارجل عالم وعالم انصببت رجلاً لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة بغير نصب  
صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل  
هناك ما يقتضي نصبه وهو أدمو وأجيب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنياً للجھول وهو مع  
ما فيه من التكلف يؤدي الى التزام قطع التابع وقاب السيوطي في متن جميع الجوامع وشرحه واعتقد قوم  
بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اه والتجربة وقالوا بعضهم أن ضمة التابع  
اتباع لاعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعاً للفظ إشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع  
تسمح فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) أي بتوئين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة  
الاتباع على ما حققناه (قوله أولاً) أي في قوله تابع ذي الضم وثانياً أي في قوله وماسواه (قوله ومراده  
النعت الخ) أي بقريته افراد البديل وعطف النسق يحكم بخصه ما بعد ذلك على أن يخصص لما تقدم وقوله

(قوله لان الالتفات الخ) لا يخف أنك ان يا أيها الذي قف فيه التفات تأمل

الثاني ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واحد لا كمنقول) النداء (نسقا) غالبا عن ال (وبدلا) تقول ياز يد بشر بالضم وكذلك ياز يدو بشر وتقول ياز يدو يا عبد الله وكذلك ياز يدو يا عبد الله وهكذا حكمهم مامع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل والعطف كالنائب عن العامل في تنبيهه (أجاز المازني ١٠٠) والكوفيون ياز يدو عمر أو يا عبد الله وبكر (وان يكن محسوب ال مانسقا ففيه

ووجهان) الرفع والنصب (ورفع يذقي) أي يختار وفاقا للمأثور وسيبويه والمأزني لما فيه من مشاكلة الحركة والحكاية سيبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة بإجبال أو ي ميم والطير بالنصب فله عطف على إفضا من ولقد أتينا أودمنا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرجي النصب لأن مانيسه ال لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ماويله ونسكا بظاهر الآية إذا جاع القراء سوى الأعرج على النصب وقال المبرد أن كانت ال معرفة فالنصب والافارفع لأن المعروف يشبه المضاف (تنبيه) هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازها إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو ياز رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاختفاء ومن تبعه إلا الرفع (وأيهما محسوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون محسوب منصوبا فإيهامبتدا ويلزم خبره

والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع ال حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بان ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع ال إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كانهامل وان بعد من حيث ال التي لا تجماع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من ال لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من ال ولهذا قال السبوطي في جميع الجوامع وشرحه لا يبدل أن أي النكرة المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشمه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحية لتعدي حرف نداء قبله نحو يا تميم الر حال والنساء وصحة هذه المسئلة منبهة على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله ياز يد بشر بالضم) أي بالانوين وكذا بضم بشر بالانوين في صورة العطف (قوله وهذا حكمهم مامع المنادى المنصوب) أي انه مامعه كالمستقل بالنداء في عاملان تابعين له بما ياملان به مستقلين بالنداء (قوله لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب إليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل عنه كقيمة التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجد به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي وصلة إليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المذوق المقرون بالرفع الجهور بما ساء لم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالأجازة اشارة إلى أنهم يجيزون - عليه كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقل وهل المراد مع أجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله مانسقا) ظاهره ولو مضافا نحو ياز يد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه: جهان الرفع والنصب) لا متناع تقدير حرف النداء قبله فاشبهه النعت سبوطي (قوله ورفع) - توغ لا بداع به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارسي (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فلا عطف على فضلا) وقال ابن م طي مفعول معه وضعفه ابن الحشاش وقيل مفعول محذوف أي ونحوه باله الطير (قوله فلا يجعل كلفظ ماويله) أي فلا تطلب مشاكلة له (قوله ان كانت ال معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فاختار النصب لما في الشرح من أن المعروف يشبه المضاف أي من حيث تأثير ما فيه ال المعرفة بتعريف ال وتأثر المضاف بتعريف ال بالإضافة أو تخصيصها (قوله والافارفع) أي والاتكن للتعريف كالتن من بنية الكلمة نحو اليسع والي للجمع الصفة نحو الحرث فاختار الرفع لأن ال حينئذ كالمقدمة (قوله الرفع) ترد عليه الآية لأن منع عطف والطير على جبال سم فإفادة (قوله اذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كازيد الظريف صاحب عمر وفان قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غيرا ونعتا لنت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دما ميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان أراد على سبيل الأدوية للشا كذا فذلك أو على سبيل الوجوب فمنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فليس كذلك بالانصاف (قوله محسوب ال) سيبا أي انه يقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله الرفع) ظاهره وان كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدمه عليه فلا يضر تنكيرها ومن محسوب ال كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتي واقعه أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال ميني على الضم) هذا ميني على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا كانه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن الرفع نعت لصفة لالحال من محسوب

ومحسوب مفعول مقدم - يلزم وصفه نصب على الحال من محسوب ال ونالرفع في موضع الحال من محسوب ال وبعد في موضع الحال ميني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير وإيهما يلزم محسوب ال حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعد ما يجوز أن يكون محسوب ال مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر إيهما

والعائد على المبتدأ المحذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون صفة مؤنثه والمراد إذا نوبت ١٠١ أي فهي مذكورة مفصولة مبنية على الصم

وتلزمها التنبية  
مفتوحة وقد تضم لتكون  
عوضا عما فاتهما من  
الإضافة وتؤنث لأنها  
صفة نحوها أي الإنسان  
باليتم النفس ويلزم  
تابعها لرفع وأجاز المازي  
نصبه قياسا على صفة  
غيره من المناديات  
المضمومة قال لزجاجة  
لم يجز هذا المذهب أحد  
قوله ولا تابعه أحد بعده  
وعلة ذلك أن المقصود  
بالنداء والتابع وأي  
وصلة إلى نداءه وقد  
اضطرب كلام الناطم في  
التمثل عن الزجاج  
فنقل في شرح التسهيل  
عنه هذا الكلام ونسب  
إليه في شرح الكافية  
موافقة المازي وتبعه  
ولده وإلى التعريض  
بذهب المازي الإشارة  
بقوله لدى المعرفة  
وظاهر كلامه أنه صفة  
له مطلقا وقد قيل عطف  
بيان قال ابن السكيت وهو  
الظاهر وقيل إن كان  
مشتقا فهو نعت وإن كان  
جامدا فهو عطف بيان  
وهذا أحسن تنبيهات  
الأول بشرط أن تكون  
ال في تابع أي جنسية  
كما ذكر في التسهيل فإذا  
قلت يا أيها الرجل قال  
جنسية وصارت بعد المحذور  
كما صارت كذلك بعد اسم

ال والاقل مرفوعا إلا أن يقال الثاني باعتبار كون محبوب ال صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر قال  
البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعونه بأجنبي اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل  
هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها  
فيكون يلزم عاملا في محبوب ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أي الأول  
أما العائد على المبتدأ الثاني فستمر في يلزم وكذا العائد على أيها في الأعراب الأول (قوله ويجوز أن يكون صفة  
هو الخبر) أي والجملة خبر أي وعائدها محذوف أي صفة لها أو بعدها ويلزم أمبا ليداء النعتية فهو خبر بعد خبر  
أو بانه الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجهه مفعولا بزيادة الياء تكان مستغنى عنه وإن  
اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد إذا نوبت أي الخ) لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله ويلزم  
تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفعولا فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من  
ذكر أي مبنية على الضم مفعولها مرادها ما عين غير تابع في قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله  
الكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتهما الخ) كما عوضا عنه ما أي أيا ما تدعو وأخص ما بالنداء أنه  
في موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبنية فتوافق الشرط دما مبنية (قوله وتؤنث) أي على سبيل الأولي لا  
الوجوب كما في الدما مبنية والمفعول عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول  
المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان  
العرب ولأنه قرئ شاذا قل يا أيها الكافر بن وهي تعصم المازي قاله السندوني (قوله أن المقصود بالنداء هو  
التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصب لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا بل تابع له ويؤيد ذلك قول  
ابن المصنف وسيد كره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أي تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذي  
محل له محمل متبوعه وحيث أنه ينبغي أن يكون محل تابع أي نصب أو أن يصح نصب نعت ويؤيد ما قدمناه عن  
الدما مبنية في يازيد الظريف صاحب عمره أنه إن قدر صاحب عمر ونعتا للطريف لفظ به كما يلفظ بالنعته أن  
رفعها فرفع وإن نصبها فنصب على ما بيناه سابقا اللهم إلا أن يكون منع نسب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلا  
نعم يصح ما يجزمه من أنه ليس له تابع أي محمل نصب ولا يجوز نصب نعت على أن رفع التابع أعراب وأن عامله  
فعل مفعول مبنية للجمهور أي يدعي العاقل كما مر لكن ما بعدى على هذا ليس تابعه إلا في الحقيقة فلا يظهر  
من كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأي وصلة إلى نداءه) إنما أثر وأيا لانهما لوضعهما على  
الابهام واحتياجهما إلى التخصيص الصق بما بعدهما من غيرهما ولما شابههما اسم الإشارة بكونه وضع مفعولا  
مشر وطا زالة ابهامه بالإشارة الحسية أو الوصفية بعد ما قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه ال راء ما غير  
الغائب فانه وإن وضع مفعولا مشروطا زالة ابهامه لكن عاقله غائبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وإن أزال  
ابهامه ما بعده لكنه اه دما مبنية عن الرضى باختصاره وأيضاً ضمير الة ثب وكثير من الموصولات لا يشارها  
حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أي مشتقا كان أو جامدا التأويل الجامد بالاشتقاق كالمعين والحاضر أولان  
كثيرا من المحققين عن أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤنثا بل أيضا بط دلالة على معنى في  
متبوعه كالر جل دلالة على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظهرو مطلقا الصحيح المقابلة (قوله  
جنسية) أي لازمة لازمة كالسبع أو غير لازمة كاليزيد والاتي للجل الأصل كالحرث ولا التي للعهد كالز يدين  
والالداخل على العلم بالغلبة كالصق والنجم فملم ما في كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب  
الأصل أي قبل دخولها بما يدل عليه بقية كلامه فلا ينبغي أن محصور بها بعد دخولها معين حاضر كما سيذكره  
(قوله وصارت بعد المحذور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة مذكورة قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال  
عهدية حتى يرد أن المصريح به أنها غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لا نعنان  
العلم لا ينعته به هكذا ينبغي التعامل (قوله وأي موصولة بالجملة) والتقدير يامن هو لرجل والافاضل

الإشارة وأجاز الفراء والجزمى اتباع أي محصور ال التي للجملة نحوها أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور وينبغي أن يكون ذلك عطف  
بيان عنده من أجازها الثاني ذهب الاخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك

لجواز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجواز وصلها بالفعالية والظرف \* الثالث ذهب النكويون وابن كيسان إلى أن هادخلت للتبعية مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها الرجل ثم حذف ذا كفاءها \* الرابع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون الرفع مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله يا أيها الجاهل ١٠٢ ذوالننزي \* لا توجد في حية بالنكر \* (يا أيها الذي ورد) أي هادخلت للتبعية مع اسم

التقدير يا الذي هو الرجل اه قال شيخنا الأوّل أولى لأن لا يتدخل على نحو الذي على الراجح كما سر (قوله لجواز ظهور المبتدأ) أي لأن هذا ليس من مضاف وجوب حذف المبتدأ وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجواز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم جمع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التزمي نزع الإنسان إلى الشر والنكر بفتح الذنون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أي لا توجد في باللسع حالة كونك مشبها للحية في ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيها الرجل فأي منادى مبني على الضم في محل نصب وهما للتبعية ومضافة أي في محل رفع والرجل صفة لهذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة ونحو يا أيها الذي قام فالذي صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على أن حركة التابيع أعراب وتقدم ما فيه قل شيخنا ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضا فيجوز كون ذوالذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختصارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أي من الحذف من الأوّل للدلالة الثاني ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الأوّل منهما عندنا احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني لأن الاوخر الباقي بالحذف من الأوّل وقيل من الأوّل لعدم الفصل وتتمام البيت والراي مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أي هذا الباع) أي المهلك والوجد بالرفع فاعل الباع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد بمضافة الباع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المفعول إلى مرفوعة (قوله ووصف أي بسوى هذا برد) قال الشاطبي أنه حشوا لا فائدة فيه ويجب بانه لم يسمعه لم بقوله وأيهذا الخ أن المزموم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فحذفه بهذا طبع لاوى واسم الإشارة في قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من محسوب ال واسم الإشارة والموصول المقررون بال (قوله خلوهم من كاف الخطاب) أي لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو الخطاب ووصله بكاف الخطاب يقتضي أن المشار إليه غير الخطاب فيحصل التناهي والابن كيسان أن يجعل الخطاب في مثل ياذك للمشار إليه غير الخطاب في مثل ياذك للمشار إليه فلا يحصل التناهي لكن بمنه ما تقدم في باب اسم الإشارة من أن الخطاب بالكاف غير المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني أي أركاني والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لا في لزوم أفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه فنحو يا هذا الرجلان ويأهؤا إلى الرجل وال في قوله الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي الأنتهات تنال اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكان ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانقضاء سم (قوله على ماسر) هل مراده على ماسر من اشتراط كونه ال جنسية على الراجح (قوله نحو ياذال رجل وياذ الذي قام) ونحو يا هذا الرجل وياذ الذي قام ويأهؤا لأكرام فهم التنية واسم الإشارة مضاف إليه مضافة مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أي يفوت علم الخطاب بالمندادى (قوله بان تكون هي) أي السفة (قوله هو المقصود بالنداء) بان عروه الخطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بالنداء مقتضى حية ياهذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارة محل من بيانية وحمل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة وورفها وقرنها بالنداء ليلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها هو والآخر بالهكذا ينبغي الجواب لا كما أحاب البعض فتسدير (قوله في نحو سمعنا الأوس) أي من كل تركيب وقع فيه المندادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضافا إليه وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد اليملات) بفتح الميم أضيف زيد إلى اليملات لانه كان يحمد ولها وهي جمع بعملة

عليه وسقط المضاف للضرورة وورد جملة خبر ووجه المفاعل اما ليكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أي هادخلت للتبعية مع اسم ورد أوه من باب نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض \* أي ورد أيضا ووصف أي في النداء باسم الإشارة وهو موصول فيه ل كقوله \* الأيهذا الباع الوجد نفسه \* لشيئ تحتة عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر (ووصف أي بسوى هذا) الذي ذكر (برد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو وتبيين الأول يشترط لوصف أي باسم الإشارة خلوهم من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا لسيرافي وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذلك الرجل \* الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منه وتابذى ال وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيهاذان كالأزاد كما \* ودعاني واغلا فين وغلا واشترط ذلك غيرها (وذوالشارة كأي في

الصفة) في لزومها لزوم كونه ال على ما سر نحو ياذال رجل وياذ الذي قام هذا (ابن كان تركها) وهي أي ترك الصفة (يفيت المعرفة) أي أن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها المجرد الوصلة إلى ندائها كقولك لقايم بين قوم جلوس ياهذا القائم أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ويجوز في صفة حية ثم يندادى مجوز في صفة غيره من المناديات المبينة على الضم (في نحو) يا (سمعنا الأوس) وقوله بان تيم عدى لا أبالككم \* وقوله يا زيد زيد اليملات الذيل \*



لانه منادى مضاف او  
توكيد او عطف بيان او  
بدل او باضا مارا غنى  
واجاز السرا في أن يكون  
نعتا وتاؤل فيه الاشتقاق  
وان فتحته فلهذا مذهب  
أحدها وهو مذهب  
سيبويه أنه منادى  
مضاف الى ما به الثاني  
والثاني مقحم بين المضاف  
والمضاف اليه وعلى هذا  
قال بعضهم يكون نصب  
الثاني على التوكيد  
ونائبها وهو مذهب  
المبرد أنه مضاف الى  
محذوف دل عليه الآخر  
والثاني مضاف الى الآخر  
ونصبه على الواجهة  
الجنسية وثالثها أن الاسمين  
ركبان كيب خمسة عشر  
ففتحتهما فتحه بناء لفتح  
اعراب ومجموعهما  
منادى مضاف وهذا  
مذهب الاعلم  
بترجيحات \* الأول \*  
صرح في الكافية بان  
الضم أمثل الوجهين  
الثاني مذهب البصريين  
أنه لا يشترط في الاسم  
المذكر أن يكون علما  
بل اسم الجنس نحو يا  
رجل قوم والوصف  
نحو يا صاحب صاحب  
زيد كالعلم فيما تقدم  
وخالف الكوفيون في  
اسم الجنس فهو نصبه  
وفي الوصف فذهبوا الى  
أنه لا ينصب الامنونا  
نحو يا صاحبا صاحب

وهي الناقة القوية الجولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كجمع راعح اه زكريا وعارة القماموس  
وهي الناقة الشديدة النجبة المعتملة المطبوعة على العمل والجل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اه ولو  
قال زكريا جمع ذابل كما عبر الشمنى لكان أنسب بالعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا  
والفرق بين هذا والبديل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البديل وان قيل انه على تقدير  
تكرار العمل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطبي (قوله أو توكيد) قاله المصنف  
قال أبو حسان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوى وهو ظاهر ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لان الاول  
معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يصف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع  
أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين اغماير على  
المصنف اذا سلم أنه مانع والافتقار يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي  
التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول (قوله وتاؤل فيه الاشتقاق) أى جعل له مشتقا بـ قوله  
بالمسبوب الى الاوس وضد شاطبي بان انعت بالجدام على تأوله بالمشـ تتق موقوف على السماع (قوله  
والثاني مقحم) أى زائد متابع على حوازا قجام الاسماء وأكثرهم بأباه وعلى جواز فيه فصل بين المنصتين  
وهما كائنتي الواحد وكان يلزم أن يتون الثاني لعدم اضافته اه تصریح عليه ففتحته غير اعراب لانها غير  
مطلوبة لتأمل بل فتحته انما عقيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصيفا لكن  
صرح الشارح بان نصب الثاني توكيد ووافقه تفسير الحفص بالاقحام بالتأكيذ اللفظي وعلى هذا فالفتح  
فتح اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مقفرا لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وان عدم تنوين الثاني  
على هذا الوجه والذي قبله لا مشاكلة فيمنع قول صاحب التصريح ففتحته فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ  
فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانهم ما غلبا وكان بعد تمام الاسم الاول  
والاول لا بكل الانا لاضافة فتحه لاف صورة الضم فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أى  
مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أى الثاني على الواجهة الجنسية بل السمة وهي أن يكون منادى  
مستأنفا أو منصوبا باعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكان لم ينظر الى السادس اضدغه (قوله ان  
الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء ولا وجه له اذا المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال  
الفارسي الاسمان مضافان لذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عامين على معمول واحد (قوله ففتحتهما  
فتحته بناء) فيه أن فتحه الاول على القول بالتركيب فتحه بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد فتحته بمجموعهما  
الذي هو المركب وفتحته هي فتحه آخره ولو قال ففتحتهما الثاني فتحه بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشبه قول  
المصنف بفتحته ثان لأن يراد بالنصب ما يربح فتحه الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما  
وأشارنا الى أمثلية بتقدمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عمارة  
الجمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الاول وفي الوصفين ضمهما بلا تنوين أو ضمهما منونا (قوله  
جازمة بدلا) فله المصنف عن الأكثر ووجه بانه لا تحذف لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان  
وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وان يكون توكيدا لفظيا وقوله ضمهما بدلا أى بناؤه على الضم ومن  
لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل  
لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشيء لا يمين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) أف ونشر مرتب

بأنه منادى المضاف الى بناء المتكلم

أفرده بترجمة لانه أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في بناء المتكلم قبل السكون وقبل الفتح وجمع بان السكون  
أصل أول اذ هو الاصل في كل معنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان  
يكون آخره حرفا غير لين أو لينا فله ما كن كد ولو طي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تشية وجمعا وحوزا المعاصم  
محذوف بانه دلالة بناء التشية والجمع على الاضـ فهو عدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر في الجمع

زيد الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيدا جاز ضمه بدلا وضمه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

بأنه منادى المضاف الى بناء المتكلم (واحد منادى صح) آخره (ان يضاف ليا) المتكلم

(تمت بقدي بعد عبدانيا) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو باعدا فاقن ثم الثاني وهو ثوبتها ساكنة نحو باعداى لاخرف عليكم والخامس وهو ثوبتها مفتوحة نحو باعداى الذين امر فوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحه والياء الفتح وهو ١٠٤ يا حمرنا واما المثال الثالث وهو حذف الالف والاختفاء بالفتح فاحاره الاخفش والمنازني

والفارسي كقوله ولست  
براجع ما فات منى \*  
بلف ولا بليت ولا لوانى  
أصله بقولى بالهما ونقل  
عن الأكثرين المنع قول  
فى شرح الكافية وكرهوا  
أضواؤها سادسا وهو  
الاكتفاء عن الاضافة  
ينبتا وجمع ال اسم  
مضموم ما كالمندى المفرد  
ومنه قراءة بعض القراء  
رب السجين أحب الى  
وحكى يونس عن بعض  
العرب بام لا تنفع الى  
وبعض العرب يقولون  
يارب اغفر لى ويا قوم  
لا تنفعوا اما المعتل آخره  
ففيه لغة واحدة وهى ثبوت  
ياءه مفتوحة نحو يافئى  
وباقضى وتبينان \*  
الاول كما سبق من  
الوجه هو فيما اضافته  
للخصيص كما أشعر به  
تمثله اما الوصف المشبه  
للفعل فان ياءه ثابتة  
لا غير وهى اما مفتوحة  
أوسا كنهه نحو يامكرى  
وباضارى \* الثاني قال  
فى شرح الكافية اذا كان  
آخر المضاف الى ياء المتكلم  
ياء مشددة كبنى قيل  
يابنى أو يابنى لا غير  
فالكسرة على التزام حذف  
ياء المتكلم فرارا من تولى  
اليات مع ان الثالثة

لالتباسه حيث بدأ المفرد فى صورة اثبات يائه ساكنة اه وبشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف  
مشبه للفعل كما سأتى (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بفتح مقدرة على الدال لا بالفتحة الموحدة لانها  
لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بان  
يشترط الاسم بالاضافة الى الياء أو لا يقال فى باعدوى باعدولانه لادلالة على الياء والذى فى التوضيح ومثله  
انما هو واشترط الاشتغال بالاضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المنهج فافهم (قوله والخامس)  
عطف على الثاني بالواو اشارة الى أنهم ما فى مرتبه لا قول بالاصالة فى كل جمع السبعون السكون أفصح من  
الفتح واعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء الفا) أى التحرك وانفتاح ما قبله لان الالف  
أخف من الياء اه تصرح الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بانها مضاف  
اليه وأنما فى محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) يجمع بين حذف الموص والمفوض وهو لا يجوز  
ومحاج بانها بدل الياء وقرى بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل وأقام الصلة  
وأجاب احبا (قوله ونقل عن الأكثرين المنع) أى ولادلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة  
ولانها (قوله وجمعها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره  
ضممة مشددة كالمفرد المبني فهو منصوب تقديره بفتح مقدرة منع من ظهوره ضمة المشددة وتعرفه  
بالاضافة المنو به كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالاضافة المنو به ونصبه مقدرة منع من ظهوره ضمة المشددة وتعرفه  
والظاهر أن كنهه فى الاتباع حكم المبني على الصم غير المضاف لاحكم المضاف للياء اه أى انه يجوز فى تابعه  
الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المنو به ونصبه مقدرة منع من ظهوره ضمة المشددة وتعرفه  
وقد يوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنو به ونصبه مقدرة منع من ظهوره ضمة المشددة وتعرفه  
حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال فى التصريح واغيا بأتى هذا الوجه السادس فيما يكثرون  
مضافا كارب تعالى والأب والأم والابن جملة للقليل على الكثير (قوله اما المعتل آخره) بأن يكون آخره  
حرفا ينافيه حركة مجازية له وأما ما حذف لاه كأتى فلا ترد لاه خلافا للبرد ووقع فى عبارة البعض هذا خلل  
فاحذر (قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محيدى من اجراء الوصل بحرى الوقف (قوله فيما  
اضافته للخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيه اضافته محضته بقرينة المقابلة (قوله المشبه للعل)   
أى المضارع فى كونه معنى الحد أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لانه  
عام لا يشبه الفعل (قوله وهى اما مفتوحة أوسا كنهه) أى أن لم يكن الوصف مثنى او مجموعا على حده والاذنين  
الفتح نحو باضارى وباضا بى (قوله كبنى) أى نسيه بربان وأصله بنو بفتحين واذا ضغرتة حذف ألف  
الوصل وردت اللام المحذورة فىبقى بنموه قلب الواو ياء وسبق احدها بالاسكون  
وتدغم الياء فى الياء وعلى القول بان لاه ياء يكون فيه ما عدا القلب (قوله قيل يابنى) بكسر الياء أو يابنى  
بفتحها لا غير أو رد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها فى السبع وهى اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف  
ياء المتكلم ثم استعملت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الاولى وهى  
ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وبقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء  
المتكلم (قوله مع ان الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا دليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت  
الفا) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحه (قوله ثم التزام حذفها) أى وأبقيت الفتحة دالية لا لم (قوله  
مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقل ثقل (قوله ففتح لانه أصلها الفتح) وعلى القول  
بان أصلها السكون بوجه الفتح بانه احتيج للتحريك لانه لا يلتقى ساكنان والفتح أخف سم (قوله

كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار التنى الاول وهو والفتح على وجهين أحدهما ان تكون  
ياء المتكلم أبدلت الفاعل التزام حذفها لانها تبدل مستثقل \* الثاني أن ثمانية ياءى بنى حذف ثم أدغمت أولاها فى ياء المتكلم ففتح لانه أصلها  
الفتح كما نصت فى يدي ونحوه اه

وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى بناء المتكلم (وفتح أو كسر وحذف الياء) والالف تحذف الى الكثرة الاستعمال (استمر في قولهم يا ابن أم) ويا ابنه أم ويا ابنه عم (لا مفر) أما الفتح ففيه قولان \* أحدهما ان الاصل أما وعما يقاب الياء لفتح حذف الالف وبقيت الفتحة دليلًا عليها والثاني أنهم جعلوا اسمًا واحدًا مركبًا بنى على الفتح والاول قول الكسائي والغراء وأبو عبيدة وحكى عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج ١٥٥ وغيره أنه مما اجتري فيه بالكسرة عن

الياء المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف وأما هنا بفتح قد دون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياهما من أحد عشر إذا أضافوه اليها وأما إثبات الياء والالف في قوله يا ابن أمى ويا شقيقى نفسى وقوله يا ابنه عما لا تلوحى وأما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك فنحو يا ابن أخى ويا ابن خالى قاله ياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم \* تنبيه \* نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وقى النداء) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالنداء (عرض) الاصل يا أبى ويا أمى (واكسر أو افتح) ومن الياء (تأعوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ويجوز فتح التأء وهو الاقرب وكسرها وهو الأكثر وبالفتح قرأ ابن

بقية الاحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجو باذالم يكن واحدا من الامور الاربعه المتقدمة في قوله \* آخر ما أضيف الياء اكسر اذا لم يك معتلا نحو وسلامة الالف مطلقا الى آخر ما رأى فلا يعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح أو كسر) أى ليم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف الياء) أى مع الكسر والالف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله ألف وتشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتى على قول الكسائي الآتى ومن واقعه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أى اطرد وفي نسخة اشهر وأفراد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنه عم) فى التصريح أن بنتا كائنة (قوله تحذف الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجهور لهذا في غير هذه الصورة فنحو يا عبيدوهم لا يمنع ذلك هنا والفرق بثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع (قوله والشاقى أنهما) أى ابنا وابنة (قوله وبني) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر خمسة عشر ونقل السموطى عن الرضى أن مجموع الكلماتين مع تركيبهما وقعها مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف (قوله قال فى الارتشاف الخ) هذا ما قبل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلًا عليها لان الكلام فى الكسر (قوله ويا شقيقى) تصغير شقيقى (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالجواب خمسة أو جهة ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومرقريها لغة سادسة وهى الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيها أيضا (قوله ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنه أم يا ابنه عم لان ابنة هى ابن بزيادة التاء (قوله وفى النداء أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بقصة مقدرة على ما قبل التأء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبله الى التاء لاسيما فى موضع الياء التى يسبقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن الياء التأعوض) أعوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الالف أو الام لان كلاهما ماضية التفعيل والتاء تدل عليه كما فى علامة اه حفيد ووجهه فى الكشف بان تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان فى أن كلاهما زائدة مضمومة الى الاسم فى آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لاسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف فى نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التأء الخ) كان الاولى والفتح اقبس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقبس) لان التأء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قولا وهو الاكثر) أى لان الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجئ التاء لان ما قبلها لا يكون الامفتوحا (قوله لا يكون الا فى النداء) أخذ المحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أى لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الواجهة السابقة) أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظره فيه سم بان العروض لا ينافى للزوم وقد يقال شأن المعارض عدم الزوم (قوله وبين التأء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع

١٤ - (صبيان) - ثالث \* عامرو بالكسر قرأ غيرهم من السبعة \* تنبيهات \* الاول \* فهم من كلامه فوائده \* الاول أن تعويض التأء من بناء المتكلم فى أب وأم لا يكون الا فى النداء \* الثانية أن ذلك مختص بالاب والام \* الثالثة أن التعويض فيها ليس بلازم فيجوز ضمها مجازيا فى غيرهما من الواجهة السابقة فهم ذلك من قوله عرض \* الرابعة منع الجمع بين التأء والياء لانها عوض عنهما وبين التأء والالف لان الالف بدل من الياء وأما قوله يا أبت يا أمت \* لنا أمل فى العيش مادامت عائشا \* فضرورة وكذا قوله \* يا أبت يا أمت \* وهو أهون من الجمع بين التأء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال فى شرح

الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مناديا وليست بدلا من باء المتكلم وجوز الشارح  
 الامرين الثاني اختلف في حوازم الناء في بابت و بامت فأجازوه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزحاج ونقل عن الخليل أنه سمع من  
 العرب من يقول بابت و بامت بالنضم وعلى هذا فيكون في نداءهم ما عشر لغات الست السابقة في نحو راعده وهذه الاربعة أعني تثليث  
 الناء والجمع بينهما وبين الالف في نحو يا ابتاعلى ١٠٦ مامر الثالث يجوز ابدال هذه الناء هاء وهو يدل على أنها ناء التانيث قال

في التسهيل وجعلها هاء  
 في الخط والوقف جائز وقد  
 قرئ بالوجهين في السمع  
 ورسمت في المصحف بالناء  
 بواسماء لازمت النداء  
 (وقيل بعض ما يخص  
 بالناء) أي لا يستعمل  
 في غير النداء ويقال  
 للتثنية ما فله واختلف  
 فيما فذهب سميويه  
 انهما كائتان عن نكرتين  
 فقل كناية عن رجل وفلة  
 كناية عن امرأة ومذهب  
 الكوفيين أن أصلهما  
 فلان وفلانة فخرخا ورده  
 الناطم بأنه لو كان مرخا  
 لقليل فيه فلا وما قيل في  
 التانيث فلة وذهب  
 الشلوبين وابن عصفور  
 وصاحب البسيط إلى أن  
 قل وفلة كناية عن العلم  
 نحو زيد وهند بمعنى فلان  
 وفلانة وعلى ذلك مشى  
 الناطم وولده قال الناطم  
 في شرح التسهيل وغيره  
 إن بابل بمعنى يا فلان  
 وبافلة بمعنى يا فلانة قال  
 وهما الأصل فلا يستعملان  
 منقوصين في غير نداء الا  
 في ضرورة فقيدوافي  
 الكوفيين في أنهما كناية  
 عن العلم وأن أصلهما

بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي فان فيما قبله جمع بين العوض والمعووض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب  
 لأن الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للمعوض خطأ فأحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره  
 (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمنادوب  
 (قوله وجوز الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على مامر)  
 أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا  
 عن ياء المتكلم لا على القول بانها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجاء بين الياء والناء لا لغة  
 حتى تعد في اللغات والا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والناء وهذا يعرف ما في كلام البعض  
 (قوله ابدال هذه الناء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها ناء التانيث) أي بحسب الأصل (قوله ورسمت في  
 المصحف بالناء) أي فرسمها بالناء أولى كما قاله الدماميني بواسماء لازمت النداء

يجوز كون لازمت فعلا مضيا كضارب وكونه اسم فاعل كضارب به مضافا إلى النداء أو متونانا نصب بالنداء  
 على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالناء) أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنساء كابت  
 وامت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به إلى أن الناء داخل على المقصور وعليه (قوله  
 عن نكرتين) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور من قل وفلة مرخا أي مرخم  
 فلان وفلانة لقليل فيه أي في بعضه وهو قل بقرينه ما بعده فلا لأنه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من  
 حرف مدزائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه بافلا وقوله وما قيل  
 في التانيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الاختصار والوضح أن يقول ورده الناطم بأنهم لو كانوا  
 مرخين لقليل في الأول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب  
 الكوفيين مع أنهم ما كناية عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين  
 ومن معه (قوله كناية عن العلم) أي الشخصى لمن يعقل وكان الظاهر كناية عن العلم (قوله وهما الأصل)  
 المراد بالأصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون  
 لا بالتخميم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كناية عن العلم وأصلهما فلان وفلانة  
 فدخلهما بمجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كناية عن العلم وأصلهما فلان وفلانة  
 فدخلهما بخصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل انهاء أن مادة فلان مخالفة  
 لمادة قل عند المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سميويه الصحيح فيه نظرا (قوله بالهمز) أي الساكن  
 (قوله أي مما يختص بالنساء) بيان لوجه التشبه (قوله بامكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم دما معنى  
 (قوله تخفيف مكذبان) أي تحريفه وبه وسمياه تخفيفا لقرينه من التخييف لقرب رسم الذال من رسم الراء  
 وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطييان إلا أن عنج وروده  
 (قوله مقصودة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالأطراف فيما بعده ها دونها (قوله وهو) أي الإجماع  
 (قوله فتقول يا مخيمشان الخ) قضيت عدم سماع مخيمشان وبمعرك عليه قول الجمع الذي سمع منه أي من مفعلان  
 ستة ألفاظ مكرمان وملا مان ومخيمشان وما كمان ومطييان ومكذبان قال وحكي ابن سيده رجل مكرمان  
 وملا مان وامرأة ملا مائة فنهـم من أجاز استعماله في غير النداء بقوله وخرجه أبو حيان على ضمائر القول

فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و (لؤمان) بالهمز وضم اللام وملا مان  
 وملا مان بمعنى العظيم اللؤم و (لؤمان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما يختص بالنساء في تنبيه أن الأول كالأكثر في بناء مفعلان  
 نحو ملا مان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان حكاه سميويه والاختصار و بياطييان وزعم ابن السكيت أنه يختص بالذم وأن  
 مكرمان تخفيف مكذبان وليس بشئ الثاني قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده وهو صحيح  
 في غير مفعلاب فان فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فيقول يا مخيمشان

وفي الأنتي بالخشانة (واطرزاه في سب الأنتي وزن) بالفعال نحو (باخبات) بالكاع بافساق وأما قوله \* أطوف ما أطوف ثم آوى \* إلى بيت  
 قعيدته لكاع \* فضرورة (والامر هكذا) أي اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثي) عند ١٠٧ سيمويه نحو نزال ونزال من نزل وترك

وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه بامر كمان (قوله وزن يافعال) أي موازن ثاني يافعال وكذا يقال في  
 قوله الآتي وشاع في سب الذكور وزن يافعل وفي الاتيان بياها نوفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سب الأنتي  
 والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أي خسة  
 (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع (قوله والامر هذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبة للنحو  
 خبات المتعلق بياها في وزنه وبناءه على الكسر وشروطه سم أي قد ذكره هنا من باب الاستطراد وقوله  
 هكذا أي تحيات في الوزن لا في النداء (قوله أي اسم فعل الامر) أي في كلامه على حذف مضافين وقول  
 شيخنا فكلامه على حذف مضاف أي ودال الامر هو مع كونه لا بأسب صنيع الشارح برده عليه أن دال الامر  
 أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا  
 فالوجه تعليقه باطرز سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ  
 وهكذا حال ومطرز دخبر أو هكذا خبر أول ومطرز دخبر ثان (قوله عند سيمويه) وقال المبرد هو معوع فلا يقال  
 قوام ولا قد في قم واقعداذا ليس لاحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب قال الأندلسي ومنع المبرد قوى فالأولى  
 أن يتأول قول سيمويه هو مطرد على أنه أراد بالاطرزاد الشيعاء اه دما بين وفي التوضيح مع شرحه والمبرد  
 لا يقيس فيه ما أي في فعال سب وفعال أمر أي فلا يقال يا قباح قياسا على فساق ولا قعد قياسا على نزال اه  
 ومنه يعلم أن الخلاف بين سيمويه والمبرد في فعال سب وفعال أمر أو الموافقة لهذا أن يجعل قول الشارح عند  
 سيمويه متعلقا بطرد في كلام المتن ومطرز في كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع  
 الشارح تعلقه بمطرز في كلامه فعمل ما في قول البعض أن عند سيمويه متعلق بطرد (قوله على هذا النوع)  
 قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا السيد أي  
 نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو براد النوع ما هو على وزن فعال منادى  
 أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظروا (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه  
 أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) فخرج  
 نحو زم ويئس (قوله ادعى سيمويه سماعه) أي سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن  
 فعال (قوله كقرقار) أي صوت وعرعار أي العب (قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم بها عرعار أي هلموا  
 للعرعة وهي لعبة الصبيان اه فارضى وليدها فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله  
 حكاية صوت) أي قرقار حكاية صوت الودع وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله كان الصوت الثاني) أي  
 كان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الأول تصدق المأثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبان يقال عرعار وقرقار  
 (قوله علم أنه) أي ما ذكره مجزول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على  
 الفعل (قوله يافسقى الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعبد والحق والصغير والوسخ قبل قد بردي غير  
 بالكع) ذكر في القاموس من معاني الكع اللثيم والعبد والحق والصغير والوسخ قبل قد بردي غير  
 النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا الكع ابن الكع وقوله عاياه الصلاة والسلام  
 في الحسن بن علي رضي الله عنه ما ابن الكع أي الصغير وقيل هو في الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو  
 فيه ما وصف بمنصرف غير معدول كخطم ومؤنثه لكع أما المختص بالنداء فهو منصرف لأنه معدول عن الكع  
 ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أي والسموع منه الالفاظ الأربعة المذكورة (قوله في لجة) متعلق  
 بتدافع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات في الحرب وقوله أمسك فلان عن فل مقول  
 لقول محذوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلان عن فل أي لمنع فلان عن فلان يصف الشاعر بلا قبلت  
 وقد أثارت أديها الغدار وشبه تراجمها ومدافعة بعضهابعضا يقوم في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك  
 فلان عن فلان أي اخبر بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجرى الشعر فل مقتضى

\* تنبيهان \* الأول  
 أهل الناطم من شروط  
 القياس على هذا النوع  
 أربعة شروط الأول أن  
 يكون مجردا فاما غير  
 المجرد فلا يقال منه الاما  
 سمع نحو ذراك من أدرك  
 \* الثاني أن يكون تاما فلا  
 يبنى من ناقص \* الثالث  
 أن يكون متصرفا \* الرابع  
 أن يكون كامل التصرف  
 فلا يبنى من يدعو ويذر  
 \* الثاني ادعى سيمويه  
 سماعه من غير الثلاثي  
 بشذوذا كقرقار من قرقر  
 في قوله \* قالت له ربح  
 الصبا قرقار \* وعرعار من  
 عرعر في قوله \* يدعو  
 وليدهم بها عرعار  
 \* وقاس عليه الاخفش  
 وردا مبر دعلى سيمويه  
 سماع اسم الفعل من  
 الرباعي وذهب إلى أن  
 قرقار وعرعار حكاية  
 صوت وحكاية عن المازني  
 وحكى المازني عن  
 الأصمعي عن أبي عمرو  
 مثله والصحيح ما قاله  
 سيمويه لأنه لو كان حكاية  
 صوت لكان الصوت  
 الثاني مثل الأول نحو غاق  
 غاق فلما قال عرعار وقرقار  
 فكانت لفظ الأول لفظ الثاني  
 علم أنه مجزول على عرعر وقرقر  
 (وشاع في سب الذكور)  
 يا (فول) نحو قولهم يا فسقى  
 بالكع يا غدر يا خبث (ولا

تقس) عليه بل طريقه السماع واخبار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيمويه (وجرى الشعر فل) قال الراجر \* في لجة أمسك فلان عن فل \*  
 والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون الضرورة كقوله



أن قل المجرور فى الشعر هو قل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنازل) درس عفا ومنا مع بضم الميم وبالناء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفى القاموس أن درس بأنى لازما معنى عفا ومتعد يا يقال درسته الرخ (قوله أن المختص) بدل من ما مر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرور أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لأن أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته فى لى) أى بالقل فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف) لعله يشير به إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لا لتحادفل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر ومذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب السكوفين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فنفيه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أى لكون هن فى الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى بحث الاسماء الستة (قوله وياهنة) بسكون الهمزة كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج المذكور السالم شذوذا لأن مفردة ليس علما ولا صفة بل لم يستعمل شروط باب ستمين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الأخيرة كما فى الفارسي فانضم تشبيها لهما الضمير وانكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سبأ فى الشارح فى باب الندية أن هذه الهاء لا تثبت وصلابل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضبوطة ومكسورة وأجاز القراء اثباتها وصلابل وجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب القراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضم الضرورة ونظم والأفهم سأكنه (قوله ياهنانية وياهنتانية) بقلب ألف الندية ياء فيها نجاسة كسر نون التننية وفيه البحث الآتى (قوله وياهناؤه) بقلب ألف الندية وأو المناسبة ضمة الناء وبحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلتمت كسرة نون التننية فى ياهنانية وياهنتانية فحفظه للاف وهلا قلتمت ضمة الناء فى ياهناؤه فحفظه للاف كما فعل ذلك فى ياهناه وياهنتاه والله أعلم (قوله الاستغناء) (قوله إذا استغنى اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما المذكرة غير المقصودة فتزد فى الشاطبي وإيقاع الاستغناء على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فإن المستغنى حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم (قوله منادى) فائدة التنبيه على أن المستغنى اصطلاحا لا يكون الامنادى ولو أطلق رعا فهم خلاف ذلك أولم يفهم ذلك سم (قوله أربعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغنى للمستغنى فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سبأ فى قوله \*ولام ما استغنى عاقبت ألف \*وقول الشارح وقد يخلو منه ما (قوله باللام) انما اخترت المناسبة معناه للاستغناء لأن لاهما التخصيص أدخلت على المستغنى دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو بكر لؤة الجوسى قال بالله للسمين كما فى الدماميني (قوله للتخصيص على الاستغناء) اذ هو قبل ويازيذا أو يازيدا احتمل التركيب غير الاستغناء من الندية فى الأول والنداء المختص فى الثانى ويرد على كونها للتخصيص على الاستغناء قولك بالعلماء متعجبا من كثرتهم لأن يجعل التخصيص اضافيا أى بالاضافة إلى الندية أو النداء المختص فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمهر) أى الذى تفتح معه اللام فلا زيدا المتكلم أو مراد بالماضى كاف الخطاب لأنها التى يقع موقعها المنادى وقبل لأن اللام بقية آل كاسمى أى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع انكاف (قوله بين المستغنى من أجله) شامل للتصريح والمنتصر له (قوله أعطاه شبيها بالمضاف) أى لأن اللام ومجرورها كلمتان كالتصانيفين أولان اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها (قوله متعد بنفسه) لوقال متعد بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما

كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادته ما مختلفة فالمختص مادته فى لى فلو صغرت قلت فى وهذا مادته فى لن فلو صغرت قلت فلين وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف (قوله خاتمة) يقال فى نداء المجهول والمجهولة ياهن وياهنة وفى التننية والجمع ياهنان وياهنتان وياهنون وياهنات وقد يلى أو اخرن ما يلى آخر المنسوب نحو ياهناه وهنناه بضم الهاء وكسرها وفى التننية والجمع ياهنانية وياهنتانية وياهنونا وياهناتوه والله أعلم (قوله الاستغناء) إذا استغنى اسم منادى أى نودى لخص من شدة أو بعين على مشقة (خفضا) غالبا باللام مقترحا حال من اللام (كما لترضى) وقول عمر رضى الله عنه بالله فحفظه للتخصيص على الاستغناء وفتح اللام لوقوعه موقع المضمهر لكونه منادى واحصل بذلك فرق بينه وبين المستغنى من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معروفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبيها بالمضاف وقدهم من المنظم فواتده الأولى

أن استغنى متعد بنفسه لقوله إذا استغنى اسم والخويعون يقولون مستغنى به قال الله تعالى اذ تستغشون ربكم وقد يبرح فى شرح الكافية بالاستعمالين قوله وياهنة يصح كتابته بالناء المربوطة وبالناء المفتوحة كما فى شرح القاموس اه

الثانية أن المستغاث مغرب مطلقا \* الثالثة أنه يجوز اقترانه بال وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشرها فمذلك من تشبيهه وهو مجمع عليه \* تنبيهات الاول في مختص المستغاث من حروف النداء بباشر ذلك تشبيهه ١٠٩ وقوله بعد ان كررت يا \* الثاني

ما أطلقه من فتح لام المستغاث وهو مع غير ياء المتكلم فاما معها فتسكت نحو يالى وقد أحاز أو الفتح في قوله فياشوق ما أبقى ويالى من النوى \* وادمع ما جرى ويقاب ما أصبى أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه والفتح وفاقا لابن عصفور أن يالى حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف والمستغاث به محذوف أيضا في ما سأتى من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمير فيصير النداء المستغاث به في أى من أفعال القلوب وما جعل عليها كنسبت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا في قولك أدعوقمى على عمل أدعوقى الضمير المستتر في الياء وأجيب بأن المحذوف وعمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعديل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل بالآل زيد) أى حذفته مرة آل لتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو بالالدواهى وقد يرد بان يغتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله \* إذا الداعى المثلوث قال بالآ \* فان الجار لا يقتضيه عليه وأجيب بان الأصل ياقوم الاقرار فحذف ما بعد لا النافية دما معنى (قوله فاقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بان الزيادة خلاف الأصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفحوة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه بالسكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالنجى في نحو يالى بدو تعجب في نحو يالى الماء فلا يرد أن أدعومته بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لتبائنه معناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لانه مفعول كأمروايس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وخزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كأمروايس (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد قصد الإشارة الى تأخر أو تراخي رتبة الثانى في الجملة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار بامع المعطوف اثنتى بكسر لام المعطوف ولام غيرهم من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثانى علم مما ذكر الخ ولو أوجع الشارح اسم الإشارة الى المعطوف مع تكرارها بالشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرر بالايضالان غير المعطوف المكرر معه يتأشمل غير المعطوف فى صورة تكرار باوصورة عدم تكرارها والمعطوف الذى لم تكرر معه يابو بهذا التحقيق بعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله على الأصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

توهمه عبارة الشارح وانما يقيد جواز ذلك فاعرفه (قوله مغرب مطلقا) أى مفردا أو غير مغرب وحمله كما قاله سم ان جربا للام وكان مغربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باقى على بناءه كالمنداه هذا مبنى على السكون فى محل نصب (قوله لم يباشرها) أى آل بل فصل بينهما اللام (قوله مختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاث كالمنداه لا احتياجا لها الى مد الصوت لانه أعون على اصراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان بالنداءى المبعيد فلزم أن لا يستغاث بالقرىب الا ان كان كالمنداه فافاده سم بقى انه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز فى قوله \* أعام لك ابن صعدة بن سعد \* الا ان يقال هو ضرورة وشاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المندك وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على أنها مفكرات مقصودة وما تجبىة والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ما سأتى الخ) قيد بذلك لمتأتى مقتضى السكون المستغاث به فى يالى محذوف وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المندك كورادلو بمتنا على أن العامل حرف النداء لا يجب كون المستغاث به فى يالى محذوف لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المندك كورعمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لامد كور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا النفي ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذلو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ امكن أوضح (قوله يادعوى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى ادعوى والياء اذ هو الواحد وهما المتكلم والاولى حذف ياء (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما جعل عليها أى من أفعال القلوب وما جعل عليها كنسبت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعوقمى على عمل أدعوقى الضمير المستتر فى الياء وأجيب بان المحذوف وعمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعديل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل بالآل زيد) أى حذفته مرة آل لتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو بالالدواهى وقد يرد بان يغتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله \* إذا الداعى المثلوث قال بالآ \* فان الجار لا يقتضيه عليه وأجيب بان الأصل ياقوم الاقرار فحذف ما بعد لا النافية دما معنى (قوله فاقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بان الزيادة خلاف الأصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفحوة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه بالسكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالنجى في نحو يالى بدو تعجب في نحو يالى الماء فلا يرد أن أدعومته بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لتبائنه معناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لانه مفعول كأمروايس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وخزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كأمروايس (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد قصد الإشارة الى تأخر أو تراخي رتبة الثانى فى الجملة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار بامع المعطوف اثنتى بكسر لام المعطوف ولام غيرهم من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثانى علم مما ذكر الخ ولو أوجع الشارح اسم الإشارة الى المعطوف مع تكرارها بالشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرر بالايضالان غير المعطوف المكرر معه يتأشمل غير المعطوف فى صورة تكرار باوصورة عدم تكرارها والمعطوف الذى لم تكرر معه يابو بهذا التحقيق بعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله على الأصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

وصفت المستغاث جررت صفته نحو يالى يد الشجاع للظلم وفى النهاية لا يبعد نصب المصفة جلا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله بالقومى ويالامثال قومى \* لانا من عقوهم فى ازدياد (وفى سوى ذلك) التكرار (بالكسر اثنتا) على الأصل لامن اللبس نحو

ومن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث وبفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت  
 باو وجهه ان المستغاث له قد يلبس حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل  
 فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار اليه سابق بقوله ويحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث ففرق بينه  
 وبين المستغاث من أجله وأما على تعليل التفتح عما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر  
 لكونه، فإدى فاعيا يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما عل به الفارض حيث قال لانه بعد عن حرف  
 النداء فكان له لم يقع موقع الضمير فدرت اللام الى أصلها ووه الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعد وقوعه  
 موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا  
 لعطفه على المستغاث من غير تكرار بالواو لكونه يتركز مع ما به بقرينة قوله وقد اجتمع في قوله الخ (قوله  
 بالعطف انما الخ) عطاف ورياح برامه مكسورة فتحية مخففة وأبو الحشر ج أسماء رجل برئهم الشاعر والفتاح  
 كثير النفع أي الاعطاء كما في النفا موسى وفيه أيضا نفع الطيب فاح فعلم نصح من فسر النفع بالثقة الذكية  
 (قوله احتمل الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاث)  
 أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاث فلهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره  
 من احتمال يالك الامرين (قوله فليل يحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحدنا الى  
 التعلق بفعل النداء مثلا يلزم عمل الفعل في ضمير متكلم اه أقول هذا باطل لأن العمل المذكور  
 انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله بلاء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضمر لما مر من أن العمل المذكور  
 انما يقع اذا كان على وجه كونه الثاني مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ  
 لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السموطى حكاه مع بقية  
 الاقوال في متن جميع الجوامع وشرحه بالله الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام  
 على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجزى المستغاث من أجله عن) أي اذا كان مستغاثا  
 عليه فان كان مستغاثا له تسمى جزم باللام واذا جاز الاولين وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو  
 الانصاف أو نحوها أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل  
 من سببية (قوله عاقبت ألف) أي ناولتها من العقبة وهي النوبة فالألف تجي نوبة واللام نوبة أخرى ووقف  
 على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يازيدا) صرح الرضى والجاحي بأنه حينئذ  
 مبني على الفتح وأنى توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاث اذا لحقت المثني والمجموع على حده صارا  
 مبنيين على الياء وتقدم ترفيف ما قاله وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من  
 ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بأن ما قاله  
 سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضي الجر  
 والألف التفتح فيبين أثرهما متناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض اه وفي كل من العلمين نظرا أما الاولى  
 فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقدم دير أفلا ينافي ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد منع كون الألف  
 عوضا عن اللام ويدعي أن كلا أصل فأنمل (قوله وقد يخلو منهما) فمعطى ما يستحقه لو كان منادى غير  
 مستغاث تصریح (قوله الألف اقوم) محذوف بلاء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في  
 المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو صفة  
 وظاهر كلامه أن الاستغاث غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ  
 معهما معنى التعجب وبدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله وبالعجب باليد) لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففي  
 متعلق لاه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى ادعوا لزيد ليرأى ما في كلام البعض  
 (قوله يا عجب يا استغاثته) أي الاستغاث به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر  
 هذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل بالقوم للتعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح

وبالرياح وأبو الحشر  
 الفتي الفتاح • الثاني علم  
 مما ذكر أن كسر اللام مع  
 المستغاث من أجله  
 واجب على الأصل وهو  
 ظاهر في الاسماء الظاهرة  
 وأما المضمر فتفتح معه  
 الاعم الباء نحو بال ذلك  
 واذا قلت يالك احتمل  
 الامرين وقد قيل في  
 قوله قبالك من لبس ان  
 اللام فيه للاستغاث •  
 الثالث فيما يتعلق به لام  
 المستغاث من أجله  
 خلاف فليل يحرف  
 النداء وقيل بفعل  
 محذوف أي ادعوا لزيد  
 وقيل بحال محذوف أي  
 مدعوا لزيد • الرابع قد  
 يجزى المستغاث من أجله  
 بين كقوله  
 يا للرجال ذوي الالباب  
 من نفر • لا يبرح السفة  
 المردى لهم ديننا (ولام  
 ما استغيت عاقبت ألف)  
 فكما تقول بالز يد تقول  
 أيضا يازيدا ومنه قوله  
 يازيد الآمل نيل عز •  
 وغنى بعد فاقه وهو ان  
 ولا يجوز الجمع بينهما فلا  
 تقول يازيدا وقد يخلو  
 منهما كقوله الايا قوم  
 للجب العجب (ومثله)  
 في ذلك (اسم ذو تعجب  
 ألف) بلانفر كقولهم  
 والباء واللدواهي اذا  
 تعجبوا من كثرتها وما يقال  
 بالاعجب وبالعجب باليد

أو المتعجب منه حالة الخلق بالانسان الخ) المشابة المواقفة والتوغل التعمق والبقى الظلم والعدوان  
مستغنا كقوله بالانسان أو الامثارة على التوغل في بغي وعدوان أى بالقوى لانس ١١١ \* الثالثة قد يكون المستغنا من أجله لكونه غير صالح لأن يكون

من أجله نحو بالزيد  
زيد أى ادعوك لتتصرف  
من نفسك والله أعلم  
\* النذبة \*

(ما للمنادى) من

الاحكام (احمل

للمندوب) وهو المتفجع

عليه لقده حقيقة كقوله

وقت فيه بأمر الله بأمره \*

أول تنزيه منزلة المفقود

كقول عمر وقد أخبر

بجذب أصاب بعض

العرب وأمره وأمره

أو المتوجع له نحو

فواكبنا من حب من

لا يحبني \* أو المتوجع

منه نحو واصبته فيضم

في نحو وازيدونصب

في نحو أمير المؤمنين

وواضار بأمره وإذا

اضطرتني تنويفه جاز

ضمه ونصبه كقوله

واقفعا وأمن منى ففقس

ولا يندب إلا العلم ونحوه

كالمنضاف إضافة توضح

المندوب كما يوضح الاسم

العلم مسماه (وما تكرر

يندب) فلا يقال وارجله

خلافا لليناشي في أجازته

ندبة اسم الجنس المفرد

وندر واجبله (ولا يندب

ما ليس) وذلك اسم

الإشارة والموصول بمالا

وعينه فلا يقال وأهذه

ولا ومن ذهبه لأن غرض

الندبة وهو الإيلاء

بعضه المصائب مفقود في

### \* النذبة \*

هي بضم النون مصدر يندب الميت إذا نوح عليه وذكر خصاله الحميدة أو دما ميني وأكثر من يتكلم بها  
النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضي (قوله ما للمنادى اجعل للمندوب) فيه إشارة الى أنه  
في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا في النداء بأغلامك لأن خطاب أحد  
المسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجاز وفي النذبة وأغلامك تصريح وقال الطبري  
المراد بالمنادى في قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص أو وفيه ميل الى أن المندوب بمن المنادى وبه صرح  
الفارسي نقسلا عن ابن عيسى والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتباره اللفظ  
فندي ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فإذا  
قلت يا محمد فإني كأنك تناديه وتقول له تعالى فإني مشتاق إليك وإذا قلت واخترناه كأنك تناديه وتقول له احضر  
حتى يعرفك الناس فإني مذكروني فيك وإذا قلت يا ليل كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك أو  
بعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي يواو أو يالخرج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن  
(قوله يجذب) بالبدال المهملة أي تحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجوامع في  
المتوجع منه لأنهم قسموا الى ما هو محل الألم كوارأساه الى ما هو سبب الألم كوا مصيبته (قوله وواضار يا  
عمر) نظري التمثيل به بأنه منادى باسمه أي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المشبه به  
الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح نذبه بل إنما يندب ما ليس بذكر ولا مهم من علم ومضاف الى معرفة  
توضيح بها موصول بما يعينه حال من أل نحو وزيداه وأغلام وزيداه وأمن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه نذبة  
العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب إلا المعروف علم كان أو لا فلو كان علما غير مشهور ولم يندب  
(قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحيفتد قوله العلم من  
ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ بوضع بالبناء للمفعول وهي  
التي كتب عليها البعض مانصه قوله كما يوضح الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاز بد التاجر (قوله اسم  
الجنس المفرد) خرج المضاف نحو وأغلام زيداه فتحو نذبه اتفاقا لكنه أي المضاف يشمل نحو وأغلام  
رحلاه ولا يندب مثله على الصحيح والباشي يحيزه ونذبة كل تكرة والمنع عنها وفي المتفجع عليه أما المتوجع  
منه فأنك تقول واصبته وإن كانت المصيبة غير معروفة دما ميني فلو قال الشارح في أجازته نذبة التكرة  
كافي عبارة الجمع لأن أولي وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره (قوله اسم الإشارة) وكذا  
المضمر تصريح وكذا أي فلا يقال أو أنتاه ولا وأبهاال حلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصائب)  
أي المصائب (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإهلام وقد ينزع في دعوى الفقد  
بالنسبة الى اسم الإشارة المصوب بإشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالي من أل أي عند  
الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع نذبة الموصول المبدوء وبال وإن اشبهت بصلته فلا يقال  
والذي حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف النذبة وحرف الموصول (قوله بالذي اشهر) متعلق بالموصول لا يندب  
أي بالذي اشهر انتسابه الى الموصول (قوله كبر زمر) مثال لنذبة الموصول بما اشهر به لاحظ قوله بلى وأمن  
حفر فكانه قال كوا من حفر بئر زمزماه قال في التصريح وأصل زمر زمر أي بدلت الميم الثانية زنا بالقائه في  
الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أي منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول فإن الألف تكون في آخر الصلة

هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذي اشهر) اشهر اربعينه ويرفع عنه الإبهام (كبر زمر بلى وأمن حفر) في قوله وأمن حفر بئر زمزماه فانه  
يخبره في أعيد المطلباه (ومنتهى المندوب)

وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أي مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرهما سمي ذلك (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عونا عليه في المستغاث المحقق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال إذا قلت واذا بداه فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلاما مبنيا على لام المضاف إلى الياء الأعراب مقدر في آخره اه وأطلق الناطم كالتحويين وصل المندوب بالالف لكنه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز وأعيد الألف ولا واجهاها في عبد الله وجهها لاستئصال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجزوازا صرح ابن الحاجب وغيره (قوله في المفرد) اهله أراد به معنى أخص من معناه السابق في البداهة الذي هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلة بالاقسام الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنسكتة كقوله نديتها (قوله وأقام زيد) اعلم أن وأقام زيد بالألف الندبة مبنية على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنية على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل والأقرب الأول لأن اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذلك نحو واسميه بها مع إبدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الأصل فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزاجوا ذلك في الجمع إلى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله يا آخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها بتابع المندوب فقال ابن الجباز في النهاية أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنابن علمين نحو واذا بدع عمر اه وتدخّل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر وعمر اه وعمر اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلط في غير موضع فانظروا (قوله واجمعي الشامتينا) بضم الجيم تنبئة ججمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدرح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقاتل قدحان شاميان فندبهما (قوله منوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا المحذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا وإذا كان منوها هزة تأنيث لم تحذف كليا اسم امرأه والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لا انتقاء الساكنين (قوله واموساه) فوساه مبنية على ضم مقدر على الألف المحذوفة للانتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما الحلق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لا اختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانتظام الهاء الياء بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذي به كل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بأن التنوين نفسه تنوين جرته لا خبر لا تنوين مجموعته فهو داخل في تنوين ما كل به المندوب (قوله كما رأيت) أي في مثال الناطم بناء على صرف زمرم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدرة في الابدان صرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيد واذا قام زيد فاقتصار البعض على قوله أي في مثال الناطم نقصه (قوله هذا مذهب سيديوه الخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد أقول المصنف يمكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب إذا كان محركا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة أن كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقوفة في اللبس ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا لنحو واقوميه واقوموه واقامواوه في ندبة قومي وقوموا واقاموا مسمى بها قال الفارسي لوسميت بقاموا قلت في الندبة واقاموه فتحذف واقاموا الانتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة وإولائها بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت واقوميه فتحذف باء قومي للانتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة بإلها بعد كسرة اه وما قيل في قاموا يقال في قوموا فاعلم أن

المضاف يا غلام زيد وأعيد المكافؤ في المشبه به والثلاثة وثلاثين في الصلة وأمن حفر بئر زمزم وفي المركب وأعيد يكر يا وفي المحكي وأقام زيد فحين اسمه قام زيد وأجاز يونس وصل ألف الندبة يا آخر الصفة نحو واذا بالظرفا ويعضده قول بعض العرب واجمعي الشامتينا وهذه الألف (منوها) وهو منتهى المندوب (أن كان) ألفا (مثلا حذف) للاحاها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقلوا واموساه (كذا) يحذف لأجل ألف الندبة (تنوين الذي به كل) المندوب (من صله أو غيرها) مما سركا رأيت (قلت الأمثل) ضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت والتنوين لاحظه في الحركة هذا مذهب سيديوه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحة فتقول يا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف باء فتقول واغلام زيدناه قال المصنف وما راوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور اهـ



أوله) حرفا (مجانسا) قالوا الكسر ياء والضم واو (ان يكن الفتح يوهم لا يسا) دفعه ساليس فتقول في ندبة غلام مضافا الى ضمير الخطابية  
 واغلام كية وفي ندبة مضافا الى ضمير الغائب واغلام هو اذ لو قلت واغلام كاه لا لتبس بالمدكر ولو قلت واغلام هاء لا لتبس بالغائبة قال في شرح  
 الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت ألف الندبة بحالها فتقول في  
 رقاش وارقاشاه وفي عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجل ١١٣ هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز

الكوفيون الاتباع نحو  
 وارقاشيه واعبد الملكيه  
 واقام الرجل جله **تنبيه**  
 أجاز الكوفيون أيضا  
 الاتباع في المشتق نحو  
 وازيدانيه واختاره في  
 التسهيل (و واقفازد)  
 في آخر المندوب (هاء  
 سكت) بعد المد (ان  
 ترد \* وان تشأ) عدم الزيادة  
 (فالمندوب لا ترد) بل  
 اجعله كالمنادى الخالي  
 عن الندبة وقدم بيان  
 الوجه الثلاثة وأقهم  
 قوله وواقفا أن هذه  
 الهاء لا تثبت وصلورا بما  
 تثبت في الضرورة مضمومة  
 ومكسورة وأجاز الفراء  
 اثباتها في الوصل بالوجهين  
 ومنه قوله \* ألا يعمر  
 وعمره \* وعمر بن  
 الزبيره \* (وقائل) في  
 ندبة المضاف للياء (واعبد يا  
 واعبد \* من في الندبة  
 اليها ساكنون أبدى) فقال  
 يا عبدى وأمامن قال  
 يا عبد بالكسر أو يا عبد  
 بالفتح أو يا عبد بالضم  
 أو يا عبد بالالف اقصر  
 على الثاني ومن قال  
 يا عبدى بإثبات الياء  
 مفتوحة اقصر على  
 الأول **تنبيه** فتح

مسئلة ندبة نحو قومي وقوموا معى بهما ماد اخلة تحت قوله والشكل الخ لازمة عليه كما يقتضيه كلام البعض  
 فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها  
 والافلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله يوهم لا يسا) من لبست الأمر  
 عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم يسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد بقل وهمت في  
 الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالعنى ان يكن الفتح خالطا  
 المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم في الحساب بهم وهما بالفتح اذا غلط  
 (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة بالحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح مابسا لا مطلقا  
 (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله في رقاش) هو اسم امرأه (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيدها أو ياء  
 كواغلام كية أو واو كواغلام هو (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المندوب والهاء  
 معهما لين لا ترد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أو لا للمنادى اجعل المندوب أه ويدفع بان المراد بما للمنادى  
 ما ثبت له من الندا على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا لؤن اضطرار نحو ذلك  
 لعدم زيادة الألف والهاء الا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء في المندوب نعم عدم وجوب  
 زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه نصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة  
 الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صلة بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتخلص  
 أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الألف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقدم  
 بيان الوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا (قوله ويرى ما ثبتت  
 في الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لانقضاء الساكنين زاد ابن فلاح  
 ومفتوحة فارضى والفتح لحقته (قوله وأجاز الفراء اثباتها في الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها  
 في الوصل ضرورة والشاهد في الأول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فحل وقف فلا شاهد فيه وقد  
 يقال العروض هنا مصرعة فهى في حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله  
 وعمر بن الزبيره هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ وياعمر بن الزبيره لان زيادة يا تحل بالوزن  
 وتحريك الهاء وقفا في البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبدأ مؤخر وأبدى صلة من والباء فعول  
 أبدى وذاسكون حال من الياء (قوله واعبد يا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة (قوله واعبد يا) بحذف الياء  
 لانقضاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفحوة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس يعنى لانه  
 مضاف سم (قوله اقصر على الثاني) أى واعبد يا بغير عمل سوى الاثبات بالالف الندبة على لغة من قلب الياء  
 الفاء وحذفها وأبقى الفتحة التي قبل الألف المحذوفة وقلب الكسرة والضمة على لغتهم ما فتحة لأجل ألف  
 الندبة وحذف الألف المتقلبة عن باء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا أو ياءها (قوله  
 اقصر على الأول) أى يا عبد يا بغير عمل سوى الاثبات بالالف الندبة (قوله في ذى الوجهين) هو يا عبدى  
 بسكون الياء ووجهه راعى عديا واعبد يا كسر (قوله لزم الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لانقضاء  
 الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا سم  
 (قوله ترقى الصوت وتليينه) عبارة التصریح بالترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيدها بالصوت (قوله أى سهل  
 لين) المناسب لعبارة قبل أن يقول أى رقيق لين نعم ومناسب لعبارة التصریح السابقة واقول القاموس

الترخيم

١٥ - (صبان) - ثالث

وحذفها مذهب المبرد **خاتمة** اذا نذب مضاف الى مضاف اليه لزم الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عديا والله  
 أعلم **الترخيم** (ترخيم الحذف آخر المنادى) الترخيم في اللغة ترقى الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله  
 لها شمر مثل الحرير ومنطق \*

ترخيم الخواشي لاهراء ولا نزر \* أى رقيق الخواشي وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكامة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سو يدوسيا فى باب وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كبياسما فى دعاسما دعا) وأما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء والترخيم تغير والتغير بالنسب بالتغير فهو تريقق (تنبيه) أحجاز الشارح فى نصب ترخيم ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا أو مصدرا ١١٤ فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأحجاز المرادى وحجازا معا وهو أن يكون

مفعولا مطلقا وناصبه  
أحذف لأنه بلا قلبه فى  
المعنى وأحجاز المكدى  
وجه أخامسا وهو أن  
يكون مفعولا مطلقا  
أعمال محذوف أى ترخيم  
ترخيما (وجوزته) أى  
جوز الترخيم (مطابقا فى  
كل ما أنت بالها) أى  
سواء كان علما أو غير علم  
ثلاثيا أو زائدا على  
الثلاثى كقوله \* أفاطم  
مهل بعض هذا التداخل  
\* وكقوله \* جارى  
لا تستدكرى عذرى  
\* ونحو يا شادجنى أى  
أقيمى بالمكان يقال دجن  
بالمكان يدجن دجونا  
أى أقامته \* وتنبيهات  
\* الأول \* قيد فى التسهيل  
ما أطلقه هنا بالمنادى  
المبنى لاخراج النكرة  
غير المقصودة والمضاف  
فلما يجوز الترخيم فى نحو  
قول الاعشى يا جارى به خذى  
بيدى لغير معينة ولا فى  
نحو يا طحمة الخسبر وأما  
قوله يا علةم الخبر قد طالت  
أقامتنا \* فنادر \* الثانى  
شرط المبرد فى ترخيم  
المؤنث بالهاء العلمية  
فمنع ترخيم النكرة

رخم الكلام ككرم فهو رخيم لأن وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الخواشي) لعل المراد به الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير عمل ولا قليل محل (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للاعلال ولم يقد الآخر بكونه حرفا فشمس كلامه الحرف والحرفين ونحو المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو يابى ويادى فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتباره قيد الحاشية أى من حيث هو آخر المنادى فأعرف ذلك (قوله فى ترخيم) فى معنى الباء السيمية (قوله فهو تريقق) بيان للنسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهوره فى نفسه فأنامل (قوله أن يكون مفعولا) رديان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل التثنية بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قريبا على الأرجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخيم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه رككة لا تخفى (قوله أو مصدر فى موضع الحال) أى من فاعل حذف أى ترخما لأن المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط اتين الحال من المضاف إليه موجودا فى الحال المضاف إليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لأنه) أى حذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا عامل محذوف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه فى الدلالة على الطلب فيكون قوله حذف الخ من التأكيذ اللفظى بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو فى المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعماله حتى يرد أن المصدر حذف عنم حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجهاسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاعل من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الراضى الخ لكن المراد الإطلاق عن ذلك فى الجملة والافتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا استناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الإطلاق فى الجملة أشار الشارح بإقتصاره فى بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب استناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلى مهلا قال العين ومعناه كفى (قوله عذبرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر لذال المججمة ما يعذر الإنسان فيه أه فاضى وهو صادق بما يعذر الإنسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذر بكسر لذال المججمة الأمر الذى يحاوله الإنسان ويعذر على فعله (قوله يا شادجنى) أى يا شاة وهو مثال للثلاثى (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كندام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سأتى (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أى فى قوله أو غير علم مع مثيله بجارى ويا شاة (قوله صلعة بن قلعة) الذى بخط الشارح صلعة بن قلعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف أه دما مبنى (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله ليسان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة (قوله

المقصودة والصحيح جواز كما تقدم \* الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعة بن قلعة لم  
لأنه كناية عن الجهول الذى لا يعرف وإطلاق النكاح بخلافه وليس كونه كناية عن الجهول بما نفع لأنه علم جنس \* الرابع إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاءا كة فتقول فى المرخم ناطله فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيديوه وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال فى التسهيل ولا يستغنى غالباً فى الوقف على المرخم بحذفه أعادتها أو ترويض ألف منها وأشار بانه ورض أى قوله \* نفي قبل التفرق بإضمار عا \* فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيديوه وابن عصفور على أن ذلك

لا يجوز إلا في الضرورة وأشار بقوله غالباً إلى أن بعض العرب يوقف بالأهاء ولا يهزض حتى سيوي به يا حرم بالوقف به هاء قال أبو حيان  
 أطلقوا في سباق هذه الهاء ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح \* الخامس اختلاف النحاة في قوله \* كليني  
 لهم بأمية ناصب \* بفتح أمية من غير تنوين فقال قوم ليس برخم ثم اختلفوا فاقبل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم يتنوين لانه غير  
 منصرف وقبل بني على الفتح لان منهم من بين المنادى المفرد على الفتح لانها حركة ١١٥ نشأ كل حركة اعرابه لو اعراب فهو

نظير لارجل في الدار  
 وأنشد هذا الفاعل ياربع  
 من نحو الشاهدي \*  
 بالفتح وذهب أكثرهم إلى  
 أنه مرخم فصار في التقدير  
 بالميم ثم أقدم التأخير  
 معتديها وقصها لأنها  
 واقعة موقع ما يستحق  
 الفتح وهو ماقبل هاء  
 التأنيت المحذوفة المتوينة  
 وهو وهاه كلام سيوي  
 وقيل فحذف اتباعا لحركة  
 ما قبلها وهو واختار  
 المصنف (والذي قدرنا  
 \* محذوها) \* أي محذف  
 الهاء (وفره بعد) أي لا  
 تحذف منه شيأ بعد حذف  
 الهاء ولو كان ليناسا كما  
 زائد ما كلاً أربعة فصاعدا  
 فتقول في عقبة باء عقيبها  
 بالالف وأجاز سيوي أن  
 برخم ثانياً على لغة من لا  
 يراعي المحذوف ومنه قوله  
 \* أحار بن بدر قد وليت  
 ولا بد من بد أحارته وقوله  
 بأرط أنك فاعل ما قبله  
 أراد بأرطاة (واحظلا)  
 أي أمتع (ترخم ما من  
 هذه الها قد خلا \* لا  
 ال باعي فافوق) أي  
 فأكثر (العلم \* دون إضافة)  
 (و) دون (استناد م) فهذه

لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسماً تاماً حتى ينوه على الضم سم (قوله كليني) بكسر الكاف  
 أي دعيني من وكلاءه وكلاً وناصب بالحرصة هم من النصب وهو التعقب قاله العيني وتابعه غيره كشخيا والبعض  
 وقيل إن الهم متعبد لانا بـ لأن يكون التقدير ناعب صاحبته ثم رأيت في القاموس مانصبه وهم ناصب  
 من نصب على النسب وسمع نصبه الهم أنبه ثم قال ونصبه المرض بنصبه أو جمعه كأنصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه  
 أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن ونامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أنبه وأن يكون  
 اسم فاعل نصبه بمعنى أوجهه (قوله فقبل هو معرب) تشبيهاً بالماضف لكنه شاذ (قوله لأنها) أي الفتح  
 وأنه باعتبار التأخير وهو حركة (قوله ياربع) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى اعراب ربح لانه لم يتنوين مع كونه  
 منصرفاً بخلاف أمية (قوله هي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقدم التأخير) أي زادهما بين الميم وهاه الفاعل  
 المحذوفة للتخيم (قوله غير معتديها) أي غير جاعلها تأنيلاً لتأنيث التي كانت محذوفة للتخيم إذ لو اعتد بها لما  
 كان مرخاً (قوله لأنها واقعة الخ) لوقال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر (قوله  
 وقيل فحذف الخ) أي كفتحة ال ياربعين عبر اتباعا لفحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه في كلمة ولانه اتباع  
 متأخر من تقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن في اختاره المصنف مراعاة لمفوط وهو حركة الميم وفيما  
 قبله مراعاة محذوف وهو تأنيث المحذوفة للتخيم المقضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أي بعد محذوفها  
 (قوله فتقول في عقبة) أي في ترخمه وهو بفتح العين المهملة والقف وسكون النون بعد هاء واحدة يقال  
 عقاب عقبة أي حذبة الخالب (قوله أن برخم ثانياً) أي أن بقي بعده ثلاثة أحرف سيوطي (قوله على لغة  
 من لا يراعي المحذوف) أي من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولاً لا يحذف  
 التأنيث على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل إن المؤنث بانهاء يجوز في ترخمه حذف التأنيث فقط  
 وهو الأكثر بعد حذفها مع ما قبلها كما في منصو ركان قولاً فله شيخنا ثم قال وانظر على مذهب سيوي به بعد حذف  
 الحرف الذي قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوي أولاً اه وكلام العيني صريح في عدم التعين فانه ضبط حار  
 في البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن بدر حيث ار يديه حارته فرخمه ألا يحذف الهاء على لغة  
 من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانياً لا يحذف التأنيث على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من  
 لا ينتظر عند سيوي به هو الترخيم الأول أن قوله على لغة الخ متعلق بأجاز أو محذوف تقديره أن رخم أولاً على لغة  
 الخ لا بقوله أن رخم ثانياً (قوله ما قبله) بفتح التاء بقرينة قوله بعده والمرء يستحي إذا لم يصدق \* (قوله أراد  
 بأرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدعى بها قيل همزة زائدة وألفه أصلية وبهضده قوطم مرطى وقيل همزة  
 أصلية وألفه زائدة للحاق بمرخه وثبوته قوطم ماروطاها بن غازي (قوله والهم) بدل من ال باعي أو عطف  
 بيان عليه ودون حال من ال باعي (قوله واستناد) أي في الغالب بدليل قوله الآتي وقيل ترخم جملة (قوله  
 ميم) على زنة اسم المفعول نعت اسم ناد قال سم كانه استراzen النسبة الإضافية والتوصيفية (قوله  
 أن يكون رباعياً فصاعداً) أي لا يلزم نقص الاسم عن أقبل أبينة المعرب بالماوجب (قوله ترخم  
 المحرك الوسط) أي تنزىلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع وهو هذا كان نحو سقر غير مصروف  
 وفرق الجمهور بين حركة الوسط ثم اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهما التوين وهما في حذف  
 حرف أصلي وأيضاً ليس الحذف هنا وارداً على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخره ومظنة الاشتباه  
 بخلاف عدم التصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الجمع وابن هشام الخضر اوى (قوله)

أربعة شروط \* الأول أن يكون رباعياً فصاعداً فلا يجوز ترخم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكيم هذا مذهب الجمهور وأجاز  
 انفراد والاخفش ترخم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن تميم ولا يجوز ترخمه قولاً واحداً وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر  
 أحد والصحح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخمه ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب  
 النهاية وابن الخشاب وابن هشام

الثاني أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو بالغضف في غصن قيسا على قولهم أطرق كراو بإصاح \* الثالث أن لا يكون ذا إضافة خلافا لـ كوفين ١١٦ في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله \* خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا \*

أن يكون علما) أي شخصيا أو جنسيا لأن العلم الأكثر نداهة يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كراو بإصاح شاذان لأن كلامهم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهم وفيه أن هذا اعترضه بذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كراو بإصاح (قوله وبإصاح) قال في شرح الكافية وكثير دعاء بعضهم بهضابا بإصاح فاشبهه العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان السهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا إضافة) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضاهية في كاشي الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المتنادي والمراد بذى الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فمدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدوشري (قوله وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الأحكام ترخيمه بان لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن لا يكون منقولاً عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسواء في الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كاسمياً (قوله مطاوعاً) أي سواء كان بناء التأنيث أو لا (قوله ثلاثه) زاد السيد وطى أن لا يكون مبنياً قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوباً) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندية وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الالف في آخر مند الصوت اظهرا للجمع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثاً) أي لا يجوز وباللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من انصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المتنادي ولا مفتوحاً بزيادة الالف لأن الزيادة تنافي الحذف ولا مجرداً من اللام والالف الحاقاً به بذى اللام والالف (قوله بالمسالك) أي بالمسالك (قوله أعام) أي بإعامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير ياء وترخيمه واهل قوله لك خبر المحذوف أي ندائى لك أو استغاثة ثانية بإعامر والتقدير بالآل وابن صمصمة نعت لإعامر وصدر البيت \* تمناني ليقملى لقيط \* وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أي من أنه لا يرخم المستغاث مطاوعاً (قوله احذف) أي وجوباً كما في ابن عقيل وعن الفراء لوسمى بنحو جراء حازحذف الهمزة فقط (قوله وليكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه بشرط خامس عند غير سبعة وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما في أرطاة (قوله الأول) مبدأ أخره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائداً لا جائزاً أن يكون قول المصنف أن زيد خبر لأنه لا يصلح للغيرية ولأن الشارح جعله مقولاً له ولا قول الشارح وإليه الخ لا فترانه بالواو (قوله أن زيد الخ) يشمل نحو هندات وجدون وزيد بن اعلا ما ترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف في هندات علماً لأن تاءه ليست للتأنيث كذا في الفارسي وظاهر اطرافه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظرون من لا ينتظرون مع أن ترخيم هندات وزيد بن على لغة من لا ينتظر بلبس بماء المفرد الذي لا ترخم فيه وترخم جدون على اللغة من يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون إليه يرددها التفاتهم إليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارسي قال في موضع آخر ما نصه لوسمى بزيد بن أو بما فيه ياء النسب كزيدى لترخمه على اللغة الأولى فنحو يازيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لا تنبس بمنادى لترخم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيد بن إنما يرخم على لغة من ينتظرون ونحو جدون لا يرخم مطاوعاً للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا محنتاً ومنقاً) أي خلافاً للاخفش حيث جوز يا محنت وبما منق بحذف الالف هع (قوله ليننا) قال المكدودي حال من انضم به في زيد وهو محقق ابن ولاننا في هذا الأعراب قول الشارح أن يكون ليننا لأنه حل معنى ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي حرف لين يفتضى أنه بكسر ها لا أن يحصل بياناً لمعى ليناً ففتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس ثمنا نحو شمال فالهمزة حرف زائد غير ابن وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل ليننا ما لا يفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كما في منصو وراوة تقدير كما في

وهو عند البصريين نادر وأندرمه حذف المضاف إليه بإسره كقوله \* يا عبد هل تذكر في ساعة \* يريد يا عبد هذم مخاطب عند هذم الأخير وذلك علم له وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضاً كما في نحو وبا علم الأخير \* الرابع أن لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق فخره وتا بطشرا وسواء في الكلام عليه \* تنبيه \* أحمل المصنف من شروط الترخيم مطاوعاً ثلاثة \* الأول أن لا يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم نحو فل وقلة \* الثاني أن لا يكون مندوباً \* الثالث أن لا يكون مستغاثاً وأما قوله \* كلما نادى مناد منهم \* بالتميم الله قلنا بالمال فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله \* أعام لك ابن صمصمة بن سعد \* والصحيح مامر (ومع) حذف الحرف (الآخر) في الترخم (احذف) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر وماكن بشرط أربعة \* الأول وإليه أشار بقوله (ان زيد) أي أن كان ما قبل الآخر زائداً فان كان أصلياً لم يحذف نحو محنتاً ومنقاً علمين لأن الالف فيه مامنة

فان كان المحذف هو الساكن متحرك نحو سرفرجل اوسا كان محذوف فقول باسفرج و باقلا خلافا للراء في قطر فانه يحذف باقم محذوف  
حرفين والثالث ان يكون (ساكا) فان كان متحرك لم يحذف نحو هبيخ وقتر فقول باهي وباقو والرابع ان يكون (مكلا اربعة فضاء)  
فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للراء كما في نحو ثود و عباد وسعد فقول باثو باعسا وباسي ١١٧ فالمتسكك الشروط أسماء

ومروان ومنصور وشمال  
وقنديل علما فقول فيها  
بالسم وبامرو وبامرو  
وباشمل وباقند ومنه  
قوله

بالسم صبر اعلى ما كان  
من حديث \* وقوله \*  
بامرو ان مطيى محبوسة  
(والخلف في \* واو وباء)

استكلا الشروط  
المتقدمة لكن (بهما  
فتح في) نحو فرعون  
وغريق علما فذهب  
الجري والفاء الى أنه

يحذف مع الآخر كالذي  
قوله حركة ناسه فقال  
بافرع وباعرن قال في  
شرح الكافية وغيرها

لا يحذف ذلك بل يقول  
بافرع وبافرع (تنبيه)  
يقال في ترخيم مصطفون  
ومصطفين علمين بامصطف

قولا واحدا كما به عليه  
في شرح الكافية لأن  
الحركة المجانسة فيهما  
مقدرة لان أصله

مصطفون ومصطفين  
والبه اشار في التسهيل  
بقوله مسبوق بحركة  
مجانسة ظاهرة او مقدرة  
(والجواز حذف من

مركب) تركيب مزج  
نحو بعلبيل وسيمويه  
فتقول بابل وباسب  
وكذا تفعل في المركب

مصطفون علما اذ أصله مصطفون كما سيذكره انشراح ويستغنى عن قوله ساكا (قوله فان كان) أي ما  
قبل الآخر (قوله نحو سرفرجل) اعترض اخرج به هذا القيد بانه خارج بقوله قبل ان يبدل لان الجيم أصلية  
(قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهمله هو الجبل القوي الضخم والرجل القصير اه  
قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤث ورعما أث بالهاء ففيل قطرة  
(قوله محذف حرفين) عمل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير بوجوب عدم النظير وهو سكون آخر  
الاسم الصحيح لفظا وتقدير على لغة التمام ولغظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله  
ساكا) قال بس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقول ساكا وصف كاشف  
اه ونقل ابن غازي عن بعضهم ان المصنف جعل اللين ههنا شاملا للحرك فلذلك اخرجه بقوله ساكا  
بخلاف قوله في باب التكسير ما لم يلبسنا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره  
مجمعة الغلام المتأني أي التميمين (قوله وقتر) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب  
الميموس من كل شيء (قوله لم يحذف خلافا للراء) حيث جوز ان يقال باهم وباشم وباسع وقيل انما قال  
بالحذف في ثود فقط فرار من بقاء آخر الاسم واوابعضه هم (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما  
علما أو هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة قد يعضف هذا الخفاء علمية شاملا أيضا (قوله بهما  
فتح في) الباء للعلمية الخاصة بمعلقة بفتح في فالحق في أتبع الفتح أي جهلا تابعا بين الفتح (قوله وغريق) يضم  
العين المجمعة وسكون الراء وفتح النون ط يرم طيور الماء طويل العنق تصرخ (قوله علما) لما ساراه  
انما يرخم من انشائي من النساء العلم (قوله الى أنه) أي المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذي  
قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله قولا واحدا) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا يتأني ما سيأتي من أنه  
على لغة من لا ينظر يتعين رد المحذوف فيقال بامصطف في الالف في ترخيم مصطفون ومصطفين وباقاضي  
بالياء في ترخيم قاضون وقاضين لانقاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقدير او هو التقاء الساكنين وعلى  
لغة من ينظر فيه وجهان الرد نظر الانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظر الوجود تقدير لفيقال على هذا الاخير  
بامصطف بفتح القاف يمنع بامصطف يضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لا بد  
من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال بامصطف ولا بامصطف في الواو والياء على اللغتين والمفارقة بينهما انما  
هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالف لا يلزم على لغة من لا ينظر فله اقل بعنه اهنا على  
قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليس امن محل  
الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفون) كذا في الفارسي أيضا قال شيخنا  
وانما جعله بالياء مع أنه واو لان آخر المقصور يقلب ياء في المثني والجمع على حده كما سيأتي اه فراه  
بالاصل ما يستحقه عند التنثية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون لانه واو  
لا يأتي اه وانما كان واو لانه من الصفوة (قوله وباسب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والدمايني  
وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبتدئا قبل النداء لأن دسثنى المركب أو بني على  
لغة اعرابه اعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال  
يجري في نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك اذا رخت خمسة عشر  
يحذف بحجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخت بعلمك ثم وقفت فعلى لغة من ينوي لك أن تقول  
بالباء اه الساكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيختم الوقف باسكان  
وذهب الاخفش الحارثي المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دمايني وقوله فيختم الحيز يؤيد ما أسلفه

العددي فتقول في خمسة عشر علما بخسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره يه وذهب  
الفراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء



فتقول ياسيدوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذف الحرف أو الحرفين فقلت يا معلم وباحضرم لم أر به بأسا والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازوه نحوون قيسا (تنبيه) إذا رجمت اثنا عشر واثنا عشرة علمين حذف المجرم مع الألف قبله فتقول يا ابن كيسان كما فعل في ترخيمه ما لم يركبنا نص على ذلك سيبويه وعلمته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل \* ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جمله) نحو تابط شراب برق نخود (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أي نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر الخويين لا يجوزون ترخيم المركب المصنف اسنادا ككتاب شراب وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال تقول في النسب إلى تابط شرابا تبطي لأن ١١٨ من العرب من يقول تابطا تبط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه

الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالهاء إذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول ياسيدوي) أي على لغة من ينظر أم على لغة من لا ينظر فتقول ياسيدوي الآن الياء تنضم على هذه اللغة فتقلب ألفا فتعركسا وانفتاح ما قبلها فإله الشارح على الاوضح (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضر وت قاله الشارح على الاوضح (قوله قيسا) أي على ما فيه تاء التأنث لأن الجزء الثاني يشبه تاء التأنث من وجوه فتخرج ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنث كذلك واحترزنا بياض الماعن نخود معد وكرب (قوله إذا رجمت اثنا عشر واثنا عشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف (قوله بمنزلة النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنا عشرة كما يضاف ثلثة عشر واخواته ونظيره ابن الحاجب بان عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم ما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون كذا في الدماميني (قوله) وقول ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو ياسيدوي أو ما قبله أو ما حروفان نحو يامر وفي يامر وان وما كلمة برأسها نحو يامر في يامر معد بكرب ويان يابط في يان يابط شرابا وما كلمة وحرف نحو يان يان و يان يان في اثنا عشر واثنا عشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الاسنادي اذ لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقي جملة كما في تابط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره والاكمل في قام من قام زيد ضم آخره لفظا لأنه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير اذا سمى به بعرب لفظا فاذا نودي ضم لفظا (قوله وذا عمرو) (نقل) ذامبتا وذا عمرو ومبتدا أن خبره نقل والجملة خبر المبتدا الاول والربط محذوف تقديره نقله أو ذام مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا (قوله أي نقل ذلك عن العرب) أي في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا يخفى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله لأن من العرب من يقول تابطا) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أي بمجموع كلامه في الموضوعين (قوله وسيدويه لقبه) سبب في تفتح و به بمعنى رائحة والاضافة في لغة الجهم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك لظافته لأن التفتح من لطيف القواكه كذا في التصريح (قوله بهد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء على الالبسة متعلقة باسمه عمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المسمى بالصحيح الآخر ساكن الآخر اسم ولا يصح أن يقولوا المنوى كالشابت فليس الساكن هو الآخر الحقيقة وكونه آخر اللفظ المحذوف فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أي الباقي الذي كان آخره مدغما وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي باقي الاسم ذي الحرف الذي حذف ويحتمل أن التقدير الاول الحرف الذي كان مدغما الثانية الحرف الذي حذف والاول أنسب بالاسم في (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص اذا سميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الاوضح بهد مدغما فلم يكن قبل المدغمة مدغمة كمدغم بقي على سكونه أي كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير إلا أن يقال ما مر وانما خاص الألف بالذكر هنا كثرتها (قوله نحو مضار ومحتاج) أي علمين لما مر (قوله الففتح) لأنه

أكثر ويجوز ترخيمه قابل وقال الشارح فعلم أن يجوز ترخيمه على لغة قليلة (تنبيه) عرواسم سيبويه وسيدويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان) نوبت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نوبت أي اذا نوبت ثبوت المحذوف بهد حذفه للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينظر فتقول يا حار بالكرسرو يا جعفر بالفتح وبالنص بالضم وبإقطاء السكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقطر (تنبيهان \* الاول) منع الكوفيون ترخيم نحو قطر بما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه \* الثاني يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألان ذكرهما في غير هذا الكتاب

\* الاول ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة في الاصل حركته ما نحو مضار ومحتاج فقول فيهما يا مضار وبالحاج بالكرس ان كانا اسمي فاعل وبالفتح ان كانا اسمي مفعول ونحو تحتاج تقول فيه يا تحتاج بالضم لان أصله تحتاج وان كان أصلي السكون حركته بالف فتحوا اسما راسم بقلة فان وزنه فاعل بمثلين أولهما ساكن لاحظ له في الحركة فاذا دغمي به ورخم على هذه اللغة قبل يا اسما بالف فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلاف النقل عن سيبويه فقال السيرا في يحتم الفتح وقال الشلو بين يخته وريحه بالكرس ونقل ابن جعفر عن الفراء أنه يكرس على أصل النفاة الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بهد الآخر

أقرب

حتى ينتهي الى محرك فعلي هذا يقال بالفتح \* الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بخوقاضون ومصطفون من جموع مثل اللام فانه  
يقال في ترخيمه يا قاضي وبامصطفى بردا الياء في الاول والالف في الثاني لزال سبب الحذف ١١٩ هذا مذهب الاكثرين وعليه مشي في

الكافية وشرحها المكنة  
اختار في التسهيل عدم  
الرد (واجملة) أي اجملة  
الباقى من المرحم (ان لم  
ينو محذوف كما لو كان  
بالآخر وضعا عما) أي  
كلا سم التام الموضوع  
على تلك الصيغة فيعطى  
آخرو من البناء على الضم  
وغـ بذلك من الصحة  
والاعلال ما يتحقق لو كان  
آخرى الوضع فتقول  
يا حارو يا جعفر وباعض  
وباقت بالضم في الجميع  
كما لو كانت اسماء تامة لم  
يحذف منها شيء  
\* تنبيهان \* الاول  
لو كان ما قبل المحذوف  
معتلا قدرت فيه الضمة  
على هذه اللغة فتقول في  
ناجية يانا جي بالاسكان  
وهو علامة تقدير الضم  
ولو كان مفعولا قدرت  
ضما غير ضمه الاول نحو  
تحتاج ومنص \* الثاني  
يجوز في نحو يا حار بن زيد  
على هذه اللغة ضم الراء  
وفتحها كما جاز ذلك في نحو  
يا بكر بن زيد (فقل  
على) الوجه (الاول)  
وهو مذهب من ينتظر  
(في) ترخيم (ثم ديا \*  
ثم) بابقاء الواو لانها  
محكوم لها بحكم المشوفلم  
يلزم مخالفة النظر  
(و) قل (ياثي على) الوجه  
(الثاني) أي بقلب

أقرب الحركات اليه أي الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون في الخفة لان  
السكون أخف من الحركات اه سم وعبرة الشارح على الاوضح فتحر كبحر كة أقرب المتحركات اليه  
وهو الحاء وضمة اليه علم ارجع الى الحرف الاخير كالر اعم من اسبحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ  
الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالتحركات كما في عبارة على التوضيح (قوله فعلي هذا يقال  
يا سم) أي بالفتح لان الكلام في لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل  
واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو قاضين ومصطفين دما ميني  
(قوله لزال والسبب الحذف) وهو انتقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاضي  
بالضم وبامصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالنائب لفظا فانتقاء الساكنين موجود تقديره والاختلاف في  
رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ افتتاح ينو بفتح وبنائه  
للجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوف افتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل  
ونصب محذوف على المفعولة وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة من  
لا ينتظر (قوله كما) قال السكوني في موضع المفعول الثاني لاجله والظاهر ان ما في قوله كما زائدة ولو لم يدرية  
والقدير بركونه مما بالآخر في الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيقة بجعله من بدا الثاني  
دون الاول لوقوعه في مركزه اكثر زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أي آخره بعد الحذف سم (قوله من  
الصحة والاعلال) أي ان كان آخره صحيحا في حاله والاعل كما في ثمود فانه يقال فيه ثي بقلب الواو ياء  
والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أي لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يانا جي بالفتح  
كما في سم (قوله يانا جي) مشكل مع قوله الآتي والتم الاول الخ نعم ان خصصنا ما ياتي بالصفة وهذا ما لم فلا  
اشكال اه سم وأقره شيخنا واليه مض وفيه أن تخصيص ما ياتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي لانه  
جعل كلام المصنف فيما ياتي عاملا للصفة وغيرها والذي ينبغي عندى حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة  
الدافعة للبس وما أتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى قيمة ياتي ما يؤيده (قوله ولو كان) أي ما قبل  
المحذوف مفعولا قدرت الخ أي على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى  
على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحتاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة  
التي كانت قبل الترخيم بدليل أنه من يجوز اتباعها والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها  
فلو قال الشارح وأثبت بضم غير ضمه الاول لوافق ما في التصريح والأقرب عندى ما مشي عليه الشارح  
وان ضعفه البعض بعبارة التصريح لان تقدير ضمه أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحديث ضمة  
أخرى للبناء وما استدلل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتساعا للصفة المقدرة كما  
في ياسيدوبه العالم برفع العالم للصفة المفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها)  
ومر أنها تكسر على لغة الانتظار في نحو يا حار بن زيد تثليث الراء (قوله وقل ياثي على الثاني) يفهم  
من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبابقاء الواو في الجملة  
الاولى أن في كلام المصنف احتيا كما حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبت في الأخرى (قوله بقلب  
الواو ياء) أي والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصالهما الاجر والادلو بضم الراء واللام فقلبا  
الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها  
كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز في الاول و جاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال  
في المبنى اه فتوشى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم  
(قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائه  
(قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبنى) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ)

الواو ياء لظرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الاجرى والادلى والالزم عدم النظر اذ ليس في العربية اسم معرب آخره واولا لزمه قبلها  
ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائفة ويذكر الضم فتحوذو وغزو وباللزم

نحو هذا أولك وقل في ترخيم نحو صميان وكر وان على الأول باصمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثاني باصمى ويا كرو باصمى ويا كرو باصمى  
ألفا تحرهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم ١٢٠ المانع الذى سمي أنى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول

وأما نحو سنبوا سم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غـ ير عربى ومثـل بمثـالين إشارة إلى أنه لا فرق فى الواو اتى قبلها  
ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أولك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تنقلب ألفا فى  
النصب وباء فى الجرح ومما خرج بالزوم نحو هز وباء بال واو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو  
الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكر وان) أى علميز لما مر أن من شروط الترخيم العجمة أو التأنيت  
بالتاء وكذا يقال فى الامثلة الآتية والصميان فى الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع  
ذكر يا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بانه حشو ولم يقل يا ألفا كما قلنا على الثانى لان شرط قلهم ما أن  
لا يكون بعدها ساكنة ونوعى هذا بهداسا كن تقديره على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سمي أنى بيانه)  
أى فى قول الناظم من باء أو واو بغير الحاصل \* ألفا بال بدل بفتح متصل ان حرك التالى الخ فلما نفع  
الآتى ان يكون بعدها ساكنة (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه ألف ونشر مرتب فرمى راجع الى باصمى ودعا  
راجع الى يا كرا فان صمى ورمى يا ثانيا للام وكر اودعا واو ياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) كسر  
العين المهملة ما علقته على المعبر بعد تمام الوقراه خالدا (قوله برشاة وكساء) أصلها مارشأى وكساو  
(قوله بنصفه علفا) أى وقلب الثانية همزة كما سأتى فى بابها (قوله وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف) هو  
اللام أى وقلبه ألفا وار جاع العين الى أصلها واو والواو اذ أصل ذات ذوى أودو وعلى الخلف حذف اللام  
وعوض عنها تاء التأنيت كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو اتى هى عين الكلمة ألفا تحرهما وانفتاح ما قبلها فان  
قبل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما ما فى التنثية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لانسلم  
الجمع فيه ما بل التاء فى التنثية لحض التأنيت كالنساء فى كل معنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المنزلة مع  
الألف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وان أوهم  
بعض العبارات خلافاً (قوله برد اللام المحذوف) أى لان حذفها كان بسبب عدم تاقى صيغة التصغير مع بقائها  
وبقاء الجيم فلما حذف الجيم ردت اللام لتأقى الصيغة مع ما حتمتدوا أما الجيم فبسبب حذفها فى الترخيم وهو  
موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوف (قوله والتم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة  
وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتب به فى الصفة  
لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتها را المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب قال  
الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جازا الترخيم على الانتظار كان أولوا والا فلا كذا فى  
الدامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا اللبس كل منهما فيمتنع ترخيم  
نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلبس بياضى غير مرخم قال بس لكن قضية تجوز الناظم ترخيم المثنى والجمع  
بحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق أن التأنيت وضعف لتمييز المؤنث  
ولا يلقى حذفها عند اللبس لمناقاة الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة  
التنثية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدناك فيما تقدم أن تجوز ترخيم المثنى  
والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رجم على لغة من ينتظر بدون لبس وحذف فلا اشكال فاعرفه (قوله  
تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايها تذكير المؤنث ايها مخرج زبداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال  
مايوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كسامة وحارثة) أى مؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على  
لغة من لا ينتظر لايها مـ تذكير المؤنث ان كانا مؤنثا ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا مذكرا وحفصة أى  
مؤنث فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لايها مـ تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما  
أو نكرات مقصودة كالثلاثة فى التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق اما ما ليست التاء فيه للفرق كهمزة  
وطحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب يمشى فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعبارة يمشى بياء

باسمى ويا علاو بفتح  
آياء والواو وعلى الثانى  
ياسقاي ويا علاو بفتح  
همزة لتطوفاها بعد ألف  
زائدة كما فعل برشاة  
وكساء وقل فى ترخيم لات  
مسمى به على الاول بال  
وعلى الثانى بالياء بنصف  
الألف لانه لا يعلم له ثالث  
يرد اليه وقل فى ترخيم  
ذات على الاول يا ذوا وعلى  
الثانى يا ذوا برد المحذوف  
وقل فى ترخيم سفيرج  
تصغير سفرجل على  
الاول باصمى ورمى وعل الثانى  
يا صفير عند الاكثرين  
وقال الاخفش باصمير  
برد اللام المحذوف لاجل  
التصغير وفروع هذا  
الباب كثيرة جدا وفيما  
ذكرناه كفاية (والترنم  
الاول فى) موضعين \* الاول  
مايوهم تقدير تمامه  
تذكير مؤنث (كسامة)  
وحارثة وحفصة فتقول  
فيه يا ماسم ويا حارث  
ويا حفص بالفتح اثلا يلبس  
بنداء مذكر لا ترخيم فيه  
والثانى ما يلزم بفتح  
تمامه عدم النظير  
كطيلسان فى لغة من كسر  
اللام مسمى به فتقول فيه  
يا طيلس بالفتح على نية  
المحذوف ولا يجوز الضم  
لانه ليس فى الكلام فعل  
صحيح العين الا ما ندر من نحو  
صقل امم امرأة وعذاب  
يمشى فى قراءة بعضهم

ولا يفعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضمة يغم وفي المعتل الكسر كسند وصيب وهين وكجليات وحبلوى وجرأوى فتقول فيها يا حبلوى  
ويا حبلوى وجرأوى بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظم وهو كون ألف فعلى وهن  
فعلاء مبدلين وهما لا يكونان الاللتانث **تنبيه** يذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكر هنا عمله لأجل أن  
مختلف فيه فاعتبره الانخس والمزني والمبرد وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين  
في ماهو) كسلمة بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذوفين المذكورين فتقول يا مسلم بفتح ١٢١ الميم وضمة **تنبيه** لا كتر في

جاز فيه الوجهان الوجه  
الأول وهو أن يسوى  
المحذوف كإصص عليه في  
التسهيل وعبارته تقدير  
ثبوت المحذوف للتخيم  
أعرف من تقدير التماس  
بدونه (ولا اضطرار رنجو  
دون ندا \* ما للتسديد يصلح  
نحو أجد) أي يجوز  
الترخيم في غير النداء  
بشرط ثلاثة \* الأول  
الاضطرار إليه فلا يجوز  
ذلك في السعة \* الثاني أن  
يصلح الاسم للنداء نحو أجد  
فلا يجوز في نحو النداء  
ومن ثم خطئ من جعل  
من تخيم الضرورة قوله  
\* أو ألفا مكة من ورق  
الحى \* كاذكره ابن جنى  
في المحسب والاصل  
الجام تحذف الألف والميم  
الآخرة لأعلى وجه  
التخيم لما ذكرناه ثم  
كسر الميم الأولى لأجل  
القافية \* الثالث أن  
يكون أما زائدا على  
الثلاثة أو بتاء التأنيث  
ولا تشترط العلمية ولا  
التأنيث بالتاء عينا كما  
أفهمه كلامه ونص عليه

ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا يفعل معتلها) أي بفتح العين وذكره تميم  
للفائدة وإن لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على كطيلسان وأعاد  
الكاف ليعمل الهدول دفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلوى وجرأوى) أي بكسر الواو وتشديد الياء  
فيهما نسبة إلى حبلوى وجرأ فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو لإزالة وجه لفتح الواو إلا أن الصحيح  
عبارته بأن الواو معطوف على فتح لاهل الياء هذا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارسي ما يؤيد به حيث  
قال والثاني كطيلسان وحبلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلوى بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى  
(قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلوى بقلب الياء والواو ألفا كتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا جرأ بقلب  
الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الاللتانث) أي وما للتأنيث لا يكون مبدلا له سم أي بل  
مزيتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الأمثلة المتقدمة كطيلسان وكجليات ونحوهما (قوله وجوز  
الوجهين في كسلمة) فديقال ترخيمه على لغة التمام بليس بندا مسلم مسمى به اسم وقد يجاب بأن التسمية  
به نادرة فلم تعتبر (قوله كسلمة) أي وجزء وطلمة **فائدة** يجوز الجهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر  
أحار بن عمرو والبيت ومنه السيرافي والغراء وجعل ابن عمرو بدلا واستعجه ابن السراج ويجوز رفع تابعه  
على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقل سم فيه نظر إذ لا ضم في اللفظ قال يس والذي يظهر  
الجواز لأن الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما  
قدرت الخ (قوله للتخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف  
(قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله تحذف الألف الخ) هذا الذي فعله الشاعر  
من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من  
اشتراط صلاحية النداء فهو لغة لقوله لأعلى وجه التخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا  
الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقفه في حيز أي التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط  
مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعته تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث  
بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط أما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا  
طائل تحت ما طال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء  
(قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء  
الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والنحصر بحجة فهملة مفتوحة حين شدة البرد وضبطه بهملةتين وهو  
أه زكريا وكذا ضبطه بأجرام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال أنه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه  
بهملةتين سهو إلى الميم وصاحب التصريح فأنهما ضبطاه بهملةتين وقسم أه بشدة البرد (قوله رماما)  
بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم  
امراة ولورخم على لغة التمام لقييل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أي فهو من تخيم المنادى لامن التخيم  
للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ابن حارث) أراد حارثه فرخمه بحذف التاء

١٦ - (صبان) - ثالث \* في التسهيل ومنه قوله \* ليس حي على المنون بخال \*  
أي بخالد **تنبيه** اقضنى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام أجماع كقوله \* لنعم الفتى تعشوا لي ضوء ناره \*  
طريف بن مال لي ليل الجوع والنحصر \* أراد ابن مالك تحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء وهذا نونه وأما  
على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنه المبرد ويبدل للجواز قوله ألا أنحت حبالكم رماما \* وأصحت منك شاة أماما هكذا رواه سيبويه  
ورواه المبرد \* وما عهدى كعهدك يا أماما \* قال في شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع أحدهما بالآخر واستشهد  
سيبويه أيضا بقوله ابن حارث أن أشقى لرؤيته \* أو أمتدحه فان الناس قد علموا **خاتمة** قال في التسهيل ولا يرخم في غير هاتين

العلمة شدوذا وأشار  
بالاشهر الى خلاف المبرد  
فانه زعم أنه ليس مرخما  
وان ذكر اليكر وان يقال  
له كرا والله أعلم

للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا وذلك منى كافي العيني (قوله على الاشهر)  
راجع لا طرقت كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذا الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحب وأنه  
أجرى مجرى المركب المزجي فرخم بمحذف الكلمة الثانية ثم أدر كره ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم لتحذفت الباء  
من صاحب وهو تعسف لا داعي اليه (قوله مع عدم العلمية) أي وعدم التناء

### الاختصاص

المباعث عليه اما نخر نحو على أيها الجواد بعد عدم الفقير أو تواضع نحو واني أيها العبد فقد ير الى عفو الله أو بيان  
المقصود ونحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله تعذر الحكم على بعض أفراد المذكور) أي أو لا فاذ قيل  
لأعلام الأزد فقد قصرنا الحكم وهو ثبت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أو لا وهو عالم وهذا معناه  
لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير مبتأخر عنه من اسم ظاهر مرفوعة مع مولى لاختصاص واجب  
الحذف (قوله أي جاء على صورة النداء) أشار به الى أن رجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أي  
غالبه لا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقررون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبهة  
أن كلام الاختصاص والنداء يوجب عدم الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول  
شيخنا السيد محمد عليه صورة النداء انما هو في أيها وأيتها الأغبر (قوله كما جاء النحوي على صورة الأمر) نحو  
أحسن بز يدفان ضرورة صورة الأمر وهو خبر على المشهور راذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر  
نحو والوالدات برضن أي ليرضن والنحوي على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أي الله كاف  
عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير حمزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد  
عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا أو أنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم  
وأن أباهما اختلف في ضمتهما هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خ لاف وأن العامل المحذوف هنا  
فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شي وعوض عنه في النداء  
حرفه وجب جميع الأحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفترقان في ثلاث أحدها  
أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله  
من بين أمثاله بما يناسب اليه بخلاف النداء \* والثالث أنه مفيد لغيره أو تواضع أو بيان المقصود (قوله  
بل في أنثائه) أراد بالأنثاء ما قبل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحن معاشر الأنبياء لا نورث  
لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل الناطم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو راجع  
(قوله كما هي الفتى باثرا راجع) وأعراب ذلك أن يقال راجع في فعل أمر للجماعة معني على حذف النون والواو  
فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأي مبنى على النضم في محل نصب على المفعولية بما يخص المحذوف  
وجوبا وها للثنية والفتى مرفوع بضمه مقدرة على الالف نعتا لاى تابع للفظها فقط (قوله اسماء بناء)  
كالياء في راجع في أنها جمعي أيها الفتى أي أن المراد منها ما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه  
ينصب) أي لفظا لا خلافا مع كونه مفردا أي مع ما قال في التوضيح كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في  
عمارة وهو بلك الله نرجوا الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناطم فان نصبه محلي فقط  
ومما ذكرنا به علم ما في كلام البعض من الخلط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الإشارة بدل على  
أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكروا هنا) لا فالح) عمل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في  
الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة لفظ أي وظاهر عبارة أنه ضمته  
اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما في النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابي (قوله بعد ضمير يخصه الخ)  
شرح به على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كذا فعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي  
يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره ككنن العرب أمضى من بذل وبناتهما أه وفيه أن الضمير دائما  
يخص الاسم الظاهر يعني أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا

### الاختصاص

(الاختصاص) قصر الحكم  
على بعض أفراد المذكور  
وهو خبر (كنداء) أي  
جاء على صورة النداء  
لفظا توسعا كما جاء الخبر  
على صورة الأمر والأمر  
على صورة الخبر والخبر  
على صورة الاستفهام  
والاستفهام على صورة  
الخبر لكنه يفارق النداء  
في ثمانية أحكام \* الأول  
أنه يكون (دونيا)  
وأخواتها لفظا ونسبة  
\* الثاني أنه لا يقع في أول  
الكلام بل في أنثائه وقد  
أشار اليه بقوله (كايها  
الفتى باثرا راجع)  
والثالث أنه يشترط أن  
يكون المقدم عليه ما  
يعناه \* الرابع والخامس  
أنه يقل كونه علما وأنه  
ينصب مع كونه مفردا  
\* والسادس أنه يكون  
بالقياسا كما سيأتي أمثلة  
ذلك \* السابع أن أيا  
توصف في النداء باسم  
الإشارة وهنا لا توصف  
به \* الثامن أن الممازني  
أجاز نصب تابع أي في  
النداء ولم يحكروا هنا  
خلافه في وجوب رفعه  
وفي الارتشاف لا خلاف  
في تابعها أنه مرفوع



أيهما أو أيتها فلهما حكمه ما في النداء وهو الضم ويضمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها المصائب والثاني أن يكون معرفا بال واليه الإشارة بقوله (وقد يرى ذادون أي تلو ١٢٣) \* كمثل نحن العرب أمخى من يذل

بالذال المحممة أي أعطى  
\* والثالث أن يكون معرفا بال إضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لانورث وقوله \* نحن بني ضية أصحاب الجمل \* قال سميويه وأكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافه وأهل البيت وآل فلان \* والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله \* بناتنيما بكشف الضباب \* ولا يدخل في هذا الباب تكرة ولا اسم إشارة \* تنبيه \* لا يقع المختص مبيها على الضم الابلظ أيها أو أيتها وأما غيرهما فنصب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلاف في موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور أنه ما في موضع نصب بأخص أيضا وذهب الاخفش إلى أنه منادى ولا تكرر أن منادى الانسان نفسه لا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقهه منك يا عمر \* وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتل وجهين أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير

التمسيم اللهم الآن يراد بشاركة غير الاسم الظاهر له في ضمير ما كان الصلاحية نحن متلافي نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعي الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اماما يعني للفعل أول الفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لان اللبس ووضح على بناء يشارك للفعل جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جارية على الموصوف (قوله أيها) أي للذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (قوله المصائب) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعروف بال ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف محتمل الأمرين أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بناء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في المعرفة بال والنقل خلاف الاصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه ببناء مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولاً عن المنادى وهذا الحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلاً وليس هناك ما مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتو لمفعول ثان ليرى والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر الانبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى أنا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن رواه النسائي بلفظ أنا (قوله وأهل البيت) قيل منه اغاير بد الله ليذهب عنكم أهل البيت والصحيح كما في المعنى أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله بكشف الضباب) هو شيء كالغيار يكون في أطراف السماء يعني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله الابلظ أيها أو أيتها) وجه الضم فيه ما استجاب حالهما في النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعمل في غيره كذا في الخواشي وقال في المعنى وجه بناء ما على الضم مشابهما في اللفظ أيها أو أيتها في النداء وان اتقني هناما وجب بناء ما في النداء (قوله هو أيها الرجل) فعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن بني ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا يربدا العلم تقتدى الناس تصريح

### التحذير والاعزاء

قال في الذكركت جمعها في باب واحد لاستواء أحكامها وكان ينبغي تقديم الاعزاء على التحذير لان الاعزاء هو الاحسن معنى وعادة التحريم البداءة به كما يقولون نحم ونس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول أنما قدموا التحذير لانه من قبيل التحلية والاعزاء من قبيل التحلية ثم هما وان تساوا بالحكماء فتركان معنى فالاعزاء التسليط على الشيء والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الدال وهو المنكأ ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشرع لا كذا في الغزى ومثله يجري في الاعزاء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرها شاذا كما

أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور \* خاتمة \* لا أكثر في المختص أن بني ضمير متكلم كما رأيت وقد بدلي ضمير مخاطب كقولهم يا الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة اشياء ياباك واخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى  
ضمير الخطاب نحو نفسك و يذكر التحذير منه نحو الاسد وسأني بياها في كلامه (قوله تنبيه الخطاب) اقتصر  
على الخطاب مع ان التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقدس فقصد الماشرح تعريف هذا النوع  
منه فقط (قوله على امر مكره) ولو في زعم المحذر فقط او الخطاب فقط كما افاده سم (قوله ليجنبه الخ) بقي تنبيه  
الخطاب على امر مذموم ليفعله وتنبيهه على امر محمود ليجنبه والظاهر عندى ان الاول من الاعراض والثاني  
من التحذير وانما لم يذكرهما الماشرح لانهم ما لا ينبغي صدورهما من العاقل بقي ان تعريف التحذير يشمل  
نحو لا تؤذ احاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلاقه وتعرف الاعراض يشمل نحو  
احسن الى اخيك واطع الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراض اصطلاحا بعدد فاعمل (قوله محمود)  
فيه ما مر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة ان يعبر بالمكر وهو المحبوب او بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب  
النداء) اى حقيقة اوصورة يشمل الاختصاص (قوله على تفصيل ياتي) حاصله ان محل الوجوب اذا كان  
التحذير بيا او نحوه او بغيره مع العطف او التكرار (قوله يجب ستر عاملة) اى حذفه قال البعض مقدر بعد  
اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه اهم ذكر وامن اسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا  
مانع ان يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقديمه مع انفصال الضمير وما ذكر  
من عدم جواز تقديمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملفوظ به فاعمل به تقدير الفعل بعد اياك  
لا ينقض والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدم مقديما لزم ان يكون  
اصله باعدك اى باعد انت اياك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص  
بافعال القلوب وما حمل عليها ثم يؤخذ من التعليل ما افاده صنيعة التصريح وصرح به شيخنا السيد  
من ان وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عندك واما على جعل  
الاصل احذر فلا يلقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الماشرح والموضع فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء  
المحذور والمذكور نظر الى ان المفعول في الحقيقة تلقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام  
فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف  
فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى  
عاملة وهى هنا كونه مفعولا به اى باعد او كذا الاسد باعدا للمعنى اياك باعد و باعد الاسد كما مر (قوله  
مطلقا) اى سواء كان مع عطف او تكرر او لا (قوله جملة) اى هذا اللفظ يدل على عوضا من اللفظ اى اللفظ  
بالفعل اى ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله وانيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لتحذوف تقديره  
المضاف الثالث وان اوجهه عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لتحذوف  
تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) اى بعد ان كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون  
طرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا يادوا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) اى اصل اياك من  
الاسد باعد نفسك الخ حاصله انه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يرتفع جزمه من بناء على ان  
العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه واما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن  
الناظم يجوز نصبه ولا تعين من كفى البيت بناء على ان العامل عنده في اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى  
اثنين بنفسه كجذب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجزم او ينصب بفعل محذوف آخر تقديره  
دع او نحوه ويجوز اظهاره واما نحو اياك ان تفعل لجاثر عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذر من الاسد)  
لان احذريته تدى عن كفايته تدى بنفسه قال الحفيد والحق ان يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر  
بل الواجب تقديره بما يؤدى الغرض اذا المقدر ليس امرامة بعد ايه لا بعد له عنه (قوله ممتنع على التقدير  
الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما مر وجعله منصوبا بنزع الخافض والاصل من الاسد  
برده انه سماعى الامع ان وان محل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجذب وحذر  
والاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجاثر على الثاني) لان

في التحذير والاعراض  
مفعول به بفعل محذوف  
لا يجوز اظهاره كالمندى  
على تفصيل ياتي \* اعلم  
ان التحذير على نوعين \*  
الاول ان يكون بياك  
ونحوه \* والثاني بدونه  
فالاول يجب ستر عاملة  
مطلقا كما اشار اليه بقوله  
(اياك والشر ونحوه)  
اى نحو اياك كاياك واياك  
واياك واياك (نصب  
\* محذوبا) اى بعامل  
(استناره وجب) لانه لما  
كثر التحذير بهذا اللفظ  
جاء له بدلا من اللفظ  
بالفعل والاصل احذر  
تلقى نفسك والشر ثم  
حذف الفعل وفاعله ثم  
المضاف الاول وانيب  
عنه الثاني فانتصب ثم  
الثاني وانيب عنه الثالث  
فانتصب وانفصل  
(ودون عطف ذا) الحكم  
اى ان نصب بعامل مستتر  
وجوبا (لا ياناسب)  
سواء وجد تكرر كقوله  
فاياك اياك المرافاة \*  
الى الشر دعاء وللش جالب  
ام لم يوجد نحو اياك من  
الاسد والاصل باعد  
نفسك من الاسد ثم  
حذف باعد وفاعله  
والمضاف وقيل التقدير  
احذر من الاسد فنجو  
اياك الاسد ممتنع على  
التقدير الاول وهو قول  
الجمهور وجاثر على  
الثاني وهو رأى الماشرح

بمعنى العاطف بعد اياك  
والجحدور من منصوب  
باضمار ناصب آخر أو  
بحرور من وتقديرها مع  
أن تفعل كاف في نسيان  
\* الأول \* ما قدمته من  
التقدير في اياك والشعر  
هو ما اختاره في شرح  
التسهيل وقال انه أقل  
تكلفا وقيل الاصل اتق  
نفسك أن تدنومن الشعر  
والشعر أن يدنومنك فلما  
حذف الفعل استغنى  
عن النفس فأنفصل  
الضمير وهذا مذهب  
كثير من النحويين منهم  
السيرافي واختاره ابن  
عصفور وذهب ابن  
طاهر وابن خروف الى  
أن الثاني منصوب بفعل  
آخر مضمرة فهو وعندها  
من قبيل عطف الجمل  
الثاني حكم الضمير في  
هذا الباب مؤكدا  
معطوفا عليه بحكه في  
غير نحو اياك نفسك أن  
تفعل واياك أنت نفسك  
أن تفعل واياك وزيدا أن  
تفعل واياك أنت وزيدا  
أن تفعل (وما سواه) أي  
ما سوى ما ياء وهو النوع  
الثاني من نوعي التحذير  
(سرقلة لن يلزما لامع  
العطف) سواء ذكر  
المحذره نحو ما زرا أسك  
والسيف أي يا مازن  
ق رأسك واحذر  
السيف أم لم يذكر نحو

احذر بتعدي الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه بن كافر وينبغي أيضا على التقديرين أن الكلام على  
الأول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ما سينقله  
عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا ينافي الأول ولك دفعه يجعل الضمير في قوله وهو رأى الشارح  
وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريج (قوله اصلاحية لتقدير من) تعليل لجوازه  
على التقدير الأول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضممار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشعر باعد  
نفسك ودع الشعر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقه الناظم الجهور في تقديره هم عامل اياك باعدا لوقدره  
الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشعر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد  
نفسك من الشعر والشعر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقي  
نفسك والشعر وهذا القول صارت الاقوال في اياك والشعر أربعة (قوله أن تدنومن الشعر) بدل اشتمال (قوله  
والشعر أن يدنومنك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف  
تعاطفوا واحدهما محذورا والآخر محذومه (قوله فأنفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لاقبله والا كان الاصل  
أي الثاني أثقل فيلزم تعدى الفعل الرفع للضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال الغلوب  
وما حل عليها اه سم وقد يقال هل انظر الى كون الفعل انما تعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف  
كما مر نظيره الا أن يفرق بان المقدرة هنا عن الضمير في المعنى بخلاف المقدرة في الظاهر المار وكل هذا يحرف  
قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فنبه (قوله بفعل آخر مضمرة) تقديره ودع  
الشعر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البار والمنصوب والضمير  
المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله بحكه في غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك  
فعدنا ضمير ان أحدهما هذا البار المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من  
الفعل الناصب له فاذا أكدت أنك قلت اياك نفسك وأنت يا نسيان في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت  
ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف  
فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشعر وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشعر وتقول ان عطفت  
على المرفوع اياك أنت وزيدا ويقيم بدون تأكيده أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا والبعض وهذا مبني  
على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشعر في قوله ثم حذف الفعل وفاعله  
وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أو لامع فعله لا ينافيه عوده ثانيا عند  
مجيء ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد  
في قوله واياك أنت وزيدا أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البار فقط وبحكه  
جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فأعرف  
ذلك (قوله لامع العطف) أي بالواو فقط كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المجهمة قال شيخنا  
الظاهر أن مراده الخطاب كما زمر أسك والسيف وذو الساري من الضمير الضمير البار بالساري لكن هذا  
خلاف ما اصطالحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل  
المعلوم من اياك وما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكبحذر الخ والدليل على أن مراده الخطاب أنه مثل ما لم  
يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اه وعشيله بقوله كما زمر  
بان المراد الخطاب بالنسبة لآل بالالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من  
ذلك أن قول المصنف بذو الساري ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أي يا مازن ق رأسك واحذر السيف)  
هلاجعل تقديره كوفي اياك والشعر أي احذر تلاقي رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر  
منه مع العطف قال البيضاوي أي ذروا ناقة الله وسقياها فلا تدنودوها عنها قال الشيخ زاده في حاشيته عليه  
هذا الإشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمرة على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لما كان العطف اه

كذلك (كالضئيم الضئيم) أي الاسد الاسد (ياذا الساري) ونحو رأسك رأسك (ففيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذرينه كعكسه) (قوله ومنه) أي من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث اظهر العامل لان المحذرينه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصریح والمناز بفتح الميم والنون حدود الارض وهو جدي بعض النسخ تمام البيت وهو \* وبرز برزة حيث اضطررك القدر \* أي في برزة وهي الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كايك جعل الخ) يعني أن رأسك انما يكون كايك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذرينه فمهمه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كايك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذي ذكره واعترض البعض على الشارح بان في كلامه قصور لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار في الثالثة أيضا اذ ليس في كلامها تقييد بحذف المحذرينه الخاطب اهـ وأقول اذا أحسنت التأمل في كلام الكافية وجدته مشعر بجواز الاظهار في بعض افراد الاربعة وبعض افراد الثالثة لافي جميع افرادها لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذرينه أولا بنقريته قوله اذا الذي يحذرك الخ سواء ذكر الخاطب أولا وحينئذ بقيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد جازاظهار العامل لعدم عطف المحذرينه منه والاول من افراد الاربعة والثاني من افراد الثالثة ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا قيل الضئيم الضئيم وهو من افراد الاربعة أو الضئيم الضئيم ياذا الساري وهو من افراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذرينه أولا والاول التحذير في هذين المشايين بذكر المحذرينه منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الاربعة (قوله وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتلك) من التذكير والاسل بفتح الحزنة والسین المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصریح (قوله والاصل اي اياي باعدوا عن حذف الارب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اي اياي وحذف الارب واياكم وان يحذف أحدكم الارب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الاخرى أي فيكون احتياكا كذا في السندوني والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتصنيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لحاق هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارب ومن الثاني المحذور وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا وأنفسكم فيه تساهل (قوله وايا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة وبروي بسين مهملة آخره مشناة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فليحذر تلاتي نفسه وأنفس الشواب) أي لحذف الفعل مع فاعله ثم تلاتيهم نفس فافصل الضمير وانتصب وأقام اياهم مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما في التوضيح وظهور في رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت في الجمع خلافه حيث ذكر أن المحذرينه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذور واستشهد بقول الشاعر

فلا تصحب أخا لجهـ \* ل وياك وياها

وذكر الرضي أن المحذرينه المذكور تكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمير نحو اياك اياها واياها واياي (قوله واصافة اياي الى ظاهر) يقتضي أن اياي نحو اياه مضافة لاهاء مع أنها حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف قلل ماذ كره قول أو أراد باضافة الربط والتعلق اهـ ثم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو

الواقع

وعن سبيل القصد من

كأس انتبذ أي من كأس على اياي وياها وما أشبههما فاحذر عن طريق انصواب اهـ (تنبيه على ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياي وياها فانه قال ينصب محذرا ياي وياها معطوفا عليه المحذور فلم يصح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وكمحذرا بلايا اياها جعلا

منها وهي رأسك رأسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال ونحو رأسك كايك جعل اذا الذي يحذرك معطوف وصل وقد صرح ولده بما تقدم \* الثالث العطف في هذا الساب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائزا فاذا قلت اياك وزيد أن تفعل كذا صحت أن تكون الواو واو ومع (وشذ) التحذير بغير ضمير الخاطب نحو (اي) في قول عمر رضي الله عنه لتلك لكم الاسل والرماح والسهام وياي وأن يحذروا أحدكم الارب والاصل اي اياي باعدوا عن حذف الارب واياكم وان يحذف أحدكم الارب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره في الاخرى أي فيكون احتياكا كذا في السندوني والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتصنيف قول الجمهور بان فيه الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لحاق هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارب ومن الثاني المحذور وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا وأنفسكم فيه تساهل (قوله وايا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة وبروي بسين مهملة آخره مشناة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فليحذر تلاتي نفسه وأنفس الشواب) أي لحذف الفعل مع فاعله ثم تلاتيهم نفس فافصل الضمير وانتصب وأقام اياهم مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما في التوضيح وظهور في رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت في الجمع خلافه حيث ذكر أن المحذرينه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذور واستشهد بقول الشاعر

مغري به في كل ما قد نقلا من الاحكام فلا يلزم ستر عام له الامع العطف كقوله المروءة والتجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله أخاك أخاك ان  
من لا أخاله كساع الى الهيجا بغير صلاح وان ابن عم المرفع عالم جناه \* وهل ينقض ١٢٧ البازي بغير جناح أي الزم أخاك

ويجوز انظار العامل في نحو الصلاة جامعة اذا الصلاة نصب على الاغراء بتقدير أحضر واو جامعة حال فلو صرحت بأحضر واجاز تنبيهه بقد رفع المكرر في الاغراء والتعذير كقوله

ان قومهم منهم غير واشبا \* هـ عمير ومنهم السفايح لـ يدرون بالوفاء اذا قال في أخوات التجدة السفايح السلاح

وقال القراء في قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فيه ونصب ولو رفع على أضمار هذه الجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اهـ خاتمة قال في التسهيل الحق بالتحذير والاعراء في التزام اضمار الناصب

مثل وشبهه نحو وكليهما وتغرا وامرأ ونفسه والكلاب على البقر واحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شيء ولا هذا ولا شئمة حرو هذا ولا زعماتك وان تات فاهل الليل وأهل النهار

ومرحبا وأهلا وسهلا وعذرك وديار الاحباب باضمار أعطني ودع وأرسل وتيسع ونذ كر واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم ويحسد وأصب

الواقع كما في باب الضمير (قوله مغري به) ولا يكون الاغراء الا للخطاب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وقلت كالم نحو على زيد او قول فعلية بالصوم بان الامر للخطاب أي الزموه الصوم أو لوجه غلبه مثلاً أفاده سم أي وكذا يؤقول على زيد أي الزموني زيدا ونحو ذلك وسما في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعلية بالصوم (قوله والتجدة) بفتح النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعه ما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبر به لتحذوف ونصب جامعة على الخالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر به لتحذوف (قوله قد يرفع المذكر الخ) مثل المذكر والمتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام القراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتم واخبركم اه وفي كلام شيخنا السيد ما برده حيث قال قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كافي الدما ميني أو كذا عذرك وديار الاحباب وان تأتني فاهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو اخذ كر جميع اشياء المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه لمخصا وذ كر شيخنا ايضا أن امرا ونفسه شبه مثل (قوله كليم ما وعرا) هذا مثل وأصله ان انسانا خيرا بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دما ميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه دخل الناس خيرهم وشترهم واغتمت أنت طريق السلامة (قوله واحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجملة للهبة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذ كر عظم ما بسوء (قوله باضمرا أعطني الخ) ساق الافعال الناصبة للمصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذ كر السابق فأعطني ناصب كليم ما وعرا وظاهر كلامه ان تمامه عطوف على كليم ما لانه لم يقدر له ناصبا وقد رغبه وزدني ترفا فيكون من عطف الجملة ودع هو ناصب امرأ واما نفسه فيجتمل ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وتيسع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيجتمل ان يكون بتقدير وترتيد وان يكون مفعولا معه ونذ كر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا في هذا التركيب فنناصبه محذوف أي أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز انه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبر محذوف كما قيل أي الحق هذا أو هذا الحق وتحذوه ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تجرد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار وأصب ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا وطشت ناصب سهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقد رده صادقت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذرك قال سيبويه أي أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذ كر ناصب ديار الاحباب اه دما ميني بعض زبادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شئمة حرأته من تمة ما قبله وان العامل في شئمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبعا للدما ميني أنه جملة منفردة فتكون شئمة مستقلة بمعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاول زبادة وأخرى قبل قوله ولا شئمة حرأته من تمة حرأته يكون احدي الواو من من الحكاية والاخرى من المحكي فيفيد ان ولا شئمة حرجلة منفردة قال وكذا ما سبند كر ما الشارح من لفظ كل شيء ولا شئمة حرجلة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شئمة حرجلة وقد يقال كل شيء ولا شئمة حرو الظاهر ان الاول عطف على اصنع كل شيء محذوفا (قوله وورعما قيل كلاهما وعرا) باثبات الالف في كلاهما ونصب ترفا كلاهما مرفوع ويجتمل ان يكون منصوبا على لغة من الزمها الالف قال شيخنا والبعض ويرجح بسلا مته من عطف الانشاء على الخبر اه وفي ان السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بان تقدر ناصب ترفا اطلب أو آخذ أو استز بد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شيء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أم) بفتحين أي سهل يسير (قوله كلامك زيدا) أي متكلمك أي الذي تتكلم فيه وقوله أو ذ كر أي مذكور

وأسماء الافعال والاصوات

وأتيت وطشت واحضر واذ كرهم قال وورعما قيل كلاهما وعرا وكل شيء ولا شئمة حرو من أنت زيدا أي كلاهما الى وزدني وكل شيء أم ولا تريـ كتب ومن أنت كلامك زيدا ونذ كر كرك والله أعلم

وأسماء الافعال والاصوات



عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الأول وهو لم يتأثر بالعواميل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني وهو لم يكن فضلة لاخراج الحروف فقديان لك أن قوله كشأن تنمى للعد فثمان ينوب عن أفترق وصه ينوب عن اسكت وأوه عن أتوجع وصه عن انكف وكها لا تتأثر بالعواميل وليست فضلات لاستقلالها

تنبه بان \* الأولى ككون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الأسماء وذهب الكوفيون الى أنها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كالأفهم كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل

(قوله وأسماء الاصوات) اما أن تكون تعميمة اصطلاحية واما غليب ما أجدى على ما خوطب به ما لا يدرك أو الإضافة بيانية باعتبار البعض

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كونه اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كونه اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله منايا عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروج خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرهابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج به أه من وقوله فسرهابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارتان الناطق اسماء الأفعال أنفاً ثابتت عن الأفعال معنى واستعمال كشأن بمعنى أفترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع وصه بمعنى انكف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولية بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعواميل أه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر أه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصله للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناطق كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولية قال شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولية للاسم واللفظ والافعال انما تكون معمولية للحرف الناصب أو الجازم أه ويرد عليه أنها تكون معمولية للاسم الجازم أيضا لأن يقال عملها في اللفظ بل لتضمنه معنى الحرف وهو أن (قوله هو اسم فعل) فائدة وضده وعدم الاستغناء عنه بسماء فساد المبالغة فان الفاعل أف كانه قال أنضجر كثيرا جدا والقائل هيئات كانه قال بهد حاد كما قاله ابن السراج أخاه سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتر من قولهم آه أو كما في المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) فنحو ضربا زيد واسم الفاعل نحو قائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العواميل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بمنايا عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء أه تصرخ (قوله لاخراج الحروف) كان واخواتها (قوله فقديان لك) أى من احتياج قوله منايا عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكان جعل قوله كشأن وصه تقيما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلما أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقوله المصنف كشأن وصه ثم قال فبان لك الخ كان أوضح (قوله وصه عن انكف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن انكف وهي انما تصح على ما قيل انه سمع في انكف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر باللام بالمعنى وعكسه (قوله كونه هذه الالفاظ الخ) جملة الأقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أو زان الأفعال فنحو زال وقرقار وأن الطلبي منها لا تحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الأسماء) أى من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أى لدلتها على الحدث والزمان جمع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز أه وأنت خبير بأن هذا يؤدي الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف يشكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر والا لى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخير عن القولين الأخيرين الآتين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلقا لفظا فمن مثله يسمى به الفعل الذي هو اسهب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا ذا أعلى طلب الاستجابة دما معنى (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهمى أسماء بمعنى الأفعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول

لكن بالوضع لا باطل الصيغة وقيل مدلولها المصادر وقيل ماسبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويدز بدادونك ز بدادوما  
عدهاء فعل كنزال وصه وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل \* الثاني ذهب كثير من ١٢٩ الخوين منهم الاخفش الى أن أسماء

الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجهور وذهب المازني ومن وافقه الى أنها في موضع نصب بضمير ونقل عن سيويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة الى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو قائم الزيدان (وما معنى اقل كاتمين كثر) ما موصول مبتدأ وما به صلة وكثر خبره أي وورد اسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى أسكت ومه بمعنى أنكف وتيد وتيدح بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وهيا بمعنى أغروا به بمعنى امض في حديثك وحيل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من التثاني وان قرأه بمعنى قرقر وعرجار بمعنى عرج شاذ تنبيه في آمين لغتان آمين بالقصر على وزن فاعيل وآمين بالمد على وزن فاعيل وكنائهما مسموعة فن الأولى قوله تبعاً معنى فطيل وابن أمه آمين فزاد الله ما بيننا بعدا ومن الثانية قوله ويرحم

(قوله لكن بالوضع) يعني المادة كالمصباح ولوعبر بها لكان أوضح وقوله لا باطل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل الى الصيغة للبيان ولوقال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفسه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أي النائية عن أفعالها كما في الفارسي وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي وقيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التي هي من معاني الحروف وعليه فالمراد بالافعال في قولهم أسماء الافعال الافعال النغوية التي هي المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويدز بدال الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على اختلاف الاول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لانفاذ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول بأنها أسماء معاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النائية هي عنها كذا في التصريح والفارسي ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء معاني الافعال كالانفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالانفعال فتأمل (قوله وذهب المازني الخ) ظاهر هذا ما بعده جريانها في عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ بس وعليه في الفرق (قوله كثر) لأن الامر كثير ما يكفي فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكفي بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أي فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أولا (قوله وتيد) بفوقه مفتوحة فتحتمية ما كنهه فدل مهملة قال أبو علي من التثنية فأبدلت الهمزة بامد ما ميني (قوله وتيدخ) بالهاء المحجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفي القاموس أن تيد تاني بمعنى ائتد أيضاً (قوله وهيت) بفتح التاء وكسر هاء وضمتها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالواو جه الثلاثة اه جمع واللام بعدها للتمييز والمعنى ارادني أو أغني لك ولا تتعلق بهيت دما ميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسر هاء مع تشديد الياء في ما جمع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وهيا) بالتثنية ويزول وما كما في الفارسي وسيأتي عنه مد قول المصنف واحكم بتكبير الذي ينون الخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لأنه من أغربت (قوله وايه) بكسر الهمزة وواو هاء وفتحها وتثنية المكسورة اه قاموس وأما ايهاب بفتح الهاء مع التثنية لز وما فيه معنى انكف كما في الجمع وجعله في القاموس أمربا اسكوت فعل قول الجمع بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيل) وقالوا حيل بالتثنية وحيل بالالف بالتثنية وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهـ التي للحث والعجلة لا التي للاستعظام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير نحو خمسة عشر كذا في الفارسي وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيل بالتثنية وحيل بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل تنوين وبقاؤها أنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الاول متعدية بنفسه وبمعنى الثاني متعدية بـل وبمعنى الثالث متعد بالباء وأبالي اه ذكر ما وقد تفرج من هـ ل فستعمل بمعنى أقبل ويعدي بـل وبمعنى ائت ويعدي بنفسه كما في الدما ميني (قوله ومنه باب نزال) أي من اسم فعل الامر وقوله من التثاني أي التام المتصرف كما مر وقرئ بمعنى صوت وعرج بمعنى العب (قوله في آمين لغتان) أي آمين المتكلم عليه التي هي اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة في آمين المذكور حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لأنها جاع أم بمعنى قاصد (قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أول اذخرت على الكلام) أي سقطت

قال في القاموس الكمال والكامل الصادر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد في الكمال فان أصله الكمال واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل أن أقول بأشباع الهمزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور في دفعه بان شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجهور وقيدته الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والحكمة والسقم فلا يستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان للخصمان عن مجلس الحكيم ويطلب فاعلا لا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزايد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمر و قد تزايد ما بين بينهما كقوله \* فستان ما بين الزيدين في الندى \* ولم يجعل ما موصولة على معنى افترق الخ لئلا يفتقد اللفظ لانه لا يقال بين زيد وعمر و حالان على معنى ان احدهما مختصة باحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين في الخالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الخالتان اللتان بينهما ما كانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما وافقه على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جازيتمنى بالوصل قطعة \* شتان بين صنيعةكم وصنيعة

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على انهما موصولة بين اه وذهب الاصمعي إلى أن شتان مشتق من شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بامر من أحدهما كسر نونه في لغة \* والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا مشتق أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افتراق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذمومة بشيئين أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى \* والثاني أنه لو كان خبر الجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى هيات هيات لما توعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبت ابن الجاحب وعليه فأف بمعنى تضرعت وأقوه بمعنى توجهت وهكذا قاله الجاحي والانصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فاعل الغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وأوه بقلب الواو ألفا وأوه بفتح الهمزة بمدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تعدد الهمزة في هذه كذا في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثله مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرهما مع تثليث الفاء مشددة وأف في كسري وذكري وأف بكسر الهمزة والفاء مشددة وفتح الهمزة (قوله أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وي بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لا الم التعليل وأن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح في وي كأن أربعة أقوال (قوله وأبى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أي أنت مفداة أبي وفوك مبتدأ والاشتباف صفة من الشتب وهو حدة الأسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قبل الفوارس) أي قول الفوارس وروى هكذا وهو الأصح وقد تنزع فيه مشق وأبرأ فاعل الثاني وأضمر في الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة وأقدم أمر من قدم بالضم فيهما كذا في بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما في القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما في بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن تثبت الزوايه بخلافه والشاهد في وي حيث ألقى بوي بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض الظاهر أن الأصل في البيت ويلا ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن وي مختصر ويلا والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أحجب عن استشهاده بان وي بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضافة اللام قبلها كما في المعنى عن أبي الحسن الاخفش أول كونها موصولة لمخدوف تعديدها علم كما يؤخذ من النصريح وقد يجيء

كوي وهيات نذر) أي غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وهيات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجه وأف بمعنى أتصبر روا ووي رواها بمعنى أعجب كقوله تعالى وي كأنه لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر وأبى أنت وفوك الاشتباف وقول الآخر وأما السلي ثم وأها وأها (تنبيهات \* الاول) تلحق وي كاف الخطاب كقوله ولقد شقي نفسي وأبرأ أسقمها \* قيل الفوارس ويك عنترة أقدم قيل والآية المذكورة وقوله تعالى وي كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلا فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح ان بفعل مضمر كأنه قال ويلا أعلم ان

وي مفعول من كان  
وبدل على ما قاله قول  
الشاعر

وي كان من يكن له  
نشب يحسب ومن

يفتقر بعش عيش ضر  
\* الثاني ما ذكره في

هيئات هو المشهور  
وذهب أبو إسحق إلى أنها

اسم بمعنى البعد وانما في  
موضع رفع في قوله تعالى

هيئات هيئات لما تواعدون  
وذهب المسيرد إلى أنها

ظرف غير متمكن  
وبنى لأبهامه وتأويله

عنده في البعد ويقع  
الحجازيون بناء هيئات

ويقفون بالهاء ويكسرهما  
تيم ويقفون بالناء

وبعضهم يعضها وإذا  
ضمت فذهب أبي على أنها

تكتب بالناء ومنه ما ين  
جنى أنها تكتب بالهاء

وحكى الصغاني فيها سنا  
وثلاثين لغة هيئات وأبهام

وهيئات وأبهام وهيئات  
وأبهام وكل واحدة من

هذه الست مضمومة  
الآخر مفعول وحده

ومكسورة وكل واحدة  
منونة وغير منونة فنلك

ست وثلاثون وحكى غيره  
هيئات وأبهام وأبهام

وأبهام وهيئات وأبهام  
والفعل من أسمائه

عليكاه وهذا دونك مع  
اليكاه الفعل مبتدأ ومن

أسمائه عليك جلة  
اسمية في موضع الخبر

قول الشارح وفتح أن الخ راجعاً لهذا القول أيضاً واعلم في كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختص ويك فالكاف اسم مضاف اليه ويك ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أي أعجب لعدم فلاج الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) أي كون ويك اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبهم ومذهب الخليل كافي التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل على هذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من ويك اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسم مضاف اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من ويك لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها من صحيح الاول اه لمخصا وذلك دفعه بان التعمين اضافي بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف من صحيح الاول على ما عداها من تلك الاقوال فلا ينفي احتمال أن كأن للتحقيق وما ابداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر برده أمران الاول ما مر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثاني أن مانق له عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولاً آخر مقابلاً لاقوال المتقدمة نعم نقل في المعنى عن الخليل خلاف مانق له عنه المصرح وعبارته وقال الخليل ويك وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك (قوله وبديل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت أيضاً غاية الامر أن النون فيه محفوفة من تنقيط فلا دلالة فيه على ما يحكمه واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جلة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المججمة المسال (قوله وأنها في موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أي البعد ثابت للذي توقعه ولم أر من عدل البناء على هذا القول ويظهر لي أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أي غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لأبهامه) أو رد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضي البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناءه (قوله وتأويله) أي معناه عنده في البعد فهو خبر مقدم وما تواعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أي ما تواعدون كأن في البعد أي متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيبة كزلة قلبت الياء الأخيرة ألفاً تحرکها وانفتاح ما قبلها والهاء التاء لتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء لجمع كمسلمات فالوقف عليها بالناء وكان القياس هيئات لان الجمع برد الاشياء الى اصولها الا أنهم حذفوا الالف المنة قلبه عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا الف هذه اوياء الذي في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضي وهما تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين في جميع الاحوال ولا من كون الزائدة التاء فقط وأصلها هيبة في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا الوجه بالناء كما هو الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تأويلها مثل تاء قامت وهما الوجه أولى كذا في الدماميني وامل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمال الرضي الفرق بين زيادة الالف والتاء في المتمكن وزيداتهم في غيره (قوله وحكى غيره) أي زيادة على ما ذكره الصغاني فجعله اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأبهام) أي بالمد وأبهام أي بهاء السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير أبهام وهيئات المدودتين في اللغات السابقة فان الهاء فيها التاء تأنيث بدل عن التاء ومحركة وقوله وهيئات أي بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات الست وعلما الفتحة وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هيئات وآبها وآبها وآبها من زيادة ألف بين الهاء أو الهمة والياء المكسورة لانتقاء الساكنين مثلثات الآخرو آبات بآب الهاء من هزتين (قوله والفاء فعل) أي فعل الامر (قوله يعني أن اسم الفاعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفاعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفاعل مجزوع الجار والجار مجزوع وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضي أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف

ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا يعني أن اسم الفعل على ضربين أحدهما

العض في دلالة كلامهم في التقسيم على ماسبق وهو توقف في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار  
 ونحو ر (قوله ما وضع من أول الأمر كذلك) أي اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو  
 عليك بذات الدين فيكون معنى فعل مناسب متعديها وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد  
 كثيرا في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل اه دما ميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في  
 قوله تعالى قل تعالوا أتبعوا ما حرم بكم عليكم أن لا تنشركوا به شيئا والتوقف على قوله بكم والذي أحوج القائل  
 إلى ذلك اشكال ظاهر الآية لأن أن أن جعلت مصدرية بدل من ما ومن العائد المحذوف ورد أن المحرم  
 الاشتراك لانفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تنشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل  
 الأمر به محرم ما يحتاج إلى تكلفات مثل جعله لازادة وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها  
 وتضمن الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لانهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي  
 لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطي مستقيما على أن لا تنشركوا إذا لمعني لطفه على  
 أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها مفسرة لقربها من عطف الأوامر وأجاب عن الأول بأن عطف  
 الأوامر على النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أضدادها وعن الثاني بمنع عطف أن هذا صراطي مستقيما  
 على أن لا تنشركوا بل هو قليل لاتباعه وعلى حذف اللام وجاز عود ضمير تبعوه إلى انصرط لتقدمه في اللفظ  
 فإن قيل فعلى هذا يكون تبعوه عطفا على لا تنشركوا ويصير التقدير فاتبعوه صراطي لأنه مستقيم وفيه جمع بين  
 حرف عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع إلقاء عند تقديم  
 المجرول فصلا بينهما سائغ في الكلام مثل ور بك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعومع الله أحدا فان أبيت  
 الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المجرول متعلقا بمحذوف والعمال المقررون بالفاء عطفا عليه مثل  
 عظم فكبر وادعوا لله فلا تدعوا وأثر وفاته تبعه فتنازلى على الكشف باختصار (قوله ومكانك بمعنى أثبت)  
 فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديه وأنه يقال مكانك ز بدأ أي انتظره قال الدماميني ولا أدري أي حاجة  
 إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهل جملوه ظرفا على يابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن  
 الجمع بين ذلك وذلك الفعل لخصوصه وعليك واليك وأما إذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال أثبت مكانك وتقدم  
 أمالك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أي المسموعة غيرها مما لم يسمع نحر وجها  
 عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور وكما صرح به الدماميني  
 (قوله بل يقاس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احتراز من نحو بولك اه دما ميني (قوله وشذ  
 قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذ في المعنى قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهم أن  
 الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفة والمروءة على أنه ليس  
 المقصود من الآية إيجاب التطوف بهم ما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقه في الجاهلية من تخرج النطوف  
 بهم ما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انما كنا نخرج أن نطوف بالصفة والمروءة  
 فانزل الله تعالى أن الصفا والمروءة الآية كما في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء  
 عروبة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن لم يطوف بهم ما بانها لو كانت كما زعم لكانت فلا  
 جناح عليه أن لا يطوف بهم ما وانما هي لا بطلان معتقد الانصار قال في المعنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على  
 كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من  
 استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فليصوم فله عليه بالصوم فقد حسنه الخطيب وقال ابن عصفوران  
 عليه خبر وانصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطيب عبارة بعضهم فقد حسنه كون  
 ضميرا نائبا فيه وافتعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أوليه) فيه  
 نظر لأن أول متعدي لاثنين وعلى يتعدى لم اللفعل واحد فكيف يكون هو ومسموعا مختلفين وقد يقال انه  
 مثل آمين واستجب واظا هـ ر أنه اسم لقولك لا لزوم أي الفعل مضارع مقرون بلام الأمر فانه متعدي لواحد لأن  
 عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر فان قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم \* قلت لزومه

ما وضع من أول الأمر  
 كذلك كشتان وصيه  
 والشأن ما نقل عن غيره  
 وهو نوعان الأول منقول  
 عن ظرف أو جار  
 ونحو ر نحو عليك بمعنى  
 الزم ومنه عليكم أنفسكم أي  
 الزموا شأن أنفسكم  
 ودونك زيدا بمعنى خذ  
 ومكانك بمعنى أثبت وأمامك  
 بمعنى تقدم ووراءك  
 بمعنى تأخر واليك بمعنى تخرج  
 \* تنبيهات \* الأول كما قال  
 في شرح الكافية ولا  
 يقاس على هذه الظروف  
 غيرها لا عند الكسائي  
 أي فانه لا يقتصر فيها  
 على السماع بل يقاس  
 على ما سمع ما لم يسمع \*  
 الثاني قال فيه أيضا  
 لا يستعمل هذا النوع  
 أيضا إلا متصلا بضمير  
 الخطاب وشذ قولهم عليه  
 رجلا بمعنى ليلزم وعلى  
 الشيء بمعنى أوليه



غير ضار فى التنزيل ولتحمل خطاياكم وفى الحديث قوموا فافصلواكم اه دما مبنى وقوله وقد يقال انه مثل  
 آمين واستحب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستحب متعد كسبى أى فى الشرح وقوله  
 واظهار الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا يلزم أن المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسماء له  
 ولو شذوذ ما يشمل المضارع المرفوع وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور  
 (قوله بمعنى انتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فىقال بمعنى انتهى وفى نسخة أنتج  
 بالامر وعليه الاشكال فيه اه ز ك ر يا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذى  
 فى التسهيل وشرحه للدما مبنى انتهى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف فى الضمير  
 الخ) كون الكاف فى عليك وأخواته ضميراه ومذهب الجمهور ومذهب ابن بابشاذ أن الكاف خطاب  
 كالکاف فى ذلك ويرد عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحقا  
 الاخفش على عبد الله زيدادما مبنى (قوله فوضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف  
 ليست من ضمير الرفع اه دما مبنى ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع اه يس واعلم أن القول بان  
 موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيه الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان  
 موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجركا وهو مصرح به عند قول المصنف  
 \* وما لم تنوب عنه من عمل لها وحيد فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى  
 على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام قال الدما مبنى ويرده قولهم عليك زيد  
 بمعنى خذ وخذنا يتعدى لواحد اه ولا كسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه الزم نفسك  
 زيدا من الالزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى أثبت وأما ما لم يمتنعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان  
 ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل  
 عليها (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالاضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك سم (قوله على  
 عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله  
 أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة  
 وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدما مبنى وقال شيخ الاسلام ز ك ر يا وهم  
 من فهم أن على فى على عبد الله جارة لياء المتكلم لا عبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من  
 الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد بجر وربها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة  
 قوله بعد الجركا توكيد للجود المجزوء رومثل ذلك ما اذا قلنا انها فى موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى التوكيد  
 عليكم كل كم زيدانصب كل توكيد للجود المنصوب ورفعه توكيد المستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها فى  
 موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينها والا كانا مصدرين كما سأتى (قوله ثم  
 صغروا الارواد تصغير الترقيم) أى حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا  
 رويدوسمى تصغير ترقيم لمسا فيه من حذف الزوائد والترقيم حذف اه تصریح قال سم والاحسن أن  
 يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل بصغرفاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان  
 تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسبب أى انه يضاف للفاعل  
 أيضا وقوله فقالوا رويداى امهال زيد (قوله فقالوا رويداى امهال) أى امهال والفحة على هذا بنائية  
 بخلافها على ما قبله (قوله رويداى الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل  
 كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعث بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لانه كشير من الاسماء  
 وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويداى بدين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه  
 اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعدم ملاحظة هذا الانحصار  
 يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل

الكلمات فوضعه رفع  
 عند الفراء ونصب عند  
 الكسائى وجر عند  
 البصريين وهو الصحيح  
 لان الاخفش روى عن  
 عرب فجمعوا على عبد الله  
 زيدا بجر عبد الله فثبت  
 أن الضمير مجرور بالموضع  
 لا مرفوعه ولا منصوبه  
 ومع ذلك فمع كل واحد  
 من هذه الاسماء ضمير  
 مستتر مرفوع بالموضع  
 بمقتضى الفاعلية فلذلك فى  
 التوكيد أن تقول عليكم  
 كلكم زيدا بجر توكيدا  
 للجود المجزوء وبالرفع  
 توكيدا للمستكن المرفوع  
 والنوع الثانى منقول  
 من مصدر وهو على  
 قسمين مصدر استعمل  
 فعله ومصدر أهمل فعله  
 والى هذا النوع بقسميه  
 الاشارة بقوله (كذا روى  
 به ناصبين) أى ناصبين  
 ما بعد جركا نحو زيد  
 وبه عمرا فامار ويزيدا  
 فاصله أروذ زيدا روادا  
 بمعنى أمهله أمهالا ثم  
 صغروا الارواد تصغير  
 الترقيم وأقاموه مقام  
 فعله واستعملوه تارة  
 مضافا الى مفعوله فقالوا  
 رويداى وتارة منونا  
 ناصبا للمفعول فقالوا رويدا  
 زيدا ثم انهم نقلوه وسموا  
 به فعله فقالوا رويداى  
 ومنه قوله رويداى  
 جدمائدى أمهم \* الياء  
 ولكن بعضهم متباين  
 أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل

كما يقال ترك زيد ثم قيل  
بله زيد بالنصب المفعول  
وبناءه بله على أنه اسم  
فعل ومنه قوله \* بله  
الاكف كأنهم لم يتخلق  
بنصب الاكف وأشار الى  
استعمالهما الاصل بقوله  
(ويعملان الخفض  
مصدرين) أى معربين  
بالنصب والين على الطالب  
أيضا لكن لا على أنهما  
اسما فعل بل على أن  
كلامهما مبدل من اللفظ  
بفعله نحو رويد زيد  
وبله عمر وأى أمهال  
زيد وترك عمر ووقد روى  
قوله بله الاكف بالجر  
على الاضافة فرويد  
نضاف الى المفعول كما مر  
والى الفاعل نحو رويد  
زيد عمر وأما بله فاضافتها  
الى المفعول كما مر وقال  
أبو علي الى الفاعل  
ويجوز فيها حينئذ القلب  
نحو بهل زيد رواه أبو  
زيد ويجوز فيها حينئذ  
التنوين ونصب ما بعدها  
بهما وهو الاصل في  
المصدر المضاف نحو  
رويدا زيدا وبلها عمر  
ومنع المبرد النصب برويد  
لكنه مذهبنا  
\* تنبيهات \* الأول  
الضمير في يعملان عائد  
على رويدو بله في  
اللفظ لاني المعنى فان  
رويدو بله اذا كانا اسمي  
فعل غير رويدو بله  
المصدرين في المعنى الثاني  
اذ قلت رويدك وبله انقي احتمل أن يكونا اسمي فعل فحتمها فتحة بناء والاكف من رويدك حرف خطاب

على بناءه عدم تنوينه) اعتبره الخفيد باله لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون صديقا كان ينبغي أن يقول الدليل  
على بناءه أنها اشبهت الحرف في كونها أبدأ عاملة غير مفعولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم  
موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض  
فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره \* نذر الجاحم ضاحيا هاما متاعا قاله كعب بن مالك شاعر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمه نذر يرجع الى السيوف ويرى نثرى الجاحم  
الخ والجاحم جمع جحمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على  
الانسان فيقال خذ من كل جحمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص  
رأسه فانما سب هذا أن يفسر الجحمة بالانسان وقرى الزحاج بين الجحمة والهامة فيجعل الهامة بعضنا من  
الجحمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جحمة والهامة وسط الرأس ومظمه وقوله ضاحيا حال  
سبية من الجاحم وهاماتها فاعل ضاحيان مخايفه اذا ظهر وبرزعن محله وقوله كأنهم لم يتخلق متعاق  
بقوله ضاحيا هاما أي كأنهم لم يتخلق متصلة بجحمتها ومعنى بله الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر  
الاكف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجاحم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى  
الجر ترك ذكر الاكف أي ترك ذكرها تركا لأنها بالنسبة الى الهامة سهلة قبله على هذا مصدر مضاف الى  
مفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي اذا  
أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الاكف عن الايدي فبله على هذا معنى  
كيف للاستفهام التحيى قبله الاكف على الأول والثالث جملة اسمية وفحة بله بمثابة وعلى الثاني جملة فعلية  
حذف صدرها وفحة بله أعرابية اه لمخصان شرح شواهد الرضى لعبد القادر أنشد وفي شرح الدماميني  
على المعنى أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجاحم منفصلة هاما متاعا ترك الاكف منفصلة عن محالها  
كأنهم لم يتخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا نذرو يكون قوله كأنهم لم يتخلق الخ متعلقا بقوله  
بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاما متاعا (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الأصل  
وقوله دالين على الطالب أيضا أي لنسبتهما مع فعل الأمر كما ذكره الشارح (قوله فرويد نضاف الى المفعول  
كأمر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد فيجتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد  
زيد عمر) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوب ادائهما  
لانه محمول على المنون كما يدل عليه تشبيههم (قوله فاضافتها) ممتد أو قوله الى المفعول خبر كما بشر بذلك مقابلة  
بقوله وقال أبو علي الى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو علي الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن  
الأول يعين اضافتها الى المفعول والثاني يعين اضافتها الى الفاعل وكذا يصح الفارضى يقتضى ذلك  
ويقتضى جريان الخلاف في رويدا أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انفجر ما بعدهما كرويد زيد  
وبله عمر وأى أمهال زيد وترك عمر وفكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز  
فيها حينئذ القلب) أي حين اذا كانت مصدر أو قوله نحو بهل زيد أي بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز  
فيهما) أي في رويدو بله حينئذ أي حين اذا كانت مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم  
فذكره هنا قوطعة أقوله ومنع المبرد ذلك أن تقول هلاذ كرمع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين  
رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل في المصدر المضاف) أي المصداق المنون الناصب ما بعده ا أصل  
للمصدر المضاف ما بعده يعني أن المضاف محمول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو  
الموافق لما جزموا به في أعمال المصدر من اشتراط كونه مذكرا فكيف أجازوا أعمال هذا المصغر الا أن يكون  
هنا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله في اللفظ لاني المعنى)  
أي في كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجه لفظ رويدو ولا يلفظ له فلا استخدام  
ومعنى قوله في اللفظ لاني المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وأما لم يتخلق اسم فاعلا  
لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها الرفع خلاف الأصل ولا مفعولا لانه لا يلزم عمل اسم الفعل

لاموضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وأن يكونا مصدرين فنفتح ما فتحه اعراب وحيدة فالكاف في رويدك تحتل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا \* الثالث يخرج رويدو به عن الطلب فاما به فتكون اسماء معني كيف فيكون ما به مفعولا وقدر رويدو به الاكف بالرفع ايضا ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو علي الرفع بعد ها وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعبدت لعمادي الصالحين ما لعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من به ما أطاعتم عليه فوقعتم به بجر ورة من وخارجة عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذابة أقوى من بعد ما من ألفاظ الاستثناء ١٣٥ وهو مذهب بعض الكوفيين

واما رويدك فتكون حالا نحو سار وارويدا فتقل هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو سار واسيرا رويدا أو محذوف نحو ساروارويدا أي سيرا رويدا (وما لما تنوب عنه من عمل لها) ما مبتدأ موصول صلتها وما من لما موصول أيضا صلتها تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدأ والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقر للافعال التي نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أي لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيبت فجدوشتان زيد وعمر ولأنك تقول بهدت فجدوا فترق زيد وعمر

في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا يجوز أن اسم الفعل لا يعمل الجرح (قوله ذحرا) بزال مجمعة مضمومة (قوله من به) بفتح به وكسر ها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضي إذا كانت به بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكي أبو زيدان فلان لا يطبق حمل الفهر في به أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه يخرج هذه الرواية فتكون به بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من به والضمير المحرور به على عائدة على الذخر اه دما مني وشمني والمعنى على هذا من كيف أي من أين اطلاعكم على هذا الذخر أي المذخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت في ما من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما طلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمني يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلان تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعني المصدر الذي دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة للضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه (قوله سيرا رويدا) أي مرودا به (قوله أو محذوف نحو سار وارويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الأعلى قبس قلت ليس الغرض باشتراط التخصيص بالموصوف ألا يكون ذلك قرينة بعدمها المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلاضير في حذفه دما مني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقان بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل نابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فافهم هذا الوجه ولهذا قال سم الوجهان من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستقر في الجار والمجرور والواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور والواقع خبرها أي أوفي الجار والمجرور الواقع صلتها بهذا أحسن لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله ونذر نحو سار وارويدا ولم تجعل الحال من مانع الجمهور والحال من المبتدأ (قوله مستقر في الاستقرار) أي بحسب الأصل أي قبل حذفه والافاضل بعد حذف المتعلق مستقر في الظرف لأنه قاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله درك زيدا) في بعض النسخ ترك زيدا بالقوية والاروا لكاف وهذا مقس ودراك شاذ لأنه من أدرك (قوله في نحو جميل الثريد) قيل هو الخبر المفعول بمرق الاحم وقيل الخبر المأكول بالاحم (قوله إذا ذكر الصالحون خيرا لا يعمرو) هذا أثر بروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن أمين) مثلها به فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول وسمها ها وهو زيد متعد كذا في التصريح (قوله منه مرا) أي محذوفا (قوله جائر عند سيبويه) وخرج عليه الناطم بإيها المائج دلوي دونكا \* فحمل دلوي منصوبا بدون مضمرة الدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فحمل بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا بها كمقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا بشرط تاحر دال عليه

ومضمرا في نحو نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو درك زيدا لأنك تقول أدرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم تعدى جميل بنفسه لما ناب عن أثبت في نحو جميل أثر بدو بالباء لما ناب عن عجل في نحو إذا ذكر الصالحون خيرا لا يعمرو أي فجعلوا زيد وعمر وبعلي لما ناب عن أقبل في نحو جميل على كذا في تنبيهات الأول \* قال في التسهيل وحكمها يعني أسماء الأفعال غالباً في التعدى والازم حكم الأفعال واحترز بقوله غالباً عن أمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول \* الثاني مذهب الناطم جواز أعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية أن اضمار اسم الفعل مقدم للدلالة متأخر عليه جائر عند سيبويه \* الثالث قال في التسهيل

كافي البيت (قوله ولا علامة للمضمرة المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستمكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول له للواحد والاثني والجمع ولذكر والمؤنث بلفظ واحد اه هج فاراد بنفي علامة المضمرة في ظهوره من اطلاق المزموم واردة لللازم (قوله دليل فعلية) أي فعلية شبهها (قوله كافي هات) بكسر التاء معني على حذف الياء كازم وتعال بفتح اللام معني على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدها الخ) قال الدماميني لاجب له للتعليل فان الذهاب الى هذا لا ياتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عدوها من اسماء الافعال يجوز لحوقها بما اقوى شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فهو ملائم لما قبلها في ذلك اه مخلصا (قوله هاتي وتعال) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتي بياء من استثقلت الكسرة على الياء الاولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالي تعالي اي قبلت الياء الاولى انفا لتحركا وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلها هاتوا وتعالوا وتعالوا فاعل بهما ما مر مع ضم تاء هاتوا المناسبة الواو (قوله وهكذا حكمهم) نقل بعضهم الاجماع على تركيها وفي كيفية خلاف قال المصنف بوزن مركبة من هاء التثنية ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شئته أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك انيما فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام الساكنون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة والدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأجمعني أقصد تخفيف الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هل قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا الهلم اه هج (قوله فهي عندهم فعل) أي لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة رداخ) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا أهدم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أي أحضروا (قوله هلم البنا) أي أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدي بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدي بعلى كما مر في الشرح قبيل التثنيات وكفى غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى أتت لانها ترد بمعنى أتت أيضا والاثنيان يتعدي بالي كما يتعدي بنفسه (قوله وهي عند الحجاز بين الخ) أن قامت هي بمعنى أحضر وأقبل عند التثمين أيضا قالت كأنه أراد أنها دالة على لفظ أحضر وأفظأ قبل فلهذا خص الحجاز بين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أي وبمعني أتت نحو هلم البثر بدو فائدة في توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هي التي بمعنى أتت الآن فيم تجوز من أحدها أنه ليس المراد بالاثنيان المحي والحي بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل التحبير كافي قوله فلم يدله الرحمن مدا وجرام مصدر جره بجره اذا صعبه وليس المراد الجرح الحسي بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جراف كأنه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا واستمرارا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو مجتمع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذا فعل هلم هذه مفرد أبدا اه أي مع أن بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه (قوله وآخر الذي فيه العمل) أي لضعفها بعدم تصرفها (قوله باليهما المائخ) بهمزة قبل الحاء الملهمة وهو الذي ينزل البثر فيملا الدلو اذا قن ماؤها الى البثر (قوله لجهة تقدر دلو مبتدا) أي خبره دونك بمعنى قدما لك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كما ناعطشان كناية عن طلب سقي الماء فاندفع تظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بان المعنى ليس الاخبار بالمحض حتى يحجب عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلو مبتدا خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرا بط محذوف أي دونك فاعرفه (قوله وبأني هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم) أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم

وتعال فان بعض النحويين غلط فعدها من اسماء الافعال وليس منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتي وتعال والاثني هاتي وتعاليا ولجميعات هاتي وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكمهم لم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلم هلم هلم هلموا هلمن فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقلية يعني على هلم قال لانها عندهم بمنزلة رد وادوردي وادورددن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا هلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها غيرها من اسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم وانثائين لاخوانهم هلم الينا وهي عند الحجاز بين بمعنى أحضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وأخر الذي) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا ادراك خلافا للآسائي قال الناطم ولا حجة له في قول الرازي يا أيها المائخ دلو دونك \* اني رأيت الناس يحمدونك لجهة تقدر دلو مبتدا أو مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه وبأني هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم \* تنبيهان \* الاول \* ادعي

النظام وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين \* الثاني يوهن المكودي أن لذى اسم موصول فقال  
والظاهر أن ما في قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لأن الذي بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذى جار  
ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما \* الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل إبطاء لأن أحدهما ذكر  
والآخر معرفة وقد وقع ذلك للنظام في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتمشكير الذي ينون \* منها) ١٣٧ أي من أسماء الأفعال (وتعريف

سواء) أي سوى المنون  
(بين) قال النظام في  
شرح الكافية لما كانت  
هذه الكلمات من قبل  
المعنى أفعالا ومن قبل  
اللفظ أسماء جعل لها  
تعريف وتنكير فلامنة  
تعريف المعرفة منها  
تجريد من التنوين  
وعلامنة تنكير النكرة  
منها استعماله منون ولما  
كان من الأسماء المختصة  
بإلزام التعريف  
كالضمائر وأسماء  
الاشارات وما يلزم  
التنكير كاحد وعرب  
وبار وما يعرف وقتا  
وينكر وقتا كرجل  
وفرس جعلوا هذه  
الأسماء كذلك فالزموا  
بعض التعريف كغزال  
وبله وآمين والزمو بعضا  
التنكير كواها وويها  
واستعملوا بعضا بوجهين  
فتون مقصودا تنكيره  
وجرد مقصودا تعريفه  
كصه وصه وآف وآف  
انتهى \* تنبيه \*  
ما ذكره النظام هو  
المشهور وذهب قوم  
إلى أن أسماء الأفعال  
كأسماء ما تون منها  
وما ينون تعريف علم

متعلق به أو بالأعمال المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على  
حدصة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ ومثل ذلك للعفيد  
حيث قال والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك  
مكتوب فكانه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذى اسم موصول) بناء على كون لذى يفتح اللام  
أحدى لغات الذي (قوله واحكم بتمشكير الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكيره أي اسم الفعل تنكير الفعل  
الذي هو عنه لأن الفعل لا يكون معروفا ولا منكرا بل التنكير راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل  
فصه منون أي اسكت سكون أي فعل مطابق السكوت عن كل كلام إلا لتعيين فيه وصه مجرد من التنوين  
بمعنى اسكت السكوت المعهود والمعنى عن هذا الحديث الخاص مع جواز التسكيم بغيره هكذا حقق المقام  
ودع الأوهام اهـ سندوني وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبل المعرفة بأل العهدية وهو أظهر من قول  
بعضهم أنها حينئذ من قبيل المعرفة بأل الجنسية ومن قول بعضهم أنها حينئذ من قبيل علم الجنس وإنما في هذا  
المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع إليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره  
تقريباً للفائدة والافقولة جعل لها تعريف الخ اغاية في على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كاحد)  
أطلق أحدها استعمالاً أربعة أحدها مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو واحد عشر وإثني مرادف  
الواحد بمعنى المنفرد ونحو قول هو الله أحد الثالث مرادف إنسان نحو وإن أحد من المشركين الرابع أن يكون  
سماعاً ما في جميع من يعقل نحو فاستمكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير ونذكر تعريفه قاله  
الموضح في الحاشية (قوله وبه) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعمل لأن الخفض من قوله وبه وإلها عمرا  
الآن ذلك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني أن مسميها حقيقة لفظ الفعل المتحد في  
الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء  
آخر اهـ وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كافي هيئات نجد أو المستتر كافي  
صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع المستتر ويراد  
الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال  
من الضمير المحرور وبالباء على قاعدة من البيانية ومجرورهما من كونهم في موضع الحال وبهذا يعلم  
اختلال قول البعض تبعاً للفارسي الجار والمجرور بيان لما أحوال من الضمير في تنبيهه (قوله صوتا  
يجعل) أي يجعل اسم صوت (قوله كذا الذي إحدى حكاية) أي أنادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية  
بل مفيدة ومفهومة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الألفاظ مركبة  
من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك إذا الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالمسروق لكنهم لما  
احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتمذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتهما بآداب ما أمكنهم من ألفاظ مركبة  
من الحروف شبيهة بتلك الأصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقي عليه الأصوات  
الدة على معنى في النفس كاحذ الذي السعال قلت هذه ليست موضوعاً أصلاً فلا تكون اسماء بل لا تكون  
كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع اهـ دماي في ملخصاً (قوله هلا) في القاموس هـ لا وهلا زجران للخيال  
أي اقربى اهـ والكلمات منونتان باق في نسخة العلامة أبي العز الجعفي المحجبة بخطه لكن في الجمع  
هلا بوزن الألفاظ لعل من الباطل اهـ ومنه يعلم أن قول القاموس أي اقربى تفسير باللازم (قوله للخيال)

١٨ - (صبان) - ثالث \* الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل \* من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل \* كذا الذي إحدى  
حكاية كتب) أي أسماء الأصوات موضع لخطاب ما لا يعقل وما هو حكيم ما لا يعقل من صفات الأدميين أو لحكاية الأصوات كذا في شرح  
الكافية \* فالنوع الأول أما زجر هلا للخيال ومنه قوله (قوله في القاموس هلا الخ) ما نقله المحشي عن الجمع مثله في القاموس أيضاً في  
باب الألف اللينة وهو الموافق آيت الشارح وما نقله عن القاموس أولاً وفي باب اللام أفاده نصر



على حذف مصنف أي لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتزج به منزلة غيره كقوله \* الاحياء البلى وقولها هلا \*  
 اه زكريا وكذا يدبر المصنف في نظائره لآنية (قوله للبعل) أي لزجره عن الاطباء دمايني (قوله وكخ) بكسر  
 الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز  
 فتح الكاف (قوله للطفل) أي لزجره عن تناول شيء كما في القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن  
 رضي الله عنه أخذ غرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة  
 فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيهما زكريا والتخفيف بينهما ساكنة (قوله  
 وهاد) بكسر الدال على الأصل في التلخيص من القاء الساكنين ودوه وجه بفتح الدال المهملة من الأول والجمع  
 من الثاني واسكان الهاء منها موعاه وعيه بعين مهملة خيماء مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما موعاج بعين  
 مهملة وجم بعد الالف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة  
 ولام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منقوطة واس بكسر الهمزة وتشديد السين  
 المهملة مفتوحة وهس مثلها الآن أو لها هاء وقل الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس  
 مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دمايني وقال زكريا اس وهس  
 بكسر أو لهما مع فتح آخرهما أو كسرها وتشديده فيهما اه وفي القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه  
 وقوله بالضم أي ضم الهاء وأما السين فضمه بالفتح بالساكنين مشددة في نسخة أبي العز الجهمي المحمجة  
 بخطه وفي غيرهما من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة لجم ساكنة وقاع بقاء فالف فعين مهملة  
 مكسورة وهجاء مفتوحة فجمع فالف مقصورة اه دمايني (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم  
 أو كسرها منقوطة قاله الدمايني وفي القاموس ما يوافق وأما هج السابقة التي للغنم فاقتصر شيخنا السيد في  
 ضبطها تيمنا بالدمايني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما روته شيخ الإسلام على هج الأولى  
 مانصه قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتي فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه  
 وكسرها مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه ومخلصه أن الأولى فيها الغتان كسر الثاني واسكانه مع التشديد فيهما  
 والثانية فيها الغتان كسر الثاني منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة  
 مهملة تنوين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اه دمايني والعين من عز  
 مفتوحة كما في دونه صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعين) بفتح أوله وكسرها مع فتح آخره وكسرها اه  
 زكريا وقال الدمايني بعين مهملة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس أن العين  
 باليكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الصنات (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفي بعض النسخ  
 وهر قال الدمايني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجم فالف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير  
 أيضا فهو مشترك دمايني (قوله وأمدعاء) أي طلب كأرضيته المرادى والدمايني بأنه وزن أو العاطفة  
 وقيل بمد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في  
 الدمايني وزكريا (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الواو واحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دمايني (قوله  
 وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دمايني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله  
 وبس) بضم الباء وثلاث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدمايني  
 (قوله وجوت) بجم مضمومة فواو ساكنة فثناة فوقية مفتوحة اه دمايني وفي القاموس في فصل الجيم  
 من باب الناء القوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للابل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت  
 بالقلم بالفتح في نسخة الصحيحة (قوله وجئ) بجم مكسورة فهزة ساكنة اه دمايني وأما حئ بكسر الخاء  
 المهملة وسكون الهمزة فدعاء للجمار إلى الماء كما في القاموس (قوله للابل الموردة) أي لدعائها انشرب  
 زكريا (قوله ونؤ) بمشاة فرقية مضمومة فهزة ساكنة وتاء ثناة فوقية مفتوحة فهزة ساكنة دمايني  
 (قوله المنزى) أي على الأنث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وبوضبطه  
 بعضهم بفتح النون وصدر به الدمايني (قوله المناخ) أي الذي تراد أناخته زكريا (قوله وهديع) بكسر

وأي جواد لا يقال له هلا  
 \* وهديع للبعل ومنه قوله  
 \* عديس ما لبعاد عايك  
 اماره \* وكخ للطفل وفي  
 الحديث كخ كخ فانها  
 من الصدقة وهيد وهاد  
 ودوه وجه وعاه وعيه  
 للابل وعاج وهج وحل  
 للناقة واس وهس وهج  
 وقاع للغنم وهجاء وهج  
 للكلب وسع للضان ووح  
 للبقرة وعز وعير للعتور  
 للجمار وجاه للسمع وأما  
 دعاء كالألف فسر ودوه  
 للربيع وعوه والجهش  
 وبس للغنم وجوت وجئ  
 للابل الموردة ونؤ ونأ  
 للنبس المنزى ونخ مخففا  
 ومشددا للبعير المناخ  
 وهديع لصغار

قوله بالسكون مشددة  
 لامعني له اه

الابل المسكنة وسأوتشؤ  
 للامار المورد ودج للدجاج  
 وقوس للكاب \* والنو  
 الشاني كغاق للغراب  
 وماء بالامالة للظبية وشيب  
 لشرب الابل وعيط  
 للتللاعين وطبخ  
 للضاحك وطاق للضرب  
 وطق لوقع الجسارة وقب  
 لوقع السيف وخاق باق  
 للتلحاح وقاش ماش  
 للقماش تنبيه قوله  
 من مشبه اسم الفعل كذا  
 عبر به ايضا الى الكافية  
 ولم يذكر في شرحها  
 ما احتريزه عنه قال ابن  
 هشام في التوضيح وهو  
 احتراز من نحو قوله  
 يادارية بالعلماء فالسند  
 وقوله \* الايهما الليل  
 الطويل الانجلي \* اه  
 (والزم بنا النوعين فهو قد  
 وجب\*) يحتمل أن يريد  
 بالنعين أسماء الأفعال  
 والاصوات وهو ما صرح  
 به في شرح الكافية ويحتمل  
 أن يريد نوعي الاصوات  
 وهو أولى لأنه قد تقدم  
 الكلام على أسماء الأفعال  
 في أول الكتاب وعلة بناء  
 الاصوات مشابهتها  
 للحروف المهمة في أنها  
 لاعامة ولا معمولة فهي  
 أحق بالبناء من أسماء  
 الأفعال تنبيه هذه  
 الاصوات لا ضمير فيها  
 بخلاف أسماء الأفعال  
 فهي من قبيل المفردات  
 وأسماء الأفعال من قبيل  
 المركبات

الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دما ميني وزاد في القاموس اغة ثانية سكون الدال مع كسر العين  
 (قوله المسكنة) أي التي يراد تسكينها من نفاها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ  
 بثناة فوقية مضمومة تشين معجمة مضمومة همزة ساكنة اه دما ميني وزاد زكريا جواز فتح السين (قوله  
 ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه  
 دما ميني وزكريا (قوله كغاق) بفتح الكاف معجمة وقاف مكسورة اه مع وقوله للغراب أي لحكاية صوته (قوله وماء  
 بالامالة) قال الرضي إن ميم جمالة وهمزة مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أي لحكاية صوتها  
 إذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا وقوله  
 لشرب الابل أي لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة  
 مكسورة اه دما ميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للتللاعين أي لحكاية أصواتهم الموحدة عند  
 اللام ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدما ميني (قوله وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر  
 الخاء المعجمة أو فتحه كما في زكريا وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكك قال الدما ميني أفردته لأن الضحك  
 يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فالف ففاف مكسورة  
 وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقل فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة ففاف ساكنة وقب  
 بفاف مفتوحة فوحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما أو أول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء  
 موحدة قبل ألف اه دما ميني وخاق باق اسمان جمع لا اسماء واحدا وبتنبيه على الكسر وكذا قاش ماش اه  
 زكريا وقوله للتلحاح أي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند التلحاح كما في الدما ميني (قوله وقاش  
 ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدما ميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته ذاتوى  
 اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الالفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليهم من التقصير في  
 بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارية الخ) فان قوله يادارية خطاب لما  
 لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك  
 أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله الانجلي كذا  
 في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظرا لأنه يكتفي به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى وأونائب  
 عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكنتي به في اداء المعنى المقصود للتكلم وان كان كلاما تاما عند  
 النفاة (قوله يادارية الخ) تمامه \* أقوت وطال عليها الف الامد \* والعلما ما ارتفع من الارض وسند  
 الجبل ارتفاعه حيث يستند فيه أي يصعد وأقوت خلت والسا الف الماضي والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني  
 وتصريح في القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفع اه وهو واضح (قوله الايهما الخ)  
 تمامه \* يصيح وما الاصباح مثل بامثل \* أي ليس الاصباح أمثل منك لأنى أفاسى فيه أيضا الهوم وهذا قاله  
 بعد تنبيهه والاول في حال غلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزى وهو تميم يحسن الاستغناء عنه بقوله والزم اه  
 وقال سم قد يقال الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤثر بلازمة الجائر وحسنه فقولاه فهو قد وجب  
 لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله  
 في أول الكتاب) أي في قوله وكتيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصح بها في أول الكتاب غاية الارائه  
 أدخلها في قوله وكتيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله نهى أحق  
 بالبناء من أسماء الأفعال) أي لان علة بناء أسماء الأفعال مشابهة للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة  
 فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونها الاعاملة ولا معمولة نادري غير نوع الحرف اذا لوجد في غير نوعه الا  
 في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى  
 بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل  
 والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال

الحرف دون مشابهة اسماء الاصوات له هكذا في تهر بروجه الاولى (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أي وجوبها كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع ممكن أي بان تخرج عن معانيها الاصولية وتستعمل في معنى ذلك المتكسر الذي وقعت موقعه فان خاق باقي في الميت غير مستعمل في معناه الاصلية لانه لم يحل به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم ممكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعراها ومثاقمها فيما اذا اريد لفظها كما في قوله \* وای جواد لا يقال له هلا \* (قوله اذما في) بكسر اللام يعني شعر رأسي (قوله تداعين) أي الابل باسم الشيب أي يسمى اسم هو الشيب أي بالصوت المعهود أي دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل في نفس الصوت لا محكي به الصوت وقوله في مثله أي حوض ماء مثله أي متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس في باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها باض وفي باب الميم السلة كفرجة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) ما شين المجردة أي لا يرفعه قال في القاموس نهش الله كنهه رفعه كأنه نهش ونهش اه ومنه سمي النعش نهشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبي وقوله بخونه بضم التحتية وفتح الخاء المججمة وكسر الواو المشددة آخره فون أي يتعهد قال في القاموس خونه تعهده كخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحدوف والمبغوم بالوحدة فاعين المججمة من البع وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبي الا سماعه أمه التي تعهده تقول عند تعهدها له ماء (قوله لا تنوكد) (قوله للفعول) فدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراد (قوله ضرورة) أي وسهلا باسمه الوصف بالفعل (قوله الخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا ووقفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لانهن الفقير وهما متعنان في النقلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو مجتمع في الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست في الاصل كما في أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصرح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصاصها منها ولأن التأكيدي في الثقيلة باع سم (قوله وقيل بالهكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أي من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع جسده في بيتها تقرب منه وتراه كلما أردت (قوله يؤكدان) أي جواز كاسيا في (قوله أي فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاول فيل الطالب ليشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء مع انه لو قال فعل الطالب ليشمل المضارع المقرون بلام الامر مع أنه سيد كره المصنف ولا ينافي كون المراد بفعل الامر ما ذكره وقوله ومثله الدعاء لامكان جعله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على ضمير بن زيد الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أي من غير شرط لانه مستعمل دائما اه تصریح ويرشد الى نفسه بالاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط الآتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة افعول أو غيرهما كان فاعل وافتعل (قوله فانزلان سكينه علينا) تمامه \* وثبت الاقدام ان لا قينا \* وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتي) هو قوله آتيا الطالب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضي) لانهم ما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك بما في الماضي اه تصریح (قوله مطلقا) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رجعت متيما \* من نية الحب أي استبدده وذلك وتغامه \* لولاك لم ينك للصبا حانها \* أي ما تلا والصبا رقة الشوق (قوله فضر وره شاذة) أي ليس للمولدين ارتكابها في شهرهم وكذا أقائل الخوان أوهم صنيعة خلافه (قوله سهلا اكونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال اه سم وقال الدماميني سهلا ما فيه من معنى الطالب فهو مل معاملة الامر (قوله آتيا الطالب الخ) عبارة التوضيح وأما

أي بفرجه أو قوله \* اذما في مثل جناح غاني \* أي غراب ومنه قول ذي الرمة \* تداعين باسم الشيب في مثله \* جوائنه من بصرة وسلام \* وقوله أيضا \* لا ينعش الطرف الا ما يخونه \* داع بناديه باسم الماء مبغوم \* فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله أعلم (قوله لا تنوكد) (للفعل) توكيد بنونين هما (الثقيلة والخفيفة) كقوفي اذهبن واقدنهما) وقد اجتمعا في قوله تعالى ليسجن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب ان قوله \* أفان احضروا الشهود ضرورة (قوله تنبيه) ذهب البصريون الى أن كلاهما أصل الخالف بعض أحكامهما وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالهكس وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (قوله يؤكدان) أي فعل الامر مطلقا نحو واحضرن زيدا ومثله الدعاء كقوله \* فانزلان سكينه علينا \* (وبفعل) أي المضارع بالشرط الآتي ذكره ولا يؤكدان الماضي الماضي مطلقا وأما قوله \* دامن سعدك ان رجعت متيما \* فضر وره شاذة سهلا اكونه بمعنى

كقوله هلاثنين بوعده غير مخلفه \* كما هدتك في أيام ذي سلم \* أو عندما كقوله \* فليتك يوم الملتقى تريفتي \* لكي تغلي أني امرؤ بك هائم \*  
أواسفهما كما قوله وهل يعني ارتيادي البلاد \* ومن حذر الموت أن يأتيين وقوله ١٤١ \* أفبعد كدته تمدحن قبيلة \* وقوله \* فأقبل

عني رهطى ورهطك  
تبحث \* مساعينا حتى  
نرى كيف تفعل \* أو  
دعاء كقوله لا يبعث  
قومي الذين هو \* هم  
المدافاة في الجزر \*  
النازلون بكل معترك \*  
والطيون معاقد الأزر \*  
(أو) آتيا (شرطا ما  
تاليا) \* أما في موضع  
النصب فمفعول به لتاليا  
أي شرطا تابعيا أن  
الشرطية المؤكدة بما  
نحو واما تخافن فاما تذهبن  
فاما ترين واحترز من  
الواقع شرطا بغير ما فان  
توكيده قبل كما سيأتي  
(أو) آتيا (مبتدأ في)  
جواب (قسم مستقبلا)  
غير مفصول من لاه  
بفاصل نحو وتالله لا كد  
أصنامكم وقوله \* فن يك  
لم يثأر بأعراض قومهم \*  
فاني ورب الرافعات  
لأثأرا \* ولا يجوز توكيده  
بما ان كان منغيا نحو  
تالله فتؤذي كبريوسف إذ  
التقدير لا تغتووا أما قوله  
\* تالله لا يحمدن المرء مجتنبها  
\* فعل الكرام ولو فاق  
الزرى حسبا \* فشاذا  
أوضروا أو كان حالا  
كقراءة ابن كثير لا قسم  
يوم القيامة وقوله \* عينا  
لا بغض كل امرئ \*  
يزحف قولا ولا يفتل \*

المضارع فله حالات أي خمس أحدها أن يكون توكيده ما واجبا وذلك إذا كان مشبها مستقبلا لجواب القسم  
غير مفصول من لاه بفاصل نحو وتالله لا كدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك  
إذا كان شرطا لأن المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك إذا وقع بعد أداء طلب  
كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك إذا وقع بعد الالافسة أو ما الزائدة التي  
لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد أداء جزاء غير ما اه قال شيخنا وينبغي أن تزداد  
سادسة وهي امتناع التوكيد كما مضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو وتالله لا تفعل كذا أو مضارع الحالى نحو  
وتالله لا يقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لاه القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت أورد على الناظم  
نحو قولك لا عا طس يرحل الله وقوله تعالى والمطلقات يتر بصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه  
يصدق عليه أنه يفعل آتيا إذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترب بنهي أو واسفهما الخ كان أولى  
اه ويجب أن لا نسلم أن الطلب فيما أورد به بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل  
الخبرية المستعملة في الإنشاء واثنى سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد إذا طلب بأداة كلام الأمر ولا النهائية  
والطلب فيما أورد به ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلاثنين) أصله هاتين فلما كد  
بالنون حذف نون الرفع تخفيفا فالنقي سا كذا ان الماء والنون تحذف الماء وذي سلم موضع بالخجازه زكريا  
وغير مخلفه حال من الماء المحذوفه (قوله تريفتي) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأين نقلت حركة الهمزة  
إلى الراء ثم حذف الهمزة فصارت ترين فقلت الماء ألفا التحركه وانفتاح ما قبلها ثم حذف لتقاء الساكنين  
فصارت ترين فلما اكذب بالنون حذف نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين  
ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بباء المتكلم لحقت نون الوقاية فصارت تريفتي ويوم ظرف لغزوة متعلق  
بترينتي (قوله أو واسفهما) أي بجميع أدوائه اسمية كانت أو حرفية خلافاً لخصه بالهمزة وهل اه دما ميني  
ولذا عد الشارح الأمثلة (قوله وهل يعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت لتعليل لارتيادي  
وقوله أن يأتيين أي من آتيا به متعلق بمعنى (قوله أفبعد كدته) بكسر الكاف وسكون النون أمم قبيلة وقبيلة  
تخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلة أي جماعة من ثلاثة فاكتر اه قال أرباب الحواشي  
وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد في تفعل حيث أكد به بالنون التخفيف  
لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبحث مساعينا جواب الأمر أي نفقش عن ما ثرنا أفاده زكريا  
(قوله لا يبعثن) أي لا يبعثن وتقدم الكلام على البيت في النكت (قوله أما في موضع النصيب الخ) ويصح  
أن يكون أما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاما والمعنى تاليا شرطا أما وشرطا على هذا معني أداء شرط وعلى  
ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم تصريفه لكن نون  
الرفع حذف هنا للجازم وشذبه وتما في قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حذفه لم يوفون  
بالجار كما في المنفى (قوله فان توكيده قليل) عبري التوضيح بادل كما سر (قوله فن يك لم يثأر بأعراض قومهم)  
أي لم ينتصر لها وهو بسكون المثناة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحجمه الإنسان من أن  
يعاب فيه وأراد بالرافعات أبل الحجج التي تمز أطرافها في مشبهاتها ترفض والشاهد في لا تارافاته أكد به  
بالنون التخفيف ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الأقسام على فعل  
الحال فلا يجوزون وتالله لا تفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بانها على ضمير  
مبتدا (قوله عينا لا بغض) مضارع من باب نصر وأما بغض يبعض بالضم فلعنة رديئة ذكره شيخنا  
السيد وقوله يزحف قولا الخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يهده (قوله أو كان مفصولا من اللام)  
أي يبعده كالمثال الأول أو يحذف تنفيسا كالمثال الثاني أو بقدر نحو وتالله لا يبعثن قوم زيد كما في سم

وقوله \* لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم \* ليعلم ربي أن بيتي واسع \* أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متهم أو قلتم لاني الله فحشرون ونحو  
ولسوف به طيلاد بك قترضى (قوله ان الأول)

التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما فقد قبل حرف النون فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى في القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لا ضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد ما فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثرت في الشعر جملة غير مؤكدة من ذلك قوله \* يا صاح اما تتحدني غير ذي جدوة \* في التخلي عن اللان من شبي ١٤٢ وقوله \* فاما تريني ولي لمة \* فان الحوادث أودى بها \* وقوله \* فاما تريني كائنة الرمل

ضاحيا \* على رقة أحفى ولا أتعل \* وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد ما وزعا أن حذفها ضرورة \* الثاني منع البصريون فتحسب والله ليقول زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالموء كقولك والله ان زيد بالفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءتين كثير لا قسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدها) الزائدة التي لم تسبق بيان من ذلك قوهم \* يعني ما أريدك وجهه ما تبغى \* وخيمتا تكونن آتيت ومي ما تعدن أقدم وقوله \* اذا مات منهم ميت سرق ابنه \* ومن عضه ما ينبتن شجرها وقوله \* قليلابه ما يحمدك وارث \* تنبيهان الاول مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطابقة كثر كما صرح به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لا لازمت هذه

(قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدا الفعل بالمر من فصل وهو القسم من غير أن يؤكدا ويما يتصل به وهو النون بعد صلاحية له جامي (قوله قد قبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى في القيام عنه) به اخذ الخنفة فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء اليمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي اللام والنون فيكتفي بأحدهما (قوله غير ذي جدوة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاما تريني الخ) اللمة بكسر اللام شمر الرأس وأردى هلك وهو يتعدى بالباء فعني أودى بها أهله كما وانما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس النافذة وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي زكريا (قوله كائنة الرمل) يعني النافذة ضاحيا يعني ملاقي الحار الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدحى (قوله منع البصريون نحو والله ليقول زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حالي مثبت ويظهر لي أن منهم من كان لا يدرى أن اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لا تضامها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لا قسم) ومن منع الأقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لا أنا قسم اه زكريا قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل أنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتي هنالما فانتها الحال كما قدمناه فلم يأت في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بيان من) سواء سبقت باداة شرط أم لا كما مثل (قوله يعني ما أريدك) تقوله لمن يخفى أمر أنت به بصيرت صريح (قوله وجهه ما تبغى) تقوله لمن حملته فعلا فإياه أي لا بد لك من فعله مع مشقة تصرع (قوله اذا مات منهم) المتبني اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفة فانه فصار مثله وقوله ومن عضه الخ قال الشارح في شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاء بالهاء وكل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية تكافى شفة والشكر كبير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليلابه) أي حداثا قليلا وضخمة للمال في نبت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد معين وجهه دوحيت ومتى وعضة وقليل في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى في اللزوم بالنسبة الى متى نظرا للقطع بجواز متى تعقد أقدم فتأمل وانما زيدت ما به من النكرة التوكيد الإيهام كما قاله شيخنا وقل البعض لزوال الإيهام سبقت فلم (قوله أشبهت) أي في اللزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فغير دلي عليه أن المشابهة في التوكيد لا تنوقف على اللزوم انترتب التوكيد على مجرد حصولها (قوله معاملة بعد اللام) أي في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعدم اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) أي فلا يناسبه التوكيد بالنون المقضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد رجا يود الذين كفروا وكانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تشبيهه على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله رجا أو فئت الخ) أي نزلت والعلم الجبل وفي معنى على والشاهد في ترفن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أي وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم يعني

المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام الدور نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية \* الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بأن التوكيد بعد ما شاذ وعل ذلك بان الفعل بعد ما ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورية وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وقوله ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى رجا يوقن ذلك ومنه قوله رجا أو فئت في علم \* ترفن ثوبى شمالات اه (ولم) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله



يحسنه الجاهل عالم يعلم \* شيخنا على كرسية معهما في تنبيه النص سيؤيد به على أنه ضرورة لأن الفعل بعدهما ماضى المعنى كالأول بعد  
ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن (وبعد لا) أى وقل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح الكافية وقد بث كدباحدى النونين  
المضارع المنفى بالتشبيه بالنهى كقوله تعالى واتقوا الله لا تمسبن الذين ظلموا منهم خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهى

وليس بصحيح ومثله قول  
الشاعر \* فلا الجارة الدنيا  
بها تلحينها \* ولا الضيف  
فيها أن أناخ محول \* الأنا  
توكيد تصيين أحسن  
لاتصاله بسلافه وبذلك  
أشبه بالنهى كقوله تعالى  
لا يفتننكم الشيطان  
بخلاف قول الشاعر  
فانه غير متصل بلا فاعل  
شبهه بالنهى ومع ذلك  
فقد سوغت لا توكيده  
وان كانت منفصلة  
فتوكيد تصيين لاتصاله  
أحق وأولى هذا كلامه  
بحروفه \* تنبيهان \*  
الأول \* ما اختاره الناظم  
هو ما اختاره ابن جنى  
والجوهور على المنع وطم  
في الآية تأويلات فقل  
لأنه والجمله محكية  
بقول محذوف هو صفة  
فتنة فتكون نظير \* جاؤا  
عذق هل رأيت الذئب قط  
وقيل لأناهية وتم الكلام  
عند قوله فتنة ثم ابتدا  
نهى الظلمة عن التعرض  
للظلم فتصيينهم الفتنة  
خاصة فأخرج النهى عن  
استداده للفتنة فهو نهى  
محول كما قال الأاربنك  
ههنا وهذا تخريج  
الزجاج والمبرد والفرء  
وقال الأخفش الصغير

الندور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أى الجمل الذى عه الخصب وحفه النبات والشاهد في عالم  
يعلم اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد النسخ عن الأعلام ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس  
كذلك وإنما شبهه اللين في القعب أى لما عليه من الرغوة حتى امتلا بشيخ معهم فوق كرسى وما قبله من  
الآيات يدل على ذلك اه (قوله كالأول بعد ربما) أى في أنه ماضى المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال  
شيخنا وتبعه البعض أنه لأن لم تقلب المضارع إلى المضى أبدل بخلاف ربما فأنها قد تدخل على المستقبل كما  
في ربما يولد الذين كفروا ولو كانوا مسلمين اه ومجتمعا أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التي يؤكدها  
كثيرا في غير ربما (قوله وبعد لا) لم يحتاج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد  
لأنه نافية تكتم (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجمله صفة فتنة والجمله الانشائية لا تقع صفة اه سم  
أى والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لأناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القرية لها أى  
لجزء محبوبة وتلميحها خبر الجارة أن ألفت لا وخبر أن أعلت عمل ليس من حيث الجارة إذا كانت وفيها معنى  
عنها والضمير لجزء وتقدير يحجز البيت ولا الضيف محول عنها أن أناخ أى نزل وجزء بالجم والزاي نقله شيخنا  
وقوله وخبر أن أعلت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المنفى بها الباء بدل اللام  
وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائذ إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف  
صرح بذلك الدماميني (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قوله (قوله على المنع)  
أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا في الضرورة (قوله يقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا  
فتنة موقوفة لا فتنة أى وفى لاتصيين الخ نحويل النهى الآتى بيانه في الوجه الثانى ويحتمل عندى  
تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا نحويل (قوله فأخرج النهى عن استداده للفتنة) يعنى أن النهى  
وان كان باعتبار القصد الأصل عن تعرض مخاطبين للظلم فتصيينهم الفتنة خاصة والأصل لا تعرضوا للظلم  
فتصيينهم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه على الإصابة المسببة عنه  
وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذى كورتنبيه على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين نقول الشارح  
أخرج أى حول وقوله عن استداده أى إيقاعه وصلته محذوفة أى استداده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق  
بأخرج واللام يعنى إلى مع حذف أى إلى استداده لإصابة الفتنة أى تنزيلا للسبب منزلة السبب وعلى هذا  
فالإصابة خاصة بالتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على  
هذا البيان الجنس لا للتمريض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه  
الأول فن عليه للتبعض (قوله كما قال الأاربنك) هو نهى محول عن استداده لمخاطب إلى استداده للظلم  
والأصل لا تأت فقول النهى عن الاتيان الذى هو سبيل رويته إلى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو  
على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لأنافية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول  
أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا  
كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف  
فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة  
لأنها على مذهب الجمهور والمسلمين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يجمع بحمل انكارهم محى التوكيد  
بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هذا بسماعه فى النهى الذى هو جواب قسم  
(قوله تشبيه بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الأمر)

لاتصيين هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجمله موجبة والأصل لاتصيين كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبهت اللام وهو ضعيف لأن  
الاشباع باب الشهور وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله نأله لا يحمدن المرء مجتبيا ففعل المكرم  
وقال الفرء الجمله جواب الأمر نحو قولك أنزل عن الدابة لا نظرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع أنزل عن الدابة لا نظرحنك  
الثانى إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطراد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد

مطلقا لكن نص غير على انه بعد المفعولة ضرورة (وغير ما من طول البجزاء) أي وفي بعد غير اما الشرطية من طول البجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما غير ها ويشمل الشرط والجزاء في تأكيد الشرط بعد غير اما قوله \*من يتقن منهم قلبس باب \* ومن تأكيد الجزاء قوله \*فهم ما تشاء منه فزاره تعطكم \* ومهم ما تشاء منه فزاره تعطكم \* وقوله \*بتم ثبات الخبز راني في الرغى \* حديثا في ما ياتك الخبز بتمنا \* في تنبيه ان الاول \*مقتضى كلامه ان ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى ان دخولها في غير شرط اما وجواب ١٤٤ الشرط مطلقا ضرورة \* الثاني جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر وهو

في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعمت واشتد من هذا تأكيد افضل في التعجب بقوله ومستبدل من بعد عضي صريحة \* فاحر به من طول فقير واحر با \* وهذا من تشبيهه لفظا بلفظ وان اختلافه معنى واشتد من هذا قوله اقلان احضر والشهودا وآخر المؤكدا فتح لما عرفت اول المكاب انه تركب معا تركب خمسة عشر ولا فرق بين ان يكون صحيحا (كبرزا) اذا صله ابرزن بالنون الخفيفة فابذلت ألفا في الوقف كما سياتي واضربن او معتلا نحو واخشين وارمين واغزون امرا كما مثل او مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لفظة جميع الامر بسوى فزاره فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمين

يعني اتقوا ومن ذكر هذا الوجه المحشور وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في انك اكرمك ان تأتني اكرمك اه معنى واجاب التفتازاني بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدور من جنس الامر ولا موافق له نفييا وايجابا فيصح في الآية تقدير ان لم تتقوا وتقدر ان اصابكم كذا في الشمني (قوله مطلقا) أي سواء كانت لامفعولة من المضارع بفواصل كما في قوله فلا تجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على انه بعد المفعولة ضرورة) الذي في المعنى انه بعد المفعولة والموصولة سماعى (قوله وذلك يشمل الخ) أي قولنا وقل بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيره قوله غير اما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) أي جزاء غير اما من طول البجزاء لعدم شمول كلام المصنف بجزاء اما يمكن ان يعمم في الجزاء بناء على ان جزاء اما داخل في كلام المصنف بفهوم الموافقة الاولى فاعرفه (قوله من يتقن) بالناء للجهول أي يوجدن يقال يتقنه من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض ان يتقن معنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال يتقن مضارع تقف من باب علم يعلم أي يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت في نسخة صحيحة من المعنى ونسخة صحيحة من ابن الناطم يتقن بناء الخطاط مبني للفاعل فيكون بمعنى تجرد وهو واضح (قوله فهم ما تشاء الخ) منه متعلق بتعظيم فزاره فاعل تشاء (قوله حديثا) أي حديثا أي قل ذلك جهرا فانها مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أي سواء كان جواب اما او جواب غيرها (قوله الثاني جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادي فمع كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة (قوله ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها الصحيحة الأعمال (قوله واشتد من هذا تأكيد افضل في التعجب) أي لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضي صريحة) قال التميمي عضي معرفه لا تنون ولا تدخلها ال وهي مائة من الابل وصريحة تص صريحة بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين واحر با بجاء مهملة فراء فحتمية (قوله من تشبيهه لفظ) وهو افعال في التعجب بلفظ وهو افعال في الامر سم (قوله وآخر المؤكدا فتح) بيان لقاعدة وقوله واشككه الى آخرها مبتدأ مستأنفا منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر ان الفاعل على هذه اللغة معنى على فحة الباء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكدا (قوله واشككه) أي حرك آخر المؤكدا كدالة كون هذا الآخريه لضميرين بفتح اللام مخففين اين هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسر ها على انه من اللفظ بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجائس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظر الى المتبادر من لفظ المضمر والا فيصح ان يراد بالمضمر ما يعم الحرف المحمول علامة للتنبيه والجمع مجازا على لغة اكلوفى البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفه لاجل التقاء الساكنين) أي لانه ليس على حده الجائز ان شرطه ان يكون الساكن في كلمة وهذا ليس كذلك بل النون كاللغة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذي درج عليه الشارح

ما زيدونه قوله \* ولا تقاسن بعدى الهم والجزء \* هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والباء فانما كان مسندا اليهن فحكه ما اشار اليه بقوله (واشككه قبل مضمرين بما جائس) أي بما جائس ذلك المضمر (من تحرك قد علم) فيجائس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفه) لاجل التقاء الساكنين بمقتضا حركته دالة عليه (الالف) انقها لخفتها تقول يا قوم هل اضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسر ها فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربون تخذفت نون الرفع (قوله ومستبدل من بعد عضي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء واحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس واغا الذي فيه في فصل العين المجهمة من باب المعتل عضي كسلي مائة من الابل اه نصر المود بنى

لكثرة الامثال فصارت تضر بنون تحذف الواو لا لتقاء الساكنين وأصل ما يندهل تضر بنون هل تضر بين فعل به ما ذكر وتقول باز بدان هل  
تضر بان فاصل تضر بان تضر بانن تحذف نون الرفع لما ذكر ولم تحذف الألف لثقلها ولا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة  
وكسرت نون التوكيد بعدها الشبه بانون التثنية في زيادتها آخر ما يدانف هذا كله اذا ١٤٥ كان الفعل صحيحا فان كان معطلا

نظرت ان كان بالواو  
والياء في الصحيح تقول  
يا قوم هل تغزون وهل  
ترمن بضم ما قبل النون  
ويا هند هل تغزون وهل  
ترمن بكسره فتحذف مع  
نون الرفع الواو والياء وتقول  
هل تغزون وترميان  
فتبقى الألف فان قلت  
ليس هذا كالصحيح لانه  
حذف آخره وجعلت  
الحركة المجانسة على ما  
قيسل الآخر بخلاف  
الصحيح قلت حذف آخره  
انما هو لاسناده الى الواو  
والياء لا لتوكيده فهو  
مساو للصحيح في التغير  
النشئ عن التوكيد  
ولذلك لم يتعرض له  
الناظم وان كان بالألف  
فليس كالصحيح فيما ذكر  
بل له حكم آخر أشار اليه  
بقوله (وان يكن في آخر  
الفعل ألف فاجعله) أي  
الألف (منه) أي من  
الفعل (رافعا) حال من  
الفعل أي حال كون  
الفعل رافعا (غير الياء)  
والواو) أي بان رفع  
الألف أو النون أو ضميرا  
مستترا أو اسم ظاهر  
(ياء) مفعول ثان لاجل  
أي اجعل الألف حيث  
يا نحو هل تخشيان

فما سياتي عدم اشتراط كونها في كلمة بدليل نحو انا جوفى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استئصال  
الكلمة واستئصالها الواو بقى المضمرفان قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود في اضربان فلم تحذف  
الألف قلت لما منع وهو الالتباس بانفراد لو حذف الألف والمانع يغلب على المقتضى فان قلت كسر النون يدفع  
الالتباس قلت المقتضى لكسر النون مشابها لنون التثنية في الوقوع آخر ما يدانف هذا كله اذا ذهب  
مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الألف في اضربان لعدم الالتباس قلت لو حذف زال  
الغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما  
امر على حده أو لا انما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفقا لعدم  
ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يرد نحو والنسوة جئن ويحيى كما قدمناه أول الكتاب  
ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكره إلا أن يقال حذف مع الخفيفة  
جملا على حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا في كلام زكريا (قوله  
هذا كله) أي ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمرة الألف (قوله هل تغزون وهل ترمن)  
أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزون استثقلت الضمة على الواو الاولى تحذف الضمة ثم الواو لا لتقاء  
الساكنين ثم أكذب النون تحذف نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو لا لتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا  
عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذف الياء  
لا لتقاء الساكنين ثم أكذب النون الى آخر ما تقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء تحذف الضمة ثم  
الياء لا لتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكذب النون الى آخر ما تقدم (قوله وباهند هل  
تغزون وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزون استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذف  
الواو لا لتقاء الساكنين ثم أكذب النون تحذف نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لا لتقاء الساكنين وان شئت  
قلت استثقلت الكسرة على الواو تحذف الكسرة ثم الواو لا لتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاي كسرة لتناسب  
الياء ثم أكذب النون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترمين استثقلت الكسرة على الياء تحذف الكسرة ثم الياء  
لا لتقاء الساكنين ثم أكذب النون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف  
آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر  
مفتوحا نحو هل تغزون يا يدهو هل ترمن يا عمرو (قوله وان كان بالألف) أي مع تلا بالألف (قوله في آخر  
الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لان الآخر هو الألف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحينئذ تكون  
الظرفية من ظرفية الجز في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل) أي من ضمير  
الفعل أي من الضمير الرجوع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب الألف ومثل بقاين إشارة  
الى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كخشى أو واو كبرى لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك  
كالضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه والألف لا لرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير  
مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء (قوله لانها من الرضوان) فاصل مرضى مرضوق قلبت الواو ياء  
لجوازها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا التحركا وتفتح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلم لم يقلوا  
الواو من أول الامر ألفا ليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل مرضى رضوق قلبت الواو  
ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أي الألف) انما لم يقل ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء  
لأجتمعت آ ن في نحو اخشين باهناذ كان يقال اخشين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية

١٩ - (صبيان) - ثالث  
وترضبان باز بدان وهل تخشيان وترضبان بالنسوة وباز بدهل تخشيان وترضبان وهل  
يخشيان ورضبان ز بدوا الامر في ذلك كالضارع (كاسعين سعيًا) باز بدو كذا بقية الامثلة تنبيه على انما وجب جعل الألف ياء لان كلامه في  
الفعل المؤكذب بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الألف فيها الا المنقلبة عن ياء غير مبدلة كسعى أو مبدلة من ياء الياء منقلبة عن واو  
كبرى لانها من الرضوان (واحذفه) أي الألف (من رافع هاتين) أي الياء والواو

وتبقى الحقة قبلها ما دلل عليه (وفي واو وباشكل مجانس قفي) أي تبع يعني أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحدفان ما قبلهما محركة غير مجانسة أعني فتحه الالف المحذوفة فلو حذف لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين ياهند) وهل ترضين ياهند (بالكسر وباء قوم اخشون) وهل ترضون (واضعم) الواو (وقس) على ذلك (مسوبا) نحو تنبيهان \* الاول \* أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين ياهند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طي \* الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أي بان أسند ١٤٦ الفعل الى الظاهر على لغة كلوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي

الفاعل وكذا في نحو هل ترضين ياهند اذ كان يقال ترضين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف بياء في نحو هل ترضين ياهند اجتماع واو بياء اذ كان يقال ترضون وهو ايضا ثقيل وهذا سهو ومنهما عن كون الملزوم قلب الالف بياء والله الموفق (قوله دليله لا عليه) أي الالف وذكر ما عتباراته حرف مثلاموافقة للنظم (قوله وفي واو وباء) من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله أعني فتحه الالف) فيه مسامحة والمراد فتحه ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لأنها لا تكون الا ضمير (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أرباب الاول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة ايضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى أصل الخفيفة وهو الساكن والافساق في أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها نعيم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أي غير طريقه الجائر لان الساكن الثاني غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظرا لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزال اه واجاب الاسقاطى بأنه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو معنى النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين أولاها ساكنة والثانية محركة بالكسر لثلاثي ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله مع ملا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أي التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أي لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لما قضى قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لالتقاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثاني بقاء قال شيخنا وما ذكره بعبارة اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين يعني النونين لمحركت الاولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اه وعمل جماعة الكسريين مشاهيرهم يونس المثنى وهو ما قدمه الشارح آتفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه (قوله ولا يتبعان) فالواو والعطف ولا للهنسي ونون الرفع محذوفت بها والنون مؤكدة وقال عكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصریح وليس عن الآية الاولى جواب اه سديوي (قوله بقراءة نافع محياي) وجهه الوصل بينه الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثاني مدغم فيه (قوله لثلاثي الى الامثال) نظر الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعل بهذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالي مثاليين فقط ولو نظر الى المذهبين لامل بقصد التخفيف كما عمل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو ساكنوها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها

النون (خفيفة بهـ الالف) أي سواء كانت الالف اسماء بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة كلوني البراغيث أو كانت التالفة لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلاف يونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لمكن) تقع شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (الف) لانه على حده الاول حرفين والثاني مدغم وبعض ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم قد مر انهم تدبرا حكاهما ابن جني ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون تنبيه \* الاول \* يذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة

أن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي \* الثاني هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذ كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بجمع ذلك (والفازد قبلها) أي زد قبل نون التوكيد (مؤكد \* فعلا الى نون الاناث اسندا) لثلاثي الى الامثال فتقول هل تضربان يانسة بنون مشددة مكسورة وفي جواز الخفيفة الخلف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضرب يانسة (واحذف خفيفة)

اساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامين \* الاول أن يلهم اساكن نحو اضرب الرجل تريد اضرب ومنه قوله لاتنهين  
الفقير عماك أن تترك يوم والذهب قدر فقه لانهم المالم تصلح للحركة عوملت معاملة ١٤٧ حرف المد تحذف لاتقاء الساكنين

واذا اولها ساكن وهى بعد  
الف على منهج الحيز  
فقال يونس انها تبدل  
هزة وتفتح فتقول  
اضرباء الغلام واضرباء  
الغلام قال سيبويه وهذا  
لم تقله العرب والقياس  
اضرب الغلام واضرب  
الغلام يعنى بحذف  
الالف والنون والثاني  
أن يوقف عليها تالية ضمة  
أو كسرة والى ذلك أشار  
بقوله (وبعد غير فتحة اذا  
تقف) فنقول ياها - ولاء  
اخر جروا ياها - اخرجى  
تريد اخرجن واخرجن  
أما اذا وقعت بعد فتحة  
فسيأتى (واردد اذا  
حذفتهاى الوقف ما) أى  
الذى (من أجلها فى  
الوصل كان عدما) فنقول  
فى اضربن يا قوم واضربن  
ياها عندا ووقفت عليها - ما  
أضربوا واضربى بردوا  
الضمير وباء كمار  
وتقول فى هل تضربن  
وهل تضربن اذا وقفت  
عليها هل تضربون وهل  
تضربين بردوا والياء  
ونون الرفع لزال سبب  
الحذف (وأبدلها بعد  
فتح ألفا وفتا) أى واقفا  
ويحتمل أن يكون مفعولا  
له أى لاجل الوقف  
وذلك لشبهها بالتنوين  
(كما تقول فى قفسن قفا)  
ومنه انشعها وليكونا وقوله

سا كما يحرك التنوين عند ملاقاته سا كافى الاكثر لنقصها عنه فى انفسه ل يكونها فى الفعل وهو فى الاسم  
فقصدا وحذفها وابقاؤه محركا ناطها شرف الاسم بشريف ما يختص به على ما يختص بانفسه ل الذى هو دون  
(قوله اساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل باز يد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة  
كاضرب الرجل ياها عند ما ميني (قوله لاتنهين الفقير) أصله لاتنهين بحذف الباء لاتقاء الساكنين فلما أكد  
الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله  
ويفعل آتيا ذالما لم يتقدح أن هذا الفعل معرب تقدير الان النون لم تدخل الابعدا عتفاء الجازم مقتضاه  
وليس هو كالفعل المتصل بنون الأناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الأناث سابق على الجازم قاله  
شيخنا السيد والذى ذكره هو كغيره فى باب اعراب ألفه ل أنه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون  
الأناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبني وقوله عماك أى لملك رجل لعل  
على عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى  
مستعمل أوله الخرم بالراء بعد دخينه قصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمى ويدل له بقية القصيدة ومنها  
بعد هذا البيت وصل جمال البعيدان وصل الحبيل وأقص القرى بان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به \* من قرعنا بعيشه نفعه  
فقول المبني ومن تبعه أنه من الخفيف خطأ (قوله فقل يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتين على ما قاله  
المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحذفه يفرق بين ما ولبه ساكن وغيره أو خاص  
بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها يبدل الألف بيقفها ساكنة أه سم والظاهر الثانى لأن سيبويه  
المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثانى واستدل بما لا يدل  
(قوله فتقول اضرباء الغلام) أى باز يدان واضرباء الغلام أى بالنسوة (قوله والقياس) أى على ما إذا  
وايها ساكن ولم تكن بعد الألف (قوله بحذف الألف) قال شيخنا أى ألف التثنية من اضرباء الغلام  
والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة  
فى المشايين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق  
لما فى النسخ والقياس أنها خطا فى المثال الأول كما يلحقنى على العارف (قوله وأردد الخ) \* فان قلت لم  
رد الحذف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا فاقض مع زوال الهمزة \* قلت يرد فيه أيضا وان كان الأكثر خلافه  
وعليه فالفرق أن المحذوف هنا هو الفاعل كله وشم جزء كلمة والاعتناء بكلمة أنهم بمنهجها ذكر ما  
والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكدا سابقا بالنون الخفيفة لكونه  
فى حال توكيدها وصل بعباده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيدها وورد ما كان  
حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده  
بها وورد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه  
بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف فى الوقف من غير دال عليها فلا يظهر للآتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة  
(قوله فى الوقف) تنازع ما اردد وحذفها (قوله كمار) أى فى قوله فتقول ياها ولاء اخرج جروا ياها اخرجى  
(قوله لزال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثنيين فى الواو والياء لاتقاء الساكنين دماميني (قوله  
ألفا) ولذلك رسمت بالألف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعده الرسم (قوله أى واقفا) ضمة فبان  
مضى المصدر حلا سمعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالأولى كونه ظرفا بقدرة وقت  
(قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الإشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد  
الفتح اه وهو وجهه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف فى المبنيين والآية النون الثقيلة قلت قليل  
الحذف والجل على ما ثبت حذفه أولى قاله فى المعنى (قوله اضرب عنك) ضمة معنى اطرده فعداه يعن

ولا تبع الشيطان والله فاعبدا وقوله فن يلن يتأربا عرض قوم \* فالى ورب الرافعات لا تأرا ونذر حذفها الغير ساكن ولا الوقف كقوله  
اضرب عنك اللهم وظارقتها وقوله ككافيل قبل اليوم خالف تذكرا



وجل على ذلك قراءة من قرأ الم نشرح لك صدرك **﴿حاشية﴾** أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة بباء أو واو في نحو واخشين واخشون فتقول اخشي واخشو واوغره يقول اخشي واخشو او قد نقل عنه ما يداها واو ابعده خفيفة وباء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال واما يونس فيقول واخشو واواخشي يز يدالواو والياء بدلان النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذوقف ١٤٨ على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت الفانص على

ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمدح مدارها وقيل بل ينبغي أن تحذف احداهما وبقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضر بان على مذهب يونس زدت الفاء وض النون فاجتمع ألفان فهزلة الثانية فقلت اضر باءه وقياسه في اضر بان اضر بباء والله أعلم

**﴿ما لا ينصرف﴾** قد مر في أول الكتاب أن الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرج منه عن أصله شيئا بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف بالامعاند بني وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أي مميذا \* معني به يكون الاسم أمكا) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أي مميذا الخ مخرج لما سوى

وطارقه ابدال من المهموم (قوله) وجل على ذلك قراءة الخ) وحملها به فهم على أنها من النصب بل كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين دما ميني (قوله مطا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما به دله لكن يلزم على ابدال في الصحيح ليس لأنك اذا قلت اضر بي في اضرين التبتت الياء المبدلة من النون بياء الضمة وكذا يقال اذا قلت اضر بوا في اضرين بخلاف المعتل لأنك تنطق بياء في اخشي وبواوين في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق اليباء واحدة ووا واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه ان الجمع بينهم ما يحال لتعذرا التقاء الساكنين سكنوا ذاتها ومن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيوخ الاسلام زكريا كاسيا أي عنه في مصحف ألف التأنيت من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهم ما صورته لان مدالاف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين الفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمدح مدارها عطا فتفسيرا وقوله بمدح مدارها ثاب فاعل عد

### ﴿ما لا ينصرف﴾

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لها تعلقا به ولان نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلامعاند) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا باع الغاية في التمكّن لا من تمكّن خذ لا لاني حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ تصرّح (قوله والمراد الخ) برده عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لا خذنه في نفسه يره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لا بانقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بان يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه واما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقع أي أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده واما الحرب بالكسرة فتابع له فسدق طه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي يعني الصوت اذا لصوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب فونه وقيل صرفه للضرورة وقيل أنه لا جرم فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فاطلاقا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكاه سم بان المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المونث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجب بان المراد أن التنوين علامة الصرف لانفسه والعلامة لا يجب ان تكونها اه قال شيخ الاسلام زكريا بظاهر كلامهم أن المنصرف بالانصراف وعدمه اغاها والاسم المعرب بالحركات والافنيغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المونث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به اما ما سمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد

(قوله)

المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكا أي زائد في التمكّن بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف **﴿تنبيهات﴾** الأول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجرح والتنوين معا \* الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقصد بطلان الصرف على غيره من تنوين التكبير والعوض والمقابلة \* الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور

اذتوئنه للمقالة كما تقدم أول الكتاب الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت  
قال النابتة له صريف صريف القوم بالمسد أي صوت صوت البكر فبالجمل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقبل من الانصراف  
وهو ال جوع فكانت انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح السكاكية سمي منصرفا لانقياده ١٤٩ الى ما يصرفه صريف عن عدم تنوين

الى تنوين وعن وجه من  
وجوه الاعراب الى غيره  
اه واعلم أن المعتبر من  
شبه الفعل في منع  
الصرف هو كون الاسم  
امافيه فرعيان  
مختلفتان مرجع احدهما  
اللفظ ومرجع الاخرى  
المعنى وامافريعية تقوم  
مقام الفرعيتين وذلك لان  
في الفعل فرعية على  
الاسم في اللفظ وهي  
اشتقاقه من المصدر  
وفرعية في المعنى وهي  
احتياجه اليه لانه يحتاج  
الى فاعل والفاعل  
لا يكون الا اسما ولا يكل  
شبه الاسم بالفعل بحيث  
يحمل عليه في الحكم الا اذا  
كانت فيه الفرعيتان كما  
في الفعل ومن ثم صرف  
من الاسماء ما جاء على  
الاصول كالمرز الجامد  
التكره كرجل وفرس  
لانه حذف فاعله لزيادة  
التنوين والحق به  
ما فرعية اللفظ والمعنى فيه  
من جهة واحدة  
كدرهم وماتعددت  
فرعيته من جهة اللفظ  
كاجيال او من جهة  
المعنى كخاض وطامث  
لانه لم يصرف بتلك الفرعية  
كامل الشبه بالفعل ولم  
يصرف نحو اجدلان فيه

(قوله اذتوئنه للمقالة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي  
به لانه لو حذف لنتبه لغير في السقوط فيعكس اعراب جمع المؤنث السالم في لاجل الضرورة اه ذكر يا  
وبرده انه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق  
المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله فقيس من الصريف الخ) وقيل من  
الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات  
الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه يصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى وابن ابيازن به  
لذلك لحذفها اه دونشري (قوله فكانت انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى  
يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتنكير فبحوال جل منصرف لانك تقول فيه رجل قال  
شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصريف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه  
التنوين والجبر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله امافيه فرعيان الخ) انما لم  
يقنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوبة اذا الفرعية  
ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكافؤ وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء  
بسبب هذه العلل غير ظاهرة فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى  
من العكس مع أن الاسم اذا شبه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص  
الفعل وانما لم يبين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفه فيها اذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في المتناوول  
يعطى به العمل الفعل لانه لم يقنع معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشيء  
كونه فرعاً عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها المكون فرعاً وتارة يراد منها سبب المكون فرعاً وقد استعمل الشارح  
الامر من قننه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية  
اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به  
لامن حيث اللفظ على أن كثيراً من الاسماء يدل على شيئين بل أسماء كضاربوا كرم اه دونشري (قوله  
احتياجه) أي الفعل الى الية أي الاسم (قوله ولا يكل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين  
الدال على الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي  
ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صفة  
فيعمل كدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى الفقير اه يس أي والتحقيق فرع عن عدمه أي وهاتان  
الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلاماً منسماً انشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل  
(قوله كاجيال) تصغير اجمال جمع جل فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو  
فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كخاض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذي  
هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لذكرنا بالشيخنا  
لكن فيه أنه سياتي أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه  
وسبب صرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية  
ووجه أن المؤنث تانيثاً معنوياً بامعة در فيه تاء التأنيث كما سياتي لا يقال اه لا منع حيث صرف نحو حائض  
للفرعتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتي أنه لا عبرة بالتأنيث بالناء مع الوصفية المحجة تجر يد الوصف عنها  
بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله  
تسع) حصرها في التسع استقرائى (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتانيث أي لفظي أو معنوي

فرعيتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل نقل ثقل الفعل فلم  
يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً والعلل المانعة من الصرف تسع مجمعة اقول عدل ووصف وتانيث ومعرفة \* وعجمة ثم جمع  
ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف \* ووزن فعل وهذا القول تقريبات المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها اللفظي فيمنع مع الوصف ثلاثة  
أشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كما هو وزيادة الاف والنون كسكران ويمنع من العلمية هذه الثلاثة

بكمم ويزيد وروان وأربعة أخرى وهي الجمة كبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب وألف الإلحاق كإرطى وسنرى  
 ذلك كله مفصلاً وجميع ما لا ينصرف أو ثمانية في تنصرف في تعريف ولا تنكسر وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في  
 التنكير \* ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين لأنه أمكن في المنع فقال (فألف التأنيث مطلقاً يمنع \* صرف الذي حواه كيفية ما وقع)  
 أي ألف التأنيث مقصورة كانت ١٥٠ أو محدودة وهو المراد بقوله مطلقاً يمنع صرف ما هي فيه كيفية ما وقع أي سواء وقع نكرة

وقوله وهو معرفة أي علمية وقوله ثم تركيب أي مزجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة  
 وقوله وهذا القول تقرير أي لأنه ليس فيه تعيين ما يستعمل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية  
 ولا بيان الشروط المستبعدة في بعضها (قوله كعمرو يزيد وروان) (نشر على ترتيب ألف) (قوله كإرطى) اسم  
 شجر وألفه للإلحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهي ما كانت إحدى علمية العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج  
 غيرها كالف الأصلية في نحو مرمى وألف الإلحاق في نحو إرطى وعلاء وألف التنكير في نحو قبة مئري نعم  
 ألف الإلحاق المقصورة وألف التنكير عنان الصرف مع العلمية كما سيأتي (قوله مطلقاً) حال من الضمير  
 في منع المدعى المبتدأ لأن المبتدأ لا يمتنع عند الجمهور وإن جوزه سمي به (قوله كيفية) اسم شرط  
 على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع  
 والتقدير كيفية ما وقع ألف التأنيث منع صرف الذي حواه كذا في الفارسي وخالد لكن مقتضى كلام الشارح  
 أن ضمير وقع للأسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفية ما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك  
 ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كدكري) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة  
 (قوله أسماء كإرطى) قد يقال إن جرحي وأصداً وصفان الآن يقال إنهما غلبت عليهما الأسمية (قوله لأنها  
 لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون المحدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء  
 كما سيذكر المصنف بقوله وألف التأنيث حيث مدا \* وتأوه منفصلين هذا

فتأمل (قوله في المؤنث بالالف الخ) أي ففيه في الحقيقة فرعتان أحدهما من جهة اللفظ وهي الأولى  
 والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كدكري) بكسر الدال المهملة وسكون الذا الموحدة وكسر الراء بعدها  
 تحتية وهي القطعة الغليظة من الأرض كإرطى القاموس (قوله وعرقرة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضيم  
 القاف إحدى الخشيتين المعترضتين على الدلو كالأصليتين وهما عرقرة قاله الجوهري (قوله هكذا) أي لازمة  
 وكذا هكذا الآتي (قوله في التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلي) أي فنانها تغييراً والتصغير  
 حيث حذف مراعاة حصول صيغة فاعيل وبدل على أن ذلك مقصوده مقابلة بما ذكره بعد من حكم التاء  
 سم (قوله زجاجة) بتشديد الباء لأن زجاجة رباعي وتصغير الرباعي يكون على فاعيل كما يأتي (قوله إذا سميت  
 بكنتا) قل الأسقاطي يريد بكنتا المرفوعة أه قال شيخنا وألفه أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك  
 قامت الخ لكن فيه أن التعليل يقتضي أن المراد بكنتا بالالف سواء المرفوعة كإرطى أو المنصوبة كإرطى  
 رأيت كئنا جار يقيك في اللغة الفصحى أه أي أو الجحور وكإرطى مرفوعة كإرطى على اللغة الفصحى أيضاً  
 وهذا هو المنجزة وبه جزم البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضي أن المدار على كون الألف للتأنيث  
 (قوله وأن سميت بهما من قولك الخ) قال الأسقاطي يريد بكنتا المنصوبة بالياء أه قال شيخنا وفيه أن  
 التعليل يقتضي أن الجحور مرفوعة أه أي لأنه يقتضي أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء (قوله  
 في لغة كئنا) أي الذين يعاملون كالألف معاملة المعنى وأن أضيف إلى ظاهر فقوله في لغة كئنا راجع  
 لقوله أو كئنا المرأتين فقط (قوله عندهن أجازه) تقدم أن الراجح منع تخيمه على لغة الاستقلال بما يلزم  
 عليه من عدم النظر إذا ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت بإحجلى) أي بحذف ياء النسب للترخيم

وكدكري وصحراء  
 معرفة كرضوى  
 وزكرياء مرفدا كإرطى  
 أو جما كجرحي وأصداً  
 أسماء كإرطى مضافة كإرطى  
 وجرها وألفاً استقلت  
 بالمنع لأنها قائمة مقام  
 شيتين وذلك لأنها لازمة  
 لما هي فيه بخلاف التاء  
 فإنها في الغالب مقدرة  
 الانفصال في المسوئ  
 بالالف فرعية من جهة  
 التأنيث وفرعية من  
 جهة لزوم علامته بخلاف  
 المؤنث بالتاء وإنما قلت  
 في الغالب لأن من المؤنث  
 بالتاء ما لا ينفك عنها  
 استعجالاً ولو قدر انفكاكه  
 عنها لوجد له نظير كهمزة  
 فإن التاء لازمة له  
 استعجالاً ولو قدر انفكاكه  
 عنها لكان من حطمت  
 لكن حطم مستعمل  
 وهو غير مستعمل ومن  
 المؤنث بالتاء ما لا ينفك  
 عنها استعجالاً ولو قدر  
 انفكاكه عنها لم يوجد له  
 نظير كدكري وعرقرة فلو  
 قدر سقوط تاء كدكري  
 وتاء عرقرة لم وجدنا

ما لا نظير له إذا ليس في كلام العرب فعلى ولا فعولاً لأن وجود التاء  
 هكذا قيل فلا اعتداده بخلاف الألف فإنه لا يكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي فقيل في قرقرى قرقرى  
 كما قيل في سفر جمل وسفر جمل وعوملت التاء معاملة بحجر المركب فلم يسمها تغييراً التصغير كما لا يزال بحجر المركب فقيل في زجاجة زجاجة  
 وفرعان الأول إذا سميت بكنتا من قولك قامت كئنا جار يقيك منع الصرف لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بهما من قولك رأيت كئنا أو  
 كئنا المرأتين في لغة كئنا صرفت لأن ألفها حينئذ منقلبة وليست للتأنيث \* الثاني إذا رخصت حملوا على لغة الاستقلال عندهن أجازه  
 فقلت بإحجلى ثم سميت به صرفت

لما ذكرت في كتابنا (وزائدا

فعلان) رفع بالعطف على  
الضمير في منع أي ومنع  
صرف الاسم أيضا زائدا  
فعلان وهما الألف والنون  
(في وصف سلم \* من أن  
يرى بناء ثابت ختم)  
أما لأن مؤنثه فعلى  
كسكان وغضبان  
وندمان من الندم وهذا  
متفق على منع صرفه  
وأما لأنه لا مؤنث له نحو  
لحيان الكبير للحية وهذا  
فيه خلاف والصحيح منع  
صرفه أيضا لأنه وإن لم  
يكن له فعلى وجوده فإنه  
فعلى تقدير الانوافرضنا  
له مؤنثا لكان فعلى أولى  
به من فعلانة لأن باب  
فعلان فعلى أوسع من  
باب فعلا نفعلانة  
والنقد في حكم الوجود  
بدليل الإجماع على منع  
صرف أكرم وأدر مع أنه  
لا مؤنث له ولو فرض له  
مؤنث لا يمكن أن يكون  
كؤنث أرملة وأن يكون  
كؤنث أحمرا لكان جملة  
على أحمرا أولى لكثرة  
نظائره واحترز من فعلان  
الذي مؤنثه فعلانة فإنه  
مصرف نحو ندمان من  
الندامة وندمانه وسيفان  
وسيفانة وقد جمع المصنف  
ما جاء على فعلان  
ومؤنثه فعلانة في قوله  
أجر فعلى لفعلا ن \* إذا  
استثنيت حبلانا ودخنانا  
وسخنانا وسيفانا وحميانا  
وصوجانا وعلا ن \* وقشوانا  
ومصانا وموتانا وندمانا  
\* وأنبهنا نصرانا

ثم قلب الواو ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت في كتابنا) أي من أن الألف منقلبة قلبت  
للتأنيث لئلا يتأخر عنها واو وشم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن  
وزيادة الألف والنون إم خالدة فعلان بفتح الفاء فخرج غيره كحمضان كما يأتي وفي حاشية الحاشي للعصام  
الألف والنون في الصفة لا تكون على فعلا ن بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلا نة بخلاف الألف  
والنون في الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه  
لوجود الفصل بالمفعول ويجوز أن يكون مبتدأ أو خبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائدا فعلان كذلك  
في منع الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأينا من النسخ وكان النسخة التي وقعت للبعض  
فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتي بمنع بصيغة  
الماضي نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في وصف) حال من زائدا  
(قوله سلم الخ) شرط فيه في العمدة وشروطنا نانيا وهو أصل الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف  
الآتي وألغى عارض الوصفية إلى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم  
الخ لأن تفرع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص اه سم والاحترار بهذا الشرط  
عما عارضت فيه الوصفية نحو ميررت برجل صفوان قلبه أي قاس (قوله من أن يرى) إما علمية فجملة  
بناء ثابت ختم مفعول ثان أو بعبارة أخرى حال بناء على مذهب الناطم من جواز وقوع الماضي حالا خاليا  
من قد كما في قوله تعالى أوحاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من الندامة  
فصرف لان مؤنثه ندمانة كما يأتي (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النحاة على غير لغة بني أسد  
وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافي ما سيأتي في الشارح من أن  
بني أسد تصرف كل ما كان على فعلان لا التزامهم في مؤنثه فعلا نة بالفاء فأحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أي  
كرجر (قوله وهذا فيه خلاف) فن لم بشرط لمنع صرف فعلان الانتفاء فعلا نة منه من الصرف وهو ما مشى  
عليه في المظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حيان  
أن الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا المنقل فيه عن العرب والأصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه  
المسئلة مما عارض في الأصل والغالب فتنبه (قوله أكرم) أعظم الكرامة بفتح الميم وهي الحشفة وأدربا لمد  
الكبير الانثيين (قوله كؤنث أرملة) وهو أرملة والأرملة الفقير (قوله ندمان من الندامة) وهو الموافق  
للشارب في فعله واحترز بقوله من الندامة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندعى فعلا نة له ندم وفعل الأول  
بادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قبل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب  
في مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أو يجب نظرا للغة بني أسد الآتية وهذه الآيات التي للمصنف بقطع  
النظر عن تذييل المرادى بمحتمل أن تكون من الوافر المحزق وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين  
الأول لتعين كونه من الأول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعيلن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الألفاظ الآتية  
عشر التي في نظم المصنف الشارح الاندلسي مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو إنشاء فعلى \* غير وصف التديم بالندمان  
ولذي البطن جاء حبلان أيضا \* ثم دخنان للكثير الدخان  
ثم سيفان للطويل وصوجا \* نلذي قوة على الجمالان  
ثم حميان أن حوى اليوم صحو \* ثم سخنان وهو سخن الزمان  
ثم موتان للضعيف فتوذا \* ثم علان وهو ذو النسيان  
ثم قشوان للذي قل لجا \* ثم نصران جاء في النصيراني  
ثم مصان في التسميم وفي الحميان رجن يفقد النوعان

ونظمت ما زاد المرادى مع التفسير في بيت ينبغي وضعه قبل البيت الأخير فقلت  
ولذي آية كعبيرة أليا \* ن وخميان جاء في الجمعان

واستدرك عليه لفظان هما خصان لغة في خصان واليان في تلبس أليان أي تلبس الالة فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله وزد في  
 خصاناه على لغة وأبياته فالجبلان الكبير البطن وقيل المتاع غيظا والدخنان اليوم الظلم والسحنان اليوم الحار والسيقان الرجل الطويل  
 والمهيان اليوم الذي لا غم فيه والصوجان البعير الياس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقيق والقشوان الرقيق الساقين  
 والمصان اللثيم والموتان الملبد الميت القلب والتدمان المدام أماند مان من الندم ففهم مصر وف أذمؤثته ندحى وقدمر والنصران واحد  
 النصاري في تنبيهات الأول كذا مع نحو سكران من الصرف لتحقيق الفرعية فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجود  
 لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب عنها ١٥٢ اليه والجمد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادة في المضارعتين

(قوله واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذيلًا لأبيات  
 المصنف (قوله خصان) يقال رجل خصان البطن ونحوه أي ضاربه (قوله والصوجان البعير  
 الياس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من  
 الدواب والناس ونحوه صوجانه يابس اه وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الصوجان  
 الصوجان اه فسلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما في كلام شيخنا وأبعض من القصور  
 (قوله والعلان) أي بعين مهملة كما في القاموس (قوله وقيل الرجل الحقيق) وفي القاموس امرأة علانة  
 جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين مججمة (قوله الرقيق الساقين) الذي في خط الشارح  
 الدقيق بالذال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما  
 في القاموس (قوله والجمد لا يحتاج الى ذلك) أي وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لاني  
 التأنيث في نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ  
 ليس أنما علامه تأنيث بحرفين والمنقول عن سيمويه وغيره أن الهمزة تبدل من ألف التأنيث وإن الأصل  
 تجري بوزن سكري فلما قصدوا ما بعده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض  
 الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لقات للمدأ والثانية لغات الدلالة على التأنيث وقلب الأولى محل بالمد  
 قبلها والثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعول ومؤنث فاعل - لان ورد  
 بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا يمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة في قوله لاني  
 التأنيث بالنسبة الى الألف الأولى لا في ملابسة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة  
 في نحو حمراء والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح  
 لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحديث الى الموصوف إذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا أو نعتا قال بالجملة لان المصدر  
 لا يصلح لذلك إلا بالتأويل (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي  
 من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقيق ذلك) أي ما ذكر  
 من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله أغاصر فحوندان) أي بمعنى المندم (قوله لا تخص المذكور) لوجودها  
 مع المؤنث كندمانه (قوله في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب الألف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكور  
 وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء في المؤنث (قوله وبشبه ذلك) أي لكون صرف نحو ندمان  
 اضغف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا وأبعض (قوله فلم تكن الزيادة  
 عندهم شبهة بالنحو حمراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكور والمؤنث وفي عدم لحوق التاء (قوله أشبهها  
 بالنحو حمراء) ان قلت هلا اكتفى في المنع بزيادة ما كان في التأنيث قلت المشبهة لا يعطى حكم المشبهة  
 من كل وجه وقال في المعنى أغاصر طرط العلية أو الوصفية لان الشبه بالنحو التأنيث غاية تقوم بأحداهما أي

لاني التأنيث في نحو  
 حمراء فلم ينفاء  
 يخص المذكور كما أن  
 حمراء في بناء يخص المؤنث  
 وانهم لا تلحقها التاء فلا  
 يقال سكرانة كما لا يقال  
 حمراء مع أن الأول من  
 كل من الزيادة ألف  
 والثاني حرف يعبر به عن  
 المتكلم في أفعول ونفعل  
 فلما اجتمع في نحو سكران  
 المذكور الفرعتان امتنع  
 من الصرف وأغالم تكن  
 الوصفية فيه وحدها  
 مانعة مع أن في الصفة  
 فرعية في المعنى كما سبق  
 وفرعية في اللفظ وهي  
 الاشتقاق من المصدر  
 لضعف فرعية اللفظ في  
 الصفة لأنها كالصدر في  
 البقاء على الاسم  
 والتذكير ولم يخرجها  
 الاشتقاق الى أكثر من  
 نسبة معنى الحديث فيها الى  
 الموصوف والمصدر بالجملة  
 صالح لذلك كما في رجل  
 عدل ودرهم ضرب الأمير  
 فلم يكن اشتقاقها من

لا

المصدر بعد الها عن معناه فكان كما لم يقد في يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصر وفا

مع تحقيق ذلك فيه وكذا أغاصر فحوندان مع وجود الفرعتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكور وتلحقه  
 التاء في المؤنث نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالي التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها وبشبه ذلك  
 أن قوما من العرب وهم بنو أسدي يصرفون كل صفة على فاعل لانهم يؤنثون بالتاء ويستغنون فيه بفعلائه عن فعل فيقولون سكرانة وغضبانة  
 وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبهة بالنحو حمراء فلم تمنع من الصرف \* الثاني فهم من قوله زائد فاعلان أنهم لا اعتنوا في غيره من الأوزان  
 كفعلان بضم الفاء نحو خصان لعدم شبهة ما في غير ما في التأنيث \* الثالث ما تقدم من أن المنع بزيادة في فاعلان أشبه ما بالنحو حمراء في نحو  
 حمراء وهو مذهب سيبويه وزعم المبرد



أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التانيث ومذهب الكوفيين أنهم ما منعوا لكونها زائدة تين لا يقبلان الهاء لالتشبيه بالقي التانيث (ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أي حال كونه ممنوع (تانيث بتا كاشهلا) أي ومنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعلا بشرط أن لا يقبل التانيث بالتاء أما لان مؤنثه فعلاء كاشهلا أو فعلا كافضل أولاته لا مؤنث له كما كروا وادرفه هذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعلا فان ١٥٣ وزن الفعل به أولى لان في أوله

زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا في الفعل لان ما زبادة بمعنى أصل لما زبادة لغير معنى فان أث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة انصرف شبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منه الجر به مجزئ أحر لانه صفة وعلى وزنه نعم قوهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء

واحترز بالاصلي عن العارض فانه لا يمتد به كما سيأتي في تنبيهنا \* الأول في مثل الشارح لما تلحقه التاء أرمل وأباترو وهو القاطع رحمه وأدبر وهو الذي لا يقبل نصفا فان مؤنثها أرملة وأباترة وأدبرة أما أرمل فواضع وأما أباترو وأدبرة فلا يحتاج هتا الى ذكرهما ان لم يدخل في كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعلا وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم يخصه بالفعل

لا يتحقق في الواقع الا في علم أوصفة (قوله امتنع) أي فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التانيث فكما لا ينصرف جرأ لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهراني وصنعاني في النسب الى بهرأ وصنعاء وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراوى وصنعواوى وأيضا المذكور سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونها زائدة تين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الاف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجردون مع دلالة عن التعديل بانهم لا يقبلان الهاء فير جمعون الى ما اعتبره البصريون كذا في المعنى لا يقال هلا اكتفي في علة المنع بالزيادة كما اكتفي بالف التانيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه من كل وجه على أن في المعنى أن تعميل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة أشهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالتانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعدد موانع الصرف ثمانية لاسعة (قوله لالتشبيه بالقي التانيث) أي وان استلزم كونها زائدة تين لا يقبلان الهاء شبههما بالقي التانيث في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا اعتبر صاحب الجمع في علة منعه ما عند الكوفيين بقوله كونها زائدة تين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة التشبيه بالقي التانيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزن ما مرفي زائدا وقول خالد انه معطوف على زائدة لايجزئ على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعلا قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه وشرط محي الحال من المضاف اليه هو وجود الوجه الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف أصلي وأفعلا أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشبهة في العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيد سابقه من مدخلة ووزن أفعلا في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ فبنيه انه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعتبره شيخنا والبعض بان فيه نظرية الشيء في نفسه فكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من نظرية الجز في الكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم (قوله فيكون ذلك) أي وزن أفعلا (قوله فان أث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تانيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التانيث) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هتة تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أي قبل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذ يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير لان ان يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباترة) من البترو وهو القاطع وأدبر من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل الخيب المطبوع ويقال للناقبة الخيبة المطبوعة بعملة كما في القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وان لم يكن في حال التصغير على وزن أفعلا (قوله أبطر) مضارع يبطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصاد الشديد وندس كعضد وكشف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله وألغين عارض الوصفية) هذا نصريح بفهوم قوله أصلي اه مرادى واصله عارض الوصفية من اضافة الصفة

٢٠ - (صبان) - ثالث في لفظه فهو ووصف أصلي ووزن أصلا في الفعل نائني به ان توصلا ولهذا احتترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعمل وهو الجمل السريع \* الثاني الاول تعليل الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لاعلى وزن أفعلا ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحمير وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده اه (والغين عارض الوصفية كازبع) في نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصفت به فهو منصرف نظر الأصل ولا نظر لما عارض له من الوصفية وإضافته يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وأنغ عارض الاسميه على الوصفية تكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ولا ينظر إلى ما عارض لها من الاسميه (فالأدهم القيد لكونه ١٥٤ وضع في الأصل وصفاً منصرفاً منه منع) نظر إلى الأصل وطرحاً لما عارض من الاسميه

إلى الموصوف أو جمع من ومنها إضافة عارض الاسميه (قوله وصفته به) أي في قولهم مرتب نسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل يعني فقير فإنه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تحققة تاء التانيث أولاً وقد يتوهم هذا الثاني من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فخرده (قوله فالأدهم إلى آخر البيت) تقرير على قوله وعارض الاسميه وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخفى بالأجلى كما تقول ألب القمح والعقار الخمر سندوى (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه السبعة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق أده مرادى ويخالفه ما سبأني في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الهمزة جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية السبعة (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقراطس والشقراق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وجررة وبياض ويكون بارض الحرم (قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وإنما اقتصر الشارح على نفي وصفية في الأصل لأنه المعتبر في أسماء في الأصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارق نحو أربع فان أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن تخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها لأنه لم يرد فيه وورد فيها قبله وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاماً مستقلاً لا مفعراً على قوله وأغنى عارض الوصفية لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لأن نفس الوصفية إذا لم يلزم من تخيل شيء تحققة وحينئذ كان الأولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله امر وضه أي لمج الوصفية عليهم التجرد هاجن الوصفية رأساً وان تخيلات فيها ثم امر عن شيخنا وأغنى من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما لمج) عبارة الفارضى وغيره لما تخيل (قوله من أجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينزلن) أي به طين (قوله لذلك) أي للوصفية الملوحة المنفضة إلى وزن أفسل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأغنى عن مؤذكل ذلك على سبيل التخييل (قوله فلأما على الاشتقاق) أي ليس لها مادة بتأدي اشتقاقها منها وقيل من فوعان السمع أي حرارته فاصل أغنى أقوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفاً وقيل من فوعة السمع أي شدته وعلبه فلا قلب مكانياً (قوله كان العقيليين) بضم العين وقوله لأقبن بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقر أو باز بأصغته من بزى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفاً على أجدل بخذف العاطف للضرورة قاله العيني وذكر يا (قوله ذريتي) أي دعيتي والواو عني ومع الشبهة الطبيعية والأخيل الشقراق والعرب تشابه به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وذكر يا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية أي وافق ما قدمناه فتفظن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضاً لأصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراعاة القاموس وغيره فانظره (قوله إلا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو

تغييره كمثل أدهم في ذلك أسود للحمية العظيمة وأرقم لحيه فيما انقط كالرقم نظر إلى الأصل وطرحاً لما عارض من الاسميه (وأجدل) للصقر (وأخيل) الطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأغنى) للحمية (مصرفه) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلج في أجدل من الجدل وهو الشدة ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا في أغنى من الأبناء لمرضه عليهم (وقد ينزلن المنع) من الصرف لذلك وهو في أغنى أبعد منه في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيلول كما رويما أغنى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها تقاربه تصورا وإنما قاسمت المشتق وجرت بحرام على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله كان العقيليين يوم لقبهم ففراخ القطا لأن أجدل بازيا وقول الآخر ذريتي وعلى بالأمور وشيمتي

طائري يوماعليك يا أخيل وكذا شذالاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأغنى كذلك شذالاعتداد بعروض الاسميه في أبطح وأجرع وأبرق نصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات اسمية تعني بها عن ذكر الموصوفات فيستحب منع صرفها كما استحب صرف أرنب وأكلب حين أخرجنا بحري الصفات إلا أن الصرف لا يكون إلا لربما يرجع إليه بسبب ضعف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا ينسار إليه إلا بسبب قوى (ومنع عدل

مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول مخدوف وهو الصرف ومعتبر خبره  
وفي لفظ متعلق به أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين أحدهما المدول في العدد الى مفعول نحو مثنى أو فعال نحو  
ثلاث والثاني في أمر المقابل لاخرين أما المدول في العدد فالمانع له عند ١٥٥ سيمويه والجهو والعدل والوصف فاحاد وموحد

معدولان عن واحد  
واحد وثناء ومثنى  
معدولان عن اثنين اثنين  
وكذلك سائر هاو أما  
الوصف فلان هذه  
الافاظ لم تستعمل  
الانكرات اما تعنا نحو  
أولى أجنحة مثنى  
وثلاث ورباع واما حالا  
نحو قوله تعالى فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء  
مثنى وثلاث ورباع واما  
خبرا نحو صلاة الليل مثنى  
مثنى وانما كر لقصده  
التاكيد لا لفادة التكرير  
ولا تدخلها آل قال في  
الارتشاف واضافها قامة  
وذهب الزجاج الى أن  
المانع لها المدل في اللفظ  
وفي المعنى أما في اللفظ  
فظاهر وأما في المعنى  
فلكونها تغيرت عن  
مفهومها في الاصل الى  
افادة معنى التضعيف  
ورد بانه لو كان المانع  
من صرف أحاد مثلا  
عده عن لفظ واحد  
وعن معناه الى معنى  
التضعيف للزم أحد  
أمرين اما منع صرف  
كل اسم بتغير عن أصله  
لتجدد معنى فيه كابية  
المبالغة وأسماء الجوع  
واما ترجيح أحد المتساويين

لتخفيف أو الحاق أو معنى زائد فنخرج نحو أبس مقلوب يشس ونخذ باسكان الخاء مخففة فنخذ بكسر هاو كوثر  
بزيادة الواو والحا قاله بجمع ورجل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدة تخفيف اللفظ وتخصيصه للعلمية في  
نحو عمر وزفر لاحتمال قبل العدل لاوصفة فيه وهو تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف وتقدير ان لم يدل  
عليه الامنع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط لجمع عند من  
قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي ال وهو صخر وأمس وكذا آخر في قول أو بالنقص  
وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كخزام ومثالث (قوله مع وصف) متعلق بمخدوف  
نعت عدل (قوله والثاني في آخر) الأولى اسقاط في ال موضع الثاني نفس آخر وقوله المقابل آخرين  
سأني محتر زه في التنبيه الأول وهو صريح في أن آخر وصف لجساعة الاناث لأن آخر جمع أخرى وانه ضد  
آخرين الذي هو وصف لجساعة المذكور لان آخرين جمع آخر واما نحو فعدة من أيام أخر فلأن أوله بالجماعات  
(قوله معدولان عن واحد وواحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا نحو جاء القوم رجلا  
رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكنا بان أصله لفظ مكرر ولم يأت  
بعناه الا واحد واحد في كتابه أصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله واما الوصف الخ) مقابل  
لقوله فاحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي أما بيان العدل فاحاد الخ  
وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصف فيه لكان أوضح (قوله لم تستعمل الانكرات اما تعنا الخ) أي فتكون  
أوصافا أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مشلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكر لم يستعمل  
الأوصاف كذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان الخ أصلية (قوله  
اما تعنا الخ) علم منه ما صرح به الفارسي من انه لا بد أن يتقدمه اثني (قوله وانما كر الخ) أي فلا يرد أن  
مثنى يفيد التكرير برفاي فائدة في اعادته وقوله لا لفادة التكرير برأي لا تأسيس معنى زائد هو التكرير بخصوصه  
بمثنى الأول (قوله ولا تدخلها آل) وادعى الزنجشري انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال  
أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارسي (قوله وذهب الزجج الخ)  
المعدول عنه على مذهبه الى أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على  
المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كابية المبالغة) نحو ضربا فانه تغير عن ضارب  
لا فادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط  
اذ لا تغير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان أفاده زكريا فاجمع تغير عن الواحد لا فادة معنى  
جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التغير لا فادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدها  
المعدود في العددو بالأخر غير كابية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية  
في المعنى وهو كونه من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الان أن تكون الخ أي لان الجهة على ما ذكره  
الزجج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد المعن من معنى التكرار) يعني واحدا المكر رأى عن واحد واحد  
زكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال والافعى آخر في الاصل أشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاء زيد  
ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تاخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ففى رجل آخر رجل  
غير زيدا ماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وجمع معنى أشد تاخرا  
باعتبار الاصل كما روى على كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تاخرها واسم تفضيل مصوغ من خماسي  
شدوذا (قوله عن ذى الالف واللام) أي عن ذى الالف واللام ولا يتأتى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن

على الآخر واللازم منتف بانفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون  
من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبهة بالفعل لا يتأتى ذلك في أحاد الان تكون فرعية في اللفظ بعده عن واحد المعن من معنى  
التكرار وفي المعنى يلزم الوصفية وكذا القول في أخواته واما آخر فهو جمع أخرى أنى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا  
العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفضل التفضيل لحقه أن

لا يجمع الاعمق ونابال والحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ الواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب  
أفعل التفضيل لحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الاعمق واللام أو الاضافة فعديل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ  
آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فعدل في جرد واحد آخر ونساء أخرى ونساء آخر  
فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا في آخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون  
وايس فيه ما يمنع من الصرف غير ما يختلف ١٥٦ أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية

معرفته لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون معناه من كل وجه خلافا لما رمى دمايني (قوله الاعمق ونابال)  
بال) أي أو مضافا الى معرفة (قوله والحقيق الخ) فأخرج على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر  
بالأفراد والتذكير واصل وجه كون هذا القول هو الحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكير  
فتدبر (قوله عما كان يستحقه) أي عن استعماله كان يستحقه بمبدل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ  
مال الواحد المذكر الاضافة للبيان أي بلفظ هو اللفظ الذي لا واحد المذكر هكذا ينبغي تقرر بعبارته لا كما  
قررها البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكر ومع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال  
والحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال  
من لفظ أو من ما أي حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أي  
وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أي الى معرفة (قوله فعديل في تجرده) أي في حاله هي تجرده الخ \* فان قلت  
يجوز أن يكون بتقدير الاضافة \* قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جازا ظاهره ولا يجوز اظهاره هنا  
نقله الدمايني عن الرضي وانظر وجهه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدي الى وصف التذكير بالمعرفة في  
نحو مررت بنساء ونساء آخر \* كذا برأيه بمعنى معابرات فلا تفيده الاضافة تدرى بالأن يقال كونه  
معناه لا يقتضي أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المصغر اذ  
المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثنى والجمع ومع التأنيث ذكر بأول نكتة الاظهار وطول الفصل  
(قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في  
المعرب بالحركات فتح الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به يظهر وأثره كذا في سم  
(قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستعمل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما في  
ذكر يا (قوله مراد به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر  
يصح للواحد والمثنى والجمع واخر لا يصلح للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن  
آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخره ووجه الدلالة أنه وصف  
التشابه في هذه الآية بالآخرى وبالأخرة في الآية الثانية وذلك يدل على ان معناها واحد (قوله والفرق)  
أي من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وجمارا آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا  
فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الاتباع الحقيق لا يتبعه بدخول لاف معنى المغاربة  
في تعدد سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغابرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم  
واحد ترزبه عن آخره مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو يحجم الله الأولين والآخرين وقوله فاحصرا أي  
احصر منع صرف آخره في آخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفها العلمية) فاذا نكر بعد ان سمى به  
فذهب التلايل وسيمويه الى أنه لا يصرف لأنك رددته الى حال كان لا يصرف فيها وذهب الاخفش الى  
أنه يصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسبأ في ذلك (قوله ووزن) أي موازن كما أشار اليه الشارح  
وقوله كما في حركات الكاف للضمير وتقدم انه شاذ فالاولى جعلها اعماع معنى مثل مضافا الى الضمير وقوله  
من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستمكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا

والعدل اليه وحالة منع  
الصرف عليه فقطه وأن  
المانع من صرف آخر  
كونه صفة معدولة عن  
آخر مراد به جمع المؤنث  
لان حقه أن يستغنى فيه  
بافعل عن فعل تجرده من  
أل كما يستغنى بالكبر عن  
كسبر في قولهم رأيتهم  
نساء أكبر منها الخ تنبيه  
\* الاول لا قد يكون آخر  
جميع أخرى بمعنى أخرى  
فيصرف لانتفاء العدل  
لان مذكرها آخر  
بالكسر بدليل وان عليه  
الانشاء الأخرى ثم الله  
يشيئ النشاء الآخرة فليست  
من باب أفعل التفضيل  
والفرق بين أخرى أنثى  
آخر وأخرى بمعنى  
آخرة أن تلك لا تدل على  
الانتهاء ويعطف عليها  
مثلها من جنسها نحو  
جاءت امرأة أخرى  
وأخرى وأما الأخرى بمعنى  
آخرة فتدل على الانتهاء  
ولا يعطف عليها مثلها  
من جنس واحد وهي  
المقابلة الاولى في قوله  
تعالى قالت أولاهم  
لاخراهم اذا عرفت ذلك

فكان ينبغي ان يجتز عن هذه كما فعل في الكافية فقال ومنع الوصف وعدل آخر \* مقابلا لآخرين  
فاحصرا \* الثاني اذا سمى بشئ من هذه الأنواع الثلاثة وهي ذوالزيادة وذوالوزن وذوالعدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت  
بالسمية خلفها العلمية (ووزن معنى وثلاث كما \* من واحد لا ربع فليعلم) يعني موازن مثنى وثلاث من الفاظ العدد المعدول من واحد  
الى اربع فهو مثلها في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بموحد واحد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه  
الافاظ الثمانية

متفق عليهم ولهذا اختلفوا في شرح الكافية وروى عن بعض العرب خمس وعشرون وعشرون ولم يرد ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها خمس ايضا واختلف في ما يسمعون على ثلاثة مذاهب ١٥٧ \* أحدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب

الكوفي والزجاج ووافقهم الناطم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها \* الثاني لا يقاس بل يقتصر على السماع وهو مذهب جهور البصريين \* الثالث انه يقاس على فعال لاكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البناء ينسب مسموعان من واحد إلى عشرة وحكى البناء بن أبو عمر والسيباني وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيه قال في التسهيل ولا يجوز صرفها به في آخر مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد مذهبها مذهب الأسماء خلافا للفراء ولا يسمى بها خلافا لابن علي وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لغيرهم اه أمالمسئلة الأولى فاعني أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا وثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وكن الجمع مشبه مفعلا \* أو المفاعيل يمنع كافلا) كافلا خبر كن وجمع متعلق بكافلا وكذا الجمع ومفاعيل مفعول بمشبه كسر غير عارض ملفوظ

انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليهم) أي على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي (قوله إلى عشرة) الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما يأتي وقوله الصحيح ان الغاية بالي خارجة محمولة اذ لم تقم قرينة على دخولها وما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالي وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف في الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار) ولم يتعرضوا لسماع موحد إلى عشر ولهذا اخرج حكايتهم عن حكاية أبي عمر والسيباني (قوله مذهبها مذهب الأسماء) أي المنكرة أو الجامة على الوجهين الآتين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر في الجمع (قوله خلافا للفرء) أي فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية آل وأنه يجوز جعلها منكرة وينسبها مذهب الأسماء المنصرفه وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء منكرات وانها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وانها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتذكير دما يعني ورد قول الفراء بجيئها أحوال وصفات للمكرات (قوله ولا يسمى بها خلافا لابن علي وابن برهان) أي لأن الصفات لم تنسب خلفتها العلمية وما نقله عن ابن علي وابن برهان نقله في التصريح عن الاخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي عثنى أو أحد أخواته انصرف لانه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وأرضاه ابن عصفور وروى بان هذا مذهب لا نظيره اذ لا يجوز بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في المنكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تتخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا اه وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محقة فبسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فاعني أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير المذهب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جواز مقابلا للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فاعني الخ فيرد بان الجواز الذي قالوا انه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز في مقابلته مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله إذا سمي بشئ من هذه الأنواع الخ (قوله الجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرط كما صرح به السيموطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فيكون الأولى أن يقول للفظ ويجاب بان الجمع في كلامه تمثيل أي التمثيل بدليل قوله واسراويل الخ وانما أثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب في الوزنين (قوله مشبه مفعلا) أي الحال كما سجد في الأصل كعذارى إذا صلبه عذاري بكسر الراء وتخفيف الياء قلبت المنكرة فتحمة والماء ألفا كما يأتي (قوله يمنع) أي انصرفه فمنع محذوف لدلالة المقام عليها (قوله أي في كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أي من إحدى ياء النسب تحقيقا أو تنقيها ونحو عذام وثمان وبقوله يلحقها كسر خرج نحو براكا ونذارك وبقوله غير عارض خرج نحو ثندان وتوان وبقوله أو سطرها سا كن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوي به وبعينه الانفصال أي بان يكونا غير ياء النسب بان يكون الثالث غير ياء كصايج أو ياء من بنية الكلمة بان يكون ساقا على ألف التكسير ككسرى وكرامى خرج نحو رباحي وحواري ووجه الشرط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل في موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والأمور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال

يعني ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفعلا أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحا ثالثه ألفا غير عوض يلحقها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أو سطرها سا كن غير منوي به وبما بعده الانفصال



لا تقيد والمراد بالجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تمليل لقوله مما منع من  
 الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجملة تعليل المحذوف كما زعم البعض (قوله كمنافر) هو جملة فمجمعة الجمل  
 الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشام) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هي  
 والتنوين (قوله) لحذف إحدى الياءين وعوض عنها الألف (قوله) أي وفحتم هـ ز شام لتناسب الألف (قوله  
 أو تقدير) قال شيخنا هو مسلم في تمام ما ثمان فقيه ان الجوهري قال انه منسوب حقيقة كما يأتي اه قال  
 للماميني والذي دعاهم الى تقدير نسب نحو تمام سماعه مصر وفا فانهم قالوا رأيت تماميا بتخفيف الياء  
 والتنوين فلو لا أنه على تقدير النسب لمع الصرف وان كان مفردا كما منع سوا بل ولم يجز له كجوار في منع  
 الصرف وجعل التنوين عرضا لأنه ليس من المنقوص (قوله وجوده قبل) أي قبل ياء النسب (قوله وكانهم  
 نسبوا الخ) أي فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناطم لكن في كلام الجوهري ما يخالفه حيث  
 قال وهو يعني ثمان في الأصل منسوب الى الثمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمان فحقوا أوله  
 لانهم ينفرون في النسب كما قالوا دهري وسهلي وحذفوا منه إحدى ياء النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا  
 في المنسوب الى اليم من فثبت ياء وعند الاضافة كما ثبتت ياء القاضي فثقل ثمانى نسبة ثمانى مائة كما تقول  
 قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى  
 حوار وسوا في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله  
 فيجرى الخ تفريع على المنفى بالميم (قوله الى فعل) أي بفتح العين كما نسبوا الى ابن أرفعل أي سكونها كما  
 نسبوا الى شام (قوله أو ما يلى الألف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي (قوله كبراء كاء) بالمد  
 والهمزة الثابتات في الحرب اه ذكر يا مراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان  
 كان مما منع صرفه لالألف الثابتة الممدودة (قوله كندان وتوان) أصلهما تانى وتوانى بضم النون فهما  
 قلت الضمة كسرة لتناسب الياء أو علا لعل قاض (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل وجود غير كسر تانى  
 الألف أصالة في غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له في الحركة) أي لأنه ليس له أصل يرجع اليه  
 في ذلك بخلاف نحو دواب فان من دب والمضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف  
 الوسط كما في عبارة التصريح لان الثاني هو الوسط لا شئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أي من  
 أجل وجود تحريك تانى الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أي الثاني وقوله للنسب أي  
 تحقيقا كما في رباحي وظفارى أو تقدير كما في حوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لانها  
 سمعنا مصر وفين فقد رفيهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منتهى جملة الانفصال صفة  
 لازمة لعراضات النسب (قوله وضابطه) أي المعروف للنسب أن لا يسبق الألف في الوجود بان سبقهما  
 الألف أو فارناها البناء الكلمة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبقين بها والثاني ما أشار اليه  
 بقوله أو غير منفذين (قوله ك رباحي) نسبة الى رباح بل يجب منه الكافور وظفارى نسبة الى  
 ظفارى بوزن قطام مدينة باليمن اه ذكر يا (قوله بخلاف قارى وبخاني) أي ونحوهما ككرامى فالياء  
 المشددة في نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت في المفرد نحو قارى وهو سابق على الجمع  
 (قوله فائدة) لو نسبت الى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة في المنسوب اليه تحذف ويؤتى  
 بياء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الماميني (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أي في سبق الثاني والثالث على  
 الألف لا يقال بياء مصابيح لم تكن في المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لاننا نقول هي بدل ألف مصباح  
 ولابد من حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجوده مفرد عربى على زنة مفاعيل أو مفاعيل  
 بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فينا منقول من جمع فكيف قال وقد ظهر  
 من هذا الخ الآن يقال المراد من قوله سابقا أن لا يتخذ مفردا أي أصالة فيكون فيه إشارة الى وجود المفرد  
 بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أي في قوله وان به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير)

الجمعية فاستحق منع  
 الصرف ووجه خروجه  
 عن صيغة الأحاد العربية  
 أن لا يتخذ مفردا ثالثه  
 ألف بعددها حرفان أو  
 ثلاثة الأوائل مضموم  
 كمنافر أو ألفه عوض  
 من إحدى ياء النسب  
 اما تحقيقا كيمان وشام  
 فان أصلهما مامى وشامى  
 لحذف إحدى الياءين  
 وعوض عنها الألف  
 أو تقدير نحو تمام وثمان  
 فان ألفهما موزونة  
 قبل وكانهم نسبوا الى  
 فعل أو فعل ثم حذفوا  
 إحدى الياءين وعوضوا  
 عنها الألف أو ما يلى  
 الألف غير مذكور  
 بالاصالة بل اما مفتوح  
 كبراء كاء أو مضموم  
 كندان كندان  
 وتوان ومن ثم صرف نحو  
 عبال جمع عبال لان  
 الساكن الذى يلى الألف  
 فيه لاحظ له في الحركة  
 والعبالة الثقيل يقال ألقى  
 عبالة أي ثقله أو يكون  
 تانى الثلاثة متحرك الوسط  
 كطواعية وكراهية ومن  
 ثم صرف نحو ملاءمة  
 وصبارة أو هو والثالث  
 عارضان لنسب منسوى  
 بهما الانفصال وضابطه  
 ان لا يسبقا الألف  
 في الوجود سواء كانا  
 مسبوقين بها كرباحي  
 وظفارى أو غير منفذين  
 وبخاني فانه بمنزلة مصابيح  
 وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعيل ومفاعيل ليست بالجمع أو منقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير

أي  
 وظفارى أو غير منفذين  
 وبخاني فانه بمنزلة مصابيح  
 وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعيل ومفاعيل ليست بالجمع أو منقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير

دواب فانه غير منصرف لان اصله دواب فهو على وزن مفاعل تقديره **تنبيهات الاول** لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين ان يكون أوله ميماً نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير **الثاني** اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيديويه والجمهور قال في الارشاف وذهب الزحاج الى أنه لا يشترط ذلك فاجاز في تكسيره في أن يقال هبأي بالادغام أي بمنوعان المصنف قال وأصل البناء عندى السكون ولولا ذلك لآظهرتها **الثالث** اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفا في العلة

**الثانية** فقال أبو على هي خروجه عن صيغ الأحاد وهذا الرأي هو الأرجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحققة أو تقديره فالتحقيق نحو أكاب وأراهط اذ هما جمع أكاب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومصابيح فانه وان كان جمعاً من أول وهلة لكنه برينة ذلك المكرر أعني أكاب وأراهط فكانه أيضاً جمع جمع وهذا الاختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل أبي على بأن أفعالاً وأفعلاً نحو أنراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الأحاد وهما مصر وفان والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه الأول ان أفعلاً وأفعلاً يجمعان نحو أكاب وأنعام في أكاب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعول مجرى الأحاد في جواز الجمع وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما **الثاني** انه ما يصغران على أفعالهما

أي في قوله نعمت الكسر مفعول أو مقدر (قوله هي) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التيمم بالصي الصغير والانتى هيبة كذا في القاموس (قوله ولولا ذلك لآظهرتها) أي بالقلب لكونها متحركة حيث ثبت كان يقال هبأي واعترضه سم بان اجتماع المثلين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركاً كما في دواب ونحوه وأجاب يس بان البناء لو ظهرت لتقل هبأي لما استعرفه من قول المصنف والمزيد ثالثاً في الواحد \* هزاري في مثل كالفلاذ وافتتح ورداهم زياً فيما أعل \* وإذا قيل هبأي لم يحصل الادغام وفيه عندى نظروا ان أقره غير له عدم دخول نحو هي في قول المصنف والمداخل لان ثلثه ليس مداوان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور ان العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال في المصباح يقال لقبته أول وهلة أي أول كل شيء (قوله ولا نظير لهما في الأحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الأحاد لمنعان المصنف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والافق يجمعان جميع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحيبات قاله الشارح في آخر باب التذكير (قوله فقد جرى أفعال أقفل الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضي أن لهما نظير في الأحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الأحاد الخروج عن صيغها لفظاً وحكماً وأفعال وأفعول لم يخرج عن حكم الأحاد لواز جمعهما كالأحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اهـ عندى (قوله وقد نص الزمخشري الخ) أي فليس في جميع أكاب وأنعام على أكاب وأنعام شذوذ حتى يصف به الوجه الأول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنعام) بالالف لئلا يسأتى في قول الناظم كذا كذا مادة أفعال سبقت الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف بابل تبقى الالف (قوله وأتلى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جميع التصحيح فانه ما من جوع أقله فتقول في تصغير مساجد مسجيدات (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الأحاد لفظاً بابا ثبات نظائرهما ما من الأحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلها ما في الأول تقدمه على الجوابين الأولين لان محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الأحاد لفظاً أو عدم اثبات خروجهما عنها حكماً (قوله تجوال ونطواف) مصدران لجال وطاف وقيل التحول ونطوف (قوله ساباط) هو سقفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خفاً وخرعاً بالهاء المجهمة قال زاي فالعين المهملة هو المريج يقال نأقها خرعاً أي خرج (قوله نحو تنفل) بفوقيتين وفاعولاً للعلب وتنصب بفوقية فتون فضاء محجمة شجر بخند منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدران كرم ومهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضاً فتكون مثلاً (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعمل صرفه بأنه لم ينكر لانه حقيقة وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديره لانه ليس على وزن المذكر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الالف سم بانصاح (قوله منه) صفة للأحوال منه وكذا قوله كالجواري وضع منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أي أسخروه كجاء كسارى أحواله كونه كسارى (قوله يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجوع كالعذارى

كالأحاد نحو أكاب وأنعام وأما مفاعل ومفاعيل فانه ما اذا صغر اردا الى الواحد أو الى جميع الأقله ثم بعد ذلك يصغر ان **الثالث** ان كلامنا أفعال وأفعول له نظير من الأحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيره في فتح أوله وزيادة الالف رابعة تفعّل نحو تجوال ونطواف وفعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخرعاً وفعال نظيره في فتح أوله وضم ثلثه تفعّل نحو تنفل وتنصب ومفعول نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعمل صرفه إلا بان له في الأحاد نظير نحو طوايع وكرامية (وذا اعتدال منه كالجواري) رفعاً وجرأ كسارى) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتدلة حالتان احدهما أن يكون آخره بابه قبلها كمرة نحو جوار وغواش والآخرى

فوقه م غواش والفجر  
وايال عشر وفي النصب  
بحري دراهم في سلامة  
آخرو وظهور فحتمه نحو  
سيزوافيه الي الى والثاني  
يقدر اعرابه ولا يثبوت بحال  
ولا خلاف في ذلك وهذا  
خرج من كلامه بقوله  
كالجوارى تنبيهات  
الاول في اختلاف في تنوين  
جوار ونحوه فذهب  
سيبويه الى أنه تنوين  
عـ عوض عن الماء  
المحذوف لا تنوين صرف  
وذهب المبرد والزجاج الى  
أنه عوض عن حركة الماء  
ثم حذف الماء لالتقاء  
الساكنين وذهب  
الاخفش الى أنه تنوين  
صرف لان الماء لما  
حذف تخفيفا زالت  
صيغة مفاعل وبقى النقط  
بكناح فانصرف والصحيح  
مذهب سيبويه وأما  
جعل عوضا عن الحركة  
فضعيف لانه لو كان عوضا  
عن الحركة لكان  
التعويض عن حركة  
الالف في نحو موسى وعيسى  
أولى لان حاجة المتعذر الى  
التعويض أشد من حاجة  
المتعسر والخلق مع  
الالف واللام كالخلق  
معهم اتنوين الترخم  
واللازم منتف فيهما  
فكذا المألوم وأما كونه  
للسرف فضعيف أيضا  
اذ المحذوف في قوة

لا بحري كساري في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح  
يعني فاتيانه بالانهاية المقضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذاري بالنظر الى المنطوق  
والمفهوم وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذاري عن حكم نحو جوار بقول المصنف  
كالجوارى كما لا يخفى على ذي بصيرة واغفلة البعض عما ذكرنا من أن كلام الشارح تناقض لاقتضاء أول  
كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وأنه كان الاولى حذف يهني (قوله أن  
تغلب ياؤه ألفا) أي بعد قلب الكسرة قلبها فتحه كما يأتي (قوله نحو عذاري) جمع عذراء بالمدهى البكر  
ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحلب به المرأة رأسها وأصابعها عذاري ومداري  
بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحه أي اتباعا لفتح ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لثقلها وانفتاح ما قبلها  
أه قصر يجمع والذي في شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدرء أي كجمراء وهي المنتفعة الجنبين  
وفي القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفتح فهو مدر وهى مدرء ودالهامه (قوله في حذف يائه  
الخ) تنوين أى لافى جميع الوجوه فان جره بفتح م قدرة وتنوينه عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة  
وتنوينه تنوين صرف كما سينب عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتح م قدرة على الياء  
المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها لثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة  
منتهى الجوع تقدير أى بحسب الأصل (قوله في سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه)  
أى من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوماً على أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم  
ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن  
الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مـ مـ على منع الصرف ليكون سببه وهو لثقل أمر ظاهرها  
محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفـ مـ وهى خفيفة فاصل جوار على هذا الجوارى  
بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاءهما ثم حذفت التنوين  
لوجود صيغة منتهى الجمع تقدير لان المحذوف علة كالثابت ثم خيف زجوع الياء فالتقى بالتنوين عوضا عنها  
وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على هذا الجوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع  
فحذفت ضمة الياء لثقل ثم الياء تخفيفا ثم أى بالتنوين عوضا عنها فاعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء  
الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتين (قوله عوض عن حركة الياء)  
أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على  
الاعلال فاصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها  
فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاءهما (قوله لان الياء ما حذفت تخفيفا) أى لالتقاء الساكنين فهو معنى  
على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص  
والمقصور طاب أثرا وقد ظهر الأمر مع المنقوص في الجملة اظهره حالة النصب ولم يظهره فى المنقوص وأثر  
بالكية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاول لانه التعويض يقتضى حذف  
شيء واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان  
الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولا خلق مع الالف  
واللام كما لا خلق الخ) أى بجماع أن كلاما من تنوين الترخم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء  
فتنوين الترخم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان  
الاولى أن يقول الشارح ولا خلق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجمع الالف واللام  
اه واعلم وجهه أن قياس العوض على العوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترخم فتأمل ثم قال البعض  
وقد يقال هذا اللازم جار على القول بانه عوض عن الياء بل هو اظهر فيه بان يقال لو كان عوضا عن الياء لخلق  
مع الالف واللام كما لا خلق معهما تنوين الترخم بجماع أن كلامهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بان التنوين

واللازم كمالا يخفى منتفى فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فاسبب حذفها أولا قلت قال في شرح الكافية لما كانت الياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الاذني ثقلا لا يكون لزادة النقل زيادة أثر اذ ليس بمد الجواز الا للزوم انتهى \* واعلم ان ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناطم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنوينه فمقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر وحكمه في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذف الياء في الرفع والجبر لتوهم التقاء الساكنين ١٦١ ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو

بعد لان الحذف الملائمة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن اذ كتاب مثله \* الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجبر متفق عليه نص على ذلك الناطم وغيره وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يحجر بفحشة ظاهرة وهو - وانما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه \* الثالث اذ قلت مررت بجوار فعلا مة جره فحقة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف وانما قدمت مع حقة الفحشة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا عوض لأنه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل بهذا الجمع \* شبه اقتضى عموم الجمع) اعلم ان سرزويل اسم مفرد أعجمي

هنا ليس لمحض العوض عن الياء بل لعوضيته عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعووض عنه فكار كضد الياء التي تجامع الالف واللام فاسبب أن لا يجمع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعني أولوية التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للضمين المتقدمين أعني قوله لا يمكن التعويض الخ وقوله واللاحق الخ (قوله اذا المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أي فصيحة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبدئي السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فاسبب حذفها) أي على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعاملا حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف الياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا في الاذني وفده نظرا فان أرادوا المقرون بالفاء ليس الكلام فيه اه سمع على أن المقرون بالياء يستوي فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء فسيبويه يقول هو العتوين الموحود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدري كل ممنوع من الصرف وموافقا له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا الاحل الياء) أي بعد حذف حركتها المقدرة استنقالا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وأنه يحجر بفحشة ظاهرة) أي ورفع بضمة مقدرة على الياء الموحودة فبقيل جاء حوار ياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاص علم امرأة وقوله وسيأتي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع حقة الفحشة) لم يضره لأنه لو ضمير لرجع الضمير الى خصوص الفحشة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيندفع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفحشة حذفها فليس في قوله مع حقة الفحشة اظهاري مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبهه وبهذه المتعلقة بشبهه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبدع وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبهه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارسي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد ذكر ثم قال والسراويل بالنون والشروال بالشين أي المجمع لغة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع (قوله لحق ماوازنهما) أي لحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتمدة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبهه بما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله لحق ماوازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بما راسم الإشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في المكافاة وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سر والة واذا صرف فلا اشكال اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لوجه لا نكاره لان ابن الحاجب ثقة قد نقله (قوله وأنه في التقدير الخ) أي بقدر أن سراويل كان جمع سر والة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتي وجه آخر في معنى العبارة (قوله معنى به المفرد) أي أطلق

٢١ - (صبان) - ثالث \* جاء على وزن مفاعل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتمدة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الالجع أو منقول من جمع لحق ماوازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون ألفه عوضا عن إحدى ياء النسب ولا كسرة مايلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ولما وجد مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الامتناع من الصرف وجهها واحد خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومفعه والى التنبيه على ذلك أشير بقوله \* شبه اقتضى عموم المنع أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقدير جمع سر والة سمي به المفرد

تسن بقول سر والتم ورد  
هذا القول أمر أن  
أحدهما أن سر والتم لغة  
في سر او بل لانها معناه  
فليس جمعها كاذ كره  
في شرح الكافية والآخر  
أن النقل لم يثبت في أممها  
الاجناس وانما ثبت في  
الاعلام \* تنبيهات \*  
الاول \* قال في شرح  
الكافية وينبغي أن يعلم  
أن سر او بل اسم مؤنث  
فلو سمي به مذ كرم صغر  
لقيل فيه سر يبل غدير  
مصروف للتأنيث  
والتعريف ولولا التأنيث  
لصرف كما بصرف  
شراحيل اذا صغر ف قيل  
شريحيل لزال صيغة  
منتهى التكسير \* الثاني  
شذم منع صرف ثان  
تشبيهه بالبحر وانظر المافية  
من معنى الجمع وان ألفه  
غير عرض في الحقيقة  
قال في شرح الكافية  
ولقد شبه ثمانية بحوار من  
قال يحذو ثمانية موالها  
ولقد احدها \* حتى هم  
نزيهة الارتاج والمعروف  
فيه الصرف لما تقدم  
وقيل هما التان (وان به  
سمى أو بحلق \* به  
فالانصراف منه يحق)  
يعني أن ماسمي به من  
مثال مفاعل أو مفاعيل  
نخذه منع الصرف سواء  
كان منقولاً من جمع محقق  
كساجد اسم رجل أو مما  
نلق به من أفظ أعجمي

اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله وردبان سر والتم سيع) اعتبرض بأنه لا يصلح  
رد القول بأنه جمع سر والتم تقدير الان تقدير كونه جمعاً السر والتم لا يستلزم سماع سر والتم وانما يصلح رد القول  
بأنه جمع سر والتم حقيقة كما حكاه السندوبى وغيره وعمارة السندوبى وقيل انه جمع سر والتم تقدير أو تحقيقة  
بناء على سماع سر والتم كما نقل عن أهل اللغة اه و يمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله  
في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللؤم سر والتم) تمامه \* فليس يرفق المستعطف \* والضمير في عليه  
للذموم واللؤم الدناءة في الاصل والحساسة في الفعل ذكرى (قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذ كر  
الافخش) رد لرد ولده له احتاج الى رد آخر فقال ويرده هذا القول أى القول بان سر او بل جمع سر والتم في  
التقدير أمر الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سر والتم وان كانت مجموعة مفرد سر او بل بل هي لغة فيه فلا  
يصح كونه في التقدير جمع سر والتم وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمى به المفرد لاستلزم ذلك  
فقل الجمع الى اسم الجنس وهو منفك لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن واذا انتفى اللازم انتفى  
المزوم وهو أنه كان في التقدير جمعاً فسمى به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض  
أن الامر الثاني مبنى على تسليم أنه جمع سر والتم غير مسموعة وأن تحججه هنا لا ينبغي على من لولا ما راح ولا  
جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سر والتم ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس  
الامتنع كونه جمع سر والتم لانه المنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح  
منعهما فتدبر بقى أنه قد يثبت في الامر الاول بمنع أن سر والتم بمعنى سر او بل بل هي بمعنى قطعة حرقه كما في الرضى  
وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيق دون التقدير الذى  
كلامنا فيه الا أن يحجب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر ايضا فتنبه (قوله اسم مؤنث)  
وانما لم تحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنوياً عند تصغيره أن يكون  
ثلاثياً كما سيأتى في قول المصنف

واختتم به التأنيث ما صغرت من \* مؤنث ما رثلاثي كسن

(قوله سر يبل) أصله سر يويل فقلبت الواو باء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالساكون (قوله ثمانية)  
أى السكون اللفظ مؤنثا وضاعا كزنيب (قوله لزال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها في  
المنع بخلاف الاول (قوله يحذو ثمانية الخ) الحذو سوق الابل والغناء لها وموالها بفتح اللام حال من الضمير  
في يحذو من أواع بالشيء أغرى به والمقاح بفتح اللام ماء الفيل وأما يكسر ها لجمع لفتح وهى الناقة التى تحلب  
وليس مرادها هنا والى بفتح بفتح الزاى الميله والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رجها على الماء  
والمعنى من شدة طربهن من الحذو وهمن يعملهن عن الارتاج كذا في العيسى (قوله من لفظ أعجمي)  
بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل  
سر او بل لا علم ولم يذكر في القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أولفظ) هكذا في النسخ بالجر عطفاعلى  
اللفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب انصب عطفاعلى منقول لان العلم المرئىل مقابل للعلم  
المنقول لان الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهـ وتقصـ وينب في غير محله لا مكان تحكيح عمارة  
الشارح بحسب قوله أو مما لحق به عطفاعلى منقولاً ووجهل من فيه تبهضية لاصلة النقل ووجهل قوله  
أولفظ عطفاعلى لفظ الاول والمعنى أو كان ماسمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع  
من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخل في ما لحق  
بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف \* وان به سمي أو بما لحق \* الخ بخلافه على نصب لفظ عطفاعلى منقولاً فانه  
يكون هذا القسم زائداً على كلام المصنف فيتنافى تصدير الشارح العمارة بالعناية فعض على هذا التحقيق  
والله ولى العناية \* ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجمياً لانه لا ينافى ما أسلفه الشارح من أن  
هذا الوزن لا يكون فى العربية الا جماعاً أو منقولاً عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ  
أعجمي لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي (قوله مثل هو وزن) كذا في

مثل سر او بل وشراحيل أولفظ ارتجل للعلمية مثل هو وزن قال الشارح



والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلية مقامها فلوطرأ تشكيكه انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول  
 اه قال المرادى قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التذكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان  
 والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح اه (والعلم ان منع صرف مركبا

١٦٣

\* تركيب مزج نحو  
 معديكربا (قد تقدم أن  
 ما لا ينصرف على ضربين  
 أحدهما ما لا ينصرف في  
 تعريف ولا تذكير والثاني  
 ما لا ينصرف في التعريف  
 وينصرف في التذكير  
 وقد فرغ من الكلام على  
 الضرب الأول وهذا  
 شروع في الثاني وهو  
 سبعة أقسام كما مر الأول  
 المركب تركيب المزج نحو  
 بمالك وحضر موت  
 ومعديكرب لاجتماع  
 فرعية المعنى بالعلمية  
 وفرعية اللفظ بالتركيب  
 والمراد بتركيب المزج  
 أن يجعل اليمين اسماً  
 واحداً بالاضافة ولا  
 باسناد بل ينزل عجزه من  
 الصدر منزلة تاء التانيث  
 ولذلك التزم فيه فتح آخر  
 الصدر اذا كان معتلاً  
 فانه يسكن فهو معديكرب  
 لان نقل التركيب  
 أشد من ثقل التانيث  
 لجعل المزج بالنقل غريباً  
 تخفف بأن سكنوا باء  
 معديكرب ونحوه وان كان  
 مثلاً قبل تاء التانيث  
 يفتح نحو رامية وعادية  
 وقد يضاف أول جزأ  
 المركب الى ثانيهما  
 فيستحب سكون باء  
 معديكرب ونحوه تشبيهاً

نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين محجمة ثم جيم واعترض عليهم بأن كشاجم يضم الكاف  
 اسم الشاعر المعروف واجيب بأنه محتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر  
 (قوله والعلة في منع صرفه) أي ماسمى به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الأولى  
 قاصرة على ماسمى به من الجمع كما سجد علم رجل ولا تشبه نحو سراويل وشرابيل ولا نحو هوازن وكشاجم  
 وأهل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبهذا (قوله أو قيام  
 العلمية مقامها) أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علمية مقام جمعية التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل  
 الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة  
 الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بالاختلاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل  
 الخ) فيه رد لتعليل المبرد انصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول محذوف بفسره المذكو بالزوم أي  
 أقصد العلم ان منع صرفه فهو على حدز بدا أكرم أخاه (قوله مركباً تركيب مزج) أي غير عددي وغير مختوم بويه  
 كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتي (قوله ما لا ينصرف في تعريف ولا تذكير) هو ما أحدى علمية  
 الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعله واحدة وهو اثنان (قوله والثاني ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما أحدى  
 علمية العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزج المعرب فلا اعتراض بأن المركب العددي  
 والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا  
 السيد (قوله منزلة تاء التانيث) أي في أن الأعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح الآتي  
 نحو معديكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أي للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أي يبقى على  
 سكونه (قوله بأن سكنوا) الباء سببية متعلقة بمنزلة تخفيف أو تصور بويه للجمع المذكور وقوله ونحوه كقالي  
 فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلاً أي الياء (قوله وقد يضاف أول جزأ المركب) أي المزج سواء كان آخر  
 صدره ياء أو لا قال للعهد المذكورى لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركباً من حيث الان الاضافي قسم المزج في تسميته  
 من حيث اعتبار حالته الأخرى أعني حالته مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لأن بكاء مثلاً ليس اسماً  
 لشيء أضيف اليه بعمل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الرأع من جعفر فلا فرق في المعنى بين  
 الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التسمية على شدة امتزاج الكلمات واتحادهما لان المتضايفين كالشيء الواحد  
 ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضاً (قوله فيستحب سكون الخ) أي  
 في الأحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر (قوله تشبيهاً بباء درديس) أي يجامع أن  
 كلام الباءين وسط وان كان درديس كلمة تحقيقاً ومعديكرب كلمة تنزيلاً ودرديس اسم للداية والمجوز  
 الفانية وخزعة للحب قاله في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) لمتبادر أن ذلك  
 على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن الهوني وأقره وقوله مع الأفراد أي عدم التركيب كقوله \*  
 ولوان واش باليمامة داره \* وقوله تشبيهاً بالالف أي في نحو الفتي يجامع أن كلاً حرف علة وقوله ما كان حائزاً  
 في الأفراد معني جوازه في الأفراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر  
 يوجب الفتح أو أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة  
 بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض جاهلين حائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين  
 معني جوازه في الأفراد أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح  
 كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف  
 في معاملة الجزء الثاني المذكور وعلى لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملة أي معاملة نفسه

يباء درديس فيقال رأيت معديكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد تشبيهاً بالالف فالترمز في التركيب  
 لزيادة الثقل ما كان حائزاً في الأفراد ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفرداً

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كمرز من زام مرز لان فيه مع التعريف محجة مؤثرة فيجوز بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه  
 العوامل في وجاء ارام مرز ورايت ارام مرز ومرت برام مرز ويقال في حضر موت هذه حضر موت ورايت حضر موت ومررت  
 بحضر موت لان موتا ليس فيه من ١٦٤ التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ

في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية  
 بهذا الاعراب فهو معرفة وخبر المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أي كراحيش  
 أي حين اذ اضيف اليه معدي قال الخبيص من قدر كراحيش لا كراحيش بفتح صر ف ومن قدره اسمها لا حزن  
 صرفه ومن قدره بكاف ولا في بعلمك وقال في فلو نحو ذلك اسمها لا معرفة منه من الصرف ومن قدره اسمها لا موضع أو  
 مكان صرفه دمايني (قوله فيجوز مؤثرا) لوقال كراحيش الناطم يجوز له مؤثرا لان جعله مؤثرا  
 لا يفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيه الخمسة عشر) لتلخيص الجزأين على الفتح والمعنى  
 تشبيه النوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو العرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو  
 المبني فلا ينافي كلامه ان المركب العدي من المزجي (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثناة  
 (١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله اخرج بقوله معدي كراحيش) فيه ان المثال لا يخصص اه  
 سم وأجاب شيخنا بان الناطم كثيرا ما يستغنى بالتشثيل عن التقييم أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس  
 نصافي التخصيص فلا ينافي أنه راجع إليه لقريته كعادة الناطم فافهم (قوله لانه مبني) أي على الكسر  
 أما البناء فلا ريب فيه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل النقاء الساكنين (قوله لا يدخل على لغة من يعربه)  
 اعلم ان سيبويه لا يجوز فيه البناء على الكسر وأما الجرمي فجوزا عرابه اعرابا لا يصرف قال أبو  
 حيان وهو مشكل الآن يستند الى سماع واللم يقبل لان القياس البناء لا يختص بالاسم بالصوت  
 وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات  
 بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جوارزا لاضافة كثير  
 المختوم بويه (قوله شجر بغير) بعين محجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر بغير أي  
 متفرقين من أشجرى البلد بعد وبغير النجم سقط لانهم يتفرقون تبعاد بعضهم عن بعض وسقطوا في الأماكن  
 التي تفرقوا اليها أفاده الدمايني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من  
 الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جار يبيت بيت وأصله بيتا لاصقة البيت فحذف الجار وهو  
 اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جار ي من معنى الفعل فانه في معنى مجاور ي وجوز وان يكون  
 الجار المقدر الى وان لا يتدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يا أيها  
 صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولواضفت فقلت صباح  
 مساء لجاز أي صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواروي  
 الرضى أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذا المعنى بآتيها صباحا فساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى  
 فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت المهمة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف  
 ما اضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس (قوله وقيل بجوز فيه  
 التركيب والبناء) أي كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتأدرو يؤيده أن المعرفة  
 اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المسد كور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما  
 تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهو في فعلية الاثبات (قوله كذاك حاوي) أي  
 علم حاوي زائد في لانا فائدة كما قال أبو الفتح اذا سميت رجلا زان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فلها  
 لما عاقت ألفا التي هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيان المستقي به رجل فانه لا يصرف لانه يبقى بعد  
 اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شيء يكون رضع الاسماء المعربة عليه وأما زان فانه يبقى بعد الحذف على  
 حرف واحد نقله سم (قوله كقطفان) بفتح الغين المحجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم

فيقول في الاضافة هذا  
 معدي كراحيش مؤثرا  
 وقد بينان معا على  
 الفتح ما لم يقبل الاول  
 فيسكن تشبيها بالخمسة  
 عشر وانكر بعضهم هذه  
 اللغة وقد نقلها الاثبات  
 وقد سبق الكلام على ذلك  
 في باب العلم في تشبيه  
 الاول كراحيش بقوله  
 معدي كراحيش بويه  
 لانه مبني على الاشهر  
 ويجوز ان يكون لمجرد  
 التمثيل وكلامه على  
 عمومته لا يدخل على لغة  
 من يعربه ولا يرد على  
 لغة من بناء لان باب  
 الصرف انما رضع للعرابات  
 وقد تقدم ذكره في باب  
 العلم الثاني احتراز  
 بقوله تركيب مزج عن  
 تركيب الاضافة والاسناد  
 وقد تقدم حكمه ما في باب  
 العلم وأما تركيب العدد  
 نحو خمسة عشر فمختص  
 البناء عند المصريين  
 وأجاز فيه الكوفيون  
 اضافة صدره الى عجزه  
 وسيأتي في باب فانه سمى به  
 ففيه ثلاثة أوجه أن  
 يقر على حاله وأن يعرب  
 اعرابا لا يصرف وأن  
 يضاف صدره الى عجزه  
 وأما تركيب الاحوال  
 والظروف نحو شجر بغير

أيها

و بيت بيت وصباح مساء اذا سمى به اضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سيبويه  
 وقيل بجوز فيه التركيب والبناء كذاك حاوي زائد في لانا كقطفان

١ (قوله وسكون الموحدة الخ) الاقيس في الفتح وقد تسكن كافي شرح القاموس اه

وكاصباناً) يعني أن زائدي فعلا نعتان مع العلمية في وزن فعلا ن في غير نحو جدان وعثمان وعمران وعظمان وأصبهان وفندب علي  
انتميم بالتشليل (تبيينات) الأول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في ردنسيان وكفران إلى  
نسي وكفران كانافيا لا ينصرف فعلا نية الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فإن كان قبلهما حرفان ناهيا ماضع فلك  
اعتبار أن قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وإن قدرت زيادة التضعيف ١٦٥ فالنون أصلية مثال ذلك حسان إن

جعل من الحسن فوزته  
فعلان وحكمه أن  
لا ينصرف وهو لاكثر  
فيه ومن شعره \* ما حاج  
حسان رسوم المدام \*  
ومظعن الحى ومبني الخيام \*  
وان جعل من الحسن  
فوزته فعال وحكمه أن  
ينصرف وشيطان ان  
جعل من شاط يشيط اذا  
أحترق امتنع صرفه وان  
جعل من شطن انصرف  
ولو سميت برمان فذهب  
سيمويه والتليل إلى  
المنع لكثرة زيادة النون  
في نحو وذلك وذهب  
الاخفش إلى صرفه لأن  
فعلا في النبات أكثر  
ويؤيده قول بعضهم  
أرض مرمنة \* الثاني  
إذا أبدل من النون  
الزائدة لام منع الصرف  
اعطاء اللبدل حكم المبدل  
مثال ذلك أصل لال فان  
أصله أصيلان فلو سمي به  
منع ولابدل من حرف  
أصلى نون صرف بعكس  
أصيلان ومثال ذلك حنان  
في حناء أبدلت هزته نونا  
\* الثالث ذهب الفراء  
إلى منع الصرف للعلمية  
وزيادة ألف قبل نون  
أصلية تشبيها لها بالزائدة

انها تصرح (قوله وكاصباناً) بفتح الهمزة وكسرهما وفتح الباء الموحدة عند اهل المغرب والفاء عند اهل  
المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من بنها واصبه اسم فارس كذا في التصريح قال في القاموس وهي  
كلمة أعجمية وأصلها اسماءان أي الأجناد لانهم سكنوها وفي كلامهم ما يفيد أن ففتح الهمزة أكثر من كسرهما  
وان الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا نية الزيادة الخ) فاذا جعل كل من زيادة الالف والنون وأصلهما  
فسيمويه والتليل نعتان الصرف لوقا بال أكثر وغيرهما لا يفتح الزيادة الابدليل اه حفيد (قوله فان كان  
قبلهما حرفان الخ) يتبادر إلى الوجود أن هذا مفهوما قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن  
يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صو رما إذا كانافيا لا ينصرف وليس كذلك بدليل التشليل بحسان  
وحيد ذفه وكلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف  
الثاني قبل البعضهم أنصرف عفان قال ان هجوتيه أي لانه حينئذ من العفونة لان مدحمة أي لانه حينئذ من  
العفة (قوله ان جعل من الحسن الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسبات لقوله ان  
قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلا ن الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحسن ومن الحسن غيرنا هض  
كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائم قوله من الحسن ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر  
من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظر للاعتبار بين مسلم ولا ينافيه ماسيا في  
رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبار بين عند القائلين بصرفه والقائلين بغيره بخلاف  
نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام في الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح  
في المضاعف وقد بحث في العلة الأولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أي بعدد عن الحق  
وبابه قدم مصباح (قوله لان فعلا في النبات أكثر) أي من فعلا ن بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح  
وفي بعض النسخ ومنه والمعنى كثيرة الزمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا  
السيد مرمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالفتح كذا في النسخ الصحيحة من القاموس  
(قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر لا يصلح للاطرائي اه سم أي في صورتين  
التي ذكرهما الشارح (قوله أصلان) تصغير أصل على غير قياس اه تصرح والأصيل العشي  
كما في القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حيث بدلنا بها بدل من أصلى (قوله حنان) أي مسمى به لان  
الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أي علم مؤنث وكذا جزم مؤنث كما في أبي هريرة وأى حقافة سم  
(قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر (قوله وشرط منع العار) أي المؤنث العار من الهاء (قوله  
فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الأحرف الثلاثة وانما يرتقي  
فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو كجور) عطف على محمل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد  
عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ أو المستوع كونه في معرض التقسيم  
وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا  
وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الآن يقال هو مأخوذ من قوله كنهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه  
لعمارة الشخص ففيه مسأحة (قوله ولز) وم علامة التانيث في لفظه اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق  
بين ألف التانيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون التانيث بأن الأولى لازمة لما هي فيه دون التانيث  
وأوجب بان ألف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا

نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا) وشرط منع العار كونه ارتقى \* فوق الثلاث أو كجور أو سقر أو زيد اسم امرأة  
لا اسم ذكر \* وجهان في العادم تذكيرا سابق \* وعجمة كنهند والمنع أحق (عامة منع الصرف اجتماع العلمية والتانيث بالتاء لفظا أو تذكيرا  
أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفه لوجود العلمية في معناه ولز وم علامة التانيث في لفظه فان العلم المؤنث لا تفرقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة  
الالف في حبل وصحراء فارت في منع الصرف

تختلف في الصفة وأما تقدير في المؤنث المسمى في الحال كسعادوز ينب أوفى الأصل كعناق اسم زجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام  
ظهورها إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً أي سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا زائد على ثلاثة أحرف أم لا ساكن  
الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سياتي في نحو عائشة وطخعة وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تختم منه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف  
نحو ز ينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر واطي لأن الحركة قامت مقام الرابع خلاً فالابن الانباري فإنه  
حمله ذوا جهين وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجمياً كجور وماه اسمي بلدين لأن العجمة لما  
انضمت إلى التأنيث والعجمة تختم المنع وإن ١٦٦ كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هاء لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت

الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائه وقاعدة قائمها لا تؤثر فيها  
لأنها في حكم الانفعال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترب منها تصریح (قوله في المؤنث المسمى) من إضافة  
الوصف إلى مرفوعه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لأن الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن  
توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بتدليل قوله في الحال كسعادوز ينب أوفى الأصل الخ فلا  
تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علماً (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية  
والأقوال تأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم لأن علامته المفوطة أو المقدرة لفظية اهـ يس وأراد باللفظية  
أولاً الظاهرة وثانياً الأعم فلا تنافض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد بالمؤنث  
المعنوي من الأعلام لأنها موضع الكلام (قوله لأن الحركة قامت مقام الرابع) لأن الاسم بالحركة  
خرج عن أصل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولأنها في النسب كالخرف  
الخامس فلونسبت إلى جزئى اقلت جزئى بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكناً لجاز فيه الحذف  
والقلب وأما قول في النسب إلى حبلى حبلى أو حبلى كاسياً في دنوشرى (قوله اسمي بلدين) ينبغي أن  
يقول اسمي بلدين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما إذا جعل اسمي بلدين كأنما ذكرين فيكونان مثل نوح  
ولوط في الصرف (قوله أو ممنوعاً من مزيد كراخ) أي ههنا بحث وهو أنه كيف يتختم منع نحو ز يداً اسمي به  
مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتختم عندهم منع نحو ههنا بحث وهو أنه كيف يتختم منع نحو ز يداً اسمي به  
ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وههنا لا جواز الوجهان في الأول كالثاني أو يتختم منع الثاني كالأول  
ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمرو الجرمي وأما بدفتاً مل (قوله ومذهب عيسى الخ) استدلو بقوله تعالى  
أهبطوا مصر مع قوله وقال أدخلوا مصر فإن مصر في الأصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماء على  
البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكر وجوابه أن الاسم المنصرف سلماته لأن اسم البلدة لا ينصرف بل يجوز  
أن يكون قد لحظ فيه المكان دما ميني (قوله كنهه دودعد) مثله ما بنت وأخت على مؤنث كاسياً في (قوله  
والمنع أحق) أي لو جود السببين (قوله لم تتلف الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي  
حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون انصرف هو الأصل  
فخرج إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لأنهم لا يرددون اسم البلدة على  
غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالباً بخلاف أسماء الاناسي فإنهم يوقعونه فيها كثيراً فاحتاجت  
إلى التخفيف وانما قلنا أي غالباً لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الأعلام كدار) لأن أصله دور فقلت  
الواو ألفاً تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه ههنا أيضاً الذيد وإن كان  
ثنائياً لفظاً فهو ثلاثي تقديرًا ساكن الوسط إذا أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح ذكر با (قوله فنحو حريب)  
نص غير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سياتي في التصغير (قوله انصرف) قال

تختم المنع وحكى بعضهم  
فيه خلافاً فقل أنه كنهه  
في جواز الوجهين أو ممنوعاً  
من مزيد كراخ يداً  
سمي به امرأة لأنه حصل  
بنقله إلى التأنيث فقل  
عادل خفة اللفظ هذا  
مذهب سيبويه والجمهور  
ومذهب عيسى بن عمرو  
الجرمي والمبرد إلى أنه  
ذو وجهين واختلف  
النقل عن يونس وأشار  
بقوله وجهان في العادم  
تذكراً إلى آخر البيت  
إلى أن الثلاثي الساكن  
الوسط إذا لم يكن أعجمياً  
ولا منقلاً من مزيد كراخ  
كنهه ودع بجوز فيه  
الصرف ومنعه والمنع  
أحق فن صرفه نظراً إلى  
خفة السكون فإنها قامت  
أحد السببين ومن منع  
نظراً إلى وجود السببين  
ولم يعتبر الخفة وقد جمع  
بينهما الشاعر في قوله  
لم تتلف بفضل مثرها  
دعد ولم تنق دعدي في  
العاب وتبينات

\* الأول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف  
أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي ومذهب الزجج قبل والافخس إلى أنه مختم المنع قال الزجج لأن السكون لا يفسر حكماً أو حجة اجتماع  
علتين نعمان الصرف ومذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام  
بخلاف ههنا \* الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كنهه أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الأعلام كدار الثالث قال في شرح الكافية  
وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في ههنا ذكر ذلك سيبويه هذا اللفظ وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع  
وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في بد صرفت بخلاف ليس بصحيح \* الرابع إذا صرف نحو ههنا وبد تختم منه لفظه ورالتاء نحو  
ههنا ويدي فأن صغر غير تاء نحو حريب وبوهي ألفاظ مسموعة انصرف \* الخامس إذا سمي مذكر مؤنث مجرد من التاء كان ثلاثياً صرف

الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جواز ايجوز المنع أيضا كنهه اه وهو محجوب مستفاد من كلام الشارح  
 أن بناء التصغير لم يندوبها في تصغيره باعيا والا كان منتهى المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما  
 يؤخذ مما ذكره في القوانين بعده وسكت عن كونه أعجيبا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان  
 قلت لم يكن فوا هنا تحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف  
 هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا من فاحتاجوا التقوية بمعنى التأنيث بأقوى الامور القائمة  
 مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحريك الوسط اه (قوله وان  
 كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكيرا نفرد به محققا  
 أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر قال الدماميني  
 فيصرف ان سبق له تذكيرا نفرد به محققا كدلال علم مذكرا منقولا من مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدرا  
 كحائض علم مذكرا لسبق التأنيث كبر تقدير اذا المسمى شخص حائض بدليل أنه م اذا صغروه لم ياقوا بالتاء  
 وقال الكوفيون اذا سمى بخو حائض مذكرا لم يصرف بتاء على أن قوله لم ان نحو حائض لم تدخله التاء  
 لاختصاصه بالتأنيث والتاء انما تدخله للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بخو حائض معنى الفعل وهو الحدوث  
 أدخلوا التاء فقالوا حائضه ومرضعة واحترزا المصنف بقوله ان فرد به من نحو ظلم علم مذكرا منقولا من مؤنث  
 فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مرتب رجل ظلم وامرأة  
 ظلم وكذا يصرف المؤنث الزائد على الثلاثة المسمى به مذكرا ان احتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكرا  
 لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع  
 علم مذكرا فهو في الاصل مؤنث لكن غلب في اعلام المذكر بن ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير  
 اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقدير أي تقدير كائنا كاللفظ وعجزته بان يكون الحذف قياسا فان  
 حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسا ومنه شمل تخفيف شمال واحترز به بما هو على غير قياس كاسم في اسم  
 فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدّر بمنزلة الملفوظ به أما أولا  
 ولانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كفت فان هاء  
 التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكرا اذ لا يلفظ بها  
 وليس في اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أي الانثى ويقال لذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف  
 (قوله اذا سمى رجل بنت وأخت الخ) فافادنا الاولي بك قال الدماميني لو سمي مذكرا بما هو اسم مؤنث على  
 لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانهم اعند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم  
 صفات حرت على الريح وهي مؤنثة نفية وجهان المنع كزيت وبانصرف بكاب حائض اه الثانية قال في  
 التسهيل صرف أسماء القبايل والارضين والكلم ومنه مبنيان على المعنى فان كان أبأ أو حيا أو مكانا أو  
 لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القسمة نحو يهودي ويحيوي أو القسمة  
 نحو دمشقي أو المكان نحو بدير اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال  
 الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامر بن محمول على ما اذا لم يتحقق ما نعتان من الصرف فان تحقق فأنفع  
 الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة ودولان وقوله وقد يتعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب  
 الاعتبارين انما هو فيما لم تقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تجاوز فيه ما سمع زاده في الجمع وقد  
 يتعين اعتبار الحركتين ككباب (قوله فاشبهت تاء حجت وسكت) فيه نشر على ترتيب اللف والجيت في الاصل اسم  
 لاهن ثم استعمل في كل ما يبعد من دون الله عز وجل والسكت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي  
 قوله ان بنتا وأختا اذا سمى بهما رجل يصرفان كما في زكريا (قوله ان يكون على الوجهين) جزم غير الشارح  
 بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كنهن في عبارة الشارح ركازة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول انهما  
 اذا سمى بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول  
 بان تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لو جوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله

مطلقا خ لا لالفراء  
 وتغلب اذ ذهب الى أنه لا  
 يصرف سواء تحرك  
 وسطه نحو نخذ أم سكن  
 نحو حرب ولا بن خروف في  
 المتحرك الوسط وان كان  
 زائدا على الثلاثة لفظا  
 نحو سعاد أو تقدر اكال لفظا  
 نحو جيل مخفف جيل  
 اسم للضبع بالنقل منع  
 من الصرف \* السادس  
 اذا سمى رجل بنت أو  
 أخت صرف عند سيبويه  
 وأكثر النحويين لان  
 تاءه قد بنيت الكلمة عليها  
 وسكن ما قبلها فاشبهت  
 تاء حجت وسكت قال ابن  
 السراج ومن أبحاثنا من  
 قال ان تاء بنت وأخت  
 للتأنيث وان كان الاسم  
 مبنيا عليها فيمنعهن من  
 الصرف في المعرفة ونقله  
 بعضهم عن الفراء قلت  
 وقياس قول سيبويه انه  
 اذا سمى بهما مؤنث أن  
 يكون على الوجهين في  
 هند \* السابع كان  
 الاولي أن يقول بتاء بدل  
 قوله بهاء فان مذهب  
 سيبويه والبصر بين أن  
 علامة التأنيث التاء  
 والهاء بدل عندهم عنها  
 في الوقف وقد عبر بالتاء  
 في باب التأنيث فقال  
 \* علامة التأنيث تاء أو ألف  
 وكأنه انما فعل ذلك  
 للاحتراز من تاء بنت  
 وأخت



وكذا فعل في التسهيل \* النام من مراده بالعارف قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظا والافان مؤنث بغير الالف الا وفيه التاء اما  
ملفوظة اومقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع \* زيد على الثلاث صرفة امتنع) أي عملا لا ينصرف مافيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية  
اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن ١٦٨ بشرطين أن يكون عجمي التعريف أي يكون علميا لغتهم وأن يكون زائدا على

وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيت بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمي الوضع  
والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من  
الضمير في العجمي وغيره هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاث بغير بقاء التصغير كما سيأتي وانما لم  
يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف العجمة بعدم علامتها كعلامه التأنيت عن التقوى  
بغير تحرك الوسط الذي هو مقوضيف وهذا الوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات  
(قوله أي يكون علميا في لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سميت باسمه ليعمل شخصا آخر (قوله  
كالحام) بالجمع وضعه العجم اسم جنس للالة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفريد بكسر الفاء والراء وسكون  
النون كما في القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء هو (قوله الى العلمية  
ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بهضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم  
جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل  
الشرط عندهم أن يكون ولما استعمل العرب له في العلمية (قوله لجمية على أصل ما تبنى الخ) اضافة أصل  
الى ما على معنى في وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب براعون في كلامهم التخفيف وأما  
الآحاد العجمة فالأصل فيها الزيادة لان العجم براعون في كلامهم الطول (قوله نحو نوح ووط) أي من كل  
علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي منذ ذكر أمما المؤنث كما وجوز فم نوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيت  
وانما لم يحذف نوح ووط الوجهان كما جاز في هند ودود مع أ كلا وجده في سيمان لان التأنيت سبب قوى  
فيكون اعتباراه مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام (قوله وعلم) أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام ممنوعة الصرف الاسمة محمد وشعيب وصالح وهو دون نوح ووط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاولى  
عربية وقيل هو كنوح لان سيمويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للتخفيف ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد  
اسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسمعيل فكان كنوح كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على  
الخصم في السمة شيب وعزير وقال البيضاوي تنوين عزيز بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه  
أعجمي اه واستشهد ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهم أي وجب جوازها  
فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا ولا أعجميا بل  
أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيهه القراءة الأخرى  
وقد قرئ تنوين على أن الالف لا لحاق وتركه على أنه لالتأنيت ولا يمكن أن تكون في الواقع لماء والماء  
على أنه أعجمي ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص  
لغة العرب ببناء التصغير ولأنه لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمية منع الصرف لما مر من أن الأعجمي اذا كان  
رباعيا ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعل ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله  
نحو شتر) بفتح الشين العجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت  
الى تأنيت الثلاثي الساكن الوسط تحتم الميع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتسار التأنيت فيه  
غير متعين لجواز ارادة الممكان يس (قوله وملك) فسر شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء لا يخل به  
وهو غير مناسب لان الكلام في العلم وملك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب  
أن ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) عليه لقوله  
ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائرا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع  
فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لو جدي بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا

ثلاثة أحرف وذلك نحو  
ابراهيم واسماعيل واهق  
فان كان الاسم عجمي  
الوضع غير عجمي التعريف  
انصرف كالحام اذا مسمى به  
رجل لانه قد تصرف فيه  
بنقله عما وضعه العجم له  
فالحق بالامثلة العربية  
وذهب قوم منهم الشوليين  
وابن عصفور الى منع  
صرف ما نقلته العرب  
من ذلك الى العلمية ابتداء  
كبندار وهو لا  
يشترطون أن يكون  
الاسم علميا في لغة العجم  
وكذا ينصرف العلم في  
العجمة اذا لم يزد على  
الثلاثة بان يكون على  
ثلاثة أحرف اضعف  
فرعية اللفظ فيه لجمية  
على أصل ما تبنى عليه  
الآحاد العربية ولا فرق  
في ذلك بين الساكن  
الوسط نحو نوح ووط والمتحرك  
نحو شتر وملك قال في شرح  
الكافية قول واحد في لغة  
جميع العرب ولا التفات  
الى من جعله ذا وجهين مع  
السكون ومختتم المنع مع  
الحركة لان العجمة سبب  
ضعيف فلم تؤثر بدون  
زيادة على التسهيلات قال  
وممن صرح بالغاء عجمة  
الثلاثي مطلقا السبب في  
وابن برهان وابن خروف

وجهين

ولاعلم لهم من المتقدمين مخالفا لو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائرا

لوجد في بعض الشواذ كالجدهم من الوجوه الغربية اه قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمرو وتبعه  
ابن قتيبة والجرجاني

وتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال \* أحدها أن الهمزة لا أثر لها فيه مطاوعا وهو الصحيح \* الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان \* الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب في تنبيهات \* الأول كما قوله زبد وهو مصدر زاد بيزيد ويزاد ويزيد ويزاد الثاني المراد بالجمعي ما نقل من لسان غير العرب ١٦٩ ولا يختص بلغة الفرس \* الثالث إذا

كان الاعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا ينة بدالياة \* الرابع تصرف عجمة الاسم بوجود أحدها نقل الأئمة ثانيه أخرجه عن أوزان الاسماء العربية نحو إبراهيم ثالثا عروقة من حروف الذلاقة وهو نحو جاسي أورباي فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجدوه وقليل وحروف الذلاقة ستة يحتملها قولك مرينفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وحق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو واسكرجة وتعبية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والراء بعد الدال نحو مهندز (كذلك ذووزن ينحصر الفعل) أو غالب كاحمد وبعلى أي مما يمنع الصرف مع العلية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالاختصاص ما لا يوجد في غير فعل الالف نادرا أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتوح بناء

وجهين ومحركة متعجم المنع أن يقول لو جدي بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا أن يقال المراد بالمباقة في عدم وجوده في كلامهم - م راسا فإعني لو جدي ولو في بعض الشواذ ففطن (قوله ويحصل) أي من كلام النحاة لا بما تقدم إذا القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوب بالغير الثاني (قوله مصدر زاد بيزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد بيزيد الخ (قوله عروقه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم أطرافها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود ما علم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الختامى أو الياي وجود الهمزة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم الهمزة فلا يراد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء إذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فإفيه حرف من حروف الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان في الرباعي السين) أي ما ذكر من عجمة الياي العار عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قج وحق) الأول بقاف مفتوحة وحجم مشوبة بالسين ساكنة لغة تركية بمعنى أهراب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى أخرج وقل في القاموس الحقيقة بكسر الهمزة وحق الطائر ذرق اه ولم يذكر قج ويؤخذ من ضنيح شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وحق التركيتين وحيث ذكر على الشارح أن كلامه في الاسماء وحق ليس في اللغة الترككية اسمها اللهم إلا أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفهم الصاد واللام المحجب ووجهه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو واسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والراء بعد الدال) أي وكالراء بعد الدال ولو قال والراء للراء أي وتعبية الراء للدال لكان أخصه وقيد في الجمع بتعبية الراء للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذلك ذووزن) أي علم ذووزن وفي البيت عطف الامم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا إرجاع الأول إلى الثاني لأن الأصل في الوصف الأفراد (قوله كاحمد) المنقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الالف نادرا) أي في لفظ نادرا عربي غير علم بقرينة عطف العلم والجمعي عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكمهمزة وصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالحق بنظائرهم من الاسماء الخ حكمه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقنذار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصریح (قوله وما سوى أفعل ونفعل ونفعل وبفعل) أي لأن هذه من الغالب كما علم مما يأتي اه سم ومثال ماسواها بدحرج ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) احتراز بالسلامة عن المغبر كدوقل وسيأتي وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أي بالشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولأن الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصریح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاثي لأن ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترابه كانا من المحكي لأن المنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لأن الفعل وحده لكن هذا

٢٢ - (صبان) - ثالث \*

المطاوعة كنتم أو بهمزة وصل كانطلق وما سوى أفعل ونفعل ونفعل

وبفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بهم مجردين عن الضمير

قيل هذا انطلق ودرج ورايت انطلق ودرج وخرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبينة على انما تختص بالفعل  
والاحترار النادر من نحو دتل ١٧٠ لدوية ونجلب نخرزة وتبشر لاطر وبالعلم من نحو خضم بالمجتمعين لرجل وشمر

القديم لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لاسم (قوله وهكذا) أي  
كالمذكور من صيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة وغيره مما سمى وقوله المبينة أي الموضوع (قوله والاحترار  
بالنادر من نحو دتل) أي من خروج وزن نحو دتل بصيغة الماضي المجهول و يجب وتبشر عن ضابط  
لنخص بالفعل وقوله لدوية أي شبيهة بآن عرس أي اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله نخرزة وقوله لاطر  
قد تل و يجب وتبشر أسماء اجناس فلو جعلت أعلاما منعت المصروف وكذا قد سمى وتبشر في  
الترخيص ما يؤيده و يجب بجمع بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره  
وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المججمة وتشديد الصاد  
المججمة مفتوحة كما في القاموس (قوله من نحو واستبرق) الهمزة بفتح الموحدة وتشديد الفاف مفتوحة صبيغ  
معروف وهو العندم والاستبرق الذي يباع الغليظ (قوله اما لكثرة فيه) برديعه أن وزن فاعل بفتح العين  
كضارب قائل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كما تم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق  
بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقعضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقضي (قوله كما شد)  
بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالذال المهملة وأصبح بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها  
عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبح وأبلم بضم الهمزة  
واللام بينهما موحدة ساكنة سبعة المقل اه تصریح ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام  
وكسرها أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وإن اشتمل على زيادة تدل  
في الفعل كضارب دون الاسم كما تم وهي ألف المقابلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن  
كان أكثر في الفعل ففطن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عمالو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن ماثل حروف  
المضارعة كما في نرجس ونهشل \* وعلم أنه يدخل في كلامه نحو نجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص  
وهل جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله  
من الغالب نظرا إلى جزئها فاقبل اه اسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب  
بلا عزو وكما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فاوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كاذكل) وهو  
الرعدة أو كلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فنظائرهما كلب من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن  
الأفعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر كلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الأفعال أنصر وأدخل  
وأخرج (قوله باحدهما) أي همزة أحدهما أي أفعول وأفعول (قوله وقد يجتمع الامران) أي المفعول بهما  
الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد  
وأما مقاله سم وتبشر شيئا والبعض من أنهم ما لا كثرة والأولوية فلا يناسب كلامه به فافهم (قوله نحو  
برمغ) بفتح الباء فريم فعين مججمة بوزن يضرب اسم لخجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد مججمة  
فوحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانه ما كما تدفهم ما كأصبح وأصبح لكان أنسب نعم بردي  
الشارح أن وزن أفعول بضم العين كثير في الأسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد انضج بماد كراخ)  
يجوز أن يحمل قول المصنف أو غلب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضي  
كثرة في الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا  
الجميل تمثله بالحدود وعلى الغالب لأنه ما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أي المعبر عنه هنا  
بالغالب (قوله أجود الخ) أي لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما يغلب في الاسم وإن  
لم يغلب وقول الناظم أو غلب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من قوله الخ) عبارة  
السندوني وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر  
وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أي وكذا المختص بالاسم

لفرس وبالأعجمي من  
بهم واستبرق فلا يمنع  
وحدان هذه الأسماء  
اختصاص أوزانها بالفعل  
لأن النادر والجمعي لا حكم  
لها ولأن العلم منقول من  
فعل فلا اختصاص باق  
والمراد بالغالب ما كان  
الفعل به أولى اما لكثرة  
فيه كما تد وأصبح وأبلم  
فان أوزانهم تقل في الاسم  
وتكثر في الأمر من الثلاثي  
واما لان أوله زياده تدل  
على معنى في الفعل دون  
الاسم كاذكل وأكل  
فان نظائرهما تكثر في  
الأسماء والأفعال لكن  
الهمزة من أفعال وافعل  
تدل على معنى في الفعل  
نحو وأذهب وأكتب ولا  
تدل على معنى في الاسم  
فكان المفتوح باحدهما  
من الأفعال أصلا للمفتوح  
باحدهما من الأسماء  
وقد يجتمع الامران نحو  
برمغ وتنضب فانما كما تد  
في كونه على وزن يكثر  
في الأفعال ويقبل في  
الأسماء وكافكل في كونه  
مفتحا ما يدل على معنى  
في الفعل دون الاسم  
تنبيهات \* الأول قد  
انضج بماد كراخ التعبير  
عن هذا النوع يقال  
أو ما أصله للفعل كما فعل  
في الكافية أو ما هو به  
أولى كما في شرحها

ارادة أنا ابن رجل جلا  
الامور وجر بها فجلا  
جملة من فعل وفاعل فهو  
محكي لا ممنوع من  
الصرف كقوله نبئت  
أخوالى بنى يزيد \* والذي  
بدل على ذلك اجماع  
العرب على صرف  
كعساب اسم رجل مع انه  
منقول من كعساب اذا  
أسرع وقد ذهب بعضهم  
الى أن الفعل قد يحكى  
مسمى به وان كان غير  
مسند الى ضمير تمسكاً  
بهذا البيت ونقل عن  
الفراء ما يقرب من  
مذهب عيسى قال الامثلة  
التي تكون للاسماء والافعال  
ان غلبت للافعال فلا  
تجرح في المعرفة نحو رجل  
اسمه ضرب فان هذا  
اللفظ وان كان اسماً  
للعسل الابيض هو أشهر  
في الفعل وان غلب في  
الاسم فاجرح في المعرفة  
والنكرة نحو رجل مسمى  
بمحجر لانه يكون فعلاً  
تقول حجر عليه القاضى  
ولكنه أشهر في الاسم  
\* الثالث بشرط في  
الوزن المانع للصرف  
شرطان احدهما ان  
يكون لازماً \* الثاني ان  
لا يخرج بالتغير الى  
مثال هو الاسم نخرج  
بالاول نحو امرئ فانه لو  
سمى به انصرف وان كان  
في النصب شيها بالامر

وقوله غير الغالب أى في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر)  
هو شيخ سيمر به وشيخ شيخه الخليل دما مبنى (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفحتمين يعنى من  
الفعل الماضي مطلقاً أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما في الشاطبي كل  
فعل ماض اذا سمي به فانه لا يصرف ويبديل الر د عليه بعد بيان العرب اجمعوا على صرف كعساب اسم رجل  
مع أنه منقول من كعساب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة لعيسى في خصوص الماضي الذي على وزن فعل  
ككل وضرب لم يصح الر د عليه بصرف كعساب اجماعاً لان وزن كعساب فعل وكلامه في موازن فعل (قوله)  
أنا ابن رجل جلا الخ) جملة جلا في موضع خفض صفة لمخذوف واعتبر بان الموصوف بالجملة لا يحدف  
الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أدنى كما مر في النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط  
ونقل شيخنا السيد أن اعتبار خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعاً (قوله فهو محكى) نظري في تقرير هذا على  
سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جملة ما سمي بها الا على أنها صفة لمخذوف لان الجملة الموصوف بها  
لا تسمى محكية بل هي احتمال ان كما تصرح به عبارة التوضيح وهي واجب بانه يحتمل أن يكون مسمى بجلا  
من قولك زيد جلا فمسمى به وهو من باب المحكي كقوله \* نبئت أخوالى بنى يزيد \* وأن يكون ليس  
بمعلم بل صفة لمخذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقرل أو هو محكى (قوله بنى يزيد)  
فزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بديل رفعه على الحكاية ولو كان مجرداً عن الضمير لجر بالفتحة تصرح (قوله)  
والذي يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافاً لعيسى وما ذكره البعض من  
المناقشة في الدلالة المذكورة لم يرد مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى  
مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لانسلم دلالة على منع الصرف الذي ادعاه عيسى  
لاحتمال أن يكون محكي بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من  
مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفة مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسماء وان وافقه فيما غلب  
استعماله فعلاً ولان نظراً عيسى الى الوزن يقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله)  
الامثلة التي تكون الخ) أى الكلمات التي تارة تكون اسماء وتارة أفعالاً لان غلب استعمالها أفعالاً  
ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسماء وفعل على السواء عند الفراء وله به يجوز الوجهين في المعرفة فراجع  
(قوله فلا تجرح) أى بالنكرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمد كور (قوله وان يكون لازماً) أى لكلامه  
فخوادم لازمه وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ايلم لازم له وزن اكتب قال  
الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصاً بحب الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالباً بالكونه مبدؤاً بزيادة هي  
بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان أوله مما ينسب على الوزن ولهذا امتنع صرف اهب  
وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازماً الخ اه وقوله اذا كان مختصاً أى او غالباً  
لكثرة في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللافتي كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وابدال قوله  
علمت عدم عموم قوله أن يكون لازماً بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغير الى مثال هو ولا اسم ومع  
كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاول تصريف في عبارته واختصارها تصريفا واختصاراً الخ  
(قوله الثاني أن لا يخرج الخ) اعتبره البعض بانه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من محذور وقيل  
خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج ايضا بقيد السلامة في قوله سابقاً وما سلمت صيغته من  
مضوع لما لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه  
من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق  
الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يختص فتدبر (قوله نحو امرئ) أى على  
لغة الاتباع فيه فان سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازماً حينئذ وكذا الكلام  
في انهم على اللغتين دما مبنى محذوف (قوله وفي الرفع شيها بالامر من خرج) ردان هزنته مكسورة كما

من علم وفي الجر شيها بالامر من ضرب وفي الرفع شيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حر كة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة  
ونخرج بالثاني محذور وقيل فان أصلهما اردد وقول (قول المحشى أى بالنكرة) فهم أن قوله فلا تجرح من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه

واكن الادغام والاعلال أخر جاعها الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيه ما للوزن الأصلي ولو سميت ر جلابا لب بالضم جمع اب لم تصرفه لانه لم يخرج بقل الادغام الى وزن ليس ١٧٢ للفعول وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه يابن الفعل بالفتح وشمل قولنا الى

مثال هو الاسم قسمين \* أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو رد وقيل والآخر ما خرج الى مثال نادر نحو وانطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انتحل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن ما دخله الاعلال ولم يخرج به الى وزن الاسم نحو يزيد ما منع صرفه \* الرابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب يسكون العين مخففا من ضرب المجهول فذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فيه صرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقه ما الى أنه ممنوع الصرف فلوحف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً (وما يصير علماً من ذى ألف \* زيدت لالحاق فلم ينصرف) أي ألف اللحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيت من وجهين الأول أنها زائدة ليست بمبدلة من شيء بخلاف المدودة فانها مبدلة من ياء والثاني أنها تقع في مثال صالح لآلف التأنيت نحو أرطى فانه على مثال سكرى

كانت قبل التسمية وهزة أخر ج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ تصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالات الأولى (قوله وليكن الادغام) أي في ردو الاعلال أي في قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو الاسم (قوله بالضم) أي ضم الباء الأولى وأما الهزمة ففتوحة كما في الفارسي قال الدماميني واحترز عن ألب بفتح الباء الأولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بصم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه يابن الفعل) أي فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقا فانه يوزن اكتب واقتل اه زكريا والظاهر أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه ميانا للفعل بالفعل لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأردأى فضعف اعتبار الوزن قال في الجمع والاضح وعليه سيبويه منه ولا مما لا يشك لانه جوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استخوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفل ولان وقوع الفل في الافعال معهود كما شهد في التجنب ولم يردو الالسقاء فلم يمانسه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل والاكأن من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به لانه نادر فيه سم (قوله الى بناء انتحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) في القاموس (قوله ما دخله الاعلال ولم يخرج به الخ) نحو يزيد فانه أعل إذا أصله يزيد كضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يز يد على وزن يزيد أجيب بأنه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يزيد فلم يخرج يز يد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وان كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالي أربع محركات دما ميني (قوله ممنوع الصرف) أي لمرض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جبال وأجيب عن هذا بان الفتحه باقية فهي بمنزلة الهزمة دما ميني قال في الجمع ويجري القولان في يعفر علما إذا ضم باؤه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لو روي السماع به فيما حكاه أبو زيد وخرجه الى شبه الاسم والثاني منه وعليه الأخفش لمرض الضمة فلا اعتداد بها ويجوز أن أيضا في بدل هزة أقل كحراق أصله أراق علما والاصح فيه المنع ولا مما لا يشك هذا لا بدال (قوله فلوحف) أي بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رابعة الاصول وأخماسيتها كجس ارطى وعلقي على مثال جعفر وعزهي وذقري على مثال درهم وجلب جلبية وجلبا ياعلى مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلانت وعفريت وعفارت على مثال قندليل وقندليل (قوله المقصورة) خرج به ألف اللحاق المدودة كما سيأتي (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف اللحاق بالمنع كالف التأنيت لان المحقق بغيره أخطرت به منه سم (قوله اشبهها بألف التأنيت) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لامن كل وجه فانه افتارقهما من حيث أن ألف التأنيت لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيت وما فيه ألف اللحاق يقبلها ما وقد استعمل بعض الاسماء منونا يجعل ألفه لالحاق وغير ممنون يجعل ألفه للتأنيت نحو تترى وبالجو جهين قرئ في السبع (قوله بخلاف المدودة) أي ألف اللحاق المدودة فانها لا تؤثر مع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيت المدودة لان هزة اللحاق منقلبة عن ياء وهزة التأنيت منقلبة عن ألف وأيضاً هزة التأنيت منقلبة عن مائع وهو الألف فتتم هزة اللحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التأنيت المدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجري على أن ألف اللحاق المدودة الهزمة بعد الألف وألف التأنيت المدودة الهزمة بعد الألف وفيه خلاف سيأتي في باب التأنيت (قوله في مثال) أي وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه لالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعال فانه العلمية ووزن الفعل قال الفارسي ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقي للتأنيت لانهم قالوا أرطاة وعلقاته لمو كانت

للتأنيت

(قوله ولم أجده في القاموس) هو بالتاء محرف والذي في القاموس انتحل بالفاء مجرد حل اه



وعزى فهو على مثال ذكرى بخلاف المدودة نحو علماء وشبهه الشيء بالشيء كثيرا ما بالحق به كما هم اسم رجل فانه عند سيمويه ممنوع  
 الصرف لشبهه بما يميل في الوزن والامتناع من الالف واللام وحكم دون عند أبي علي حيث يمنع صرفه للتعريف والجمعة ترى أن جسدون  
 وشبهه من الاعلام المزيدي آخرها واو بمدجمة ونون أعبر جمعة لا يوجد في استعمال ١٧٣ عربي مجبول على العربية بل في  
 استعمال عجمي حقيقة

أوحكاما فالحق بما منع  
 صرفه للتعريف والجمعة  
 المحضة \* وتبينان  
 \* الاول \* كان ينبغي أن  
 يقيد الالف بالمقصورة  
 صريحا أو بالمثل أو بهما  
 كما فعل في الكافية فقال  
 وألف الالحاق مقصودا  
 منع \* كما في ان ذاعلمية  
 وقع الثاني حكم الف  
 الكثير حكم ألف الالحاق  
 في أنها تمنع مع العلمية نحو  
 قبح شري ذكره بعضهم  
 (والعلم يمنع صرفه ان  
 عدلا \* كقول التوكيد  
 أو كعلا والعدل  
 والتعريف مانع اسخر  
 \* اذابه التعيين قصدا  
 يعتبر) أي يمنع من  
 الصرف اجتماع التعريف  
 والعدل في ثلاثة أشياء  
 \* أحدها فعل في التوكيد  
 وهو جمع وكنع وبيع  
 ويتبع فانه ما عارف بنسبة  
 الاضافة الى ضمير المؤكد  
 فشابهت بذلك العلم لكونه  
 معرفة من غير قرينة  
 لفظية هذا ما مشى عليه  
 في شرح الكافية وهو  
 ظاهر مذهب سيمويه  
 واختاره ابن عصفور  
 وقيل بالعلمية وهو ظاهر

لأننا ثبت لاجتماع تانيثان في الكلمة اه (قوله وعزى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزى  
 بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو كما سمي في الشرح في باب التانيث وأغفله للاحاق بديرهم وترك  
 مثال الضم لعدم ألف الالحاق في فعل بالضم بل هي ألف تانيث نخشي (قوله بخلاف المدودة) أي ألف  
 الالحاق المدودة فانه لا يقع في مثال صالح لالف التانيث (قوله نحو علماء) بعين مهملة فلام في وحده اسم  
 لعصبة العنق وألفه المدودة للاحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتانيث قال الفارسي لان علماء لا يوازيه شيء  
 من أوزان ألف التانيث المدودة كما سمي أن شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبهه الشيء) بخبريك  
 شبهه (قوله لشبهه بما يميل) فيكون ما ذه من الصرف العلمية وشبهه الجمعة (قوله للتعريف والجمعة) أي  
 الملكية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبهه الجمعة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي  
 مجبول على العربية أي فصيح موثق بعربيته (قوله والجمعة المحضة) يعني الحقيقية (قوله حكم ألف الكثير)  
 أي التي أتى بها الاجل تكثير حروف الكلمة وتلقها تاء التانيث كالف الالحاق فيقال قد مرأه (قوله نحو  
 قبح شري) ومن أدخله في ألف الالحاق فقد ساءها اذ ليس في أصول الاسم سدا سي فيلحق به اه تصرع  
 والقبح شري الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل  
 بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها  
 يجعل الكاف للتنظير لا التمثيل عنه العطف في قوله أو كعلا لان فعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله  
 كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء باجاء كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة بمعنى هو الاحاطة وان  
 كان خلاف ما مشى عليه في الكافية (قوله كقول التوكيد) الاضافة على معنى اللام أوفي وكلام الشارح  
 يشير الى هذا (قوله كعلا) هو علم جنس للتعلم (قوله اذابه) الباعض في متعلقة بغيره وقصدا أي مقصودا  
 حال مؤكدة من نائب الفاعل وفي كلامه ادخل اداعلى المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنسبة  
 الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل في رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير لانه به واستغنى بنسبة الاضافة  
 وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف واجيب بان عدم اعتباره اذا وجد  
 المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه في المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك  
 العلم الخ) فان سمي به أعني بفعل المؤ كدبه فذهب سيمويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل  
 انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان فكر بعد التسمية صرف وفاقالذهب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر  
 لانه في الأصل صفة أفاده السيوطي (قوله وقيل بالعلمية) أي ما في الاحاطة اه تصرع فهي علم جنس  
 للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل العلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لا مكان حل  
 العلم في كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده  
 في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس ينبغي جمع بعلم لان العلم اما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص  
 ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك  
 فالحكم بعلمية باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفيقه  
 بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية تصرع (قوله بشبهه العلمية) أي نظر الكونه  
 معر فابغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أي وشبهه الوصفية أي نظر الكون مذكر اه فعل ومؤنثه فعلا كاهو  
 شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف في قوله انسابي فانها معارف بنسبة الاضافة  
 سم (قوله لان مذكر جمع الخ) كان ينبغي أن يقول ولان مذكر الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل

كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطله وقال في التسهيل بشبهه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان ونحو بزه أن العدل يمنع مع شبهه  
 الصفة في باب جمع لا يعرف له فيه سافا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعا وبعاء وبعاء وبعاء وبعاء وبعاء وبعاء  
 كان اسمها ان يجمع على فعلاوات كصحراء وفعلاوات لان مذكر جمع بالواو والنون لحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا الاختيار  
 الناظم وقيل معدولة

وهو مثل وطريق العلم  
بعدل هذا النوع سماعه  
غير مصروف عاريا من  
سائر الموانع وانما جعل  
هذا النوع معدولا لامين  
أحدها أنه لو لم يقدر  
عدله لزم ترتيب المنع على  
علة واحدة اذ ليس فيه  
من الموانع غير العلمية  
والآخر ان الاعلام ينلب  
عليها النقل فجعل عمر  
معدولا عن عامر العلم  
المنقول من الصفة ولم  
يجعل مرتجلا وكذا باقيا  
وذكر بعضهم لعدله  
فأثبت احداها لفظية  
وهي التحفيف والاخرى  
معنوية وهي تقيض  
العلمية اذ لو قيل عامر لثبوتهم  
أنه صفة فان ورد فعل  
مصروف فهو علم علمانه  
ليس بمعدول وذلك نحو  
أدوهو وعند سيمويه من  
الودقه مرته عن واو  
وعند غيره من الادوهو  
العظيم فمرته أصلية  
فان وجد في فعل مانع مع  
الغنية لم يجعل معدولا  
نحو طوى فان منه  
للتأنيث والعلمية ونحو  
تتل اسم أعجمي فالمانع  
له الحمة والعلمية عند

من يرى منع الثلاثي للجمعة اذا لوجه له كلف تقدير العدل مع امكان غيره ويلتقي بهذا  
النوع ما جعل علما من المدلول الى فعل في النداء كعذر وفسق فحكم بحكم عمر قال المصنف وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق  
وعدله عمر مقدرا هو ومذهب سيديوه وذو ذهب الاخفش وتبعه ابن السبكي الى صرفه الثالث محروا اذا اراد به سحر يوم بعينه فالاصل أن  
يعرف بال أو بالاضافة فان تحرك دهم ماع قصد التعمين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من  
الصرف العدل والتعريف أما العدل

فمن اللفظ بال فإنه كان الأصل أن يعرف به أو أما التعريف فبقيل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل وقيل بشبهة العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالمعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومئذ ١٧٥ اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر

الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أو جه أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعينا ممكن لكن ما ادعينا أولى لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه لأن المنوع الصرف باق على الأعراب بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه الثاني أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفحصة اثنتا عشرة الأعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادي المبني الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جازر الأعراب جواز أعراب حين في قوله \* على حين عاتبت المشيب على الصبا \* لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة أعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحه أعرابية وأن عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصريف

فمن اللفظ بال) أي عن لفظ سحر المقرون بال أي العهدية كما في الدمامية وذلك لأنه اسم جنس أر يديه معين كرجل إذا أر يديه معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أن لا يكون عدولاً عن قرينه بال إلى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولاً عن ذي اليجوز أن يكون معدولاً عن المضاف فلم حكتم بأنه معدول عن ذي اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بال أخص من التعريف بالإضافة والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف معها الغاير تكسب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بال أو بالإضافة وأعلم أن عدول سحر لتحقيق لا تقدير لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أر يديه معين فحقه أن يعرف بال بخلاف التقدير فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيدة أي الشخصية أم قال مم ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الاسما المعينة أي والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به في التسهيل) استشكله أبو حنيفة بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال متنى وقسقى على معنى اثنين اثنين وفاسقى وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر مع باختصار (قوله إلى أنه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارسي ثالثها أنه معرب منه صرف وسينقله الشارح عن السهيلي والشلوبين الصغير رابعها أنه لا معرب ولا مبني وهي مفروضة في سحر المراد به معين المجمول طرفا فان ذكر صرف وأن أر يديه معين ولم يجعل ظرفا قرين بال أو أضيف وجو با كما صرح به الدمامية (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي والتضمن من أشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور غير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وأرد على صيغته الأصلية مع اشتراكه معنى زائدا على أصل معناه وهو التضمن أفاد في التصريح بالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بال عكس (قوله ما ادعاه) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمنصف انما سلم إمكان التضمن الذي عمل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لأن ما سلمه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض (قوله لأنه خرج عن الأصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الأعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرية المبني لأن بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلهذا لم يلاحظ اعتبار الغائب (قوله فيجب اجتناب الفحصة) أي بما كدليو افاق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جازر الأعراب) أي جوازاً وقوعاً كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز أعراب حين) أي إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عنه صدر الافاضل لأنه مبني عنده مطلقا كرا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبني وهي مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كما لا يخفى في أي ومجردا شترا كما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد لا يكون البناء العارض واحدا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان بكون الخ) عطف على كان جازر الأعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الأعراب مع التنوين يوجب انتفاء اللازم وهو البناء فثبت وجوب الأعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله إذا أر يديه سحر يومئذ وبينه وأعلم أن هذا من تنمة كلام المنصف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخير عن جملة الأقوال في سحر المعرفة (قوله إلى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين انما في أنه حذف التنوين

والانصراف كقوله تعالى نحيهم بسحرهم من عندنا اه وذهب السهيلي إلى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنبه على الإضافة وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنبه على وعلى هذين القرائن فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور (تنبيه)

نظير يعرف امتناعه من الصرف أمس فتدبني عجم فان منهم من يرفع به في الرفع غير منصرف ويثبت على الكسر في النصب والجر ومنهم من يرفع به اعراب ما لا يصرف في ١٧٦ الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني عجم يثبتون على الكسر وحكي ابن

كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير يعرف امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أينما جرب وصرفان كلاهما علم جنس على الشهر المخصوص ومع دل على ال (قوله من يرفع به في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شأن الرفع فيخرج فيه عن الأصل في الاسماء بالكتابة بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكتابة فاعرفه (قوله وينبئ على الكسر) أي لما يأتي قريبا (قوله يثبتون على الكسر) أي بالشروط الجنسية المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا تكسر ولا تصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحل بال وانما يفي لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة التخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الأصل في التخلص (قوله اذ ارفع أو جرد أو منقطع) أي وينبئون على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيصه مذومند كثرة جراسمهما (قوله لا امتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لهدم وجدان الفتح في اسانهم في موضع الرفع فقا لوامضى أمس بالرفع ولم يفتحه ولو كان مبنيا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع معنى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالجر الخ) هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر في تخريج انسان مبنيا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن المنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فاعله فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتصم) أي تسك وعنه ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظريه بعضهم بان من العرب من يستحب البناء مع ال كقوله

واني وقفت اليوم والامس قبله \* بيابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخروج على أن الزائدة لغير تعريف واستصحاب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمارها البناء الكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كافي التوضيح بقى ما إذا أريد به من الأيام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كان يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذي يليه يومك لأنه الغالب في ارادة المعنى اه سم وور بما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم فاستديم ادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره كما يردوا بن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد منه ككاهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أي جميع جميع تكسر على أمس كافلس وأموس كفلس وآماس كأوقات فلم ما في قول البعض بان قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء أو لا والحاصل ان فيه ثلاث لغات بناء على الكسر مطلقا وعرابه اعراب ما لا يصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيني وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولان لا يثنى ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبهه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعرف بالمسار من أن اسم الفعل الغير المنقول معرفة وقوله وتأنثا لعله في نزال باعتبار أنه اسم لكاهة انزل أو هو جار على مذهب المبردان نزال بمعنى الغزلة وبعبارة الجمع لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال في الوزن والعدل والتعريف فاسقط التأنث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنث) أي التي في المبدول عنه (قوله لنوالى العلل) أي العلمية والتأنث والعدل وردبان أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويحاج بانهم نهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب

أبي الريح أن بني عجم يثبتون اعراب ما لا يصرف اذ ارفع أو جرد أو منقطع وزعم الزجاج ان من العرب من يثبت على الفتح واستشهد بقول الزججاني رأيت عينا مذامسا \* قال في شرح التسهيل ومدهاه غير صحيح لا امتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالجر على أن الفتح في أمسا فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه وبدل للاعراب قوله اعتصم بالرجاء ان عن ياس \* وتناس الذي تضمن أمس وأجاز التعليل في لنية أمس أن يكون التثنية بالامس تخفف البناء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب أمس اذا أنصيف أو لفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر (وابن على الكسر فعال علماء مؤنثا) أي مطلقا في لغة الجحاز بين لشبهه بنزال وزنا وتعرفا وتأنثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنث قاله الربي وقيل لنوالى

عن فاعلة وهذا رأى  
سبويه وقال المبرد للعلمية  
والثابت المعنوى كزينة  
وهو أقوى على ما لا يخفى  
وهذا فيما ليس آخره  
فاما نحو وبار وظفار  
وسفار فكثرهم يبنيه على  
الكسر كاهل الحارلان  
لغتهم الامالة فاذا كسروا  
توصوا اليهم اولو منتهوه  
الصرف لامتعتت وقصد  
جمع الاعشى بين اللغتين  
في قوله ومردهر على وبار  
فهاكت جهرة وبار  
\* تنبيهات \* الاول  
افهم قوله مؤنثان حذام  
وبابه لوصى به مذكرا لم  
بين وهو كذلك بل يكون  
معربا بمنوعا من الصرف  
للعلمية والنقل عن مؤنث  
كغيره ويجوز صرفه لانه  
انما كان مؤنثا لارادته  
به ما عدل عنه فلما زال  
العدل زال التأنيث بزواله  
\* الثانى فعال يكون  
معدولا وغير معدول  
فالمدول اما علم مؤنث  
كحذام وتقدم حكمه واما  
أمر نحو نزال واما مصدر  
نحو حجاد واما حال نحو  
\* والخيل تعدو فى الصعيد  
بداد \* واما صفة جارية  
مجرى الاعلام نحو حلاق  
للنيسة واما صفة ملازمة  
للنساء نحو فساق فهذه  
خمس أنواع كلها مبنية على  
الكسر معدولة عن  
مؤنث فان سمي بعضها

مجردا لم ينع لا موجب سم والجنسة هي العلمية والجمعة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتأنيث  
(قوله حذام) معدول عن حائتم أى عظيم كفى سم (قوله وهذا رأى سبويه) وهو مقتضى قول  
المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لان التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل  
لانه اغايقه اذا لم يتحقق غيرها واجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سبويه منقولة  
عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتبة واجيب بغير ذلك أيضا كما  
ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعدوظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة  
وقولنا سفار اسم ماء تبعا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سبويه  
اسم لماءة وقال الجوهرى اسم لبر وهو المناسبات لان الكلام فى اعلام المؤنث والماء مذكرا (قوله لان  
لغتهم الامالة) أى اغتصبهم كاصرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من اسباب البناء ولوسلم  
فقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا كثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل  
للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم اكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقوية ترتيب الامالة التى هى لغتهم  
عليه وبعضهم لم يعتبره لانه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتيب الامالة عليه لانه لا يحتاج الى الامالة  
الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الأول بلا تنوين  
كفى الفارضى ورفع الثانى بالضم قال الدوشى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير عجمى فليس عنده  
الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بنى عجم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول  
بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم  
بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان وبارا الثانى ليس باسم كويار الذى فى حشو  
البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلك كذا وقال اولاهلك  
بالتأنيث على معنى القبيلة وتانىسا بارا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بارا والواو والالف  
كما يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتأنيث بحسب  
الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من اسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان  
حذام انما كان مؤنثا لانه أردت به فى حالة كونه اسما لانتى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال  
العدل جعله اسما مذكرا وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل  
بذلك لانه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما مذكرا معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر  
مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولوقال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ  
فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان وانحاشا مل (قوله واما أمر) ان جعل على الامر  
الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان جعل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير األ أمر قال فى  
التسهيل وفتح فعال أمر لغة أسدية قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الاء لانه لا يخفف (قوله نحو حجاد)  
معدول عن محجة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض  
أو الطريق وبلاذصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القري به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم  
اه وقوله بداد معدول عن متبذدة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استجماعها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق  
بالحاء المهملة معدول عن حلاقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المبرد  
أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سبويه أنه معدول عن الفعل كفى المفعول فتأنيث  
الفعل باعتبار أنه كلمة أولفظة (قوله فهو كمناف) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أى  
فى الاعراب والصرف (قوله وان سمي به مؤنث الخ) أى به تسمية التقسيم والافه وعا دخل تحت قول المصنف  
\* وابن على الكسر فعال علما \* مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو



كذلك ولا يجوز أن يضاف إلى ما بدأ به المعدول تكون اسما كجناح ومصدر أو نحو ذهاب وصفة نحو جواد ونحو سحاب في الموصي  
 شيء من هذه مذكرة انصرف قولنا واحد إلا ما كان مؤنثا كعناق (وأصرف ما نذكره من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الأنواع السبعة  
 المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث غير الألف أو الحمة أو وزن الفعل أو أأنف الحلق أو العدل  
 تقول رب معدنك وبجران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأطى وعمر أقبتم لذهاب أحد السبيين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي  
 ما امتنع ألف التأنيث أو الوصف والزائدتين أو الوصف ووزن الفعل أو الوصف والعدل أو الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فانها لا تنصرف  
 فذكره فلو سمي شيء منهم لم ينصرف أيضا أما ما فيه ١٧٨ ألف التأنيث فلاها كافية في منع النصرف وروهم من قال في حواء امتنع للتأنيث

والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلا أو وزن أقبل فلان العلمية تختلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزائدتين أو للعلمية ووزن أقبل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر فعلا ومفعول نحو واحد وموجب ذهب سيبويه أنه إذا سمي بها امتنع من النصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول سمي به فعلة باقي الأجر وأمس في لغة بني تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصيران بخلاف غيرها من المعدولات فان عدله بالتسمية باقي فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عز إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل وإلى هذا أشرت بقولي وعدل غير سحر وأمس في تسمية تعرض غير متبني وذهب

كذلكم) فبينه على لغة الجاهل وتعر به غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره رأه فلي ما تقدم أيضا نحو حذار و يسار اه دما ميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به مذكرة أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يمرض بان في كلامه تنافض لان قصبة التشبيه بمذام حوازا البناء فيناني قوله ولا يجوز البناء لكون لوزن كره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ اسلم من الإيهام (قوله من كل الخ) حال من ما بان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يردان فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا يتركز لوجوب إضافته ولونه إلى ضمير المؤكد (قوله وروهم من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرقه بين ما يبق في فعل العدل بعد التسمية وما يزل فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تنقيح الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بهضم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بان آل لجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لأمس فقط أي وأما في لغة الجاهل بين فبني على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باقي) الباء بمعنى مع متعلقة بباقي (قوله عددا كان) أي غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قال تبريما من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يعني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أومع العدل إلى فعال أو مفعول) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو ألسقط قوله إلى فعال أو مفعول لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أجمع مثلا قبل التسمية ذات ما انصرفت بالحركة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحركة وبعد التسمية بأجر أشبه أجمع بعد التسمية بحالها قبل التسمية في إيهام الذات وملاحظة مطابق الانصاف ولم يحل وصفا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقوله تسمى بأجر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل لكون كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أجمع) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والاقحش في أحد قوليه في باب أجمع فصرفه ثم قال والفراغوا بن الأنباري فقالا ان سمي بأجر رجلا أجمع الخ ثم قال والفارسي في بعض كتبه فجوزا النصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أجمع وذكرا المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الأول منع النصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني النصرف) أي لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التسمية (قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربيع في نحو مروت بنسوة أربيع فقال لانه في الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أجمع اذا نكرته يعني في كونه وصفا في الأصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقتضى العمل موافقة سيبويه آخر من أجل ذلك كذا في

الاخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف الفارسي

مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذوات التأنيث فلا لالف وأما ذوات الوصف مع زيادتي فعلا أو مفعول أو مفعول إلى فعال أو مفعول فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فغلبت النصرف لشبه الوصف مع هذا العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه وأما باب أجمع ففيه أربعة مذاهب الأول منع النصرف وهو المذهب المبرر والاقحش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط قال في شرح الكافية وأكثرا المصنفين لا يذكرون الا مخالفتهم وذكروا موافقتهم أولى لانها آخر قوليه ولثالث ان سمي بأجر رجلا أجمع

لم ينصرف بعد التذكير وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأثير والربيع أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله  
الأنباري في بعض كتبه وأما المدلول إلى فعل أرصف في صرف أجر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا ذكر بعد التسمية  
في تنبيهه إذا سمي بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ١٧٩ كما قال في شرح الكافية قال لأنه لا يعود

إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة فان وصفتها مشروطة بصاحبه من لفظ أو تقدير أم فان سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً وكلام الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف في نحو أجر فيه (وما يكون منه منقوصا في \* أعرابه نهج جوار يقتضي) يعني أن ما كان منقوصا من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التي أحدى علمها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجوا فلا وجه لما حل عليه المرادى كلام الناطم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد فشا له في غير التعريف أعيم تصغيرا عي فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجوا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا الخلاف فيه

الفارسي (قوله لم ينصرف بعد التذكير) أي أشابهة حال التذكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الجر في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التذكير وهذا حسن مما عمل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظر إلى زوال الوصفية العلمية والعلمية بالتذكير وتركه نظر إلى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أجر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتذكير (قوله مجردا من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كان سمي شخصيا كرم (قوله لأنه لا يعود إلى مثل الحال الخ) أي لأن أفعل من إذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمي به صار ذاتا على الذات فقط وإذا نكر صار ذاتا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها لأن شبهها يكون مركبا أنضام مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره \* وأنا أقول فيه نظرا من وجوه الأول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصرح بهم بأن المفضل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مبهما الثاني أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بذلك ومن صرح بهذا أو يكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينزع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أجر مثل لا بعد التذكير ذات ما سمي به أجر فمالو حظ بعد التذكير انصاف الذات المبهمة بالتسمية بأجر أشبه أجر بعد التذكير حاله قبل التسمية في الإبهام ولا حظ لمطلق الانصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفعل من بعد التذكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أنضام مفضل ومفضل عليه ففي محل المنع لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بصاحبه من فلا يدل الأعلى عدم عود الوصفية لأعلى عدم عود شبهها فيعبر على أن الوصفية المشروطة بصاحبه من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضي نهج جوار في أعرابه الموصية بمرحى ويقضى أعلمته أعلام جوار ولو سميت بغيره ووردت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصيب رأيت برحى وبعزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء الخمسة كنه ليس فيها ما آخره واولها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها وإذا سميت ببرم لم يرم ردت الياء ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا برم ومررت ببرم والتنوين للعوض ورأيت برحى وإذا سميت بغيره لم يغير قلت هذا يغير ومررت بغيره ورأيت بغيره لأن هذا ترد الياء الواو وتقلب بالياء ما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الأسماء التي لا تنصرف) يشير إلى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكر (قوله فلا وجه لما حل الخ) اعترضه بأن الباءث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير في وما يكون منه ما التمر يف فيه أثرا وبأن العلم المنعوص محل الخلاف فيعني به (قوله وهذا الخلاف فيه) أي لا خلاف في حذف الماء ولحق التنوين رفعا وجوا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما في حذف يائه ولحق التنوين له رفعا وجوا خلاف به عليه بقوله الآتي وذهب يونس الخ (قوله إلى أن نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الباء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ)

ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغيرا يعي ويرم سمي به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمرو والكسائي إلى أن نحو قاض اسم امرأة ويعيل وبرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه ووجه بفتح طاهرة فيقولون هذا يعيل ويرم وقاضى ورأيت يعيل ويرم وقاضى ومررت بيهيل ويرم وقاضى واحتجوا بقوله

قد شجبت متى ومن بعلياً \* لما رأته خالقاً ملوياً وهو عند الخليل ويسمونه بالجهور شجول على الضرورة كقوله واكن عبد الله مولى  
مواليا (ولا اضطراراً وتناسب صرف \* ذوا المنع) بالخلاف مثال الضرورة قوله ويوم دخلت الخدر خدر عذبة \* فقالت لك الولايات انك  
مرحلي وقوله وأناه أحمر كاخى ١٨٠ السهم بنصب فـ ل كوني عقيرا وقوله تبصر خليلي هل ترى من ظمائن \* وهو كثير

نعم اختلف في نوعين \*  
أحدهما ما فيه ألف  
التأنيث المقصورة فضع  
بعضهم صرفه للضرورة  
قال لأنه لا فائدة فيه إذ  
يزيد بمائة تنقص ورد  
بقوله أني مقسم ما ملكك  
فأعمل \* جزاً آخرى  
ودنيا تنفع أنشده ابن  
الأعرابي بنون دنيا \*  
وثانيهما أفـ عمل من منع  
الكوفيون صرفه  
للضرورة قالوا لأن حذف  
تنوينه لا يصل من فلا  
يجمع بينهما ومذهب  
البصريين جوازه لأن  
المانع له إنما هو الوزن  
والوصف كاحمر زامن  
بدليل صرف خير منه  
وشمر منه لزوال الوزن ومثال  
الصرف للتناسب قراءة  
نافع والكسائي سلاسل  
وأغلا لا وسعير اقوار براقوار برا  
وقراءة لا عيش ابن مهران  
ولا عونا ويعوقا ونسرا  
وتنبية \* أحاز قوم صرف  
الجمع الذي لا نظير له في  
الأحاد اختياراً وزعم  
قوم ان صرف ما لا يصرف  
مطلقاً قال الاخفش  
وكان هذه لغة الشعراء  
لأنهم اضطرروا اليه في  
الشعر فجرت أنسبهم  
على ذلك في الكلام  
(والمنصرف قد لا يصرف) أي للضرورة أحاز ذلك الكوفيون والافخش والفارسي واباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره  
الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في جمع وقوله وقائلة ما بال دومر بعدنا \* محاقبه عن آل  
ليلى وعن هند وقوله طلب الازرق بالكاتب اذهوت \* بشبيب غائلة النفوس غدور وأبيات أخرى \* تنبيه \* فصل بعض المتأخرين بين ما فيه

حاصـ له مذهبهم أن المعروف ثبت بأثره مطلقاً وتسكن رفعاً الشقل الضمة وتفتح جوازه نصباً الخفة الفخمة (قوله  
خلقاً) يفتح المحجمة واللام أي عتبة اجد أو أراد به التضخيم فربط الهيئة وقوله مقلولاً يضم الميم لأنه اسم فاعل  
أقلول أي نحاف وانكش كافي القاموس فقول التصريح يفتح الميم غـ برظاهر وأهل المراء بالمقلول هنا  
دمم الخلفة (قوله مولى ماليا) باضافة مولى الى ماليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب  
لكلمات منصرفه أنضم اليها غـ يرم منصرف نحو سلاسل وأغلا لا وتناسب لرؤس الآي كقوار برا الأول فانه  
رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآي في التنوين أو يبدله وهو الألف في الوقف وأما قوار برا الثاني فنون  
أشأ كل قوار برا الأول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من  
العكس فخطأ (قوله صرف) أي وجوباً في الضرورة وجوازاً في التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر)  
بكسر الخاء المحجمة وسكون الدال أي المودج وقوله انكش جلى أي مصبى راحلة أي ماشية معقرك ظهر  
بعبى تصريح (قوله وأناه) أي ناقت صالح عليه الصلاة والسلام أخير هو الذي عقرها وكان أحمر أزرق  
أصهب كاخى السهم أي كمثل السهم والنصب والسيوف وعقير افعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث اه عيني  
وقال الدماميني كاخى السهم من اضافة الماخى الى المعتمر (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى  
التعليل الآتى أن تكون ألف الالحاق المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله إذ يزيد بمائة تنقص) لأنه  
إذا فون سقطت الألف لا لقاء الساكنين والتنوين قد ر الألف المحذوفة وكل ساكن راجب بانه قد يكون فيه  
فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الأول فنون ثم يكسر ومقتضى هذا أنه  
إذا لم يحتاج الى تنوين لم يتون اه مرادى وهو مـ نى على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لا مطلقاً ما وقع  
في الشعر اه سم أي مما يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوى وضعف الردب مع الدليل لأن  
تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمضى  
لخاعل منه جزاً آخرى وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أي لقيه مهمام مقام المضاف اليه فالمانع قوى  
الكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر مواضع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة  
أي لا اختياراً ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس \* وما الاصباح منك  
بامثل \* فصرف امثل للضرورة مع وجود من المقدمه عليه في قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن  
والوصف) أي فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها بماقوة من (قوله صرف الجمع الذي  
لا نظير له في الأحاد) كسلاسل وسيه جمعهم له جميع السلامة نحو صواحب فاشبه الأحاد اه دماميني (قوله  
في الكلام) أي النثر (قوله واباه) أي منه سائر البصريين لكونه خروجا عن الأصل بخلاف صرف مالا  
ينصرف فانه رجوع الى الأصل فاحتمل في الضرورة ولا كوفيين ومن وافقهم أن ينعوا عدم تنوين الضرورة  
والخروج عن الأصل (قوله طلب الازرق) أصله الازرقه فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بـ تقديم الزاى  
على الزاء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب  
الجباج وزوج ابنته والسكائب جمع كنيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجبش واظترف زمان وهوت من هوى به  
الامرا اذا طمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أي شرها رغدور بمالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة  
والشاهد في شبيب بن شبن مجمة مفتوحة فوحدة مكسورة فتحية فوحدة وهوشبيب بن زيد رأس الازرقه  
كذا في العيني وشيخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره  
على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلاً واعل لمزبة العلمية على غيرها لأن لها من القوة

علمية فاجازته لم يوجد احدى العلمين وبين ما ليس كذلك فصره ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا في العلم وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع  
 صرف المنصرف اختيارا خلافا لما قال في شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أو بعبارة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا  
 بصغرا وما لا ينصرف مكبرا ولا بصغرا وما لا ينصرف مصغرا أو بصغرا أو مكبرا أو ما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويقتضيه منع مصغرا  
 فالاول نحو بعلي وطحمة وزينب وجرأوسكران وأحق وأجرو يزيد ما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير والثاني

نحو عمرو وشمر وسرحان  
 وعلي وجندل أعلامهما  
 يزول بتصغيره سبب المنع  
 فان تصغيرها غير وشمر  
 وسرحان وعلي وجندل  
 يزول مثال العدل  
 ووزن الفعل وأني سرحان  
 وعلي وصيغة منتهى  
 التكبير والثالث نحو  
 تحلى وتوسط ترتيب وتبسط  
 أعلامها يتكامل فيه  
 بالتصغير سبب المنع فان  
 تصغيرها تحلى وتوسط  
 وترتيب وتبسط على  
 وزن مضارع يبسط  
 فالتصغير كل لها سبب  
 المنع فتمت من الصرف  
 فيه دون التكبير فلو جىء  
 في التصغير بألف مؤنثة  
 مما حذف تعين الصرف  
 لعدم وزن الفعل  
 الرابع نحو هند وهندة  
 فلذلك فيه مكبرا وجهان  
 وليس لك فيه مصغرا الا  
 منع الصرف والله أعلم

ما ليس غيرها ولا ورود السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يقول بما  
 ذكر لا يوجد احدى العلمين لانه يقتضى أن غير العلمية من العمل مثلها فليتم (قوله فاجازته) أى فى  
 الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنف التصغير عدم  
 اختصاصه بالضرور ورواياته في منع المصروف أربعة من هذه أحدى الجواز مطلقا والثاني المنع مطلقا  
 الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هى  
 مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحسن منه به وغير منصرف والافه ومنصرف دما مبنى  
 (قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول فى تصغيره سكران فتبقى الزيادة تان بحالهما الدما مبنى وهو بكسر  
 السين كفى القاموس وفسره بعمان منها الذئب والأسد والمراد المجموع علميا (قوله وعلي) هو فى الأصل اسم  
 نبت (قوله وجندل) هو فى الأصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجمر ما يقبله الرجل من الحجارة  
 وتكسر الدال اهـ (قوله يزوال مثال العدد) اذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من  
 الصرف وما سمع من أفواههم غير الامم والمصر وفانصار ادعاء العدل فيه من اقضال كلامهم واذا حكمتا فى أدبانه  
 غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصغر وفاف هذا أحد دردم مبنى (قوله نحو تحلى) ضبطه فى التصريح  
 بكسر التاء القوية وسكون الحاء المهملة زكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح فى شرحه على التوضيح هـ  
 شعروجه الاديم ووصفه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذ اقشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر  
 والترتب كقذفه وجندب الشئ المقيم الثابت اهـ والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى  
 توسط وتبسط بان يقال تويسط وتبسط أما تحلى وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه بالنظر لا بعض (قوله  
 الامنع الصرف) أى لو جود التاء لفظا

### اعراب الفعل

(قوله حيثئذ) أى حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائره معه وجودا وعدمه  
 والدوران مشعر بالعلمية اهـ دما مبنى لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت  
 مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحل على  
 الاسم ومضارعة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال واغما  
 لم يعمل مع عاملى النصب والجزم فتقوت ما عنهما (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول فى الجملة اهـ حفيد  
 وايضا فالرفع استقرار قبل حرف التخصيص ونحوه فلم يغيره ادأثر العامل لا بغير الابعامل آخره قصر بح (قوله  
 بخوها لتفعل) لان أداة التخصيص مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سبقه زيد وسوف يقوم زيد (قوله  
 وجمعت أفعال) لان أفعال الشرع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كإمرا (قوله ومالك لا تفعل) قال  
 شيخنا علله لانه لم يسمع الاسم بعد ما لك وان كانت الجملة فى تاويله لانها حل أى شئ ثبت لك حالة كونك غير  
 فاعل (قوله ورأيت الذى تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع  
 الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهم بما تقدم  
 فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان مجردا بطلان الرفع وقوعه موقع الاسم  
 لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضى ابطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح باننا لانسلم الخ) هذا

اعراب الفعل  
 (ارفع مضارعا اذا جرد  
 من ناصب وجازم كقصد)  
 يعنى انه يجب رفع المضارع  
 حيثئذ والرافع له التجرد  
 المذكور كما ذهب  
 اليه حذاق الكوفيين

منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حرف المضارعة كما نسب للكسائي واختار ما انفك  
 الاول قال فى شرح الكافية لسلامته من النقص بخلاف الثانى فانه ينتقض بخوها لتفعل وجمعت أفعال ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل  
 فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بالرافع  
 فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اهـ ورد الاول بان التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون  
 علته لا وجودى وأجاب الشارح باننا لانسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى

لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله محله من لفظة تنفي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بغيره في تنبيهه  
 إنما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم يشره نون توكيد ولا نون اناء اكتفاء بتقديم ذلك في باب الاعراب (وبل ان انصبه وكي) أي الأدوات التي  
 تنصب المضارع أربع وهي ان وكي ١٨٢ وأن واذ وسأى الكلام على الأخيرين فاما ان فخر في تختص بالمضارع وتخصه

جواب يمنع أن التجرد عدمي وتسايم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن  
 لأنسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الإطلاق بل ذلك في الاعداد المطابقة أما الاعداد المضاعفة كالجمعي  
 فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لأنه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للجهول  
 ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقديم ذلك في باب الاعراب)  
 قال يس لا حاجة الى ذلك لأن رفع المضارع أهم من كونه لفظيا أو محليا كما مضارع المؤكد بالنون والذي  
 فاعله نون الاناء اه وهو تابع في ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر إذا مضارع مع إحدى النونين ليس  
 له محل رفع أبدأوله محل الناصب والجزم صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبل ان انصبه) ولا يجوز الفصل  
 بين ان والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالنقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء  
 على القسم وزاد الفصل باطن والشرط كذلك في السيوطي (قوله أي الأدوات الخ) تفسير اقوله وبل ان انصبه  
 وكي مع ملاحظة قوله كذا بان وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أي مع  
 ونصبه بالذكر لشاركنه ان في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيده  
 كشيرون ورد ادعائه التأييد بانه لا دليل عليه وهو بانها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في فلن  
 أكل اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدأى وان يتمنوا أبدا أو أما التأييد في ان يخفقوا ذبا فلا مرجح لامن  
 مقتضيات ان ويجاب عن التناقض بان القائل بالتأييد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوها عن مقيداته  
 وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف لان التأييد  
 نفس معني أبدا وخز معني ان فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح بدلالة بالماضية على ما فهم بالتضمن  
 كذا في الشمي وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معني تضمني الكلمة سابقة بلفظ دل على هذا  
 المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود بابدال النون ألفا كفسعا لا العكس (قوله خلافا للخليل  
 والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كولا والظاهر هنا جزء  
 كل منهما (ما (قوله الجمهور على حوا الخ) استثنى أبو حيان التميمي فلا يجوز عرقا ان يتصعب زيد قال الدماميني  
 انما يمنع ذلك عند الجمهور وانهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا يتصعب زيد فهو ومنع قبل مجيء  
 ان وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده  
 قليلا عرقا ان يتصعب زيد اه (قوله وبه استدلال سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمنع تقديم  
 معمول معمول أن علمها ونزق في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دما ميني (قوله ومنع ذلك  
 الاخفش) لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما يخلاف ان بدليل قول الشاعر  
 \* مه عاذلي فها غما ان أبرحا \* (قوله ان ترأوا كذاكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء  
 عليه وهو ثم لازم الخ أفاده سم (قوله فلن يحمل) يفتح اللام من حليت المرأ في عيني بالكسر تحلي بالفتح  
 وأما حلا الشيء في في فضا رة محوشني والكاف في قوله به ذلك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله ان يجب  
 الآن الخ) البيت من المنسرح الآن سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة  
 الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسمها مختصر امن كيف) فتكون بمعنى كيف  
 ويليها الاسم والمباضي والمضارع مرفوعا ونظيرها في الاختصار سواء فعل أي سوف أفعل وحكي الكوفيون  
 سف أنوم كذا في الفارسي (قوله كي تجحون الخ) أي كيف تملكون والسلم بكسر السين وفحها الصلح وثبت  
 بالمشقة في أوله مبنى للفعل من ثارت القتل والقتيل قتل قاتله واللاظي النار والهيحاء الحرب تمدد كما في البيت

للاستقبال وتنصب به كما  
 تنصب لا الاسم فحوا  
 أضرب وان أقوم فتنتني  
 ما أثبت بحرف التنفيس  
 ولا تقيده بتأييد النفي ولا  
 تأكيده خلافا للزمخشري  
 الاول في أنموذجه والثاني  
 في كشافه وليس أصلها  
 لا فابدلت الألف نونا  
 خلافا للفراء ولا لأن  
 تحذفت الهاء مرة تخفيفا  
 والالف للساكنين خلافا  
 للخليل والكسائي  
 \* تنبيهات \* الاول  
 الجمهور على جواز تقديم  
 معمول معمولها عليها  
 نحو زيد ان أضرب وبه  
 استدلال سيبويه على  
 بساطتها ومنع ذلك  
 الاخفش الصغير الثاني  
 تأتي ان للدعاء كما أنت  
 لا كذا وفقا لجماعة  
 منهم ابن السراج وابن  
 عصفور من ذلك قوله  
 ان ترأوا كذاكم ثم لا  
 زلت لكم خالدا خلود  
 الجبال وأما فلن أكون  
 ظهيرا للجرهين فقيس  
 ليس منه لان فعل الدعاء  
 لا يستند الى المتكلم بل الى  
 المخاطب أو الغائب وورده  
 قوله ثم لازم لكم \*  
 الثالث زعم بعضهم انها  
 قد تجزم كقوله فلن يحمل

للعينين بعدك منظر وقوله ان يجب الآن من رجائك من \* حرك دون باب الحلقه والاول  
 محتمل للاختراع بالفحة عن الالف للضر ورة \* وأما كي فعلى ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجحون الى سلم  
 وما نثرت \* قتلاكم ولفظ الهيحاء تضطرم \* الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليم معنى وعلاوهي الدخلة على ما الاستفهامية في ولهم في  
 السؤال عن العلة كيمه بمعنى له وعلى ما المصدريه كما في قوله \* اذا أنت لم تنفع فضر فاعسا \* برجي القتي



كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ \* وَقِيلَ مَا كَافَّةٌ وَعَلَى أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَضْمُورَةٌ فَجُئْتُ كَيْ تَكْرُرُ فِي إِذَا قَدَرْتُ النَّصْبَ بَانَ وَلَا يَجُوزُ ظَاهِرًا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا أَوْ مَأْثُورًا  
 \* كَيْمًا أَنْ تَعْرِفَ وَتُخَدِّعًا \* فَضَرُورَةٌ \* الثَّانِي أَنَّ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَعْنَى وَعَمَلًا وَهُوَ مُرَادُ النَّاطِمِ وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْوَاقِعَةِ بَعْدَ اللَّامِ وَلَا يَس  
 بَعْدَهَا أَنْ كَافِيًا فَجُئْتُ كَيْ لَا تَأْسُو وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ لَدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ١٨٣ فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا أَنْ كَقَوْلِهِ \* أَرَدْتُ

وَتَقْصُرُ وَتَضْطَرُّ مِثْلَ تَنْتَهَبُ وَالْجَمْلَتَانِ حَالَانِ مِنْ فَاعِلٍ تَجْنَحُونَ أَوِ الثَّانِيَةِ حَالٌ مِنْ قَتَلَا كَمْ كَشَفْنِي (قَوْلُهُ كَيْمًا  
 يَضُرُّ وَيَنْفَعُ) أَيْ لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ (قَوْلُهُ وَقِيلَ مَا كَافَّةٌ) أَيْ كَفَتْ كَيْ الْمَصْدَرِيَّةَ عَنْ نَصْبِ الضَّرَّارِ (قَوْلُهُ  
 مَضْمُورَةٌ) أَيْ وَجُوبًا كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَةِ مِنْ أَنْ (قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ ظَاهِرًا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا أَوْ مَأْثُورًا)  
 حَمَلٌ فِي التَّسْهِيلِ ظَاهِرًا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعًا أَوْ مَأْثُورًا فِي الْمَجْمَعِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ جَوَازَ ظَاهِرًا هَا خِيَارًا (قَوْلُهُ كَيْمًا أَنْ  
 تَعْرِفَ وَتُخَدِّعًا) الْعَطْفُ تَفْسِيرِي كَمَا قَالَ الشَّعْنِي وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ مَا زَائِدَةً بَيْنَ الْجَارِ وَجَرِّهِ وَهُوَ خَوْفُ مَارِجَةٍ مِنَ اللَّهِ  
 لَأَنْتَ لَمْ وَصَدَرَ الْبَيْتُ فَقَالَتْ أَيْ كُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا \* لِسَانُكَ كَيْمًا خَالِجٌ (قَوْلُهُ مَعْنَى وَعَمَلًا) أَمَّا الثَّانِي  
 فُظَاهِرًا وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَنْ كَلَّا حَرْفٌ مَصْدَرِي اسْتَقْمَالِي (قَوْلُهُ وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ خَالِجٌ) وَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهَا جَارَةً إِذَا جَاءَتْ  
 قَبْلَ اللَّامِ سَبْوُطِي (قَوْلُهُ لَدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا) أَيْ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ حَرْفِي الْقَصْبِ وَلِذَا أَنْ تَقُولَ هَذَا لِحَازِ  
 ذَلِكَ وَيَكُونُ الثَّانِي مَوْكِدًا كَمَا وَقَعَ بَعْدَهَا أَنْ كَمَا وَكَأَلَا حَلَّتْ قَبْلَ نَحْوِ كَيْ لَا تَقْرَأُ الْأَنْ يَقَالُ الضَّرُّ وَدَاعِيَةٌ إِلَى  
 التَّوَكُّيدِ هُنَا أَيْ فِيهَا إِذَا تَوَسَّطَتْ كَيْ بَيْنَ اللَّامِ وَأَنْ أَوْ تَقَدَّمَتْ عَلَى اللَّامِ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَفِيهِ نَظَرَاهُ مِمَّ  
 بَعْضُ تَغْيِيرٍ وَعَلَى وَجْهِ النَّظَرِ أَنَّ الضَّرَّ وَرَدَّ لَا تَدْعُو فِي صُورَةِ التَّوَسُّطِ إِلَى كَوْنِ خُصُوصٍ كَيْ تَأْكِيدَ اللَّامِ  
 لَا تَدْفَعُهَا بِكَوْنِ أَنْ تَأْكِيدَ الْكَيْ وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بَانَ الْمُرَادُ الضَّرُّ وَرَدَّ الْمُخْتَلَصُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِهِ وَسَيَأْتِي  
 أَنْ جَعَلَ كَيْ تَأْكِيدَ اللَّامِ أَوَّلِي مِنْ جَعَلَ أَنْ تَأْكِيدَ الْكَيْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْجَهِ فَيَأْمُلُ (قَوْلُهُ أَرَدْتُ كَيْمًا أَنْ تَطِيرَ  
 بِقَرْبِي) تَمَامُهُ \* وَتَرَكَا شَيْئًا بَيِّنًا بَلَقَعَ \* تَطِيرُ تَذْهَبُ سِرًّا مَسْتَمَارًا مِنْ طَيْرَانِ الطَّيْرِ وَالشَّيْءُ يَفْتَحُ الشَّيْءَ  
 الْمُجْمَعَةَ الْقَرِيبَةَ الْخَالِقَةَ وَالْبَيِّنَ بَلَقَعَ الْوَحْدَةَ وَالْمَدَّ الْأَرْضَ الَّتِي يَبْدَأُ يَهْلِكُ مِنْ يَدِهَا فِيهَا وَالْبَلَقَعَ الْأَرْضَ  
 الْغَفْرًا الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا شَيْئًا (قَوْلُهُ لَا يَكُونُ مَوْكِدًا الْغَيْرِ) أَيْ لَا يَلِيقُ أَنْ يَكُونَ مَوْكِدًا الْغَيْرِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ لَا يَجُوزُ  
 أَنْ يَكُونَ مَوْكِدًا الْغَيْرِ لِأَنَّ مَقْصِدِي مَا قَدَّمَ جَوَازَهُ جَوْحِيَّةً (قَوْلُهُ تَنْبِيْهَاتٍ) أَيْ تَتَعَلَّقُ بِكِي وَأَمَّا التَّنْبِيْهَاتُ  
 قَبْلَ فَيَتَعَلَّقُ بِبَانَ \* وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ أَفْرَدَ كَلَّا تَنْبِيْهَاتٍ ذَكَرَهَا فِي مَجْمَعِهِ وَهَذَا يَغْنِيكَ عَمَّا لِلْبَعْضِ مِنَ التَّكْلُفِ  
 الْبَارِدِ (قَوْلُهُ عَلَى تَقْدِيرِي تَفْعَلُ مَاذَا) أَيْ الْكَيْ تَفْعَلُ أَيْ شَيْءًا وَالْمَتَبَادِرُ مِنْ عِبَارَةٍ أَنَّ أَدَاةَ الِاسْتِفْهَامِ فِي هَذَا  
 التَّرَكِيبِ بِحَسَبِ أَصْلِهِ مَاذَا الْأَمَّا وَحْدَهُ لَا يَظْهَرُ قَوْلُهُ وَخَرَجَ مَالِخَ الْمَسَائِي قَرِيبًا وَلَا قَوْلُهُ فِي غَيْرِ الْجَرِّ  
 لِأَنَّ أَلْفَ مَاذَا الِاسْتِفْهَامِيَّةَ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ لَا فِي الْجَرِّ وَلَا فِي غَيْرِهِ فَالْمُنَاسِبُ جَعَلَ تَعْبِيرَهُ بِمَاذَا الْجَرِّ بِدِيَانِ أَنْ مَا فِي  
 كَيْمِهِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَاذَا (قَوْلُهُ وَخَرَجَ مَالِخَ) ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ صَدْرُ يَتَنَاوَى فِي الصَّحِيحِ  
 أَقُولُ مَاذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِيهِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا رَكِبَتْ مَعَ ذَاتِ تَفَارُقٍ وَجُوبِ التَّصْدِيرِ شَعْنِي (قَوْلُهُ  
 كَيْ لِقَضَائِي) بِاسْكَانِ الْبَاءِ آخِرَ الْفِعْلِ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الْمَدِّ بِدِيَانِ كَمَا قَالَ الْعَبْسِيُّ قَالَ وَمَخْنَلَسُ يَفْتَحُ  
 اللَّامَ مَصْدَرِيَّةً بِمَعْنَى الْإِخْتِلَاسِ أَهْ وَأَفْرَهُ شَخْنًا وَالْبَعْضُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى جَوَلِهِ مَصْدَرًا مِمَّا يَبَالُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ  
 اسْمٌ مَفْعُولٌ حَالٌ مِنْ مَا (قَوْلُهُ لِأَنَّ الْجَرَّ لَا تَقْصُلُ الْخَ) أَيْ فَلَيْسَ النَّصْبُ بِكِي بَلْ بَانَ الْمَضْمُورَةُ بَعْدَ اللَّامِ  
 الْمَوْكِدَةُ الْكَيْ الْجَارَةُ تَبْطُلُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ نَاصِبَةٌ لِلْفِعْلِ دَائِمًا (قَوْلُهُ حَرْفٌ جَرِّ دَائِمًا) أَيْ وَالنَّصْبُ بَعْدَهَا  
 بَانَ مَضْمُورَةٌ أَوْ ظَاهِرَةٌ وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِكَيْ لَا تَأْسُو فَإِنْ زَعَمَ أَنْ كَيْ تَأْكِيدَ اللَّامِ كَقَوْلِهِ \* وَلَا لِلْبَاحِثِ أَبْدَادُوءَ  
 \* رَبِّ بَانَ الْقَصْبِ الْمُقْبِسَ لِأَخْرَجَ عَلَى الشَّاذِّ تَصْرِيحًا (قَوْلُهُ وَمَنْعَهُ الْجَهْوَرُ) لِأَنَّ كَيْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْخَرَفِيَّةِ  
 وَمَعْمُولِ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ وَإِنْ كَانَتْ جَارَةً فَانْ مَضْمُورَةٌ بَعْدَهَا وَهِيَ مَوْصُولَةٌ سَمِ (قَوْلُهُ إِذَا فَصَلَ  
 بَيْنَ كَيْ الْخَ) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَأَجْعُوا عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا الثَّانِيَةِ وَعَمَّا زَائِدَةً بِهِمَا مَعًا  
 وَأَمَّا الْفَصْلُ بغيرِ مَاذَا كَرَفَلَا يَجُوزُ زَعْنُ الْبَصْرِ بَيْنَ وَهَشَامٍ وَمِنْ وَافَقَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ فِي الْإِخْتِيَارِ مَطْلَقًا سِوَاءِ  
 رَفْعِ الْفِعْلِ أَوْ نَصْبِ وَجَوَازِهِ الْكَسَائِيَّ بِمَعْمُولِ الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ مَوَالِقُهَا بِالشَّرْطِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا

لَيْسَ كَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي  
 \* أَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً  
 مَوْكِدَةً بَانَ وَأَنْ تَكُونَ  
 تَعْلِيلِيَّةً مَوْكِدَةً لِلَامِ  
 وَيُتْرَجُّ هَذَا الثَّانِي بِأَمُورِ  
 \* الْأَوَّلَانِ أَنَّ أَمَّ النَّبَابِ  
 فَلَوْ جَاءَتْ مَوْكِدَةً الْكَيْ  
 لَكَانَتْ كَيْ هِيَ الْفَاصِلَةُ  
 فَلِئِذَا تَقَدَّمَ الْفَرْعُ عَلَى  
 الْأَصْلِ \* الثَّانِي مَا كَانَ  
 أَصْلًا فِي بَابِهِ لَا يَكُونُ  
 مَوْكِدًا الْغَيْرِ \* الثَّالِثُ  
 أَنْ لَا لَاصَقَتْ الْفِعْلُ  
 فَتُتْرَجُّ أَنْ تَكُونَ هِيَ  
 الْعَامِلَةُ وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ  
 فِي نَحْوِ جُئْتُ كَيْ تَفْعَلُ  
 كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً فَإِنْ جَعَلَتْ  
 جَارَةً كَانَتْ أَنْ مَقْدَرَةٌ  
 بَعْدَهَا وَأَنْ جَعَلَتْ نَاصِبَةً  
 كَانَتْ اللَّامُ مَقْدَرَةٌ تَمْلِكُهَا  
 \* التَّنْبِيْهَاتُ \* الْأَوَّلُ  
 مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ كَيْ تَكُونَ  
 حَرْفٌ جَرٌّ مَصْدَرِيَّةٌ وَهُوَ  
 مَذْهَبُ سَبْوِيَّةٍ وَجَهْوَرِ  
 الْبَصْرِ يَسِينُ وَذَهَبَ  
 الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا نَاصِبَةٌ  
 لِلْفِعْلِ دَائِمًا وَتَأْوَلُوا كَيْمًا  
 عَلَى تَقْدِيرِي تَفْعَلُ مَاذَا  
 وَيَلْزَمُهُمْ كَثْرَةُ الْحَذَفِ  
 وَخَرَجَ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةَ  
 عَنِ الْمَصْدَرِ وَحَذَفَ  
 أَلْفَهَا فِي غَيْرِ الْجَرِّ وَحَذَفَ  
 الْفِعْلُ الْمَنْصُوبُ مَعَ بَقَاءِ  
 عَامِلِ النَّصْبِ وَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ

يَنْبَغِ وَعَمَّا رَدُّوا قَوْلَهُ \* فَأَوْقَدَتْ نَارِي كَيْ لَيْسَ صَرُوفُهَا \* وَقَوْلُهُ كَيْ لِقَضَائِي رَقِيَّةً \* وَعَدْتَنِي غَيْرُ مَخْنَلَسَ لِأَنَّ الْجَرَّ لَا تَقْصُلُ بَيْنَ الْفِعْلِ  
 وَنَاصِبِهِ وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ دَائِمًا وَنَقَلَ عَنِ الْأَخْفَشِ \* الثَّانِي أَحْزَالَ الْكَسَائِيَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا عَلَيْهِمْ وَنَحْوِ جُئْتُ نَحْوِيَّ أَنْ تَعْمَلُ  
 وَمَنْعَهُ الْجَهْوَرُ \* الثَّالِثُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَ كَيْ وَالْفِعْلِ لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا إِذَا فَصَلَ الْكَسَائِيَّ فِي نَحْوِ جُئْتُ كَيْ فِيمَا أَرَادَ الْكَسَائِيَّ بِمَجِيئِهِ

فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولد جواز الفصل بما ذكر مع العمل في نصب الفعل فتحص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزء لا يجوز نصبه به بمخالف يفسره احسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمني وقوله فاحبسناه أي عن النظر اليه ناو قوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كافي نسخ قديمة يبدى من شرح الكافية ضبوطا وتظهر بناء الخطأ اه والمعنى اذا جئنا فلا نحمل نظرك اليه نابل الى غيرنا يظنوا أن هوك للشيء الذي تنتظر اليه لا يجوز بئلك فيستأمر مرك (قوله ونصب بها) فتكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغني وقال ابن مالك هي كاف التعليل وما الكافة اه وهي تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو متمنع واجب بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليمية كنسبته الى اللام التعليمية وهي نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان مضمره بعدهما ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن روايته لكي بحسب ما مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها جـ لا على أن اختها كاقيل في كما تكررنا بولي عليه كم كذا في الشمني وأما أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تدمه البعض وان أسهل مما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليمية وما مصدرية كافي قوله تعالى واذا كرهه كما هذا كم والفعل مرفوع بالفتون المحذوفة تخفيفا كافي قوله \* أبيت أسرى وتبتي تداكي \* فاحفظه (قوله وذلك قليل) أي النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقاءها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها في مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أي السراقي ووافقه ابن كيسان وجمعهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كي أن تارة وكى تارة جمع (قوله كذا بان) هي أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما آخرها عن أن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال في الجمع ويقال فيها عن بادل المهمة عينا (قوله أي ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والأولى حمل على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والقي من بعد ظن (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف يبنى مسوق للتعليل وقوله أن لا يدا فبنا أى يقار ببناءى المفاسر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما إذا رده الظن (قوله ولذلك أجاز سيوطي) الخ ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا بقيا على حقيقة قوله أو مؤولا كافي الجمع (قوله خرج مخرج الإشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فبنى ما علمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله تجرى الخ أى فعمل معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بل تأويل قال الدماميني هو انصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه إن أراد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فمذوع وعمله لا يستقبل مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحيد مثل لم يضر تلوان أفعال المبين وان أراد به عدم حصوله وقت التكلم فلم يكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوان أفعال المبين فكيف التصويب الذي ارتكبه وقال الفارسي انما وجب كونها مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وان المشقة كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فانها لا رجاء والطمع فلا يناسب ان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراءى بالمنع في قول الشارح والجهور على المنع من وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بل تأويل لا مطلقا هو والمتبادر من عبارة التصريح والجمع

قوله وطرفك اما جئنا فاحبسناه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر كميما تحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله \* لا تشتم الناس كما لا تشتم \* الخ ما س اذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمره وجوز أبو سعيد كون المضمر كي والاول أولى لان أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمره (كذا بان) أى من نواصب المضارع أن المصـدريه نحو وان تصوموا والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي (لا بعد علم) أى ونحوه من أفعال اليقين فانها لا تنصب لانها حينئذ المخففة من الشبهة واسمها ضمير الشأن نحو علم أن سيكون أفلا برون أن لا يرجع أى أنه سيـكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله نرضى عن الله ان الناس قد علموا \* أن لا يدا ننسا من خلقه بشر فماتد نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيوطي

(والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحيح واعتقد) حيث تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون ١٨٥ فتمت قراءة البعور ووجزة والكسا

يرفع تكون والياقسو  
بنصبه نعم النصب  
الارحج عند عدم الفصل  
بينها وبين الفعل ولهذا  
اتفقوا عليه في قوله تعالى  
أحسب الناس أن يتركوا  
تنبهات الأول \* أبحر  
سيمويه والاختفاء  
بعد الخوف مجراها بها  
العلم لتيقن الخوف في  
خفت أن لا تفعل  
وخشيت أن تقوم ومنه  
قوله \* أخاف إذا مات أن  
لا أدوقها \* ومنع ذلك  
الفراء \* الثاني أجاز الفراء  
تقديم معمول معمول  
عليها مستشهدا به وله رتبة  
حتى إذا تعددا كان جزا  
بالعصا أن أجلا قال في  
التسهيل ولا حاجة فيه  
استشهاد به اندوره  
أمكن تقدير عامل مضمر  
\* الثالث أجاز بعض  
الفصل بينها وبين  
منصوبها بالظرف وشبه  
اختيار النحو وأريد أن  
عندك أفعد وقد ورد ذلك  
مع غيرها اضطرابا  
كقوله

والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه فقرئ البعض بعد العلم لمطلقا غير ظاهري وقد  
تلخص أن الأقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الأنباري بالجواز مطلقا  
وقول سيبويه والجهور بالنصب فاعرف ذلك (قوله والتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة  
بعد الشك إلا النصب سيبوي (قوله واعتقد حينئذ) أي حين أذرفت بها (قوله هو الارجح الخ) أي لأن  
الناصبه للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها  
أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة  
ومدخولها معارضا بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل وبؤيده  
اختلاف القراءة عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على  
النصب لرجحانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيئذ كره الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد  
يتفقون على المرجوح فانهم (قوله عند عدم الفصل) أي بلا فقط لانها التي يحتمل معها كون أن مخففة  
أو ناصبة لجواز الفصل بهما بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرهما يافصل به بين المخففة  
والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرهما لا يفصل به بين الناصبة والفعل فبعبه بتعين كون أن مخففة  
فيجب الرفع لأنه لا يترجح فقط قول شيخنا عند عدم الفصل أي بالأولن أو ما أشبههما من الحروف التي  
تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل معنى العلم والا كان من بابه سم  
(قوله لتيقن الخوف) أي عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل  
لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم  
من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب  
وبجواز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أدوقها) أي برفع أدوق بكيفية الفواقي والضمير للغمرة (قوله ومنع ذلك  
الفراء) أي فلو وجب النصب في تلك الصورة ونقوله في الجمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب  
البصريين المنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تقدم الصلة لا تقدم معمولها مع (قوله تعددا) أي  
قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو ما كان تقدير عامل مضمر) أي كان جزا أن أجلا بالعصا أن أجلا  
فالجاء والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور دماميني (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجهور ومنهم  
سيمويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازوه الكوفيين بالشرط نحو أردت أن أن  
ترزني أو زورك بالنصب جمع (قوله وشبهه) هو الجاء والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغزه فيقال أين جواب  
لما وجم انتصب أدع والجواب أن الأصل ان ما فادغمت النون في الميم للتقارب وحقهما أن يكتمتا منفصلين لكن  
وصلا خطا في بعض النسخ للإغراز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين أن والفعل وأشهد ليس  
معطوفا على أدع لما فاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمره وأن والفعل عطف على القتال أي لن  
أدع القتال وشهود الهجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الإغراز قوله

عافت الماء في الشتاء فقلنا \* برديه تصادف فيه مخينا

لما رأيت أبا يزيد مقانلا \*  
أدع القتال وأشهد الهجاء  
والتقدير لن أدع القتال  
مع شهود الهجاء مدة  
رؤية أي يزيد \* الرابع  
أجاز بعض الكوفيين  
الحزم بها ونقوله اللحياني

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته مخينا وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من الورد أي اشربه  
تجديه مخينا (قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة والحياء أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة  
وتشديد الموحدة وآخره جاءه مهملة أبو بطن من ضبة رضية بمجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شني مع  
زيادة قولي أبو بطن من ضبة واللحياني من البصريين كافي الجمع (قوله إذا ما غدونا) أي بكرنا ونخطب بحاء  
مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع خطب أي جمع الخطب وهو جواب الأمر (قوله أن تعلم بها) الضمير  
المستتر في تعلم يرجع إلى بئيمه محبوبة الشاعر الذي هو جميل والضمير البارز في بها يرجع إلى الحاجة المذكورة

عن بعض بني صباح من ضبة وأشدوا إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا  
\* قوله أحاذر أن تعلم بها فتردها \* فتركهائنا على كاهيا وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب

في الميت قبله والشفل بكسر فسكون واحد لا يقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتنر كما) حصر المنصوب في فتنر كما لأنه المنصوب نصبا بخلاف فتنرها اذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلفا من النقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للتحفة (قوله تاتي أن مفسرة الخ) ومخير المنة كالم في قول بعض العرب أن فعلت وضمير المخاطب في نحو انت وانت الخ قال الكوفيون وشريطة كان المكسورة كما في قوله  
أيا خراشة أما انت ذانقر \* فان قومي لم تأكلهم الضبيع

وروجه في المعنى بامور منها محيى والغائب بعدها كثيرا كما في البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم في باب كان وأخواتها قيل ونافية كان المكسورة كما في قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أى جعلكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهر والاعسان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الأيمن تسع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وحيلة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل الا لا يفعل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابح أحدها وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعهما (قوله مفسرة) أى متعلق بفعل قبلها قال الرضى وان لا تنفسر الا مفعولا مقدر نحو كتبت اليه أن قم أى كتبت اليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو أوفى وحينما إلى أمك ما يوحى أن اذفيه دما ميني (قوله المسبوقه بجملة الخ) ببق قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترب بجار فخرج من التعريف وأخرد عوامهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه تحفة من الثقيلة كما في الفارضى وغيره وانما لم تكن المسبوقه بغير مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دون ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهمة وما بهد المسبوقه بغير دلالة كذلك فان أن الحمد لله خبر أخرد عوامهم قاله الرضى وقالت له ان افعل لوجود حرف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لمرجع القول وعلى تسليم أنه يقال لا لتحمل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدا الله أن تكون أن مفسرة على ناول قلت بامرت واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا فمعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حرف القول أى باقية على حقيقة غير مؤول بغيره اه وجوز بن عصفور أن يفسر بها مرجع القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهب لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بدها باى وكتبت اليه بان افعل أو كتبت اليه ان افعل اذا قدر معها الباء لا قترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم مرجع أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قبل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المعنى وفيه عندي نظرا لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في يداضرت لاني المفسرة بعد أن لفه حول لان الظاهر أن هذه في محل نصب تبع لما فسرته لانها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافي معنى مانصه الظاهر أن الايجاء متعلق بالجملة متعلق بمفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشيء آخر فندبر (قوله وانطلق الملا الخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق أسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى في ان امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشيء فوافائدة كما اذاولى أن الصالحة للتفسير مضارع مع لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفقه على تقدير لانا فية وجرمة على تقديرها ناهية وعليها فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه معنى أقول يصح على الجزم بل ناهية أن تكون ان مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله الثالثة لما) أى التوقعية كما في المعنى احتراز عن النافية وهي الحازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا فيا يقتضيه كلام البعض من معارفة الحازمة للنافية فاصد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على

وهو فتنر كما عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم والخامس تاتي أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حرفه نحو فلو حينما اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملا منهم أن امشوا والزائدة هي الثالثة لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطوا لى وارق السلم في رواية الجروين القسم ولو كقوله فاقسم أن لا تنقبنا وأنتم \* لكان لكم يوم من الشر عظم وأجاز الاخفش أعمال الزائدة واستدل بالسماح كقوله تعالى

ومالنا أن لا نقاتل

والقياس على حرف الجر  
الزائد ولا حاجة في ذلك  
لأنه في الآية مصدرية  
فقبل دخلت بعد مالنا  
لتأوله بما منعنا وفيه نظام  
لأنه لم يثبت أعمال الجار  
والجور في المفعول ولأن  
الأصل أن لا تكون  
للازائدة والصواب قول  
بعضهم أن الأصل ومالنا  
في أن لا نقاتل والفرق  
بينها وبين حرف الجر أن  
اختصاصه باق مع  
الزيادة بخلافها فانها قد  
وليها الاسم في البيت  
الأول والحرف في الثاني  
(وبعضهم) أي بعض  
العرب (أهل أن جـ) لا  
على \* ما أختها) أي  
المصدرية (حيث استحققة  
عـ) أي واجبا وذلك إذا  
لم يقدمها علم أو ظن  
كقراءة ابن محيصن لمن  
أراد أن يتم الرضا وقولا  
أن تقرأ على أسماء  
وبحكاها معنى السلام وأن  
لا تشعر أحدًا هذا مذهب  
البعريين وأما الكوفيون  
فهو عندهم مخففة من  
الثقيلة (وتنبه) ظاهر  
كلام المصنف أن أهلها  
مقيس (ونصبوا بأذن  
المستقلا) ان مصدر  
والفعل بعده موصلا \* أو  
فسله اليقين) أي شرط  
النصب بأذن ثلاثة \* الأو  
أن يكون الفعل مستقبلا  
فيجب الرفع في إذا تصدق  
جوابا لمن قال أنا أحبك

أن الجواب للامتناع تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم وسيأتي هذا  
الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله ومالنا أن لا نقاتل) أن قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة  
قلت لا تخش لا يخصص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد في غير ذلك أه تصرح ووجه زيادتها في الآية أن  
مالنا ونحوه كمال لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالي لأرى الهدد  
أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالي قائمادون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة حالية لا تصدق بدليل  
استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما منعنا) أي فان  
لا نقاتل مفعول ثان للجار والجور ولتأوله بفعل يتعدى لثنتين (قوله أعمال الجار والجور) وهو مالنا  
في المفعول وهو أن لا نقاتل اه سم قال الدماميني قد يقال اغاير ذلك لو كان أن لا نقاتل عنده هذا القائل  
مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منه  
عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحمل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لازائدة) أي كما لزم على  
هذا القول إذا لمعنى عليه وما منعنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق  
كما هو صريح المغني لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش بقوله لأن في الآية مصدرية ثم ذكر  
قوانين على أنها مصدرية (قوله في أن لا نقاتل) فتكون أن مصدرية منسجمة مع ما بعدها مصدر مجرور بجار  
محذوف متعلق بما يتعلق به لنا (قوله والفرق بينهما الخ) هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر  
الزائد (قوله جـ) أي بالمثل على ما يجمع أن كلا منهما حرف مصدرية وثاني و بعضهم أعمل ما المصدرية جـ  
على أن المصدرية بنحو كما تكونوا ولي عليكم اه معنى قال الدماميني ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فان في ذلك  
إثبات حكم لهما لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله  
حيث استحققت أي أن عملا) أي واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق بما هو (قوله وذلك) أي  
استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب بخذف النون  
وحذفت الواو لساكنين واستحسب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف تصریح (قوله أن تقرأ الخ)  
أما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله

يا صاحبي قدت نفسي نفوسكم \* وحيمثا كنتم لا اقيمتا رشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها \* وتصنعنا زعمه عندي بها وبدا

أومن أن تحملا المنصوب بخذف تقديره أسألكم وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي هي  
أن تقرأ والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها  
واعترض بانه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه  
يس مع زيادة وتنبه بان مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب  
والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعمين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم  
أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهل ووجه أنهم يتوسعون في  
الامهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافي كونها أما إذا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض  
البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم أعمال اذن عند اسئفاة مشروطه والقليل منهم يلتزم أهـ اهـ  
عند ذلك كما سيذكره الشارح إذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا لا أكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض  
تبعا الشيخنا ونصبوا أي جواز كما ينبغي أن شارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في والفعل بعده حال وموصلا حال  
من الضمير المستكن في الخبر أعني بعد وقوله أو قبله أي من أمام معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لا عماده  
على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم وأما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف على  
بعد والمراد بالبعدي على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) إجراء لها مجرى  
سائر النواصب وإنما لم يعمل النواصب في فعل الحال لأن له تحفة في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل  
الأفعال دماميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصديق الخ) أي لأنه حال ومن شأن الناصب أن يختص المضارع



وأمكنني منها اذا أقيمتها  
فما قوله لا تتركني فيه -  
شطيرا انا اذن أهلك أو  
أطيرا فضرورة أو الخبر  
محذوف أي انا  
لا أستطيع ذلك ثم  
استأنف اذن أهلك فان  
كان المنفرد علمه احرف  
عطف فسيأتي \* الثالث  
ان لا يفصل بين ما وبين  
الفعل بغير القسم فيجب  
الرفع في محذوف اذن انا  
أكرمك ويتغير الفصل  
بالقسم كقوله اذن والله  
نرميم بحرب \* يشيب  
الطفل من قبل المشيب  
وأجاز ابن بابشاذ الفصل  
بالنداء والدعاء وابن  
عصفور الفصل بالنظر  
والصحيح المنع ان لم يسمع  
شي من ذلك وأجاز  
الكسائي وهشام الفصل  
بمعمول الفعل والاختيار  
حينئذ عند الكسائي  
النصب وعند هشام الرفع  
(والنصب وارفعه اذا اذن  
من بعد عطف) بالواو  
والفاء (وقعا) وقد قرئ  
شاذا واذا لا يلبسوا خلفك  
فاذا لا يؤثروا الناس تقبرا  
على الاعمال نعم الغالب  
الرفع على الإهال وبه  
قرأ السبعة في تنبيهات  
\* الاول هو أطلق العطف  
والتحقيق انه اذا كان  
العطف على ماله محمل  
ألغيت فاذا قيل ان ترزني

للاستقبال هم (قوله أن تكون مصدره) أي في جملة بحيث لا يسهلها شيء له تعلق بما بعده او غاها لم تعمل  
غير مصدره اضمه فها بعد تصديرها عن العمل اه دما بين وفي الشئ أن ترك تصديرها داخل على المضارع  
انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستعارة أن يكون ما بعده ما خبر لما قبلها نحو انا اذن أكرمك أو جوابا للشرط  
قبلها نحو ان ترزني اذن أكرمك أو القسم قبلها نحو والله اذن لا اخرج انتهي وفي الموضع الاول خلاف كما  
في الجمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وأجاز الكسائي بعد اسم ان نحو انا اذن أهلك أو أطيرا أو اسم  
كان نحو كان زيدا اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك  
(قوله أهملت) أي وجوبا بخلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه هم (قوله عطفها) أي  
بمثل مقالته سابقا فمن على وقوله لا أقبلها أي لا أترك مقالتي سابقا أي على أن أكون كاتبه عندك وعبد  
العزيز هذا والعرب عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا خلافة  
العظمى كما في الشئ وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبه فقال له عن علي فقال له اتعني  
عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه عشرة فضمهم على أنه ان قال له عبد العزيز  
ثانيه عن علي لا يتعني الا كونه كاتبه وقد عدها من حقه راجع الضمير للقاله هو ما قاله الدماميني والعيوني  
وأرجعه الشئ لخطبة الرشيد في قوله قبل

عجبت لترك خطبة الرشيد بعدما \* بدالي من عبد العزيز قبلها

والشاهد في قوله لا أقبلها حديث ربه اهدم تصدير اذن لا يكون اجواب قسم سابق عام في قوله حلفت برب  
الرافعات الى معنى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الحواشي من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين  
المججمة أي غريبا أو أهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) اضمه  
مع الفصل عن العمل اه تصریح (قوله بالقسم) كذا بالنافية لان القسم تأكيد بط اذن ولا لم يعتد  
بها فافصله في أن فكذا في اذن سميوطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر والله لك أكرمك (قوله بمعمول  
الفعل) فلوقد مقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرمك فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز  
الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها  
التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال نعم لم لانها وان لم تصددر لفظا فهي  
مصدرة في النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطي قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا  
في نحو ياريد اذن أكرمك لان المتقدم علمه غير معمول اه وفيه عندي نظر لتصديرها في جملتها ولان نحو  
هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها عدم تصديرها داخل على المضارع كما مر (قوله عند الكسائي  
النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله أنه يبطل عملها وعكن الفرق بشدة  
اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانها في تأويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) اضمه فعملها  
بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا فعل من أن يكون مرجوعا (قوله والنصب وارفعه) وقد يجزم ان  
اقتضاء الحال كسائي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فن  
حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة هو مصدر فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف  
من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أحوذ كافي الرضى لانها غير  
متصدرة في الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعه بان التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التاميل  
الذكور تعين النصب اذا كانت الواو والفاء استثنائية كما اذا قيل لك أتيتك غدا فقلت له مستأفوا اذن أكرمك  
(قوله على ماله محمل) قال البعض كان الاولى أن يقول على ماله اعراب لشمم اللفظي والحلي بقوله التمثيل  
اه ويدفع بان ماله محمل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب لفظا وخلافه وماله محمل فتدبر (قوله ألغيت)  
أي وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزأ الجملة والجواب وان  
شئت قلت بين الشرط والجواب لان الماطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملةين معا) أي جملي

الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملة بتعين معانيه بتعين النصب لانه يتألفه قوله لان ما بعده مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استثنائية ثم المراد بتعين النصب على لغة أكثر العرب المتضمن أعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم المألوفة عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعده مستأنف) أي بناء على أن الواو استثنائية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالمنه بان) أي القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير ناصب للفعل وإنما الناصب له أن مضمره بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) وأهل المفرد المؤنول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لا ميمندا خبره محذوف أي حاصل والأوجه الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا لقاله الدمايني وذهب الرضى الى أنها اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ايمكون في صورة ظرف منصوب وقصد حذوه صالح الجميع الأزمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال وإنما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جوازه مجرى لوفى قرن جوابه باللام نحو اذا لا ذنباك أي لو كنت شيئا قليلا لا ذنباك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه \* اذا قلنا رفعت سوطا الى يدي

أي ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان تؤكد الهم المحو لوزن في اذن لا كرمك وان جئتني اذن أزرك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقد صد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها مختصة بالاستقبال فتحتمل اذن على الغالب فيهما من الجزاء لا تنفاه الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وإنما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها اوقا قلب فونها في الوقف ألفا ربح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن وان اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأثرا على أن أصلها اذا وفي حاشية السبوطي على المعنى عن بعضهم أن اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا واذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا أتيتك اذن أكرمك بالرفع على أن الأصل اذا أتيتني أكرمك بالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أي على أنها حرف أماعلى الثاني فيسبطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكانك قلت حيفئا ذكر احيى واقع اه أي ولان اذ وان حذفت همزة أن ثم ألف اذا الالتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستدلا بانهم اتعطي الربط كاذوا والنصب كاش أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يحول النصب بأن المشتبهة عليها اذن كما في حاشية السبوطي على المعنى (قوله لأن مضمره بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الابه عاطف أو جار اه دمايني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله أتيتك همع (قوله كما أفهمه كلامه) يعني قوله ونصموا اذن المستقبلا (قوله الجواب) أي كلام آخر في كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ (قوله فقال الشاويين) في كل موضع (قوله وكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أي ان كنت فعلت الكرة كافر الا نعمك كما زعمت يافرعون فانما من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل غير كافر لان نعمك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع اظن لانه لاجل كما يفهمه ما سنفقه عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء ما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان

وقيل بتعين النصب لان ما بعده مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثـل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطف على الفعلية رفعت أو على الأسمية فالمنه بان \* الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والأصل في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الاول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لان مضمره بعدها كما أفهمه كلامه \* الثالث معناها عند سيمويه الجواب والجزاء فقال الشاويين في كل موضع وقال القاسري في الأكثر وقد تمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فنقول اذن أظنك صادقا لا لا مجازاة هنا

(قوله ولا يخفى) رندلخرج الرضى عن المنه بان (قوله وفي حاشية الخ) لا يلائق شيئا مما مر

لهذا اختلف في لفظها عند الوقت عليم او الصحيح ان ثوبها تبدل انما تشبهها الماينة وبين المنصوب وقبل يوقف بالنون لانها تكون لن وان روي ذلك عن المازني والمبني على هذا الخلاف خلاف في كتابها والجهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان علمت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينهما وبين اذا وتبعه ابن خروف الخامس حكى سيمويه وعيسى بن عمر ان من العرب من يلقبهم مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة وانما القياس لانها غير مختصة وانما عملها الاكثر من جعلها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها ١٩٠ وتوسطها بين جزأها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في الحال اه (وبين

ظن الصدق لا يصلح جزاء للجملة (قوله اختلف في لفظها الخ) اي في غير القرآن أمافيه فوقف عليها او تكتب بالالف اجما كما في الاتقان انما اختلف العثماني قال السيوطي في حاشية المعنى ينبغي ان يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على اختلاف في حقيقة فعلها على انها حرف يوقف عليها بالنون وعلى انها اسم ممنون يوقف عليها بالالف (قوله والجهور يكتبونها الخ) المناسب فالجهور بالفاء كما في عبارة المعنى (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزه ابو حيان الى الجهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولاً بالعكس لضعفها في الابهال وقوتها في العمل (قوله ان علمت كتبت بالالف) لمنع العمل التماسها باذا الظرفية ويرد عليه ان العمل في اللفظ وليس الشكل لازما للفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها المصريون بالقبول فلا لغات الى قول من أنكروا دما معني (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل عثمانين (قوله ناصبة) أي به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهلها الفصلها من الفعل بلا (قوله فان عمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أولها فاقعة نحو فاقعة قطه آل فرعون ليكون لهم عهدا وخرنا أولئك كيدهي التوبة بعد فعل منه ونحو أمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكي أي أو للتعدي ونحو أعدت زيد اليقاتل (قوله اذالم يسبقها الخ) أخذته من قوله الآتي وبعدني كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو أمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو والآيتين فقل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بأمرا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرور ما خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأراده الحدث فقط كان كالا سم في صحة الإضافة والاستناد إليه كذا في المعنى والشمي (قوله وبعدني كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا يضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز ان ينتقض النفي مع لام الجود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي الجي والابقرية تدل على انتفاءه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي فاغتر الانتقاض معها بخلاف لام الجود (قوله لام الجود) من تسمية العام بالخاص لان الجود انكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني اه تصرع وبهذا يدفع تصويب قول النحاس (قوله والتي قبلها الام كي) وحكمها الكسر وفتحها الغنة تميم هع (قوله لانها السبب) أي في الجملة والافلام كي قد تكون لغیر السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله وجوب اضمارها الخ) عال بان اثبات ما كان زيدا يفعل كان زيدا سيفعل جملة اللام معادلة للسبب فكما لا يجمع بين أن والسبب لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجود) بل هي لام كي نحو ما كان زيدا لعب أي ما وجد لعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى الماضي لانتهج مطاوعه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي

لا ولا جواز التزم \* اظهار أن ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لاف الآفة الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان) عدم لان ان عمل مظهرا أو مضمرا) لافى موضع الرفع بعدم وأن فى موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما ان ان كانا اسمي مفعول أو من فاعل أعمل المستتر ان كانا اسمي فاعل أى يجوز اظهار ان واضمارها بعد اللام اذالم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقتصر الفعل بلا فالاضمار نحو أمرنا لنسلم لرب العالمين والاضمار نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعدني كان حتما أضمر) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام الجود وسماها

أي

النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها الام كي لانها السبب كما أن كي

للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجود ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا وجوب اضمارها بعدني كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان انتامة لان اللام بعدها ليست لام الجود وانما لم يقد كلامه بالناقصة اكتفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي لم كرايت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان

أي الماضي معني وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن أجازته في أخواتها) نحو ما أصبح زيد  
ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله لمن أجازته في ظننت أي قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا  
ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منه ما في ما يتبادر من قول البعض  
والحق أن اللام فيما ذكره لا مكي لا لام الجود كما يظهر بالنظر في المعنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع  
أن دعواه أن اللام فيها لام كي وأن النظر في المعنى يرشد إلى ذلك باطله قال التصريح وبعضهم أجازته في كل فعل  
تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال بس وهو فاسد لأن هذه بمعنى اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كي (قوله  
ما ذكره من أن اللام الخ) لأن كلامه في أن الواقعة بعد لام الجرح وقوله وبين لا ولا مكي جرائخ (قوله النصب بان  
مضمره) انما قال مضمره مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بان مظهرة أو مضمره وعند الكوفيين باللام  
أظهرت ان أو اضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما  
بأني عند اذمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أي بطريق الأصل بدل ما بعده واحتجوا بقوله  
لقد عدلني أم عمرو ولم أكن \* مقالها ما كنت حيا لاسمعا  
اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم محمول صلتها عليها وهو ممنوع ورد بان مقالها محمول المحذوف يفسره المذكور  
نظير ما مر في قوله كان جزائي بالعصا أن أجد أو قوله ما كنت أي مدة وجودي حيا (قوله لقيامها مقام أن) أي  
نيابة عن أن (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الناصب هل هو  
اللام أو أن المضمره (قوله إلى أنه) أي الفعل وفيه مسامحة لأن الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام  
للتوكيد) أي زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائهم واعتراض قولهم بان اللام الزائدة تجعل الجرح في الاسماء  
وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب بأنهم لمعلمهم لا يسمون هذه الكمية اه دما ميني قال الحفيد  
وتظهر فائدة الخلاف في قوله ما كان محمدا معاملة ليا كل فانه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما في خبر أن  
لا يعمل فيما قبله ولا يجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك  
الخبر المحذوف) قال المراد في قولهم متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست بزايدة وتقدر بهم مريدا يقتضي أنها زائدة  
تقوية للعامل اه وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند  
الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقد روه الخ) تقدير مريد غير لازم فيما يظهر بل قد يدر غيره  
إذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وأن كان مكرهم لتزول منه الجبال وأن كان مكرهم أهلا لتزول الخ وبدل  
لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لأن اللام جارة عندهم) أي جارة غير زائدة زيادة محضة أي والجاء  
غير الزائدة زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله إلا أن الناصب عندهم أن مضمره) اعتراض بانه يلزمه الاخبار  
بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز  
كما في زيدا ما أن يمشي وأما أن يمشي وأن لم يحجز الاخبار بالمصدر الصريح عن الدلالة الفعل بصيغته على الفاعل  
والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضممار أن فصار مخترطا في ذلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون  
في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أي مع قوله لنفي الخبر اذ لو لا ما يمكن حمل قوله مؤكدة على أنها  
مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار  
بالمصدر عن الجثة وقوله أنها زائدة أي محضة (قوله لكن قال) أي الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا  
السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما في الجمع ثم رأيت  
في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نص في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بما مش الجمع  
عزوا لعمارة التي في الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة  
الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يهدي بنفسه كمر يدادون ما يتهدى باللام كاستعداد الان براد أن اللام  
يصح حذفها لفظا لا طراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه كونهام مؤكدة على رأى البصريين أن  
الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أي محضة بان يكون دخولها في

خلافها لمن أجازته في  
أخواتها قياسا لمن أجازته  
في ظننت \* تنبيهات  
الاول بما ذكره من أن  
اللام التي ينصب الفعل  
بعدها هي لام الجرح  
والنصب بان مضمره هو  
مذهب البصريين ومذهب  
الكوفيين إلى أن اللام  
ناصبة بنفسها ومذهب ثعلب  
إلى أن اللام ناصبة  
بنفسها لقيامها مقام أن  
والخلاف في اللام  
أعني لام الجرح ولا مكي  
الثاني اختلف في الفعل  
الواقع بعد اللام فذهب  
الكوفيون إلى أنه خبر  
كان واللام للتوكيد  
ومذهب البصريين إلى  
أن الخبر محذوف واللام  
متعلقة بذلك الخبر  
المحذوف وقد روه ما كان  
زيد مريدا ليفعل وانما  
ذهبوا إلى ذلك لأن اللام  
جارة عندهم وما بعدها  
في تاويل مصدر وصرح  
المصنف بانها مؤكدة لنفي  
الخبر إلا أن الناصب عنده  
أن مضمره فهو قول ثالث  
قال الشيخ أبو حيان  
ليس بقول بصرى  
ولا كوفي ومقتضى قوله  
مؤكد أنها زائدة وبه  
صرح الشارح لكن قال  
في شرحه لهذا الموضع من  
التسهيل سميت مؤكدة  
لصحة الكلام بدونها  
لأنها زائدة اذ لو كانت

لم يكن لنصب الفعل بهما وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لفصل ما كان زيدا مقدرا أو هاما ومستهعد الان بفعل  
 الثالث قد تحذف كان قبل لام الجود ١٩٢ كقوله فاجمع لي غايه جميع قومي مقاومة ولا فرد لفرد \* أي فإمكان جمع

ومنه قول أبي الدرداء في  
 الركعتين بعد العصر  
 ما أنا لادعهما \* الرابع  
 أطلق الثاني ومراده ما بين  
 الماضي وذلك ما ولم دون  
 ان لانها تختص بالمستقبل  
 وكذلك لان في غير  
 المستقبل بها قليل وأما  
 فانها وان كانت تنفي  
 الماضي لكن تدل على  
 اتصال نفيه بالحال وأما  
 ان فهي بمعنى ما واطلافة  
 يشملها وزعم كثير من  
 الناس في قوله تعالى  
 وان كان مكرهم انزل  
 منه الجبال في قراءة غير  
 الكسائي انها لام الجود  
 لكن بعده ان الفعل  
 بعد لام الجود لا يرفع الا  
 ضمير الاسم السابق والذي  
 يظهر انها لام كي وان ان  
 شرطية أي وعند الله  
 جزاء مكرهم وهو مكر أعظم  
 منه وان كان مكرهم  
 لشدة معد الاجل زوال  
 الامور العظام المشبهة في  
 عظمتها بالجبال كما يقال  
 أنا أجمع من فلان وان  
 كان معد الانوال \*  
 الخامس أجاز بعض  
 النحويين حذف لام الجود  
 واطهار ان مستد لا بقوله  
 بقوله تعالى وما كان هذا  
 ان قرآن ان يفترى  
 والصحيح المنع ولا حجة في  
 الآية لان أن يفترى في

الكلام تكر و جهوا وقوله اذ لو كانت زائدة أي محضة والافلام النقوية زائدة اكن زيادتها غير محضة كما مر  
 (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي الابتكاف فلا ينافي ما مر  
 فقوله وجه صحيح أي خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دللت على اختصاص الارادة المنقبة بالفعل  
 وهذا لا ينافي كونها التقوية العامل أولية معدية لجواز كونها لما باعتبار بن (قوله أو هاما) هو معنى قول البصريين  
 مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي ضرورة الى هذا التقدير اه أي لصحة فاجمع مریدا بقلب الخ  
 وقد يقال الداعي اليه موافقة النظائر وعبارة الداميني والشمي ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء  
 متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فاجمع متأهلا لقلب قومي وفي قول أبي الدرداء وما انما مریدا التركه  
 (قوله ما أنا لادعهما) أي ما كنت قبلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق الثاني) أي الذي تضمنه  
 قوله ونفي كان (قوله وان كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط  
 الثاني هنا أن يكون نافيا للحدث في الماضي فقط (قوله وأما ان) الخقها السيوطي وغيره بان قال فلا يجوز  
 ان كان زيدا يخرج (قوله في قراءة غير الكسائي) أي في قراءة بفتح اللام ورفع الفعل فان محففة من الثقيلة  
 واللام للفصل أي وان مكرهم انزل منه الامور المشبهة في عظمتها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله  
 انها لام الجود) أي ليس مكرهم اهلا لتزول منه الجبال أي ما هو كالجمال ثمانية كتمان آيات الله تعالى  
 وشرائعه واختلاف المشبه بالجبال على وجهي النفي والاثبات يدفع التناقض بينهما (قوله أن الفعل بعد لام  
 الجود) اما بعد لام كي فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل  
 تعبير به بعد دون عنه وأنه بعد جدد الامتناع ما كان زيدا البصر به أو فهم رأيت الداميني ذكر أن المخرجين  
 لا ينفون على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون  
 (قوله شرطية) أي حذف جوابها العلم بما قبلها وقوله جزاء مكرهم إشارة الى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو  
 أي جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله معد الاجل زوال الخ) كان الاظهر  
 اسقاط أجل وحمل اللام للمعدية صلة معد أي مهيا ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كي لان المراد بلام كي  
 ما هو اعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا والابيض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش  
 الكثير من أعدائهم (قوله لان أن يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن  
 القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول لفصل التطابق (قوله كذلك) لاشارة راجعة الى أن بعد نفي كان (قوله  
 اذا يصلح) أي من حيث المعنى كما سنبينه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتناول وقوله أو الا هو فيما لا يتناول  
 (قوله متعلق بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي  
 أو الوصفية لمفعول مطاقي تخفي أي خفاء كذلك أي تكفاء ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل  
 المعنى والا فالتقدير أن خفي بعد اذا يصلح في موضعها حتى أو الاحال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء  
 أو خفاء تكفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب امتحان صورته بخلاف ما لو قيل لا طيعن  
 الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجاحي وأما الفاء والواو  
 وأرفلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب  
 فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناطم وانما نصب المضارع بعد أو هـ ليعرف قوا بين أو التي تجرد العطف  
 المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا أو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها  
 محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بان مضمرة لانهما نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو  
 لا لمثل الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من  
 الايمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتعين الاول في نحو لا طيعن الله أو يغفر لي والاني في نحو

تأويل مصدره والخبر (كذلك) بعد اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أن خفي (أن مبتدأ وخفي) لا تظننه  
 خبره وكذلك و بعد متعلقان بخفي وحتى فاعل يصلح والاعطف عليه أي كذا يجب اضهار أن بعد اذا يصلح في موضعها حتى نحو لا زمثل  
 أو تقتضي حتى وقوله



لا تسهوان الصعب أو أدرك المني \* فما انتقادت الآمال الاصابر أو الاكفولك لاقتلن الكافرا ويسلم وقوله وكنت اذا غزيت فتناقوم  
 \* كسرت كعوبها أو تستقيما ويحتمل الوجهين قوله فقلت له لانتك عينك انما \* ١٩٣ تحاول ملكا أو غوت فتندرا واحترز

بقوله اذا يصلح في  
 موضعها حتى أرا لا من  
 التي لا يصلح في موضعها  
 أحد الحرفين فان  
 المضارع اذا ورد بعدها  
 منصوبا جاز اظهار ان  
 كقوله

ولولا رجال من رزام  
 أعزته \* وآل سبيع أو  
 أسوأ علقما في تنبيهات  
 \* الاول في شرح  
 الكافية وتقدر بالا وحكي  
 في موضع أو تقدير لحظ  
 فيه المعنى دون الأعراب  
 والتقدير الاعرابي المرتب  
 على اللفظ أن يقدر قبل  
 أو مصدر وبعدها أن  
 ناصبة للفعل وهما في  
 تأويل مصدر معطوف  
 باو على المقدرة له افتقد  
 لا تنظر نه أو يقدم ليكون  
 انتظار أو قدوم وتقدر  
 لاقتلن الكافرا ويسلم  
 ليكون قتله أو اسلامه  
 وكذلك العمل في غيرها  
 \* الثاني ذهب الكسائي  
 الى أن أو المذكرة ناصبة  
 بنفسها وذهب الفراء  
 ومن وافقه من الكوفيين  
 الى أن الفعل انتصب  
 بالخالفة والصحيح ان  
 النصب بان مضمرة بعدها  
 لان أو حرف عطف فلا  
 عمل لها ولكنها عطف  
 مصدره مقدرا على مصدر  
 متوهم ومن لم يضر  
 ان بعدها الثالث قوله

لا تنظر نه أو يحيى والثالث في محو لاقتلن الكافرا ويسلم اه وقد يقال لا تنظر نه أو يحيى يصلح للاستثناء  
 فتأمل وأما الاستسنان الخ فصالح للتعليل والغاية وحوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قل الدمامني  
 وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المني) جميع منية ما يتنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها  
 قاله الشمني (قوله وكنت اذا غزيت الخ) بالغين والزاي المحميتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرح  
 والكعوب النواشر في أطراف الانابيب وهذه استعارة تشبيهية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا  
 بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحالة اذا غزيت فتناقوم  
 حيث يكسر ما ترتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اه تصرح ويظهر  
 صحة تقدير حتى بمعنى أيضا في هذا البيت فتدبر (فائدة) قل شارح أبيات الابيضاح وقع هذا البيت  
 في قصيدته لزيادة الجحيم غلبا مرفوع القوافي وبمضها مجرورها وقال الخمشري في شرح أبيات الكتاب  
 أبيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سبويه منصوبة بالانه سمعه كذلك من يستشهد بقوله وانشاد  
 الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشد بيت منها أنشد على حقه من الأعراب وان أنشد جميعها  
 أنشد على الوقف من شرح شواهد المعنى للسيوطي (قوله اذا و ر د بدها منصوبا) فيه إشارة الى جواز ورود  
 بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال رزام براء مكسورة فزاي حتى من تتم وأعزة صفة  
 ثانية لرجل آل سبيع بالتصغير حتى أيضا وهو معطوف على رجال لارزام فيما يظهر رائلا يلزم الفصل بين  
 المعطوف والمعطوف عليه باجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوأ فانه منصوب بان مضمرة جواز عدم صحة  
 تقدير أو بأحد الحرفين اذا لم ينفى لولا حال واساء تلك وعاقم قال اميني من ادى مرخم أى بالعاقمة وهذا التقدير  
 يعلم ما في كلام البعض من الإيهام (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان  
 المقدرة ولفظ أو اتى لاحد الشبنتين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثاني كون المعطوف عليه  
 مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشبان اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ  
 قبلها مصدر متوهم من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطف مصدره مقدرا على مصدر متوهم  
 وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت  
 ويخرج الميت من الحى على ما سبق فى آخره طيف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب  
 من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرها) أى غير المثالين المذكورين (قوله انتصب  
 بالخالفة) أى مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه اه مع وتقتضى نحو  
 ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول فى المعنى ولم يختلف الأعراب الا أن يخص ذلك  
 بالفعل لضعفه عن الاسم فى الأعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل  
 بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وحوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لازل منك أو ان شاء الله تقتضى  
 حتى سيوطى (قوله ولكنها عطف) عمل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين  
 كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهم لعدم آله السبك لفظا وتقدرا (قوله ومن ثم) أى من أجل أنها  
 عطف مصدره مقدرا على مصدر متوهم لم اضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدره مقدرا على  
 مصدر متوهم لزوم اضماره ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدره مقدرا أى من أن والفعل  
 على مصدر متوهم فكان عليه أن يعمل اللزوم بتجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وهذا لم ينفى قول البعض  
 تبع الشبهة الاولى أن يقال ومن ثم ظهرت ان بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضمار أن (قوله موقع  
 الى أن أو الا أن) انصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دما ميني أى لانها لو  
 كانت بمعنى الى أن أو الا أن لم التكرار اذا النصب بان مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بان المراد الواقعة مع  
 المضمر بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان حتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحتمية بما حاصله عموم كلامه

٢٥ - (صبان) - ثالث \* اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أحسن من قوله فى التسهيل بعد أو الواقعة  
 موقع الى أن أو الا أن لان حتى معنيين كلاهما يصلح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كى فيشمل كلامه ههنا نحو لارضين الله أو

بمعنى كي لا وجه له ولكننا  
العبارة من خبر من قول  
الشارح بعد او بمعنى الى  
او الالفه يوهم أن او  
ترادف الحرفين وليس  
كذلك بل هي اوا عاطفة  
كامل (و بعد حتى هكذا  
اضمار أن \* حتم) أي  
واجب والغالب في حتى  
حينئذ أن تكون للغاية  
تحوّل نبرح عليه عاكفين  
حتى يرجع اليناموسى  
وعلاقتها أن يصاح في  
موضعها الى وقد تكون  
للتعليل (كجد حتى تسرذا  
نحو) وعلاقتها أن يصلح  
في موضعها كي وزاد في  
التسهيل أنها تكون بمعنى  
الآن كقول

ليس العطاء من الفضول  
مباحة حتى تجودوا  
لديك قليل وهذا المعنى  
على غرابته ظاهر من  
قول سيمويه في تفسير  
قولهم والله لأفعل الآن  
تفعل المعنى حتى أن تفعل  
وصرح به ابن هشام  
الخضراوى ونقله أبو  
المقاء عن بعضهم في وما  
يعلمان من أحد حتى  
يقولا والظاهر في هذه  
الآية خلافه وأن المراد  
بمعنى الغاية نعم هو ظاهر  
في قوله والله لا يذهب  
شيخي باطلا \* حتى أبير  
مالكا وكاد لا أن  
ما بعد هاليس غاية لما  
قبلها ولا مسبعا عنه

هنا وتوجه ايضا سلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله بمعنى كي يغفر لي)  
ولا يناسب هذا معنى الى ولا معنى الا لانه يوم انقطاع الارضاء اذ حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ)  
أي أيها ما تو بالاصل الابهام موجود في العبارة أيضا أفاده سم (قوله و بعد حتى) أي الجادة ومن  
أحكامها أنها لا يفسد بغيرها وبين الفعل شيء وأجازه مضى بالظرف والشرط الماضي والقسم والجار  
والجورز والمفعول اه سيموطى والظرف متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وهكذا المامنة على أيضا باضمار  
وانتهى حتم فكون قوله هكذا توكيدا لان معناه كالأضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله  
حتم وعلى هذا اقتصر والخبر كوابان قول المصنف هكذا حشو وما خبر وقوله حتم خبر ثان جى به لبيان وجه  
الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه توكيدا لعدم استفادة التتم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع  
بها فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أي حين اذا ظهرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول  
الجامي الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل  
اذا كان مسببه عما قبلها كذا في التصريح واحد ترز بقوله حينئذ عن حتى الا بتدنية فانها بمعنى الفاء (قوله  
كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الآن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قيل الا التي  
حتى تكون معناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل  
الاستثناء في والله لأفعل حتى تفعل أي الآن تفعل متصلا للظرف اذا المعنى لا أفعل وقتان الاوقات  
الا وقت فعلك وبظهور أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الا في منقطع اذا المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة  
لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما تاله الفا كهي تعالى الدماميني وابن الناطم لكن نظره سم بان المعنى  
قيل حتى لا ينقطع عما بعده بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائبة فتأمل ولا تنافي بين كونها اجارة  
وكونها بمعنى الآن عمل الجربث مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذ جربهما (قوله من الفضول) جمع فضول  
وه الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أي مع غرابته  
(قوله أن تفعل) ففهموا لا يحتمل فاقضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى بقولا) أي الآن يقولوا والاستثناء  
مفرغ للظرف والمعنى وما يغلمان أحدا في وقت الا وقت أن يقولوا الخ (قوله وأن المراد بمعنى الغاية) أي عند  
انتفاء تعليمهم ما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدماميني بأن هذا وإن أمكن لئلا لا مرجح له حتى يكون هو  
الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كونه حتى بمعنى الا ظاهر في قوله والله الخ والمعنى لا أترك الأخذ بشأ  
شيخي أي الحسين بن علي الآن أقول هذين الحسين أي لكن أقول هذين الحسين فالاستثناء منقطع كما قاله  
الدماميني ونقله في الجمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصر عليه وتصحج البعض بعبارة الشيخنا كونه متصلا  
لان قتل الحسين أخذ بالشأ باطل لان المعنى حينئذ لا أترك اخذنا رشيخي اقتل الحسين فاتركه وهو فاسد ولا  
يصح كونها لغاية لان المعنى عليه عند انتفاء ترك الأخذ بالشأ الى قتل الحسين فيمنقطع الانتفاء ويوجد الترك  
وهو فاسد وما كونها للتعليل أي ينتفي الترك المذكور لكوني اقتل الحسين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح  
به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى في البيت ليس مسببا  
عما قبلها كما قاله الشارح بل هو مسبب لما قبلها فعمل ما في تجويز الشئ رتبة شيخنا او البعض كونها لغاية  
وكونها للتعليل فكأن من يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد شيخ الشاعر الحسين بن علي هو ما ذكره  
بعضهم والذي قاله الدماميني والشمي والسيوطي أن قائل البيت أمر والقيس بن حجر حين بلغه أن بني أسد  
قتل أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أبير) بهزة مضموه مخفوفة فراء أود الهه هه من أباه الله وأباه  
اهل كيه ومالك قائل قيتان من بني أسد قاله الشمي (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غاية لما  
قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالشأ ولا مسببا عما قبلها بل هو مسبب له أي فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية  
فثبت كونها استثنائية اذا تخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فاذا انتفى اثنتان تعين الثالث فلا غبار  
على التعليل خلافا لبعض وقول شيخنا هذا معنى النفي في كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية

والتعليل محتملين احتمالا الامر جو حاكم ردهما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤؤلا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤؤلا به (قوله ارفعن حتما) لأن نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبل) أى وجوب أن كان الاستقبال حقيقة يبان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجواز أن لم يكن حقيقة يبان كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤؤل بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤؤل به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لأن نصبه بان المضرة وهى تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى (قوله وكالاته السابقة) وهى ان نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا ان نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعمارتهم الصادرة منهم فالمنظور انه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعترف بالمحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فيمنظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لانا (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أى لزمن الفعل قبلها قال سم أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبله نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزالا) أى أزيجوا زعا جاشدا شديبا بالزلزلة (قوله الرسول) وهو البسم أو شعبا دما ميني (قوله فان قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لانه ماض النظر الى زمن انقص (قوله على تأويله بالحال) بان بقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان بقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدما ميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئين الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بالمر الثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقا بوقوعه عند حصول زلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كفى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر وحكى ثبوته بدليل آخر لامن هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالاتين وانما قدرا القول مترقا فى قراءة النصيب لكونه مستقبلا لا لا قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لامراض فلم ينصب وعلى النصيب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول فى القول) أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصل فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى القول لكان أوضح (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقديرا تصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثانى بقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال تيانته فيه أولوى وأقرب الى اعتبار استقباله من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤؤل بالمستقبل وفى كلام الرضى والحامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المعنى وظاهر قول الدما ميني فى شرح التسهيل الخبص مسئلة حتى بأسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعد الوقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جازية الرفع والنصب والافان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه أفاده سم (قوله بالاعزم عليه) أى القول وهو أى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافه سم بالاعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤؤل بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه (قوله أو تأويل لا نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فاما الآن متمكن من الدخول وحاصلها أن يكون الماضى أو المستقبل قد رأته موجودا فى الحال اه دما ميني فعلم ان من الحال

أو مؤؤلا به) أى بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبل) أى لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقة يبان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالتنصب واجب نحو لاسيرن حتى أدخل المدينة وكالاته السابقة وان كان غيبا يبرح حتى بان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالتنصب جائز لا واجب نحو وزلزالا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى زمن الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فالرفع وبه قرأنا على تأويله بالحال والنصب وبه قرأ غيرة على تأويله بالمستقبل فالاول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثانى فى تقدير اتصافه بالاعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا بانه شرط الاول أن يكون حالا حقيقة لا بانه شرط الاول أن يكون حالا حقيقة نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والرفع حينئذ واجب أو تأويل لا نحو حتى يقول الرسول فى قراءة نافع

والرفع حينئذ جائز كما مر \* الثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها الانتفاء السببية أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ويجوز الرفع ١٩٦ في أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها الآن السير محقق وإنما الشك في

المقدرة تقدير المستقبل حاضراً ميم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندي نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقاً وتلو حتى حالاً أو مؤولاً به أي بالحال أرفعن حتماً اهـ والذي مر أنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الالزامية تقبل بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المعنى وشرحه للدماميني التصريح بأن المضارع إذا كان للحال المحكية فتحتم رفعه لأن النصب بان يماقض قصد المحكية وأن محل نصبه إذا لم يقصد المحكية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطي حكى الجرجي أن من العرب من ينصب بحق في كل شيء قول أبو حيان وهي لئلا تشاذ (قوله أن يكون مسبباً عما قبلها) أي يحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجاً (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم إن انتقض النفي نحو وما سرت إلا وما حتى أدخلها جاز لرفع لعدم انتفاء السببية وأما لما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أي للاستنهام عنه فلورفع لم يتحقق وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح إفاده في النصريح (قوله وأجاز لاخفش الخ) قال الرضى نقلاً عن الاخفش إلا أن العرب لم تتكلم به قال الدماميني والذي يظهر أجزاء ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضاً بأن بقدر الكلام خالياً عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لا خسرمت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اهـ (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنالاً أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أي فلا خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبق المبتدأ لا خبر لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجمله بعده مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيري الخ) ينبغي مالم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر واللام يجب اهـ سم أي وقامت قريبة على التقدير (قوله أن قدرت الخ) فإن قدرت كان تاماً أو قد انظر وهو أمس خبر أجاز الرفع لأن ما بعده حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) أي كائنه على ثلاثة أقسام من كينونة المحل على المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وابتنائية من ثلاثة أضرب صحيح وإن كان بحيث لو أسقط المبتدأ منه صار التركيب غير مالوف فتدبر (قوله جارة) وهي ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستئنافية كما تقدم (قوله وابتنائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفي التمهيد الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذي في المعنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أي غير جارة (قوله أي حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل الاسمية أو فعلية (قوله فإزالت التعليلية الخ) تنج أي تقذف ودخلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الأبيض الذي يخاطه حمرة اهـ زكريا وقوله بكسر الدال أي وفحها (قوله يغشون) بعين معجمة بمعنى للجهول أي يؤتون وتهرمن هرمن باب ضرب أي صوت كذا في المصباح أي حتى ما تصوت على الضيوف الأكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوماً بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماضي نحو حتى غفوا كما في حواشي زكريا وقوله جارة أي للمصدر المنسبك من أن مضمره والفعل (قوله وبمدافا) هي فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها ما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب وقوله جواب نفي أو طلب ميم جواً بالان ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعده الفاء كالجواب للشرط قال الحفيدة وسواء النفي بالحرف كما أو والفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو قلما تأتينا فتحدثنا ورسمنا في بعد نصب

عين الفاعل أرفق عين الزمان وأجاز لاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداته النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعها إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك \* الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيري حتى أدخلها وكذا في كان سيري أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الطرف خبراً اهـ \* تنبيهات \* الأول في نفي حتى في الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقدرنا وابتنائية أي حرف تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله فأزالت التعليلية تنج دماغها \* بدخلة حتى ماء بدخلة أشكال وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كشوله \* يغشون حتى ماتهم \* كلاهم \* وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى غفوا وقالوا

وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك \* الثاني إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به لختي ابتدائية وإذا كان مستقلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأن مضمره ما بعدها كما تقدم \* الثالث علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعده فضلة مسبباً عما قبلها اهـ (وبمدافا جواب نفي أو طلب \*)

مخضين أن وسر هاجم  
 نصب) أن مبتدأ ونصب  
 خبرها وسر هاجم مبتدأ  
 وخبر في موضع الحال من  
 فاعل نصب وبعده معلق  
 بنصب يعني أن أن  
 تنصب الفعل مضمر بعد  
 فاعل جواب نفي نحو لا يقضي  
 عليهم فيموتوا أو جواب  
 طلب وهو ما أمرأوهي  
 أو دعاء أو استفهام أو  
 عرض أو تحضيض أو  
 تمن فالمرحوقوله يأنق  
 سيري عنقا فسيحيا إلى  
 سليمان فنسريحا والنهي  
 نحو لا تفتروا على الله كذبا  
 فيسجنكم به ذاب وقوله  
 لا يخذعنك ما ثور وان  
 قدمت \* ترانه فبحق  
 الحزن والندم والدعاء نحو  
 ربنا اطمس على أموالهم  
 واشدد على قلوبهم فلا  
 يؤمنوا حتى يروا العذاب  
 الليم وقوله رب وفقني فلا  
 أعبد عن \* سنن  
 الساعين في خير سنن  
 وقوله فيارب عجل ما  
 أو مل منهم \* فبدقا  
 مقرورو يشيع مرمل  
 والاستفهام نحو فهل لنا  
 من شفاء فيشفعوا لنا وقوله  
 هل تعرفون لبنا ناني فارجو  
 أن \* تقضي فيرتد بعض  
 الروح للبعد والعرض  
 نحو قوله يا ابن الكرام ألا  
 تدفون بصريما \* قد  
 حدثك فإراه كن سمعا  
 والتحضيض نحو لولا  
 أخرني إلى أجل قريب  
 فاصدق وأكون من  
 الصالحين

الجواب بعدها نحو قد كنت في خيرة معرفة قاله السيوطي ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما سنبه عليه  
 الشارح (قوله مخضين) اعترض ابن هشام تقسيم النفي بالمخض بأنه يخرج تالي التقرير بنحو أولم يسير وافي  
 الأرض فتكون لكن في العمدة وشرحها أن تالي التقرير لا يصب جوابه وفي التوضيح أن مما احتزر عنه  
 بتقييم النفي بالمخض التالى تقرير نحو لم تاني فاحسن اليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي قال خالد فثبت  
 أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا يصب جوابه لعدم مخض النفي وما ورد منه منصوبا  
 فلإعادة صورة النفي وإن كان تاليا لتقرير أولانه جواب الاستفهام اه وقال في المعنى وليكون جواب الشئ  
 مسيبا عنه ما منع النصب جوابا بالاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض  
 مخضرة لأن روية أنزال الماء ليست بسبب اخضرار الأرض بل سببه نفس أنزال الماء بخلافه في آية أولم يسير وا  
 لأن السير في الأرض سبب كمال العقل هو أهو الصواب اه بايضاح من الشئ وعليه فيكون في النفي التالى  
 تقرير تفصيل لكن لتعليل خالد إعادة صورة النفي أو الاستفهام قد يقتضى ح. إذا انصب في آية ألم تر أن  
 المراد من أفعالهم ما شذوذ أو هو موافقة نقول حكاه في المعنى ورده أن النصب في الآية جائز عريه كما في آية أولم  
 يسير ولكن قصد العطف على أنزل بتأويل نصب يصح باصبحت ويوافق هذا القول قول الجمع لافرق في اللفي  
 بين كونه مخضرا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بأن نقتضى بالانحياز ما تانيا فتحدثنا بالانحياز أردخت عليه أداة  
 لاستفهام التقريرى نحو ألم تانيا فتحدثنا ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضا اه لمخضنا فاعلم واعترض  
 سم تقييم الطلب بالمخض بأنه يوجب رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى  
 كون الشئ لا محضة أن تكون بفعل صريح في ذلك (قوله في موضع الحال) أى أو معترضة (قوله وبعده  
 متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل وقا به بعد ما ذكر (قوله  
 لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لا تنفاه المسبب بانتفاء  
 سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء ان المقدره كون ما بعد الفاء مصدر أو لا يصح  
 عطف الاسم على الفعل إلا في نحو يخرج الخي من الميت ومخرج الميت من الخي كما تقدم فلا بد أن يكون  
 المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما في المعنى من العطف المسمى بالعطف  
 على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه في قول شيخنا والبعض استر وأجاب قول الشارح بعد على معنى  
 ما تانيا فتحدثنا أى لا يقضى عليهم ميتين نظر التصريح بهم بأن ما بعد الفاء سبب عما قبلها فموت متأخر عنه  
 والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به فتجيزا فيما لا يزال  
 والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما امر الخ) أى أخرج كما يأتى فالجمله مع النفي المتقدم تسعة  
 مجموعة في قول بعضهم

مر والله وادع وسل واعرض لحضهم \* تمن وارج كذلك النفي قد كلا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب ببلين ورفق والثاني الطلب بمحت وازعاج (قوله أو استفهام)  
 أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى تسير (قوله  
 يأنق الخ) ناق مرخم ناقة والعنى يقتضين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحة وكما يقال فيما يأتى  
 (قوله فيسجنكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بففتحها أى بهلاككم (قوله لا يخذعنك ما ثور الخ) المأثور بالمثلثة المال  
 المتروك والترات الثروات فأبدلت الواو ناو وأعل معنى وإن قدمت ترأه أى وإن تقدمت رارؤه من غيرهم وهو  
 باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن) بفتحين أى طريق (قوله فيدقا مقرورو الخ) المقرورو بالاقاف البردان  
 والمرمل العادم للافوت (قوله لبنا ناني) جمع لمانية بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد  
 مرتب على الرجاء وقد لا يحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطف على  
 محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرورو بانفائه ما في محل جزم يحتمل المصدر المسبوك من أن وصلتها  
 مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدرا أى آخرتني فتصدنى ثابت وأكن وضعفه في المعنى قال والتحقيق  
 أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف المحفوظ فيه



المعنى لان المعنى اخرى اصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى في الاتقان فاعلم ان الغليل وسببه وفي التسهيل فقل وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء الا لازم لسقوطها الجزم اه قال الدمامى بنى كقراءة أبى عمرو ولولا آخرتى الى أجل قريب فاصدق واكن ثم قال والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قول لولا تعوجين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد ان فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما باقى واحترز ايضا عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الربيع القنوة فينطق \* وهل يخبر نك اليوم ببداء سماءى

فانه ساقى فينطق للاستثنا أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذا العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القنوة مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامى بان النسب مع السببية غائب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقتضيهان قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصد ما بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ إشارة الى قصد السببية لكن قال فى المعنى للرفع استثناء فوجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لان فاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله ولقد تركت صبية مرحومة \* لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجاز ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السببية ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتون لكن عدل عنه لتناسب الفواعل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفاعل وادخاله معه فى سلك النفي ولا يحسن حمل التبريل على القليل جدا اه باختصار والقنوة الخالى والبسداء القفر والسماء الارض التى لا تحت شيئا (قوله معنى ما تاتينا فاستحدثنا الخ) قل شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستثنا والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الفاء على الثانى وجهى الرفع للاستثنا غير معين بل يصح كونها للعطف جعله على جملته بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تاتينا فاستحدثنا وما أسلفناه سابقا من النظر والتأمل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يرتب عليه تحديث يحصل به حصوله جعل الثانى قيد الاول فنصب عليه النفي لار الغالب ان مصابب النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفاءه أيضا فائدة كذا قلنا ما يليق بالله الظالم فيظلمنا فإلّا فاعلم منقيا وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فيظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا وادلت ما يحكم الله تعالى بحكم يجوز فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا لاول أى ما يكون منه حكم يرتب عليه جوار (قوله ومعنى ما تاتينا) أى فى المستقبل فانت تحديث أى الآن والافظاهرة مشكل اذا لم يكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه ذكر يا وصوره البعض بان يكون أحدهما على شرط نهر والاخر على شرط الآخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أى لان مصابب النفي حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن يتقضى أصل الاتيان أيضا أو ثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارة فى المعنى والرضى ثبت أصل الاتيان على هذا المعنى وبعبارة الثانى ومعنى النفي فى ما تاتينا فاستحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لان انتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو انقياس ثم قال ويجوز أن يكون النفي راجع الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق اتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تاتينا فكيف تحديثا) هذا المثال وان صح فيه المعنى ان المذكور ان لم يذكر ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المعنى وعلى المعنى الاول معنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يعنى عليهم فيموتون أى فكيف يموتون ويعتنع

وقوله

لولا تعوجين يا سلمى على  
دنت فتهمدى نار وجد  
كاديفنيه \* والتمنى نحو  
يا ليتنى كنت معهم فافوز  
قوزا عظيم او قوله يا ليت  
أما خليل واعدت فوفت  
\* وداملى ولما عسر  
فمنصطحبا واحترز بفاء  
الجواب عن الفاء التى  
لمجرد العطف نحو وما  
تاتينا فحدثنا بمعنى ما  
تاتينا فاستحدثنا فيكون  
الانتفاء مقصودا فنعلم  
ومعنى ما تاتينا فانت  
تحدثنا على اضمار مبتدا  
فيكون المقصود نفي  
الاول والثبات الثانى واذا  
قصد الجواب لم يكن  
الفعل الامنصوبا على  
معنى ما تاتينا فحدثنا  
فيكون المقصود نفي  
اجتماعهما أو على معنى  
ما تاتينا فكيف تحدثنا  
فيكون المقصود نفي الثانى  
لانتفاء الاول واحترز  
بمحضين عن النفي الذى  
ليس بمحض وهو المنقضى  
بالا والمتلوبى فحرمات  
تاتينا الا فحدثنا ونحو ما  
ترال تاتينا فحدثنا ومن  
الطالب الذى ليس  
بمحض

وهو اطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو باللفظ خبر مخصوصه فاكر مك وحسبك الحديث فينام الناس ونحوه كوتأنيام الناس ونحوه رزقي  
الله ما لا فائقة في الخير فلا يكون شئ من ذلك جواب منصوب وسياق التثنية على خلاف في بعض ذلك \* تنبيهات \* الاول \* مما مثل به في  
شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام في كل الاطعامه قال ومنه قول الشاعر وما ١٩٩ قام مناقم في نديناه فينطق

الاباتي هي أعرف وتبعه  
الشارح في التمثيل بذلك  
واعترضه ما المرادى وقال  
ان النفي اذا انتقض  
بالا بعد الفاء جازا نصب  
نص على ذلك سيويه  
وعلى النصب أنشده  
\* فنطق الاباتي هي  
أعرف \* الثاني قد تضرع  
أن بعد الفاء الواقعة بين  
مجزوحي أداء شرط أو  
بدهما أو بعد حصر  
بأن اختيارا نحو ان ناتي  
فحسن الى أ كائنك ونحو  
متى زرتني أحسن اليك  
فاكر مك ونحو اذا قضى  
أمرافا فاقبول له كن  
فيكون في قراءة من  
نصير بعد الحصر بالا  
والخبر المثبت الخالي  
من الشرط اضطرارا نحو  
ما أنت الا تاتينا فتحدثنا  
ونحو قوله \* سترك منزلي  
لبنى عيم \* والحق بالبحار  
فاستريحنا الثالث يلحق  
بالنفي التشبيه الواقع  
موقعه نحو كائنك وال  
عليه نقسمنا \* أي ما أنت  
والعلمنا ذكره في  
التسهيل وقال في شرح  
الكافية أن غيرا قد تغيد  
نفيا فيكون لها جواب  
منصوب كالنفي الصريح  
فيقال غير قائم الزيدان

ان يكون على الثاني يعني الاول في كلام الشارح اذ منع أن يقضى عليهم ولا عوتوا اه وهذا ايضا كره على  
ما سبق عن شيخنا والبعض من قوطها في الآية أي لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو اطلب باسم الفعل)  
انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا لطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع  
لأحدث اما على أنه موضوع لعني الفعل فشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أي الواقع بدل من اللفظ  
بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان لطلب نصب ما بعده سموطي (قوله وحسبك الحديث)  
مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب ما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضاءه بناء وما  
اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب وكان ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية  
عني الامراي اكف فهو من قبيل رزقي الله ما الخ (قوله في ندينا) الندي مجلس القوم ومحدثهم  
ومناصلة قائم زكريا (قوله جازا نصب) أي والرفع كما في النكث وانما جازا نصب لان الانتقاض انما جاء بعد  
استحقاق الفعل النسب ويترفع على ذلك ما اذا قلت ما جاء في أحد الازيد فاكر مك فان جعلت الفاء لاحد نصبت  
التقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتها لا يدرفعت لتأخره عنه في التقدير (قوله قد تضرع  
الخ) سيد كره المصنف في الجواز بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترب الخ وهذا بسطه (قوله ونحو اذا قضى  
أمر الخ) انما لم يجعل منصوبا في جواب كن لانه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تمام القدرة  
تجيزا لوجود الشئ ولما سمي عن ابن هشام من أنه لا يجوز توفيق الجواب والمجواب في الفعل والفاعل بل  
لا بد من اختلافهما في ما أوفى أحدهما فلا يقل قم بضمهم جعله منصوبا في جوابه نظر الى وجود الصيغة  
في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامر بن قبله فقوله ونحو ما أنت الخ  
نظير للجائز في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للمامني ما نصه وورعنا في  
بعضه فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيدة صاحب الحكم وحكي عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فترفعه  
يريد ما كنت في خير فترفعه اه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعترف في غير هذا مجرد  
الغايرة (قوله بالخائفة) قال الفارسي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه أمان في أو طلب فلما خالفه في المعنى  
خالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاءز يدل كن عمرو وجاءز يدل لا عمرو وقد خالف الثاني الاول في المعنى  
ولم يخالفه في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الغاء هي الناصية) عبارة الفارسي  
وعن الجرمي النصب هنا لفاء والواو ورواها ما عا طافان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله  
لان الغاء عاطفة الخ) ولذا منع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما ز يدفكر ما يتينا وأجازه الكوفيون  
اذا الغاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دما ميني (قوله لكنها الخ)  
استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطف صريح على صريح (قوله عطف مصدر الخ) استشكله  
الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطف جملة على جملة واختاره وجهها للسببية فقط للعطف  
قال وانما نصبوا ما بعده تانيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل  
الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعده الفاء مبتدأ مخذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أي اوصفة على  
صفة كما بينا في باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحق المصادر بالجل والصفات (قوله  
وكذا يدري جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط في النصب ان يتقدم على الغاء ما يتبعه منه مصدر  
من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي يشترط أن لا يكون المنتقم جملة اسمية خبرها جامدا فان كان  
نحو ما أنت ز يدفكر مك لم امتنم النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم

فتكرمه ما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه بحر وفيه الرابع ذهب بعض  
الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالخائفة وبعضهم الى أن الغاء هي الناصية كما تقدم في أو والصحيح مذهب البصريين لان الغاء عاطفة  
فلا عمل لها لكانها عطف مصدر ما قدر على مصدره وهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك أتيان فتحدث وكذا يدري جميع  
المواضع \* انما ليس شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ان لا يتضم

أبي علي ولم يشترط ذلك  
المغاربة وحكي ابن كيسان  
أن ذهب زيد فنتبهه  
بالنصب مع أن الفعل في  
ذلك محقق الوقوع وإذا  
لم يمكن سبك مصدر  
مستقبل من الجملة سبكه  
من لازمه فالتقدير ليكن  
منك اعلام بذهاب زيد  
فاتباع منا (والواو كالف)  
في جميع ما تقدم (ان تقد  
مفهوم مع) أي يقصد بها  
المصاحبة (كلا تكون  
بجملته ونظير الجزع) أي  
لا تجمع بين هذين وقد  
مع النصب مع الواو في  
خمس مسموع مع الفاء  
الاول الذي نحو ولما علم  
الله الذين جاهدوا منكم  
ويعلم الصابرين \* الثاني  
الامر نحو قوله فقلت ادعي  
وأدعوا أندي \* لصوت  
ان ينادي داعيان الثالث  
النهي نحو قوله لانه عن  
خلق وتأتي مثله \* عار  
عليك اذا قلت عظيم  
الرابع الاستفهام نحو  
قوله أتيت ربان الجفون  
من الكرى \* وأيت منك  
بليلة المسوع \* وقوله ألم  
ألك جاركم ويكون بيني  
وبينكم المودة والآراء  
\* الخامس التمني نحو  
بالتنا نرد ولا تكذب  
بأثبات ربنا ونكون  
من المؤمنين في قراءة  
حسنة وحفص وقس  
الباقى قال ابن السراج

المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه و مراده بالقطع الاستئناف وقول في محل آخر يمين الرفع  
في نحو هل أخوك زيد فذكره بخلاف نحو أوى الدار زيد فذكره بأواز بد منافع كرمه ثمانية الجار والمجرور  
مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) أي في المثال الثاني وأما التقدير  
في الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجاء ذلك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أي بكان ذهاب زيد  
لأن المكان هو المجهول المسؤول عنه (قوله والواو كالف) الحق الكوفيون به ما تم في قوله صلى الله عليه وسلم  
لا يقول أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وضف بأنه يصير المعنى على النصب النسي عن الجمع بين البول  
والاغتسال فيقتضي أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النسي و ليس كذلك وأجاب  
في المغنى بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصدق دليل والدليل هنا قام على الغائه وحوزا من مالك وغيره  
في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف واللام عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون  
استئنافية وبه صرح صاحب رصف المبنى قاله الدماميني (قوله ان تقدم مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي  
ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرية مقدرا على مصدرية ثم قال في المغنى ويسمى الكوفيون هذه الواو  
ووالصرف اه وخالف الرضى في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال بقصدوا في واو  
الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الامر  
الى أنها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسم فامضارع بعدها في تقدير مبتدأ  
مخذوف الخبر وجوابه في قم وأقوم وقيام ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما معنى مع أي قم مع قيامي كما  
قصدوا في المفهوم مصاحبة الاسم للاسم فنصب واما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة لمصدر على مصدر  
متصية من الفعل قبله كما قال الأخوة أي ليكن قيام منك وقيام معنى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه  
واستظهره الدماميني ودفع التشكال وجوب حذف الخبر مع عدم شئ منه بان ذلك الكثرة الاستعمال  
(قوله أي يقصد بها المصاحبة) أي لا التشرية بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على  
معنى الجواب كما هو بهذا فاء وهو كذلك خلافاً لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا في نفسه نحو زطاهر أفاده  
زكر يا عن المرادى (قوله جلدا) الجلد من الر جال الصلب القوى على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب  
بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطموح ذلك في دخول الجنة مع أن الظم في ذلك إنما ينبغي  
إذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن الله على بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي  
ولم يجتمع علم بجهادكم وعلم بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير  
الواقع واقع جاهل وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافي هذا ما قرر ومن تعلق  
علمه تعالى بالمعذور لأن معنى تعلقه بالمعذور أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعي) أصله ادعوى بضم  
العين فلما حذف الواو لالتقاء الساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو استأنف لاله كسرت العين لما سبقت الياء  
ويجوز في الهمزة الضم نظر الضم العين في الأصل والكسر نظر الكسرها الآن أفاده الاسقاطى على ابن عقيل  
وقوله ان أندي من الذي يفتح الذون والدال مقصورا وهو بذهاب الصوت اذكر يا واللام في الصوت زائدة  
بين المتضامين على ما يؤخذ من المعنى ولا حاجة اليه لجهة كون المعنى أن أ بذهاب صوت كما قاله الدماميني  
والشهي (قوله أتيت الخ) التاء في الفعلين لام الكامة والخطاب في الاول مستفاد من تأمل المضارعة والتكلم في  
الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم النائم تبت وهو للخطاب وقها من آيت وهو لا كلام غلط  
والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية ورياء تخيل والباء في بليلة المسوع  
معنى في وليلة المسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم ألك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله  
في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقه ما بين عامري الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء  
والعرض التخصيص والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الاستماع (قوله في غير الموجب) أي  
غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث الخ من معنى في وهو كما قاله شيخنا يدل من غير الموجب

الذي ذكره من رعاية  
أن لا يكون الفعل بعد  
الواو مبتدأ على مبتدأ  
محذوف لأنه متى كان  
كذلك وجب رفعه ومن ثم  
جاز في ما بعد الواو من نحو  
لأناكل السمك وتشرب  
اللبن ثلاثة أوجه الجزم  
على التثنية بين الفعلين  
في النفي والنصب على  
النهي عن الجمع والرفع  
على ذلك المعنى ولكن  
على تقدير وأنت تشرب  
اللبن تنبيه بالخلاف  
في الواو والخلاف في الفاء  
وقد تقدم (و بعد غير  
النفي جزمًا اعتمادًا) جزمًا  
مفعول به مقدم أي  
اعتمادًا الجزم (ان تسقط  
الفا والجزء قد قصد)  
أي انفسدت الفاء عن  
الواو بان الفعل بعدها  
يجزم عند سقوطها بشرط  
أن يقصد الجزاء وذلك  
بعد الطلب بالرفع  
كقوله \*فقالنك من ذكرى  
حبوب ومنزل \* وكذا بقية  
الأمثلة أما النفي فلا يجزم  
جوابه لأنه يقتضي تحقق  
عدم الوقوع كما يقتضي  
الايجاب تحقق الوقوع  
فلا يجزم بعده كما لا يجزم  
بعد الايجاب ولذلك قال  
وبعد غير النفي واحترز  
بقوله والجزاء قد قصد عما  
اذالم يقصد الجزاء فانه  
لا يجزم بل يرفع اما

أي في الامكنة التي ينصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذا لم يطف أن والفعل  
المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله  
يعني مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والافهسي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله  
وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على  
مصدره الفعل الذي قبلها اه ذكر بأى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقي  
أن رفع ما بعد الواو واستثناها بالاحتجاء بعد النفي عما قبله لا يتوقف على تقدير ممتدأ في الداعي الى تقديره ثم  
رايت في شرح الدماميني عند قول المعنى أجرى ابن مالك ثم يجري الفاء والواو بعد الطلب فاجاز في قوله صلى  
الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل  
فيه و به جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النفي والنصب بيان معصية مانصه تقديره وليس  
لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله  
على التثنية بين الفعلين في النفي) أي على النفي عن كل منهما كما عبر به في المعنى وغيره قال الدماميني  
ولي فيه نظر اذا لموجب ليعين أن يكون المصدر النفي عن كل منهما مابل يحتمل أن المراد النفي عن الجمع  
بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمر واحتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما  
في وقت المجيء فاذا جازي ارباصار الكلام نصافي المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمر احتمل تعلقي  
النفي بكل منهما ما ماطلة او تعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بالاول لا فرق في ذلك بين الاسم  
والفعل قال الشيخ يرفع هذا النظر بان معنى قولهم النفي عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي احتمال النفي عن  
الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان  
عالمه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة الى النفي عن الجمع لأنه يمنع منه كون  
الإشارة للمعيد وكون الرفع عن النفي عن الاول واباحة الثاني لا على النفي عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا  
توجيه الرفع غير المشهور وعلمه تكون الواو والجال لا للاستئناف ثم رايت صاحب المتي نقل هذا عن ابن الناطم  
ويبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نفي عن الاول واباحة للثاني وأن المعنى ولك تشرب اللبن وتوجيه  
أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النفي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعني وجهه والنصب ولكنه على  
تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قد راوا للجال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع  
المثبت ثم هو مخالف لقولهم ان جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد غير النفي) قال  
السيوطي نقل عن ابن هشام يعني أن يستثنى أيضا الواو التي للمعنى في نحو قولنا لنا كره فنكون ووجهه أن  
اشراها التمعني طارئ عليهم فلذلك لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو الطلب (قوله أن تسقط الفاء) أي لم  
توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقديره مسيبا عن  
ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو في الجزاء قد قصد حاله  
(قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو لا تعص الله يدخل الجنة وبارب وفقني أطعمك وهل ترزني أزرك وليتلى  
مالا أنفقه وأنزل تصب خيرا ولو لا تجيء أكرمك ولهك تقدم أحسن البك (قوله فلا يجزم جوابه) أي على  
الصحيح خلافا لارجاج كما في الجمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه (قوله اماما مقصودا  
به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو فذهب لي من لدنك وليا برثني في قراءة  
من رفع والمراد اث العلم والنبوة فلا اعتراض بخلاف الارث بوث يحمي في حياة ذكر ما عليهم ما الصلاة  
والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة فنحذرهم في خوضهم بلعمون فان كان قبله نكرة تصلح لمجيء  
الحال منها احتمل الوصفية والحالية فنحوا كرم شخصان من العلماء يقرأ أو بهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا  
والبعض من الإيهام (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف وما يحتملها اقراءه ابن ذكوان وألق ما في

عيتك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يجتنب الامرين المذكورين  
والنعت ايضا (قوله كر والى حرتكم الخ) الكرار جوع وبابه ردو حرتكم تنفيه حرة وهي ارض ذات سحابة  
سود اه مختار (قوله جائز باجماع) اي وانما الخلاف في عامله كما قال الشافعي اختلف الخ (قوله فقبل ان  
اخطى الطالب الخ) حاصله اربعة اقوال على الاقرب يكون العامل مذكورا وهو اخطا الطالب الا انه على الاول  
لنقصه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنبايته عنه وعلى الاخير ان يكون مقديرا (قوله ضمن معنى حرف  
الشرط) كما ان اسماء الشرط انما خرجت لذلك اه تصریح ووقوف بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير  
واقع او غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الجمع ان ابن عصفور رده هذا القول بانه يقتضي كون  
العامل جملة ولا يوجب جملة وبأحسان بان في تضمنه انقضى مثله لا معنى ان تأتي تضمن معنيين معنى ان  
ومعنى تأتي ولا يوجب في لسانهم تضمن معنيين مع ان معنى ان تأتي معنى غير طلي فلو تضمنه فعل الطالب  
لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما ان النصب بضمير با في  
ضربا يزيد النباية عن اضرب لا تضمنه معناه ورد بان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط  
اذ لا تعلقي في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا يزيد ان منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه  
تصریح وقد علمت ما ذكره من ترجيح نصب يزيد في ضربا يزيد بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) اي اداة  
وفعله (قوله بشرط مقدر) اي هو وفعله بعد الطلب دلالة على الشرط وفعله والظاهر انه يتعين تقدير ان لانها  
ام الادوات بل صرحوا بانه لا يحذف منها الا هي (قوله ولا يطردها لا يتجاوز وتكلف) منزلة التعليل للضعف  
اي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع لا يتجاوز وتكلف في بعض المواضع نحو اكرمك اما  
التجاوز فلما قيل من ان امر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتزليل نفسه منزلة الاجنبى واما لكاف فلان  
دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول  
ما سيأتي في الجواز ان اللام انما تجزى محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول يجوزها محذوفة  
اختيارا قياسا في جواب الطالب ايضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره لخطأه في قوله  
لا يتجاوز وتكلف فقال قوله لا يطردها لا يتجاوز وتكلف اي لا ينقاس في سائر المواضع لان اللام انما تجزى محذوفة  
اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجواز وكان الصواب حذف قوله لا يتجاوز وتكلف لانه لا معنى له فتأمله  
اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى شبهة انه لم يخطئ الا ابن اخذ خاتمه (قوله المختار القول الثالث)  
أطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا بآيها والصلاة قال لان تقدير اداء الشرط يستلزم ان  
لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتنال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا معنى على أن بين  
الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطاً لوقف الجزاء عليه  
وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توفيات صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان  
الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيجوز أن يكون الأصل يقيم أكثرهم ثم حذف المضاف  
وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المختصون  
منهم وكل مختص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا بآيها فالجزم في جواب  
أقيموا المقدر لافي جواب قل ورده في المنع بان الجواب لا بد ان يخالف المحاب اما في الفعل والقاعل نحو  
انتهى اكرمك أدنى الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أدنى القاعل نحو اقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقي شيء  
آخر يظهر لي وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا ويجزى في جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه  
أي قل لهم اقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول  
مفعول به لا قول فلا يصح جوابا له لو جوب استغلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم  
الجواب بلام أمر مقدرة اما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويحجبني ما رتباه المصنف

كر والى حرتكم تعبرونهما  
كما تكر الى اوطانها البقر  
وتنبيه ان الاول كما قال  
في شرح الكافية الجزم  
عند القري من الفاء  
جائز باجماع \* الشافعي  
اختلف في جازم الفعل  
حيث قد فقيس ان لفظ  
الطلب ضمن معنى حرف  
الشرط فيجزم واليه ذهب  
ابن خروف واختاره  
المصنف ونسبه الى  
الخليل وسبويه وقيل ان  
الامر وانتهى وباقيها نابت  
عن الشرط أي حذف  
جملة الشرط وأنيبت  
هذه في العمل منهاها  
فجزم وهو مذهب  
الفارسي والسيرا في وابن  
عصفور وقيل الجزم  
بشرط مقدر دل عليه  
الطلب واليه ذهب أكثر  
المتأخرين وقيل الجزم  
بلام مقدرة فاذا قيل ألا  
تنزل نصب خير افعناه  
لنصب خيرا وهو ضعيف  
ولا يطردها لا يتجاوز  
وتكلف والمختار القول  
الثالث لا مذهب اليه  
المصنف



لان الشرط لا بد له من فعل ولا جاز أن يكون هو الطالب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لمساخيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا  
 بعده لا ممتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يجوز له نظيره (وشرط جزم بعد  
 نهى) فيما مر أن يصح (أن تضع \* ان) الشرطية (قبل لا) الناقصة (دون تخالف) في ٢٠٣ المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من

الاسد تسلم وامتنع لا تدن  
 من الاسد بأكل الجزم  
 خلافا لكسائي وأما قول  
 العيصي يا رسول الله  
 لا تشرب يصبك سهم  
 وقوله عليه الصلاة  
 والسلام من أكل من هذه  
 الشجرة فلا يقربن مسجدنا  
 يؤذنا بريح النور تجزمه  
 على الابدال من فعل  
 النهى لأعلى الجواب  
 على ان الرواية المشهورة  
 في الثاني يؤذينا بشوت  
 الباء تنبيهان \* الاول \*  
 قال في شرح الكافية لم  
 يخالف في الشرط المذكور  
 غير الكسائي وقال  
 المرادى وقد نسب ذلك  
 الى الكوفيين \* الثاني  
 شرط الجزم بعد الامر  
 وضع ان تفعل كما أن  
 شرطه بعد النهى صحة  
 وضع ان لا تفعل فيمتنع  
 الجزم في نحو أحسن الى  
 لا أحسن اليك فانه  
 لا يجوز ان تحسن الى  
 لا أحسن اليك لمكونه  
 غير مناسب وكلام  
 التسهيل يوهم اجراء  
 خلاف الكسائي فيه  
 انتهى (والامر ان كان  
 بغير افعول) بان كان بلفظ  
 الخبر أو باسم فعل أو باسم

في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام امر مقدرة من غير أن يكون جوابا له كون مقول القول لأنه محكي بالمعنى  
 اذ لو حكم بلفظه لقال لتفيوا بقاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أي أداته لا بد له الخ  
 أحيب بان هذا في الشرط التحقيق لا التحقيق الذي كلام المصنف فيه لان المصنف لم يحمله شرطا حقيقة بل  
 مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أي الفاعل الطالب بنفسه لان الطالب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا  
 مضمنا) معطوف على الطالب أي ولا يجوز أن يكون هو أي الفاعل مضمنا له أي للطالب أي مجعولا في ضمن  
 الطالب فلم أن ما تكلفه شيخنا واليهض الحاجة اليه (قوله لمساخيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان تضمن  
 الطالب معنى المخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف  
 الشرط) أي وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط وهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يحز  
 اظهار حرف الشرط هنا لان الطالب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أي  
 ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أي جملة الطالب ويرد هذا على القول الثاني أيضا اولك أن  
 تقول لا تسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثاني الفاعل فقط لا الجملة  
 فافهم (قوله فيما مر) أي فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) اشار به الى أن الكلام على تقدير  
 مضاعف لان الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفاعل وهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى  
 ولا تمن تستكثر وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فهي ابداله من تمن لا على الجواب أو على أن  
 المعنى تستكثر من الثواب أي تردده (قوله قبل لا الناقصة) وفي بعض النسخ قبل لا الناقصة وكل صحيح لانها  
 قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده  
 الفارضي (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا لكسائي) فانه لم يشترط  
 صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد بأكل كما في تدن بغيرني واحتج بنحو الاثر  
 والحديث الآتين وسياق الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيا كالم ورد  
 البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب قال في  
 التصريح وفي الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي (قوله بريح النور) بضم المثناة (قوله على  
 الابدال) أي ابدال الاشتغال بتصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من انواع الطلب غير النهى كالامر في الشرط  
 المذكور ونحو أين يبتك أزرك أي ان تعرفني به أزرك بخلاف أين يبتك أضرب زيدا في السوق اذ لا معنى  
 لقولك ان تعرفني أضرب زيدا في السوق وقس الباقي نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال  
 الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائي  
 فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي مقيدا تجوز في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أي  
 عند الاكثرين كما سبقت ذكره الشارح فلا تنصب في نحوه فاحسن اليك ونزال فتصيب خير ابل يجب الرفع  
 اذ لا تنصب من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء فنصب الجود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد  
 بهامع أن الواو كذلك لاجل قوله وجزمه او لا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزمه ما عتمد  
 ان تسقط الفاء الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب النسخ وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير  
 صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهم ما بدنى الامر في جواب الاستفهام لان غفران  
 الذنوب لا يتسبب عن اللذالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو  
 الامتنان (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى ابقى تحمدي أي بالتهجئة أو تستريح أي بالفتحة من آلام الدنيا

غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبالا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله  
 وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله انق الله امر وفعل خير ايشيب  
 عليه وقوله مكانك تحمدي أو تستريح

وقوله حسبك الحديث بين الناس فان المعنى آمنوا وليتقوا وتنبهوا \* الاول \* اجاز الكسائي النصب بعد الفاء المحاب بها اسم  
 فعل امر مخصوصه او خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرده بجواز ذلك لكن اجازه ابن عصفور في جواب نزال  
 ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكام ابن هشام عن ابن جني والذي انفرده الكسائي ما سوى ذلك \* الثاني اجاز الكسائي ايضا نصب جواب  
 الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر ٢٠٤ الله ان يندفعه الجنة (والفعل بعد الفاء في الر حانصب \* كمنصب ما الى التني يقتضب)

وفاقا للفراء لثبوت ذلك  
 سمعا كقراءة حفص  
 عن عاصم اعلى ابلغ  
 الاسباب اسباب السموات  
 فاطلع وكذلك اعلمه بركي  
 او يذكره فتنفعه لذكرى  
 وقول الر اجزا شدة الفراء  
 عمل صرف الدهر أو  
 دولتها \* تدلنا الله من  
 لماتها فتنسج النفس  
 من زفرتها ومذهب  
 البصريين ان الر جاء  
 ليس له جواب منصوب  
 وتأولوا ذلك بما فيه بعد  
 وقول أبي موسى وقد  
 أشربها معنى ليت من قرأ  
 فاطلع نصبا يقتضى  
 تفصيلا لا تنبيه كقياس  
 جواز خرم جواب التبرجى  
 اذا سقطت الفاء عند  
 من اجاز النصب وذكر  
 في الارشاف أنه قد سمع  
 الجزم بعد التبرجى وهو  
 يدل على صحة ما ذهب اليه  
 انقراء انتهى (وان على  
 اسم خالص فعل عطف  
 \* تنصبه ان ثابنا أو  
 مخذف) فدل رفع بالنيابة  
 بفعل مضمير يفسره الفعل  
 بعده وينصبه جواب

والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث بين الناس) حسبك اماما اسم فاعل بمعنى كافيك وامام اسم فعل  
 مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكفف بيان المراد من جملة المتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله  
 لا معنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أى مع قولك الحديث لان الخبر الذى بمعنى الامر جملة حسبك الحديث  
 (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضرب عمر اذ يستقيم تخرج مخصوصه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء)  
 قيد بذلك عدم سماع النصب بعد الواو فى الر جاء وكذا به دها فى الدعاء والعرض والتقصض كما مر عن أبي  
 حيان (قوله فى الر جاء) أفرد به بالذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما به شأنه لكون البصر بين خالفوا فيه (قوله  
 كثرة حذف الخ) لا حاجة فيه لجواز نصب اطالع جوابا لقوله ابن أوعظا على الاسباب على حد  
 \* وليس عبادة وتقرعنى \* أوعظا على المعنى فى العلى أبلغ فان خبرا ليعتبر بان كثيرا نحو فاعل بضمكم أن  
 يكون الخن بحجته من بعض اه ذكر باو الاحتمال الثالث باقى فى الآية الثانية وفى الر جزوهذا معنى قول  
 الشارح الآتى وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله على صرف الخ) أى اهل حوادث الدهر والدولت جميع دولة  
 قال أبو عميرة الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا بالدولة بالفتح انفعول وقال أبو عمرو  
 ابن العلاء الدولة بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد كذا فى المختار قال ذكر باوتدلتان من  
 الادالة وهى الغلبة والنصر والمال بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلنا والشاهد فى فتنسج والزفرات جميع  
 زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر  
 انه منصوب بنزع الخافض أى باللمة ان أريد بالادالة الغلبة والعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت يستخرج  
 من مشغلات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر  
 يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدان أريد بالادالة العسر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهى الشدة فى كلام  
 الدماميين والمعنى انها ادخل النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضى تفصيلا) وهو ان التبرجى ان  
 أشرب معنى التنى نصب الفعل بعد الفاء فى جوابه والا فلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب  
 الفعل بعد الفاء فى جواب التبرجى لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه ان) ينبغى أن ينصب بالياء التخيبة لانه  
 اعتبر بتركيز ان لكونه حرفا اول فظا يدل على قوله ثابتا أو مخذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر انه  
 لا يتعين بل يجوز ضبطه بالناء الفوقية على تأويل ان بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو مخذف على تركيز ان بعد  
 تأنيها قال السيوطى قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل عليه القراءة بالرفع فى أو  
 يرسل رسولا والجواب انه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه ان تكون اوللا شتشاف (قوله  
 وينصبه جواب الشرط) ورفع له كون فعل الشرط ماضيا كما يأتى فى قوله وبعد ماضى رفعا الجراح حسن (قوله  
 بالسكون للضرورة) أى عند غير ربيعة أماعندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على  
 اسم خالص) أى من شائبة الفعلية بان لا يكون فى تأويل الفعل وهو الجامد (قوله لبس عباءة الخ) الصحيح  
 ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المججمة وبالفاء بن الشيايب الرقاق اه عني ومنه  
 ولولا ر حال من رزام أعز \* والسبب مع أو أسوالا علما

الشرط وأن بانفتح فاعل تنصبه وثابنا حل من أن ومخذف عطف عليه وقف عليه  
 بالسكون للضرورة أى ينصب الفعل بان مضمرة جوازا فى مواضع وهى خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع وقد مر  
 \* فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماضى منفي ولم يقتصر الفعل بلا وقد سبق فى قوله وان عدم لافان اعمل مظهرا  
 أو مضمرا والاربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو أو والفاء وتم  
 نحو قوله لبس عباءة وتقرعنى \* أحب الى من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولا فى قراءة غير نافع بالنصب

نصب

خطا على وحيا ونحو قوله لولا وقوعه من قاضيه \* ما كنت أوثر أرباعا على ترب وكقوله انى وقتلى سالككم أعقله \* كالشور فظهر انما عافت البقر والاحتراب بالخالص من الاسم الذى فى تاويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب في غضب واجب الرفع لان الطائر فى تاويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه ضمائر ان كما مر في تنبيهات \* الاول \* انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الى هلكت ٢٠٥

فان المعطوف فى الحقيقة انما هو المصدر \* الثالث اطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة ان لم يسمع فى غيرها (وشد حذف ان ونصب فى سوى \* ما مر فاقبل منه ما عدل روى) أى حذف ان مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذلا يقبل منه الامتناع له الغدول كقولهم خذ الخيل قبل بأخذك و مره يحذفها وقول بعضهم نسمع بالمعدي خير من أن تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقراءة الحسن قل أفغير الله تاروني أعبد ومنه قوله

ونهنن نفسي بعدما كدت أقفله \* تنبيهات \* الاول \* أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف \* الثانى أجاز ذلك الكوفون ومن وافقه

بنصب أسوأ فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطا على وحيا) استثناء الوحى والارسال من التكميم منقطع لانهم البسامنة وقوله الاوحيا أى الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع موسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو برسل أى ارسل كما هو عادة الانبياء وجعل فى المعنى الاستثناء مفردا فقال كان فى الآية تحتل النقصان والتمام والزيادة وهى أضيقها فى النقصان الخبر اما للبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فعنه موحيا أو موحى اليه على كونه حال من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أى أو تكليما أو تكليما من وراء حجاب وقوله أو برسل رسولا أى أو ارسل الملائكة الوحى اليه أى أو برسلا أو رسلا ووحيا والتفريع فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الا احياء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الاحياء والارسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم ارسل وابشر على هذا تبين فهو خبر محذوف أى ارادنى ابشر أو مفعول محذوف أى ابشر أعنى وعلى التمام فالتفريع فى الاحوال من الفاعل أو المفعول وابشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريع فى الاحوال من الضمير المستتر فى ابشر الواقع خبر لأن بكلامه الله المحض مع تغيير وزادة من الدمامينى والشمى وغيرها (قوله لولا وقوعه من الخ) المعتر بالعين المهمة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العجر (قوله انى وقتلى سالك) أى لاجل تحصيل غرض غيرى وسليكم بالنص غير اسم رجل والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى دنته وعافت كرهت أى ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات ابن وانما يضرب الثور لانه زرع فى فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله فى تاويل الذى يطير) لانه صلة ال وصلته فى تاويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قديقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحتر زعمه بالخالص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس موجودا فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أى المتوول من أن والفعل (قوله فى سوى ما مر) أى وسوى ما تانى فى الباب الآتى من حوازن نصب الفعل المقرون بانفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه ذكر باوسينه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سمى أى وسوى الفعل بعدى التعليلية فان المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب ضمائر ان الخمسة ومواقع جواز ضمائر الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أى بنصب ندغه اه فارضى (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غيرى فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع أعبد لا يكون باعديا لان الحرف المصدرى محذوف امامه بقاء أثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمر وى وأن أعبد بدله اسم الله منه أى تأمر وى غير الله عبادته دمامينى (قوله ونهنن) أى زجرت وما فى بعدما كدت أقفله مصدر به أى بعد قرى من الفعل وقال المبرد أراد أفعلاها برفع الفعل فنقل فحقة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفون ومن وافقه ولا وجه لافراد هذا تنبيه مع أنه من تمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل

\* الثالث كلامه يشعر بان حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال غير يك صلة لان حذف وبقى يريكم رفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل أفغير الله تاروني أعبد وذهب قوم الى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخر والمغاربة قليل وهو الصحيح \* الرابع ما ذكره من أن حذف أن والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم والفعل من بعد الجزان يقترن الخ اه

فقط ويؤيده هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الإشارة والتعليم بقوله لان الحرف عامـل  
ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الاقياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز  
أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد اتركاب الحذف الشاذ  
يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف  
اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر بمنوع لان ظاهر  
كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه  
قياسية الحذف اللهم الا أن يقال الظاهر  
فيما بيني عليه أمر قياسي أن يكون قياسيا  
هذا وفي الفارضى أن كون  
حذفها مع رفع الفعل  
ليس بشاذ مذهب  
الاخفش  
فتنظرن

﴿تم طبع الجزء الثالث وتليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم﴾

فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشموني

صفحة	
٢	الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٢	التعجب
١٨	نعم وبئس وما جرى مجراها
٢٩	أفعل التفضيل
٣٨	الذمت
٤٩	التوكيد
٥٦	العطف
٥٩	عطف النسق
٨٣	البدل
٨٩	النداء
٩٨	فصل تابع ذي الضم
١٠٣	المنادى المضاف الى مااء المتكلم
١٠٦	أسماء لازمت النداء
١٠٨	الاستغاثة
١١١	الندبة
١١٣	الترخيم
١٢٢	الاختصاص
١٢٣	التحذير والاعراء
١٢٧	أسماء الافعال والاصوات
١٤٠	نونا التوكيد
١٤٨	مالا ينصرف
١٨١	اعراب الفعل

تمت



